الدكتور مصطفى النحاس

# العدد في اللغة

مكتبة الفلاح

# العدد في اللغة

## (دراسة لغوية ونحوية)

الدكتور مصطفى النحاس

مكتبة الفلاح

بسم الله الرحمن الرحيم

العدد في اللغة

الطبعة الاولى
١٣٩٩هـ - ١٩٧٩ م

الناشر : مكتبة الفلاح - الكويت

ص . ب ٤٨٤٨ - الكويت - شارع بيروت - عمارة الحساوي
مقابل بريد حولي - تلفون ٥٤٧٧٨٤

# تقديم

كثرت الآراء والمناقشات حول ما يسمى بالصعوبة في نطق وكتابة الأعداد من ثلاثة إلى عشرة ؛ حيث يقال : ثلاثة رجال بالتاء في العدد إذا كان المعدود مذكرا ، وخمس نساء بدون التاء إذا كان المعدود مؤنثاً . وقد بلغ من هذه الصعوبة أن الكتّاب في عصر أبي جعفر النحاس كانوا يعيبون من أعرب الحساب [1] . كما أنه قد شاع في لغتنا المعاصرة استخدام أساليب عدديّة معيّنة ، مثل :

قامت الحرب في أوائل الأربعينات

غزا الإنسان القمر في أواخر الستينات

بدت آفاق السبعينات ..

ومثل :

العيد الخمسيني ، والخطة الخمسية

ومثل :

مشروع الألف قرش ، والألف كتاب .. الخ

ولما كانت الأعداد في نشأتها وتطوّرها تمثل مظهراً من أرقى مظاهر الحضارة والتقدم ـ فقد دفعني هذا كله إلى نظرة شاملة في موضوع « العدد في اللغة العربية » ودراسته دراسة لغوية ونحويّة مقارنة ـ ما أمكن ـ باللغات السامية ... والله الموفق ..

**مصطفى النحاس**

---

(١) انظر : صبح الأعشى ١/١٧١ .

# محتويات الكتاب

| الموضوع | الصفحة |
| --- | --- |

| الموضوع | الصفحة |
| --- | --- |
| **الباب الثاني : العدد من حيث هو عنصر نحوي .** | ١٢٥ |
| **الفصل الأول : ألفاظ العدد واستعمالاتها النحوية :** | ١٢٧ |
| أ ـ الأعداد الصريحة : ـ | ١٢٨ |
| الأعداد المفردة ـ الأعداد المضافة ـ | ١٣٠ |
| الأعداد المبنية ـ الأعداد المضاعفة ـ | ١٣٦ |
| الأعداد المطلقة . | ١٦٢ |
| ب ـ الأعداد غير الصريحة : ـ | ١٦٤ |
| أعداد غير صريحة دالة على معلوم ـ | ١٦٤ |
| أعداد غير صريحة مبهمة . | ١٦٥ |
| **الفصل الثاني : جنس العدد :** | ٢١٣ |
| ما يجري على القياس ـ ما لا يراعى | ٢١٥ |
| فيه الجنس ـ ما تجب فيه المخالفة ـ | ٢١٧ |
| تفسير الرضى لظاهرة المخالفة ـ تفسير | ٢٢٦ |
| الغربيين لهذه الظاهرة ـ المناقشات | ٢٣٠ |
| التي دارت بهذا الصدد | ٢٣٤ |
| **الفصل الثالث : تفسير العدد :** | ٢٤١ |
| تفسير الثلاثة والعشرة وما بينهما ـ | ٢٤١ |
| اعتبار التأنيث والتذكير في التفسير | ٢٥١ |
| ـ تفسير الأعداد المترادفة ـ | ٢٦٥ |
| نعت المفسّر ـ الاستغناء عن التفسير ـ | ٢٦٧ ـ ٢٦٩ |
| تعريف العدد .. | ٢٧٣ |
| **الفهارس** : الشواهد والمراجع | ٢٨١ |

**تمهيد :**

العدد في اللغة هو الكمية ، وقد عرفت اللغة السامية ـ كغيرها من اللغات ـ جميع التعبيرات الدالة على الكمية : ـ

فهذا الشيء قليل أو كثير أو كثير جدا [١] .

وهذه الأغنام : واحدة لونها أبيض ، وواحدة لونها أصفر ، وواحدة لونها أسود [٢] .

وهذه ورقة البرسيم تدل على العدد ثلاثة ، وتلك اليد تدل على العدد خمسة [٣] ...

هكذا بدأت معرفة الأعداد لدى الإنسان ، ويمكن أن يوجد الدليل على هذا الأصل للكلمات العددية في كثير من النقوش والآثار اللغوية .

والواقع أن هذه الطريقة في معرفة الأعداد قد تطورت مع الزمن ، فعندما تعلم الإنسان أن يعتمد أكثر فأكثر على لغته حلت الأصوات محل الصور الحسية وأخذت النماذج التي كانت في أصلها ملموسة شكلا مجرداً للكلمات العددية ، وفي ذلك يقول برتراند رسل : « لا بد أنه قد مرت عصور

---

(١) هذا مثال للعدد المبهم ، وهنا لم يستخدم الإنسان كلمات أو رموزاً للتعبير عن العدد وإنما كان يفتح الذراعين بقدر معلوم للدلالة على الكمية .

(٢) هنا استخدم الإنسان الوصف للدلالة على العدد .

(٣) هذا مثال للعدد المطابق ، وقد استخدمت المطابقة أو المقارنة الحسية لمعرفة العدد ولعل العد كان أول صور كلام الإنسان لحاجته الشديدة إليه ـ انظر : موجز تاريخ الحضارة جـ ١ ص ٥٠ ( د نور الدين حاطوم ) .

كثيرة لاكتشاف أن كل زوج من طائر الدرّاج شأنه شأن كلمة يومين ، يعني العدد : اثنين [1] » .

وهنا يحسن أن نقف وقفة قصيرة لنبين : كيف ظهرت الأعداد في اللغات العالمية .

كانت الأعداد في اللغات العالمية بما فيها اللغة السامية مقصورة على : واحد واثنين وكثير [2] ، كما يتضح ذلك في اللغة العربية ، في أبواب : المفرد والمثنى والجمع وكما ورد في لغات أخرى عن كلمة « كثير » التي أصبحت تعني العدد ثلاثة الآن ؛ فمثلا كلمة « very » في اللغة الإنجليزية هي أصل الكلمة : three في تلك اللغة ، وكلمة « tree » [3] في الفرنسيّة هي أصل الكلمة : trois ، وكذلك الحال في الكلمة اللاتينية : Ter والكلمة الإغريقية : Tris فجميعها تحوّل من معناه القديم : كثير ، إلى المعنى الحديث : ثلاثة ، وأضحت العبارة : Three good تعني حديثاً : Very good أي « جيد ثلاث مرات » [4] .

وقد عرف الإنسان العدد « اثنين » من ثنائيات أعضائه ، كاليدين والرجلين والعينين والأذنين ... وبذلك ظهرت فكرة التضعيف ، ثم ظهرت فكرة التثليث بإضافة واحد إلى الاثنين ، وعن هاتين الطريقتين جاءت الأعداد : أربعة

---

(١) انظر : العدد لغة العلم ص ١١

(٢) ما زالت بعض القبائل المتوحشة تعدّ إلى الثلاثة ، ثم تقف عند ذلك الحد ، وتسمى كل ما هو فوق الثلاثة « كثيرا » .

(٣) لعل كلمة : Tree التي تحولّت من معنى كثير إلى معنى ثلاثة في اللغات الأوروبية أصلها لفظ العدد أثنين ( ترين ) في اللغة الآرامية ، إحدى أخوات اللغة السامية ( أنظر الجدول المقارن في ص ١٧ ) ومما يؤكد هذا الزعم أن اللغات الأوروبية الحديثة في قواعدها النحوية مثنى ، وإنما فيها المفرد والجمع الذي هو ضم كلمة إلى أخرى ؛ وفقاً للمفهوم اللغوي لمعنى الجمع .

(٤) انظر قصة الأعداد ، تأليف باتريشيا لوبر / ص ٧٠ .

وستة وثمانية وتسعة ، كما أنه عن طريق عدّ أصابع اليد الواحدة ، وباستخدام طريقة التضعيف ظهر العددان : خمسة وعشرة ، وكان آخر الأعداد وضوحاً في ذهن الإنسان هو العدد : سبعة ، وذلك عندما ابتدأ يضيف أعدادا إلى أعداد أخرى مخالفة لها ، بعد فكرة التضعيف والتثليث .

وأول ظهور للعدد في نصوص اللغات السامية كان في عبارات دينية ، مثل :

« استمر المطر أربعين يوماً وأربعين ليلة مما أدى إلى حدوث الطوفان »
« تشاور موسى مع « يهوا » على جبل سينا أربعين يوماً وأربعين ليلة »
« ظل بنو إسرائيل أربعين عاما مشرّدين في الصحراء » .

وكان العدد « أربعون » ينذر بالشؤم عند العبريين ، ثم ورث علم اللاهوت المسيحي العدد : سبعة [1] ، مثل :

« السبعة أخطاء القاتلة »
« السبع فضائل »
« سبع متع للعذراء مريم »
« سبعة شياطين خرجت من المجدل [2] »

وقد دلت المقارنة بين اللغات على أن القواعد اللغوية في العدد ، من حيث الإفراد والتركيب ، والتذكير والتأنيث ، والمخالفة فيهما من ثلاث إلى تسع للمؤنث ، ومن ثلاثة إلى تسعة للمذكر ـ تكاد تجتمع على نظام واحد في جميع اللغات السامية ؛ وذلك راجع إلى أن العدد من العناصر اللغوية القديمة التي احتفظت بها لغات الفصيلة الواحدة ، وهذه العناصر لا يصيبها إلا قليل

---

(١) يبدو أن التسبيع كان سمة من سمات الديانات القديمة ، فقد تحدث البابليون عن الكواكب السبعة ، والأيام السبعة ، وجعلوا التسبيع سمة من سمات الخليقة الإلهية ـ انظر العقاد / أثر العرب في الحضارة الأوروبية ص ٤٨ .
(٢) انظر : العدد لغة العلم ص ٤٠ .

من التغير ، رغم مرور الزمن عليها ، وهو مما يرجح الرأي القائل : إن اللغة العربية هي اللغة الأم لجميع اللغات السامية ، لما اشتملت عليه من آثار لغوية قديمة ، تقرب كل القرب من اللغة الأصليّة في الخواص والألفاظ والتراكيب [١] . هذا ، ولا نريد التعرض في هذا المقام لنشأة الأرقام ( ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، .. ، .. ، .. ) وكتابتها في اللغة العربية ، وكيف أن العرب استطاعوا في القرن التاسع الميلادي أن يهجروا كتابة الأرقام بالحروف الأبجدية [٢] ، ويستعيضوا عنها بنظام رمزي جديد قيل إنهم أخذوا أصوله من الهنود ، وطوّروه وحسّنوه ، وكوّنوا منه سلسلتين : ( ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ) ( 1 ، 2 ، 3 ، 4 ، 5 ، 6 ، 7 ، 8 ، 9 . ) هما المنتشرتان الآن في جميع أنحاء المعمورة ـ لأن ذلك يخرج بنا عن موضوع هذا الكتاب ؛ فمن المسلّم به أن العربي قد نطق بالعدد ، وصاغه نثراً وشعراً في لغته ، واستخدمه في جميع شئون حياته قبل أن يعرف العالم هذه الرموز ، التي هي من صميم البحث الرياضي الخالص [٣]
وإذا كان العلماء والباحثون يرون أن العرب قد أخذوا عن الهنود أشكال ورموز الأعداد فليس معنى ذلك أن العدد النحوي والعدد اللغوي المنطوق

---

(١) انظر : في اللهجات العربية ص ١٨ ، وأنظر تاريخ اللغات السامية ص ٨ .

(٢) يقال : إن أول من استعمل الحروف الهجائية للدلالة على الأرقام هم الفينيقيون ، سكان السواحل اللبنانية وسوريا في العصور القديمة ، وقد اقتبس العرب واليونان عنهم هذه الفكرة . والحروف الأبجدية التي استخدمها العرب هي : أبجد هوز ـ ح ط للدلالة على الآحاد ، ى ـ كلمن ـ سعفص للدلالة على العشرات ، قرشت ـ ثخذ ـ ض ظ للدلالة على المئات ، أما الحرف « غ » فيمثل الألف ـ انظر : تراث العرب العلمي ص ٤٧ .

(٣) يمكن لمن أراد الوقوف على هذا الجانب التاريخي للأرقام أن يرجع إلى :
تراث العرب العلمي / قدري طوقان ـ علم الحساب / د . أحمد أبو العباس قصة الحضارة / ول ديورانت / ترجمة محمد بدران ـ دائرة المعارف الأمريكية حـ ٢٠ ص ٥٤١ ـ ...

دخل إلى العربية من الهند، إذ أن العدد فطريّ في العربية منذ النشأة ، كما هو فطري لدى كل الشعوب ، وفي جميع اللغات ، وأحكامه المتعددّة التي نراها إنما هي أسلوب عربي صرف ، لم يتأثر بحضارة أو أخرى ، وهي أمر مشترك في اللغات السامية .

وقد يكون من المناسب أن نشير هنا إلى الرموز التي كان يستخدمها العرب الأقدمون في الترقيم ـ وهي تشبه إلى حد كبير تلك الرموز التي نستخدمها الآن ـ وصورها كما جاءت في كتاب « تحقيق النصوص ونشرها » للأستاذ عبد السلام هارون ـ كالآتي : ـ

١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦

وأحياناً تكتب الإثنان والأربعة والخمسة هكذا:[2] فهذه الصور للرموز العددية التي ترد في بعض المخطوطات العربية القديمة تشبه تلك الأشكال التي أوردها ابن النديم في الفهرست عند حديثه عن كتابة أهل السند ، فقد ذكر أنهم يكتبون بالتسعة الأحرف على هذا المثال : ـ

ا ب ج د هـ و ز ح ط

ثم يعاد الحرف الأول ، وينقط تحته على هذا المثال : ـ

فيكون : ى ك ل م ن س ع ف ص

ـ يزاد عشرة عشرة ـ

ثم يكتب على هذا المثال ، وينقط تحت كل حرف نقطتان هكذا : ـ

---

(١) انظر : تحقيق النصوص ونشرها ص ٥٢

فيكون : ق ر ش ت ث خ ذ ظ

ثم يكتب الحرف الأول من الأصل ، وهو : ويُنقط تحته ثلاث نقط هكذا ، فيكون قد أتى على جميع حروف المعجم [١] .

ويفهم من كلام ابن النديم أن هذه الأحرف ذات قيمة عدديّة ، ويدل على ذلك ذكره للحروف الهجائية العربية ، وتقسيمه لها إلى ثلاث مراتب ، كما كانت تستخدم في الدلالة على القيمة العدديّة حتى القرن التاسع الميلادي ، وهذا يجعلنا نزعم أن الرموز أو الأرقام المستعملة عندنا الآن عربية الأصل ، وليست هندية [٢] ، لأن العرب قد وصلوا إلى السند في أوائل القرن الثامن الميلادي [٣] .. فلعلهم أَدْخَلوا هذه الحروف ، وجعلوا لها قيمة عدديّة ، وأضافوا إليها فكرة التنقيط ، وهي وضع نقطة تحت الحرف في حالة العشرات ، ونقطتين في حالة المئات ، ثم ثلاث نقط للدلالة على الألف .. وبذلك فتح العرب في الرياضيات فتحاً عظيماً ، ولا يزال الهنود والفرنجة يدركون هذه الحقيقة ، ويطلقون على هذه الرموز اسم الأرقام العربية .

---

(١) انظر : الفهرست ص ١٨ ـ ١٩

(٢) كثير من الباحثين الغربيين يستبعدون أن تكون صورة الأرقام الشائعة في الوطن العربي هنديّة الأصل ، ولهم في ذلك روايات مختلفة ـ انظر تفصيلات هذا الموضوع في العدد الأول من المجد الثاني / مجلة عالم الفكر ـ ص ١٧٩ وما بعدها .

(٣) فتح العرب السند في أيام توسعهم ، بعد سقوط الدولة الفارسية ، وقد استقر عدد من مشايخ القبائل العربية هناك ، للمحافظة على الأرض المفتوحة ، وعندما قامت الدولة العباسية انتهز هؤلاء المشايخ الفرصة ، فأعلنوا استقلالهم .. ولم يحتمل المنصور هذا فأرسل جيشاً ليعاقبهم . انظر : مسالك الثقافة الإفريقية إلى العرب ص ١٥٨ .

# الباب الأول

## العدد من حيث هو عنصر لغوي

ويشتمل على ثلاثة فصول : ـ

الفصل الأول : العدد ، مادته ، وألفاظه .
الفصل الثاني : مشتقات العدد .
الفصل الثالث : دلالة الأعداد .

# الفصل الأول

## العدد

١ ـ مادته ومعناه
٢ ـ العدد واسم العدد والرقم
٣ ـ أسماء العدد ـ ألفاظها

**مادته «عدد» ومعناه :**

إن من يتتبع نشأة العدد في اللغات القديمة يجد أن ألفاظ العدد : واحد ، اثنان ، ثلاثة ، أربعة ... الخ قد ظهرت في هذه اللغات قبل أن تعرف كلمة « عدد » نفسها ، مثلها في ذلك مثل كلمة « لون » حيث وجد في لغات بدائية كثيرة كلمات تدل كل منها على لون من ألوان « قوس قزح » ولكن تنقصها كلمة « لون » ذاتها [١] .

ومادة العدد « العين والدال » أصل صحيح واحد ، لا يخلو من العد الذي هو الإحصاء ، ومن الإعداد الذي هو تهيئة الشيء [٢] . ويهمنا في هذا البحث المعنى الأول ، قال الله تعالى : « وأحصى كل شيء عددا [٣] * » وقال جل شأنه : « ولتعلموا عدد السنين والحساب * » « فضربنا على آذانهم

(١) العدد لغة العلم ص ١١ . (٢) مقاييس اللغة حـ ٤ ص ٢٩ .
(٣) اللسان حـ ٤ ص ٢٧٢ ـ وقد جاء فيه :

« والعدد في قوله تعالى : وأحصى كل شيء عددا ـ له معنيان : يكون أحصى كل شيء معدودا ، فيكون نصبه على الحال ، يقال : عددت الدراهم عدّا ، وما عُدّ فهو معدود ، وعدَد ، كما يقال نفضت ثمر الشجر نفْضا ، والمنفوض : نفَض ، ويكون معنى قوله : أحصى كل شيء عددا ، أي إحصاء ، فأقام عددا مقام الإحصاء ، لأنه بمعناه ، والاسم : العدد والعديد »

* سورة الجن / آية : (٢٨) . * سورة الإسراء / آية : (١٢) .

في الكهف سنين عددا * » « كم لبثتم في الأرض عدد سنين * » . ومن هذا المعنى ما روى عن ابن الأعرابي قال : قالت امرأة ، وقد رأث رجلاً كانت قد عهدته شابّاً جَلْدا : أين شبابك وجَلَدُك ؟ فقال : من طال أمدُه ، وكثُر ولَدُه ، ورَقّ عدَدُه ، ذهب جلَدُه . ومعنى رق عدده أي سنوه التي بِعدّها ذهب أكثر سنّه ، وقلّ ما بقي ، فكان عنده رقيقاً [١] .

وإلى هذا المعنى ترجع كلمة « العِدّة » [٢] فهي من العدّ بمعنى الإحصاء قال تعالى : « واللائي يئسن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر [٣] » وقال سبحانه : « فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدّة من أيام أخر [٤] » . أما « العِدَاد » فهو الشيء الذي يأتي لوقت ، مثل الحمّى ، أنشد الأصمعي :

يلاقي مِن تذكّـر آل ليلـى    كما يَلْقى السَّليم من العـداد [٥]

« وقيل : عداد السليم أن تعد له سبعة أيام ، فإن مضت رَجَوْا له البرء ، وما لم تمض قيل : هو في عداده [٦] » فأصله من العدد .

وقد حكى اللحياني : عددت الدراهم أفراداً ووحادا ، وأعددت الدراهم أفراداً ووحاداً ، ثم قال : لا أدري أمن العدد أم من العدّة ؟ وقد علّق ابن منظور على ذلك بقوله : فشكّه في ذلك يدل على أن أعددت لغة

* سورة الكهف / آية : (١١) .
* سورة المؤمنون / آية : (١١٢) .
(١) اللسان حـ ٤ ص ٢٧٤ ـ ٢٧٥ .
(٢) والعُدّة بضم العين : ما أعددته لحوادث الدهر من مال وسلاح ، يقال : أخذ للأمر عدّته ، فهي من التهيئة والإعداد ـ أنظر اللسان ج ٤ ص ٢٧٥ .
(٣) سورة الطلاق / آية : (٤) .
(٤) سورة البقرة / آية : (١٨٤) .
(٥) انظر تهذيب اللغة حـ ١ ص ٨٩ ، وانظر اللسان حـ ٤ ص ٢٧٤ .
(٦) اللسان حـ ٤ ص ٢٧٤ ـ ٢٧٥ .

في عددت ولا أعرفها [1] .

ويبدو أن ابن منظور لم يرد أن يفرّق بين العبارتين بمعنى الإحصاء في الجملة الأولى ، والتهيئة والإعداد في الجملة الثانية ، وإن كان ذلك ممكناً .

**العدد واسم العدد والرَّقْم :**

العدد في معناه العام يتضمّن الإفراد والتثنية والجمع ، وما يضاف من نحو : بعض وكلّ وأيّ ، وما يأتي من نحو : كثير وقليل . وهذا يتمشى مع النشأة الوصفية الأولى للعدد في اللغات القديمة ، عندما كان الإنسان يفتح ذراعيه بقدر معلوم للدلالة على أن هذا الشيء قليل أو كثير أو قليل جدا ، وكان يعدّ أغنامه بقوله : واحدة لونها أبيض ، وواحدة لونها أصفر ، وواحدة لونها أسود . وقد ذكر خالد الأزهري في التصريح ، ونقله الصبان في الحاشية : أن العدد : « هو ماساوى نصف مجموع حاشيتيه القريبتين أو البعيدتين على السواء ، كالاثنين ، فإن حاشيته السفلى واحد ، والعليا ثلاثة ، ومجموع ذلك أربعة ونصف الأربعة اثنان [2] » .

ولما كان هذا التعريف مصطبغاً بالصبغة الفلسفية الفيثاغورية ؛ إذ أنه يناقش مسألة « الواحد » وهل هو من العدد ؟ وخلاف فلاسفة الحساب في ذلك ، وكان « الواحد » من ألفاظ العدد عند جميع النحاة ـ فقد قال صاحب التصريح : « والمراد به ( أي العدد ) هنا الألفاظ الدالة على المعدود ، كما يقال الجمع للفظ الدال على الجماعة [3] » .

---

(١) انظر اللسان حـ ٤ ص ٢٧٢ ـ ٢٧٥ ، وقد ورد فيه : الماء العِدّ بمعنى الكثير أو القديم ، كما ورد : العِدّان بمعنى أول الشيء وأفضله كعدان الشباب وعدان الملك .

(٢) شرح التصريح على التوضيح حـ ٢ ص ٢٦٩ ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني حـ ٤ ص ٦١ .

(٣) نفس المرجع السابق .

وهذا يجعل من الضروري أن نفرق بين كلمتين في البحث . العدد واسم العدد ، فالأول « عند جميع النحاة هو الكميّة ، والألفاظ الدالة على الكميّة بحسب الوضع تسمى أسماء العدد [(١)] » .

ومعنى هذا أن العدد فكرة يدلّ عليها باسم العدد ، وأن لفظ عدد يطلق ويراد منه اسم العدد تجاوزاً .

يقول الرضى في شرح الكافية : « قوله : أسماء العدد ما وضع لكميّة آحاد الأشياء ـ مقصوده تحديد ألفاظ العدد لا ماهيّة العدد [(٢)] »

وقد عنون ابن يعيش لهذا الباب بقوله : « ومن أصناف الاسم : أسماء العدد [(٣)] » ولهذا كانت الترجمة الأساسية لمبحث العدد في اللغات السامية : اسم العدد ( Numerals ) .

ونخلص من هذا كله إلى أن العدد هو الكميّة ، والألفاظ الدالة على تلك الكميّة تسمى أسماء العدد ، ويدخل في ذلك الواحد والاثنان ، ويخرج الجمع ؛ لأن الكمية صفة منسوبة إلى « كم » فالعدد ما يجاب به عن السؤال بكم ، وهو المعيّن ، والجمع ليس معيّناً [(٤)] . كما خرج المفرد والمثنى نحو : رجل ورجلان ؛ لأنهما موضوعان للماهية وكميّتها ، وليس للكمية فقط ، ووقوعهما جواباً لكم ليس إلا من جهة دلالتهما على الكمية ، حتى لو أريد منهما الماهية فقط لم يقعا جواباً لكم [(٥)] .

ثم إن دلالة العدد على الإفراد والتثنية والجمع دلالة مقترنة غير مفرقّة ، بخلاف دلالة المفرد والمثنى والجمع فهي دلالة مفرّقة غير مقترنة .

---

(١) كشاف اصطلاحات الفنون حـ ٤ ص ٩٣٩ .
(٢) شرح الكافية ص ١٤٥ .
(٣) شرح المفصل حـ ٦ ص ١٥ .
(٤) انظر كشاف اصطلاحات الفنون حـ ٤ ص ٩٥٠ .
(٥) نفس المرجع السابق .

وتجدر الإشارة هنا إلى لفظ « رَقْم » وهو كل رمز من الرموز التي تمثل الأعداد ، كالرمز (٣) في اللغة العربية ، والرمز ( 3 ) في اللغات الأخرى . ويمثل التعبير بالأرقام مرحلة من مراحل الكتابة ، فهو لاحق بالنسبة لاسم العدد الذي يمثل مرحلة اللفظ اللغوي . ولعلّ هذا يسير جنباً إلى جنب مع المعنى اللغوي لكلمة « رقم » وهو الكتابة [1] .

**أسماء العدد :**

أصول هذه الأسماء ـ كما ذكر صاحب المفصل ـ اثنتا عشرة كلمة ، وهي : ـ

واحد ـ اثنان ـ ثلاثة ـ أربعة ـ خمسة ـ ستة ـ سبعة ـ ثمانية ـ تسعة ـ عشرة ـ مائة ، ألف .

وتقسم إلى ثلاث مراتب : ـ

أ : الواحد فما فوقه إلى التسعة .

ب : والعشرة ،

جـ : والمائة والألف .

**وماعداها من أسماء العدد فمتشعب منها** ؛ وذلك لأن كل مرتبة من المراتب الثلاث فيها تسع درجات ، فالآحاد تسع ، والعشرات تسع ، والمئات تسع ، والالآف مأخوذة من المراتب الثلاث ، فهي آحاد ألوف ، وعشرات ألوف ، ومئات ألوف ، وألوف ألوف إلى ما لا نهاية له [2] .

---

(١) جاء في اللسان ( حـ ١٥ ص ١٤٠ ـ ١٤١ ) « والرَّقْم : الكتابة » ورَقَم الثوبَ يرقُمه رَقْما ورقّمة : خطّطه ، قال حميد :
فرحن وقد زايلن كل صنيعة : لهن وباشرن السديل المُرَقَّما
وفي الحديث : كان يزيد في الرَّقْم : أي ما يكتب على الثياب من أثمانها .

(٢) شرح المفصل حـ ٦ ص ١٥ ـ ١٦ .

وقد ذكر المبرد أن الأعداد الأصليّة » ما بين الواحد إلى العشرة [١] « .
وذلك لأن الأعداد الأخرى ترجع إليها عن طريق الجمع أو التضعيف ؛ فالاثنا عشر ـ مثلا ـ جمع اثنين وعشرة ، والمائة مضاعف العشرات ، والألف مضاعف المئات ... وهكذا . ولعل ما يرجح القول الأول : أن المائة والألف بناء جديد لا نظير له في الأعداد العشرة الأولى ، فهما لذلك أصليان .

وتعتبر اللغة الإنجليزية الأعــداد الأصلية أربعــة عشر اسماً ، هي : ـ
One, Two, Three, Four, Five, Six, Seven, Eight, nine, Ten, Eleven, Twelve, Hundred, Thousand.
وذلك لأن الأعداد العشرة الأولى ، وهي التي تسمى أرقاماً أحياناً ـ لا يزال لها في اللغة الإنجليزية معنى الإصبع لليد أو القدم ، فالكلمة : Digits ، وهي تعني : أرقاماً ، لا يزال لها معنى الأصابع ، كما أن كلمة : Fingers التي تعني أصابع ، تطلق على الأرقام كثيراً ، ومعلوم أن أصابع اليدين أو القدمين عشرة [٢] . والاسمان : أحد عشر واثنا عشر : Eleven, Twelve يعنيان في اللغة القديمة : واحدا بقي ، واثنين بقيا ، أي بعد العشرة ، والمائة والألف : Hundred – Thousand كلمتان جديدتان ، يمكن عن طريقهما أن نصل إلى الأعداد الكبيرة [٣] .

ومن هنا كانت الأعداد الأساسية في اللغة الانجليزية أربعة عشر اسما . ولعلّ كلام ابن يعيش [٤] في تفسير الأعداد الأصلية يتمشى مع هذا التفسير الحديث للأعداد في اللغة الإنجليزية ، كما أن حصره تلك الأعداد في اثني عشر

---

(١) المقتضب حـ ٢ ص ١٦٥ .

(٢) وهذا يذكرنا باعتماد الأصابع أساسا للعد ، وأثر ذلك في اللغات والحضارات إلى اليوم ـ انظر قصة الأعداد / تأليف باتريشيا لوبر ص ٥٩ ـ ٦١ .

(٤) نفس المرجع السابق .

(٥) انظر شرح المفصل حـ ٦ ص ١٥ ـ ١٦ .

لفظاً يتأكد أكثر إذا ما عرفنا أن أحد عشر في اللغة العربية أصلها : واحد وعشرة ، واثني عشر كذلك : أصلها اثنان وعشرة ، فهما لفظان داخلان في الأعداد. العشرة الأولى ، مثلهما في ذلك مثل : Thirteen وأخواتها في اللغة الإنجليزية؛ إذ أنها تعني : Three and Ten بعكس هذين اللفظين : أحد عشر واثني عشر في الإنجليزية ، حيث اعتبرا جديدين فيها كالمائة والألف ، مضافين إلى الأعداد العشرة السابقة ؛ وذلك لعدم وجود نظير لهما في الآحاد .

والخلاصة أن اللغة العربية تعتبر الأعداد الأصلية : اثني عشر لفظا ، هي : واحد ، اثنان ، ثلاثة ، أربعة ، خمسة ، ستة ، سبعة ، ثمانية ، تسعة ، عشرة ، مائة ، ألف . أما اللغة الانجليزية فتعتبر الأعداد الأصلية في العربية مضافاً إليها الأحد عشر والاثنا عشر لما ذكر .

وتدل المقارنات والدراسات اللغوية على أن العدد من الكلمات المشتركة في جميع اللغات السامية ، ويتشابه في كثير من البناء والقواعد والنطق لدى المقارنة الواضحة بينها .

وفيما يلي بيان لفظي يشتمل على الأعداد اللغوية في بعض اللغات السامية ، ومنه تتضح مسافة البعد أو القرب التي تميز كل لغة من الأخرى ، ولكي يتمكن القارىء من النطق الصحيح للأصوات استعمل الصوت اللاتيني ( e ) للدلالة على الفتحة الممالة والصوت اللاتيني ( o ) للدلالة على حركة الضمة المفتوحة .

| عربي | آشوري بابلي | عبري | آرامي | لغات جنوب الجزيرة والحبشة [1] |
|---|---|---|---|---|
| أَحَدٌ(واحد) | أُدُو | أحاد | حَدْ | أَحَدُ |
| اثنان | شِنَا | شْنَايِم | تْرِيْن | سَنِيت |
| ثلاث | شَلاشو | شَلُوش | تْلاتْ | شلاّس |
| أربع | أَرْبَعُو | أربــع | أربع | أربع |
| خمس | خَمشُو | حَمِّش | حَمْشا | خمس |
| ست | شِشو | شِش | شْتَا | سِسُو |
| سبع | سِبُو | شْبَعْ | شْبَعْ | شَبْعُو |
| ثمان | شَمانو | شمونه | تمانا | سَمانِي |
| تسع | تِشُو | تْشَعْ | تْشَعْ | تْشْعْ |
| عشر | عِشْرو | عَسَر | عْسَرْ | عَشْرُو |

ويلاحظ في الجدول السابق أن أصول كلمات الأعداد في اللغات السامية تكاد تكون واحدة ، وأن معانيها لا تغيير فيها ، وأن ما يأتي ثاء في العربية قد يكون شيناً في العبريّة ، كما أن الشين في العبرية قد تكون ثاء أو سينا في العربية .

(١) استعين عند إعداد هذا الجدول بالصفحات : ٢٨٣ ـ ٢٩٠ من كتاب : تاريخ اللغات السامية .

# الباب الأول

## الفصل الثاني

## مشتقات العدد

١ ـ الأفعال المشتقة من العدد .

أ : أفعال مجردة : فعِل يفعَل ، فعَل يفعِل ، فعَل يفعُل ، فعَل يفعَل .
ب : أفعال مزيدة : أفعل ، فعّل ، تفعّل ، إنفعل ، افتعل ، افعوعل ، استفعل .
ج : صورة للاشتقاق من أسماء العدد في اللغات السامية .

٢ ـ الأسماء المشتقة من العدد :

أ : اسم الفاعل ( العدد الوصفي أو الترتيبي ) : بناؤه من الآحاد ـ بناؤه مصاحباً العشرة ، بناؤه من العشرين وأخواتها والمائة والألف .

ب : العقود ( الأعداد المضاعفة ) : اشتقاقها ، اشتقاق لفظ عشرين .

ج : فُعال ومَفْعل ( الأعداد التوزيعيّة ) : أصلهما الاشتقاقي ـ استعمالاتهما ـ بعض أحكامهما .

د : صيغ أخرى : فِعال ـ مِفْعال ـ فَعِيل أو فُعُل ، فِعْل اسم المفعول وغيره ـ أسماء الايام .

٣ ـ ما يلحق بالمشتق من العدد :

أ : المصغر من الأعداد الأصلية ، والمركبة ، والاعداد التوزيعيّة والعقود .

ب : المنسوب إلى الأعداد الأصلية ـ لفظ « ثمان » في اللغات السامية ـ المنسوب إلى الأعداد المركبة ـ النسبة إلى العقود ـ لفظ الستينات والسبعينات ، والستينيات والسبعينيات ـ ما جاء على فاعل أو فعّال .

**تمهيد :**

الاشتقاق من أسماء العدد سماعي ، لأنها أسماء معان جامدة غير مصادر ، والأصل في الاشتقاق ـ على الراجح ـ أن يكون من المصدر ، إلاّ أن العرب قد اشتقوا الأفعال من أسماء المعاني غير المصادر ـ كأسماء العدد وأسماء الأزمنة والأمكنة ـ اشتقاقاً صريحاً لا مجال للشك فيه ، ومن هذه الأفعال اشتقوا المصادر وجميع الأسماء [١] .

وقد أجاز مجمع اللغة العربية بالقاهرة الاشتقاق المباشر من أسماء المعاني التي ليست بمصادر ، عند الحاجة إليه في مجال العلوم ، ولم يقصره على صيغة معينة ، ولا نوع خاص من المشتقات ، بل جعله عاماً شاملاً [٢] .

وقرار المجمع في هذا الشأن يشمل الاشتقاق من أسماء الأعداد . ولقد حفلت المعاجم اللغوية بكثير من مادة الأعداد واشتقاقاتها الفعليّة والاسميّة ، وفيما يلي بيان ذلك بالتفصيل .

**١ ـ الأفعال المشتقة من العدد :**

الأفعال العدديّة التي تعرضت لها المعاجم اللغوية يمكن تمثيلها فيما يلي : ـ

أ ـ أفعال مجرّدة ، وأبوابها حسب الترتيب العددي ( واحد ، اثنان ، ثلاثة ... ) كالآتي : ـ

١ ـ فَعِلَ يَفْعَل كَوجِل يَوْجَل ، وهو مقصور على الواحد ، نحو : وَحِد فلان يَوْحَد وَحادة ووَحْدة ووَحْدًا ؛ بمعنى بقي وحده [٣] . أما قول العرب وحَد يَحِد حِدَة ، فمن باب وَعَد ، وهو ليس من العدد [٤] ومنه

(١) انظر : الاشتقاق لعبدالله أمين ص ١٥ .

(٢) انظر : مجلة اللغة العربية بالقاهرة حـ ١ ص ٣٦ القرار (١٤) .

(٣) انظر : اللسان حـ ٤ ص ٤٦٢ .

(٤) نفس السابق ص ٤٦٤ ـ ٤٦٦ .

حديث الرسول ﷺ : « صَنِّف تمرك كل شيء منه على حدة » [1] .

٢ ـ **فَعَلَ يَفْعِلُ** بكسر العين في المضارع ، وهو من الأعداد : اثنان ثلاثة ، خمسة ، ستة ، ثمانية ، عشرة ، ويستخدم هذا الوزن لتمام العدّة ( أي الزّيادة ) نحو : ثنيت الشيء ثنياً ، إذا عطفته وجعلته اثنين ، ومنه حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ، عن الثوب : « كان يَثْنيه عليه أَثْناء من سعته » [2] .

ونحو : ثلثتُ القوم أَثْلِثهُم ثَلْثا ، إذا كنت ثالثهم وكملتهم ثلاثة بنفسك ، وكذا في الباقي [3] .

٣ ـ **فَعَلَ يفعُلُ** بضم العين ، وهو من الأعداد :

ثلاثة ، خمسة ، ستة ، ثمانية ، عشرة .

ويستخدم هذا الوزن في الدلالة على الأبعاض والكسور ( أي النقصان ) نحو : خمستُ القوم أخمُسهم بالضم ، إذا أخذت خُمس أموالهم ، ومنه حديث عدي بن حاتم : « رَبَعْتُ في الجاهلية وخَمستُ في الإسلام » أي أنه قاد الجيش مرتين ؛ لأن الأمير في الجاهلية كان يأخذ الرّبع من الغنيمة ، وجاء الإسلام فجعله الخمس ، وجعل له مصارف [3] .

٤ ـ **فَعَلَ يفعَلُ** بفتح العين ، وهو من الأعداد :

أربعة ، سبعة ، تسعة ؛ لمكان حرف الحلق . ويستخدم هذا الوزن في المعنيين السابقين : أي تمام العدة ، والأبعاض والكسور ، نحو : رَبَعْتُ

---

(١) على حدة أي انفراد ، والهاء عوض من الواو مثل عدة ، والحديث رواه البخاري ـ انظر : الألف المختارة حـ ٣ ص ٥٦ .

(٢) انظر : اللسان حـ ٢ ص ٤٢٥ ، وأنظر النهاية لابن الأثير حـ ١ ص ٢٢٥ .

(٣) انظر : اللسان حـ ١٨ ص ١٢٤ .

(٤) انظر : كتاب الأفعال لابن القوطية ص ٣٣ ، ١٠٠ .

القوم أَرْبَعُهم ، إذا أخذت رُبع أموالهم ، وربعتُهم أربعهم ، إذا كنت لهم رابعاً [1] .

قال الشاعر :

فإن تَثْلِثُوا نَرْبَعِ وإن يسك خامس يكن سادس حتى يبُيركم القتل
وإن تَسْبَعوا نَثْمِن وإن يك تاسع يكن عاشر حتى يكون لنا الفضل [2]

٥ ـ فَعْلَل ، وهو نادر مثل : عشرنت الشيء ، إذا جعلته عشرين ، ومثل : سبعنت دراهمي ، إذا أكملتها سبعين ، وهو مولّد [3] .

ب ـ أفعال مزيدة ؛ إما بحرف واحد أو بحرفين أو ثلاثة أحرف ، وهي ـ على الترتيب المذكور ـ كما يلي ، وجميعها ثلاثية : ـ

١ ـ أَفْعَل ، كأثلث القوم ، إذا صاروا ثلاثة ، وأخمسوا ، إذا صاروا خمسة ، وكذلك أسدسوا ، ويطّرد ذلك إلى العشرة ، وكذلك في المائة والألف ، كأمأي القوم وآلفوا [4] .. ويقال : أخمست الإبل وأخمس

(١) لم يقولوا : أربعتهم أو ربعهم فلان ـ انظر ابن سيده ١٢٩/١٧/٥ ، وقد جاء الفعل « يربُع » بتثليث الباء ـ انظر مقاييس اللغة حـ ٢ ص ٤٧٩ ، ومنه الأربُعاء .

(٢) أراد بقوله : تثلثوا : أي تقتلوا ثالثا ... والمعنى : لا نبرح نزيد عليكم في القتل أبدا ، وقد جاء الفعل : نربع ، والفعل : تسبعوا بفتح الباء فيهما ـ انظر : اللسان حـ ٢ ص ٤٢٧ .

(٣) هذا الوزن من ملحقات الرباعي المجرّد ، انظر اللسان حـ ٦ ص ٢٤٦ ، حـ ١٠ ص ٩ .

(٤) في كتاب الأفعال لابن القوطيه : أتسع القوم ، صاروا تسعة ، وأيضا تسعين ، وكذلك في الثمانية والثلاثة وغيرهما ـ انظر ص ١٣٤ ـ ١٣٦ في الكتاب المذكور ، وانظر اللسان حـ ١٠ ص ٣٥١ ، حـ ٢٠ ص ١٣٨ ، وكذا كتاب الأفعال لابن القطاع جـ ١ ص ١٢٧ .

صاحبها ، إذا وردت إبله خمسا [1] .

٢ ـ فَعَّل ، كوحّد وثنّى وثلّث .. قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه : « سبق رسول الله ﷺ ، وثنّى أبو بكر ، وثلّث عمر ، وخبطتنا فتنة مما شاء الله [2] » .

وكان العرب إذا أرسلوا الخيل في السباق أطلقوا على الأول السابق والثاني المصلّى ، ويقولون : ثلّث الفرس ، إذا جاء بعد المصلّى وكذلك ربّع أو خمّس ، إذا جاء بعد الثالث أو الرابع [3] . وقد اشتق العرب فعّل من الواحد إلى العشرة ، حكي اللحياني : « اللهم عشّر خطاي » أي اكتب لكل خطوة عشر حسنات [4] . وروي عن الرسول ﷺ أنه قال لأم سلمة حين تزوجها وكانت ثيباً : « إن شئت سبّعت عندك ، ثم سبّعت عند سائر نسائي ، وإن شئت ثلّثت ، ثم درت ، لا أحتسب بالثلاث عليك » * ومعنى سبّع أقام عندها سبع ليال ، وكذلك ثلّث [5] .

ومن الباب قول الأعرابي لرجل أعطاه درهما : « سبّع الله لك الأجر » أي ضعّف الله لك أجر ما صنعت سبعة أضعاف [6] . وسيأتي عند الحديث في الفصل الثالث عن دلالة الأعداد ، أن العرب تضع التسبيع موضع التضعيف وإن جاوز السبع ، وأن الأصل في ذلك قوله سبحانه وتعالى : « مثل الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله كمثل حبّة أنبتت سبع سنابل ، في كل سنبلة مائة حبة ... * » .

---

(١) انظر كتاب الأفعال لابن القطاع حـ ١ ص ٢٨٥ . (٣) نفس المرجع السابق .

(٢) اللسان حـ ٢ ص ٤٢٨ . (٤) اللسان حـ ٦ ص ٢٤٨ .

* رواه مسلم وأبود داود وابن ماجه ، والموطأ وأحمد والدارمي .

(٥) اللسان حـ ١٠ ص ٨ ، وانظر النهاية حـ ٢ ص ٣٣٦ .

(٦) نفس المرجع السابق ص ٩ . * سورة البقرة / آية : (٢٦١) .

٣ ـ تَفَعَّل ، مثل توحّد ، أي بقي وحده ، وتثنّي الشيء ، إذا انعطف بعضه على بعض ، وتربّع فلان ، إذا جلس متربّعاً ، ويطّرد ذلك إلى العشرة [١] .

٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ـ انْفَعَل وافْتَعَل وافْعَوْعَل واسْتَفْعَل ، وهي من العدد « إثنان » يقال : انثنى الشيء ، إذا انعطف وانحنى وصار اثنين . ويقال : اثّنى أيضاً ، وأصله : اثتني ـ قلبت تاء الافتعال ثاء ثم أدغمت في الثاء قبلها .. والمشهور : اتّنى ـ بقلب الثاء تاء لأن التاء أخت الثاء في الهمس ..

قال الشاعر : ـ

بدا بأبـي ثم اتّنى بأبـــي أبـــي   وثلّث بالأدنين ثقــف المخالب [٢] .

وكما قالوا في : ادكّر واذّكر ، واصطلحوا واصّلحوا ..

ويقال : اثْنَوْنَيَ الشيء ، أي انثنى وانعطف كذلك ، ومنه قراءة ابن عباس « ألا إنهم تَثْنَوْنِي صدورهم * » .. بمعنى تنثني على العداوة والبغضاء [٣] . وهو بناء مبالغة من الفعل ثنى يثني ، أي ازورّ وانحرف عن الحق ، لأن من أقبل على الشيء استقبله بصدره ، ومن انحرف ثني عنه صدره [٤] .

ويقال : استثنى يستثني ، أي قال : إن شاء الله ، وفيه معنى الرجوع ، جاء في الكشاف ، في تفسير قوله تعالى : « إنّا بلوناهم كما بلونا أصحاب الجنة إذْ أقسموا ليَصْرِمُنّهـا مصبحين ولا يَسْتثنون » أي ولا يقولون إن شاء

(١) انظر اللسان : حـ ٤ ص ٤٦٢ ، حـ ١٨ ص ١٢٤ ، حـ ٩ ص ٤٦٦ .

(٢) في رواية أخرى لهذا البيت « ثم اتنى ببني أبي » وثقف المخالب : أي مسنونها ، يريد الموت ـ انظر سر صناعة الإعراب لابن جني حـ ١ ص ١٩٠ .

* سورة هود / آية : (٥) .

(٣) انظر اللسان : حـ ١٨ ص ١٢٥ ـ ١٢٧ ، وانظر تفسير الكشاف : جـ ٢ ص ٣٧٨ ـ ٣٧٩ .

(٤) انظر تفسير الكشاف : جـ ٢ ص ٣٧٨ ـ ٣٧٩ .

الله ، وإنما سمى استثناء مع أنه شرط ، لأنه يؤدي مؤدى الاستثناء ٥ من حيث إن معنى قولك : لأخرجنّ إن شاء الله ، ولا أخرج إلا أن يشاء الله ـ واحد [١] .

ويلاحظ من ذكر الأفعال المشتقة السابقة أن لها دلالة عددية واضحة ، وقد تناولت المعاجم اللغوية الأصول والمعاني الأخرى لبعض تلك الأفعال من غير باب العدد ، ونصّ ابن فارس صراحة على تلك الأصول في كتابه : مقاييس اللغة :

ـ فالراء والباء والعين ( ربع ) أصول ثلاثة عنده : ـ

أحدهما : جزء من أربعة أشياء ، نحو : ربعت القوم أربعهم ، إذا أخذت رُبع أموالهم ، وربعتهم أربعهم ، إذا كنت لهم رابعاً ..

والآخر : الإقامة ، نحو : ربع يربَع ، بمعنى أقام ، ومنه الربيع والربوع والرباع .

والثالث : الإشالة والرفع ، ومنه الحديث : أنه عليه السلام مرّ بقوم يَرْبَعون حجراً [٢] .

ـ والسين والباء والعين ( سبع ) أصلان مطردان صحيحان : ـ

أحدهما في العدد ، وهو جزء من سبعة ، نحو : سبعت القوم أسبَعُهم إذا أخذت سُبع أموالهم ، أو كنت لهم سابعاً [٣] .

وأما الآخر ، فشيء من الوحوش ، وهو السَّبُع ، نحو : سَبَعَتِ الذئاب الغنم ، إذا فرستها وأكلتها ، وأسبعتُه : أطعمته السبع ، ومنه سبعتُه ، إذا

---

(١) انظر تفسير الكشاف : جـ ٤ ص ٥٩٠ ـ سورة القلم : آية ١٨ .

(٢) مقاييس اللغة حـ ٢ ص ٤٧٩ ـ ٤٨٠ وانظر النهاية حـ ٢ ص ١٨٩ .

(٣) مقاييس اللغة حـ ٣ ص ١٢٨ ، وقد ورد « أسبعهم » بفتح العين ، وهو خطأ مطبعي لم ينبّه إليه ، والصواب الضم ، لأنه مضارع مرفوع .

وقعتَ فيه ، تشبيهاً بالسبع في ضرره [1] .

– والثاء والميم والنون أصلان : –

أحدهما في العدد ، وهو جزء من ثمانية [2] .

والآخر ، عوض ما يباع ، ومنه حديث بناء المسجد « ثامنوني بحائطكم » * أي قرّروا معي ثمنه ، وبيعونيه بالثمن . ويقال : أثمنت الرجل متاعه وأثمنت له بمعنى واحد [3] .

– والعين والشين والراء أصلان صحيحان : –

أحدهما في العدد ، نحو عشرت القوم أعشِرهم بالكسر ، إذا صرت عاشرهم ، وعشرت القوم أعشُرهم بالضم ، إذا أخذت عُشر أموالهم .

وأما الآخر فيدل على مداخلة ومخالطة ، ومنه العِشْرة والمعاشرة . وقد جاء في الحديث في ذكر النساء : « تُكْثِرن اللعن ، وَتكْفرن العشير » وهو الزوج [4] . وقال سبحانه وتعالى « لبئس المولى ولبئس العشير * » .

وما عدا ذلك من مواد العدد فأصل واحد عند ابن فارس .

– فالسين والدال والسين ( سدس ) أصل في العدد ، وهو قولهم : السُّدس والستّة من هذا أيضا ؛ لأن أصلها سدسة ، فأدغمت [5] .

– وكذلك الخاء والميم والسين ( خمس ) والثاء واللام والثاء ( ثلث )

---

(١) نفس المرجع السابق . (٢) مقاييس اللغة حـ ١ ص ٣٨٦ .

* رواه البخاري وأبو داود والنسائي ، انظر الألف المختارة حـ ٢ ص ٦٦ ، حـ ٣ ص ٢١ .

(٣) اللسان حـ ١٦ ص ٢٣٣ .

(٤) رواه البخاري ، وانظر مقاييس اللغة حـ ٤ ص ٣٢٤ – ٣٢٦ وانظر الألف المختارة حـ ١ ص ٦٧ . * الحج / آية . ١٣ .

(٥) مقاييس اللغة حـ ٣ ص ١٤٩ .

والثاء والنون والياء ( ثني ) أصل واحد في العدد [1] .

ومما يجدر الإشارة إليه هنا أن السريان والعبريين قد اشتقوا من أسماء المعاني ، كما اشتق العرب من هذه الأسماء ، والصورة التالية تبين بوضوح الاتفاق الكبير بين اللغات السامية في الصيغ والمعاني العدديّة الاشتقاقيّة - هذا الاتفاق الذي تعتبر اللغة العربية أصلا له ، لقدمها وعزلتها في الجزيرة العربية بعيدة عن الأمم الأعجمية ، فبقيت محتفظة بطابعها العربي ماضية في سبيل التقدم ، والنماء اللغوي على النسق العربي .

## صورة للاشتقاق من أسماء العدد في اللغات السامية : [2]

قال السريان : -

١- [illegible] ( حَيّد ) أى وَحّدَ - ٢- [illegible] ( تنّي ) أى ثنّى

٣- [illegible] ( تلّت ) أى ثلّثَ - ٤- [illegible] ( ربّع ) أى ربّعَ

٥- [illegible] ( حمّش ) أى خمّسَ - ٦- [illegible] (شتّت) أى سدّسَ

٧- [illegible] ( شبّع ) أى سبّعَ - ٨- [illegible] ( تمّن ) أى ثمّنَ

٩- [illegible] ( تشّع ) أى تسّعَ - ١٠- [illegible] ( عسّر ) أى عشّرَ

**وقال العبريون : -**

١ - יִחֵד ( يَحَد ) أي وَحَّدَ الإله ، אִחֵד ( أَحَد ) أي وَحَّدَ الجماعة ، أو الشعب ، أو الآراء - ٢ - שָׁנָה ( شاناه ) أي أعاده مرة ثانية - ٣ - שִׁלֵּשׁ (شلّش ) أي جعل الاثنين ثلاثة ٤ - רִבַּע ( رَبّع ) أي أعاد الشيء أربع مرات ، أو قسم على أربعة - ٥ - חִמֵּשׁ ( حَمّش ) أي أخذ الخُمس - ٦ - שִׁשָּׁה ( شِشا ) أي قسم على ستة - ٧ - שִׁבַּע

---

(١) نفس المرجع السابق حـ ١ ص ٣٨٥ ، ص ٣٩١ ، حـ ٢ ص ٢١٧ .

(٢) أخذت هذه الصورة عن كتاب الاشتقاق لعبدالله أمين ص ٤٥٨ .

( شَبع ) أي أعاد الشيء سبع مرات ـ ٨ ـ لم أجد من الثمانية فعلا ـ ٩ ـ
( تَشِع ) أي كرر الشيء تسع مرات ، أو قسم على تسعة ـ ١٠ ـ
( عَسّرْ ) أي قسم على عشرة .

ويلاحظ على الصورة السابقة للاشتقاق عند السريان والعبريين ـ أن الاتفاق بين اللغات السامية في باب العدد ليس من جهة اللفظ والبناء اللغوي فحسب ، بل إن المعاني العدديّة التي تدل عليها هذه الصيغ الاشتقاقيّة تكاد تكون واحدة .

فمثلا الفعل ( شاناه ) معناه : أعاد الشيء مرة أخرى وهو نفس المعنى للفعل ( ثنّى ) في اللغة العربية .

كذلك الفعل ( شبّع ) معناه : أعاد الشيء سبع مرات ، وهو نفس المعنى للفعل ( سبّع ) في اللغة العربية ، ويجمع ذلك كله معنى عام هو التضعيف .

**٢ ـ الأسماء المشتقة من العدد :**

أ ـ اسم الفاعل ( العدد الوصفي أو الترتيبي )

يشتق اسم الفاعل من العدد على حسب اشتقاق اسم الفاعل من الفعل في نحو : ضارب وآكل وشارب ، فيصير حكمه حكم اسم الفاعل ، فيجري صفة على ما قبله ، يذكّر مع المذكّر ، ويؤنث مع المؤنث ـ يقال : الثاني والثالث للمذكر ، والثانية والثالثة للمؤنث ... إلى العاشر والعاشرة .

أما ما دون الثاني وهو الواحد ، فقد وضع على هذا البناء من أول الأمر فقيل في المذكر : واحد ، وفي المؤنث واحدة . قال الله تعالى : « وإلـهكم إله واحد * » وقال سبحانه : « خلقكم من نفس واحدة * » [1] .

---

* سورة البقرة / آية (١٦٣) .
* سورة النساء / آية (١) .

(١) انظر شرح التصريح على التوضيح حـ ٢ ص ٢٧٦ .

وأما لفظ « الأول » فليس من هذا الباب ، وقد ورد ذكره في بعض كتب النحو ، لأنه يكون صفة ، كما يكون ثان وثالث ونحوهما صفات ، وفيه معنى الترتيب العددي ، أول ثان ثالث [1] ...

وقد كثر استعمال هذا اللفظ مع الأعداد الترتيبية ، حتى أصبح كأنه أول الآحاد في هذه الأعداد ، فقيل : أولا ، ثانياً ، ثالثاً ، رابعاً ، خامساً ... فغلبت عليه بذلك الاسمية ، فصرف ، لأنه لو كان صفة لمنع الصرف للوصفية ووزن أفعل .

وتستخدم اللغة الفارسية أحياناً هذه الأعداد الوصفيّة العربيّة بدل الأعداد الوصفية الفارسيّة ، فيقال مثلا : شاه عباسِ أول ، أي الشاه عباس الأول ، ويزدجردِ ثاني أي يزدجرد الثاني [2] ، وهكذا ...

وفيما يلي أحوال بناء اسم الفاعل من العدد في اللغة العربية : —

**بناؤه من الآحاد إلى العشرة :**

يبنى اسم الفاعل من الاثنين إلى العشرة على ثلاثة أوجه : —

**الوجه الأول** : أن يكون مفرداً ، فيفيد الاتصاف بمعناه مجرّدا ، أي إنه واحد موصوف بكونه ثانياً وثالثاً ورابعاً .. فيذكّر مع المذكر ، ويؤنث مع المؤنث ، يقال : الثاني والثالث للمذكر والثانية والثالثة للمؤنث ... إلى العاشر والعاشرة .

قال النابغة الذبياني : —

توهّمت آيات لها فعرفتها لستة أعوام وذا العام سابع [3] .

(١) انظر شرح المفصل حـ ٦ ص ٣٤ – ٣٦ .
(٢) ليس في الفارسية أداة خاصة للتعريف تقابل « أل » في العربية . انظر القواعد الأساسية لدراسة الفارسية ص ١٠٥ ، ص ٤٥ .
(٣) انظر الخزانة حـ ٤ ص ٤٨٢ شواهد العيني ، وانظر شرح التصريح على التوضيح =

وأما قول الشاعر :

« قد مرّ يومان وهذا الثالي [1] » .

فإنه أراد الثالث ، فأبدل الياء من الثاء .

وأنشد ابن السكيت : ـ

كــم للمنــازل مـن شهر وأعوام بالمنحنـى بـين أنهـار وآجـام

مضى ثـلاث سنـين مذ حُلّ بهـا وعامَ حُلّت وهذا التابع الخامي [2]

أي الخامس ، فأبدل الياء من السين .

**الوجه الثاني** : أن يضاف إلى ما هو مشتق منه ، ليفيد أن المقصود به بعض تلك العدّة المعيّنة لا غير ، وهو الأكثر في كلام العرب ، كما يفهم من قول سيبويه الآتي بعد .

قال الله تعالى : « ... إذ أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين إذْ هما في الغار * » .

وقال سبحانه : « لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة ** » . والإضافة هنا محضة بمعنى بعض ، أي إن اسم الفاعل بعض أو واحد من الجماعة المضاف هو إليها ؛ ولذا لا يجوز فيه أن ينوّن وينصب في قول أكثر النحويين ؛ لأنه ليس مأخوذا من فعل عامل [3] .

---

حـ ٢ ص ٢٧٦ والمعنى : وضح في ذهني علامات للمرأة ، فعرفت العلامات بعد ستة اعوام ، وهذا العام الذي أنا فيه سابع .

(١) اللسان حـ ٢ ص ٤٢٦ .

(٢) نفس المرجع السابق حـ ٧ ص ٣٦٨ ، وقد ذكر ابن عصفور في المقرب / ص ٤٩ ـ ٥٠ : أن الثالي والخامي لغة ثانية في ثالث وخامس ، ويجوز في سادس ثلاث لغات : سادس وساد وسات ، بإبدال الياء أو التاء من السين لاما في الأخيرتين ، ثم قلب الدال تاء و دغامها مع التاء في سات

(٣) انظر شرح المفصل حـ ٦ ص ٣٦

* سورة التوبة / آية (٤٠) ** سورة المائدة / آية (٧٣) .

وزعم الأخفش وقطرب من البصريين ، والكسائي وثعلب من الكوفيين ـ أنه يجوز إضافة الأول إلى الثاني ، ونصبه إياه ، نحو :

ثالث ثلاثة بالجر ، وثالث ثلاثة بالنصب مع التنوين ، كما يجوز في ضارب زيد : جر زيد ونصبه [١] .

وذكر ابن مالك أن ذلك جائز في ثان فقط دون غيره ؛ لأن العرب تقول : ثنيت الرجلين ، إذا كنت الثاني منهما ، ولا تقل : ثلثت الرجال ، إذا كنت الثالث منهم ، فمن قال : ثانٍ اثنين بهذا المعنى عذر ؛ لأن له فعلا ، ومن قال : ثالثٌ ثلاثةً لا يعذر ، لأنه لا فعل له [٢] .

والحاصل أن في هذا الوجه ثلاثة أقوال :

وجوب الإضافة ، وهذا هو المشهوز .

وجواز النصب مع الإضافة ، وهو منقول عن الأخفش وقطرب والكسائي وثعلب .

والتفصيل بين ثان وأخواتها ، وهو اختيار ابن مالك .

وهذا ما نميل إليه ؛ فقد ذكر ابن القطاع : « و ( ثنيت ) الرجلين ، صرت الثاني منهما ـ هذا كلام العرب ، وإن كان القياس غيره [٣] . »

ويفهم مما سبق أن اشتقاق اسم الفاعل من العدد « اثنين » قياس في جميع الحالات ؛ لأن له فعلاً ، أما من باقي الأعداد ؛ فإن كان بمعنى بعض ، فهو سماعي ؛ لأنه ليس مأخوذا من فعل عامل ، وإن كان بمعنى جاعل ـ كما سيأتي في الوجه الثالث ـ فهو قياسي ؛ لأن له فعلا ومصدراً .

---

(١) انظر شرح التصريح على التوضيح حـ ٢ ص ٢٧٦ .

(٢) انظر التسهيل ص ١٢١ ، وانظر شرح التصريح حـ ٢ ص ٢٧٦ ، وقد جاء فيه ثاني اثنين ، بإثبات الياء ، والصواب : ثان بدون الياء .

(٣) كتاب الأفعال حـ ١ ص ١٤١ ، ويقصد بالقياس نحو : ثنيت الواحد ثنيا .

**الوجه الثالث** : أن يضاف إلى ما دون الأصل الذي صيغ منه بمرتبة واحدة ليفيد معنى التحويل والتصيير ، نحو : ثالث اثنين ، ورابع ثلاثة ، وخامس أربعة ...

قال الله تعالى : « ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم ، ولا خمسة إلا هو سادسهم [1] » .

وقال سبحانه : « سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم ، ويقولون خمسة سادسهم كلبهم رجماً بالغيب ، ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم [2] » .

ويجوز في هذا الوجه التنوين والنصب ؛ لأن معناه الفعل ، فهو مأخوذ من ثَلَثَهم ورَبَعهم وخَمَسهم ... فكان بمنزلة : هذا ضارب زيدا .

كما يجوز فيه الإضافة ، فتكون إضافته غير محضة ، بمعنى جاعل . ولا بدّ من أن يراد به الحال أو الاستقبال ، ويعتمد على نفي أو استفهام أو ذي خبر أو حال أو موصوف ؛ فإن أريد به الماضي لم يجز فيه إلا الإضافة ، كما في نحو : هذا ضارب زيد أمس ، إلا إذا دخلت عليه الألف واللام نحو : هذا الرابع ثلاثة أمس [3]

ولا يستعمل بهذا الاستعمال ثان ، فلا يقال : ثاني واحد ولا ثان واحدا ، « وأجازه بعضهم ، وهو الكسائي ، وحكاه عن العرب ، فقال : تقول : ثاني واحد ، وحكى الجوهري : ثان واحدا [4] . » والمعنى : هذا ثنّى واحداً ، وكان أبو زيد يقول : هو واحد فاثنه ، أي كن له ثانياً [5]

---

(١) سورة المجادلة ، الآية (٧) .

(٢) سورة الكهف ، الآية (٢٢) .

(٣) انظر المقرب لابن عصفور ص ٥٠ .

(٤) انظر شرح التصريح على التوضيح حـ ٢ ص ٢٧٧ ، وقد جاء فيه « ثان واحد » بدون الياء أو النصب ، ولعله خطأ مطبعي ، وصوابه « ثاني واحد » على الإضافة .

(٥) وانظر اللسان حـ ١٨ ص ١٢٦ ـ ١٢٧ .

وهذا الوجه على الرغّم من قياسيته قليل الاستعمال عند العرب ، قال سيبويه : ـ

« وتقول : هذا خامس أربعة ، وذلك أنك تريد أن تقول : هذا الذي خمس الأربعة ، كما تقول : خمستهم وربعتهم . وتقول في المؤنث : خامسة أربع ، وكذا جميع هذا من الثلاثة إلى العشرة ، وإنما تريد : هذا الذي صيّر أربعة خمسة ، وقلّما تريد العرب هذا ، وهو قياس ، ألا ترى أنك لا تسمع أحداً يقول : ثنيت الواحد ولا ثاني واحد [1] . »

وقد ذكر الفراء أن النحويين كانوا يختارون التصريح بالفعل بدلا منه ، أي من هذا الوجه ، نحو : كانوا اثنين فثلثتهما [2] .

ومثّل الرضى في شرح الكافية بذلك عند بناء اسم الفاعل القياسي من الاثنين إلى العشرة ، فقال : « يجوز بناء اسم الفاعل من الاثنين إلى العشرة ، إذ لكل منهما فعل ومصدر ، نحو : ثنيت الأحد ثنياً ، وثلث الاثنين ثلثا ، وكذا ربعت الثلاثة إلى عشرت التسعة [3] . »

## بناؤه مصاحباً العشرة

يبني اسم الفاعل السابق حال كونه مقيداً بمصاحبة العشرة ، فيستعمل على ثلاثة أوجه كما في الآحاد : ـ

**الوجه الأول** : أن يفيد الاتصاف بمعناه مصاحباً العشرة ، وهو أنه واحد موصوف بكونه حادي عشر ، وثاني عشر ، وثالث عشر ... فيذكر مع المذكر ويؤنث مع المؤنث ، يقال : هذا حادي عشر بالتذكير ، وهذه حادية عشرة بالتأنيث على القياس ، وكذلك الباقي إلى التاسع عشر والتاسعة عشرة .

---

(١) انظر كتاب سيبويه حـ ٢ ص ١٧٢ ، وانظر شرح المفصل حـ ٦ ص ٣٦ .
(٢) انظر اللسان حـ ٢ ص ٤٢٧ .
(٣) شرح الكافية للرضى حـ ٢ ص ١٤٨ .

ولفظ « حادي » مقلوب من « واحد » استثقالا للواو في أول اللفظ ، فلما قلب صار : حادو ، فوقعت الواو طرفاً وقبلها كسرة ، فقلبت ياء كما في غازي من غزوت [1] .

وذكر الكسائي أنه سمع من بعض العرب : واحدَ عشرَ يا هذا ، على الأصل . وقال بعض النحويين وهو الفراء : حادي عشر من قولك يحدو ، أي يسوق كأن الواحد الزائد يسوق العشرة ، وهو معها فلم يلتزم القلب كل العرب [2] .

وحكم اسم الفاعل في هذا الوجه البناء على الفتح ؛ لأنه مركب متضمن معنى حرف ، وهو الواو كما في خمسة عشر .

وأجاز الكوفيون الرفع ، قال ابن بري معلقاً على كلام الجوهري في هذه المسألة : « قوله : هو ثالث عشر بضم الثاء وهَم ، لا يجيزه البصريون إلا بالفتح لأنه مركب ، وأهل الكوفة يجيزونه ، وهو عند البصريين غلط [3] . »

**الوجه الثاني** : أن يستعمل اسم الفاعل المشتق من العدد مصاحباً العشرة ليفيد معنى ثاني اثنين وثالث ثلاثة في الآحاد .. يقال : هذا ثالثَ عشرَ ثلاثةَ عشرَ ، وخامسَ عشرَ خمسةَ عشرَ بالبناء على الفتح ؛ لأنهما اسمان ، فحالهما كحال خمسة عشر ونحوه .. وفي هذا الوجه ثلاث حالات : ـ

الحالة الأولى : أن يستعمل اسم الفاعل على التمام ، نحو : هذا حادي عشر أحد عشر ، وخامس عشر خمسة عشر وهو مبني على الفتح كما ذكر .

وهذه الحالة قليلة الاستعمال على الرغم من قياسيتها ؛ وذلك لأن العرب

---

(١) المخصّص لابن سيده ١١٠/١٧/٥ ، وانظر كذلك : شرح التصريح على التوضيح حـ ٢ ص ٢٧٧ .

(٢) نفس المرجع السابق .

(٣) انظر اللسان حـ ٢ ص ٤٢٦ .

تستثقل إضافة اسم الفاعل في هذا الوجه على التمام لطوله [١] .

وقد ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز أن يقال : ثالث عشر ثلاثة عشر [٢] .

الحالة الثانية : أن يحذف العقد من الأول ، نحو : هذا ثالث ثلاثة عشر ، ورابع أربعة عشر .. وهنا يرفع الأول أو ينصب أو يجر حسب العوامل ؛ لأنه معرب ، ويبقى الثاني على البناء ، ولا يجوز بناء الأول ؛ لأن ذلك يقتضي أن يكون ثلاثة أشياء اسماً واحداً ، وهو غير وارد .

قال سيبويه : « ومن قال خامسُ خمسة قال : خامس خمسةَ عشرَ ، وحادي أحد عشر . وكان القياس أن يقول : حاديَ عشرَ أحدَ عشرَ ؛ لأن حاديَ عشرَ وخامسَ عشرَ بمنزلة خامس وسادسَ ، ولكنه يعني حادي ضمّ إلى عشر بمنزلة حضرموت . قال تقول : حاديَ عشرَ فتبنيه وما أشبهه ، كما قلت : أحدَ عشرَ وما أشبهه ، فإن قلت : حادِي أحدَ عشرَ فحادي وما أشبهه يرفع ويجر ولا يبنى ؛ لأن أحد عشر وما أشبهه مبني ، فإن بنيت حادي وما أشبهه صارت ثلاثة أشياء اسماً واحداً .

وقال بعضهم : تقول : ثالثَ عشرَ ثلاثةَ عشرَ ونحوه ، وهو القياس ، ولكنه حذف استخفافاً ، لأن ما أَبْقَوْا دليل على ما أَلْقَوْا [٣] . »

الحالة الثالثة : حذف العقد من الأول ، والنّيف من الثاني ، نحو ثالث عشر من قولنا : ثالث عشر ثلاثة عشر . وقد ذكر الكوفيون أنه يجوز أن يجري ثالث بوجوه الإعراب ، ويجوز أن يفتح ، فمن أجراه بوجوه الإعراب أراد : هذا ثالثُ ثلاثةَ عشرَ ، ومررت بثالثِ ثلاثةَ عشرَ ، ثم حذف « ثلاثة » تخفيفاً ، وبقي ثالثاً على حكمه . ومن بنى « ثالثاً » مع عشر أقامه مقام ثلاثة حين حذفها ، قال الكسائي : سمعت العرب تقول : هذا ثالثُ عشرَ وثالثَ

---

(١) انظر المقتضب للمبرد حـ ٢ ص ١٨٢ .

(٢) انظر الإنصاف حـ ١ ص ١٩٩ ـ المسألة (٤٤) .

(٣) كتاب سيبويه حـ ٢ ص ١٧٢ ـ ١٧٣ .

عشرَ ، فرفعوا ونصبوا ؛ أي بنوا على الفتح [1] .

وهذه الحالة الثالثة من حالات ثالث ثلاثة عشر وأخواته ، وهي حذف العقد من الأول والنيف من الثاني ـ قد ورد فيها كلام كثير لا طائل تحته [2] ، ولذا نميل إلى عدم ذكرها ، لما فيها من الإلباس والغموض ، ولأن تعرض بعض كتب النحو لها جري على سبيل التقسيم المنطقي العقلي لاسم الفاعل المركب مع العشرة في حالة إضافته .

ولهذا لم يتعرض لها المبرد في المقتضب ، كما لم يذكرها ابن يعيش في شرح المفصل [3] .

**الوجه الثالث** : استعماله مع العشرة ، ليفيد معنى رابع ثلاثة في الآحاد ، فيكون بمعنى جاعل ، واشتقاقه في هذا الاستعمال قياسي لأن له فعلا ومصدرا كما سبق .

١ ـ يقال : هذا خامسُ أربعةَ عشرَ ، وهذه خامسةُ أربعَ عشرةَ برفع الأول ؛ لإعرابه ، وبناء الثاني على الفتح .

٢ ـ فإن جيء به على التمام بني ، نحو : هذا خامسَ عشرَ أربعةَ عشرَ .

قال سيبويه : « وتقول : هو خامس أربع ، إذا أردت أنه صيّر أربع نسوة خمسة ، ولا تكاد العرب تكلم به وعلى هذا تقول : رابع ثلاثة عشر ، كما قلت : خامس أربعة عشر [4] . »

وقد سبق توضيح القول عند بناء نحو : ثالث اثنين ، ورابع ثلاثة من الآحاد ـ أن هذا وما أشبهه قليل الاستعمال وإن كان قياسياً ، وأن النحويين

---

(١) انظر المخصّص : ١١٠/١٧/٥ ـ ١١١ ، وانظر اللسان : حـ ٦ ص ٢٤٥ .

(٢) انظر شرح التصريح على التوضيح حـ ٢ ص ٢٧٧ ـ ٢٧٨ .

(٣) انظر المقتضب حـ ٢ ص ١٨١ ـ ١٨٣ ، وانظر شرح المفصل حـ ٦ ص ٣٤ ـ ٣٦ .

(٤) كتاب سيبويه حـ ٢ ص ١٧٣ .

كانوا يفضلون التصريح بالفعل بدلا منه .

وقد حكى الفراء قول النحويين : « كانوا أحد عشر فثنيتهم ، ومعي عشرة فأَحَّدْهُنَّ ليه ، واثْنِيهِنَّ واثْلِثْهِنَّ ـ هذا فيما بين اثني عشر إلى العشرين [1] »

وزعم الأخفش والمبرد والمازني أن هذا الوجه غير جائز ، « وذلك لأنك إذا قلت : رابعُ ثلاثةً ، فإنما تجريه مجرى ضارب ونحوه ، لأنك كنت تقول : كانوا ثلاثة فربعَهم ، وكانوا خمسة فسدَسهم ، ولا يجوز أن تبني فاعلاً من خمسة وعشرة جميعاً ، لأن الأصل : خامس عشر أربعة عشر [2] » .

وردّ ابن ولاّد على المبرد بأن « هذا شيء فعلته العرب : بنت فاعلاً من الصدر لما لم يجز أن تبنيه من اللفظين ... ومثل ذلك في كلامهم النسبة إلى المحكي ، نحو تأبط شرا ، إنما تقول تأبطيّ ، فتنسب إلى الصدر ، ولو لزمه أن يبني فاعلاً من لفظين في رابع ثلاثة عشر للزمه ذلك في رابع أربعة عشر . فإن قال ( أي المبرد ) : إنه بنى رابعاً من أربعة وحذف عشر استخفافاً ، فكذلك هو في رابع ثلاثة عشر ، بنى رابعاً من أربعة ، وحذف عشر استخفافاً ، ولا فرق بينهما غير مخالفة لفظ أربعة للفظ ثلاثة ؛ فأما بناء فاعل في الوجهين ، فمن لفظة واحدة ، وحذفت الأخرى ، وكان ما أبقوا دليلا على ما ألقوا ، واستعملته العرب استعمالا مطردا في الوجهين ، ومنهم من يأتي بعشر ، فيقول رابع عشر ثلاثة عشر ، والحذف أجود وأكثر ؛ فأما ( قول المبرد ) : إذا أردت بفاعل الاسم جاز بناؤه ، وكان معناه : أحد أربعة عشر ، فإذا أردت به الفعل لم يجز ـ فهذا حكم بغير علة ، وقد جعلت العرب حكم هذا الباب أن يبني فاعلاً من الأول ، كما ينسب إلى اللفظة الأولى ... ولا فرق بين فاعل إذا أردت به الفعل ، وبين فاعل إذا أردت به الاسم في الاشتقاق ،

---

(١) انظر اللسان حـ ٢ ص ٤٢٧ .

(٢) المقتضب حـ ٢ ص ١٨٣ .

وإنما يقع الفرق في النية ، إذا نويت به الاسم ، ولم ترد إيقاع الفعل ، فأما في لفظ الاشتقاق فهما سواء ؛ ألا ترى أن ضارب زيد أمس ، وضارب زيد غدا اشتقاقهما واحد : اللفظ فيهما سواء ، وإن كنت تريد بالمستقبل إيقاع الفعل ، وبالماضي الاسم [1] . »

٣ ـ ولا يجوز في هذا الوجه أن نأتي بالحالة الثالثة ، وهي حذف العقد من الأول والنيف من الثاني ، فنقول : هذا رابع عشر ، والأصل : هذا رابع عشر ثلاثة عشر ، للإلباس بما ليس أصله تركيبين ، ولعدم وجود دليل على أن هذا العدد أصله التركيبي : رابع عشر ثلاثة عشر ، وأنه بمعنى جاعل ، فيختلط بالحالة الثالثة في الوجه الثاني [2] .

**تعقيب**

من خلال دراسة أحوال بناء اسم الفاعل من العدد ، سواء في حالة الإفراد أو في حالة التركيب ـ يمكن استخلاص النتائج التالية : ـ

١ ـ أن بناء اسم الفاعل المفرد ، من الآحاد إلى العشرة ، يكاد يكون مطردا على الرغم من سماعيته ، فيما عدا « الاثنين » فبناء اسم الفاعل منها قياسى على أية حال .

أما بناؤه في حالة الإضافة ، فيكون سماعياً في نحو : ثالث ثلاثة ، على الرغم من كثرته ، وقياسياً في نحو : ثالث اثنين ، على الرغم من قلته .

٢ ـ أن بناء اسم الفاعل المصاحب للعشرة يأخذ نفس الأحكام في مثل هذا البناء في حالة الآحاد ؛ فيكون سماعياً في نحو : حادي عشر ، وثالث عشر وفي نحو : ثالث ثلاثة عشر ، ورابع أربعة عشر . وقياسياً في نحو : رابع ثلاثة عشر ، وخامس أربعة عشر ...

---

(١) انظر المقتضب ﺣ ٢ ص ١٨٢ ـ ١٨٤ ( الهامش ) وانظر شرح الكافية ﺣ ٢ ص ٣٦ .
(٢) انظر شرح التصريح على التوضيح ﺣ ٢ ص ٢٧٨ .

٣ ـ ما ورد من كلام اللغويين والنحويين حول بناء اسم الفاعل من نحو رابع ثلاثة ، ورابع ثلاثة عشر ـ يمكن أن نخرج منه بنتيجة هامة ، هي : ـ

أن اسم الفاعل القياسي من نحو : رابع ثلاثة وأخواته ، ورابع ثلاثة عشر وأخواته ـ يفضل التصريح بالفعل فيه على النطق به ، نحو : كانوا اثنين فثلثتهما ، ونحو : كانوا أحد عشر فثنيتهم .

ونميل في ذلك إلى التفصيل ؛ فعند بناء اسم الفاعل من نحو : رابع ثلاثة وأخواته ، يفضل إضافة الفرع إلى ضمير الأصل ؛ لوروده في الكلام الفصيح ، ولأن اتصال الضمير بالفرع يقرّبه من معنى الفعل ؛ إذ الضمير من ألزم خصائص الفعل .

قال الله تعالى : « ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم ، ولا خمسة إلا هو سادسهم * » .

وقال سبحانه : « سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم ، ويقولون خمسة سادسهم كلبهم رجما بالغيب ، ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم * » .

أما عند بنائه من نحو : رابع ثلاثة عشر وأخواته ، فكما ذكر النحويون يفضل التصريح بالفعل على النطق به .

**بناؤه من العشرين وأخواتها ، والمائة والألف**

اسم العدد الوصفي أو الترتيبي ( اسم الفاعل ) يبني من الآحاد إلى العشرين على وجوه مختلفة كما سبق ، أما العشرون وما بعدها ، فلم يبن منه فاعل لئلا يلتبس بما قبله ؛ إذ أن « جميع العقود إلى المائة تصريف فعلها كتصريف الآحاد [1] » فيجيء الثلاثون على لفظ الثلاثة ، والأربعون على لفظ الأربعة

---

* سورة المجادلة / آية : (٧) .
* سورة الكهف / آية : (٢٢) .

(١) اللسان حـ ٢ ص ٤٢٧ .

وهكذا إلى التسعين ؛ ولذا يكتفى بأن نقول : كانوا تسعة وعشرين فثلثتهم أي جعلتهم ثلاثين ، وكذا في الباقي ، نحو : كانوا تسعة وثمانين فتسعتهم ، أي جعلتهم تسعين . وقد عبّر ابن عصفور عن هذا المعنى بقوله : « ولا يجوز بناء اسم الفاعل من عشرين وسائر أسماء العقود ، بل نقول : هذا العشرون أو كمال العشرين [١] » .

« فإذا بلغت المائة قلت : كانوا تسعة وتسعين فأَمْأَيْتهم ، إذا جعلتهم مائة وكانوا تسعمائة فأَلَّفتهم ، إذا أردت فعَّلتهم ، وآلفتهم ، إذا أردت أفعلتهم [٢] »

قال في شرح التصريح : « يقال : كانوا تسعة وعشرين فثلثتهم ، أي فصيّرتهم ثلاثين ، أَثْلِثُهم فأنا ثالثهم ، وهكذا إلى كانوا تسعة وثمانين فتسعتهم ، أي فصيّرتهم تسعين ، أَتْسَعُهم فأنا تاسعهم ... فإذا تجاوزت ذلك قلت : كانوا تسعة وتسعين فأمأيتهم على وزن أفعلتهم ، وكذا كانوا تسعمائة وتسعة * وتسعين فآلفتهم ، فأنا مُمْيء ومُؤْلف [٣] . »

ويلاحظ على هذا النص ما يلي : -

١ - أنه جعل تصريف الفعل مع العقد هو نفس تصريفه في الآحاد .

٢ - أن اسم الفاعل - لو أريد بناؤه من العقد - يعود إلى الآحاد ، لأن فعلهما واحد .

٣ - أن اسم الفاعل من المائة والألف : مميء ومؤلف ، لأن فعلهما أماي وآلف .

---

(١) المقرب ص ٥٠

(٢) المقتضب حـ ٢ ص ١٨٤ ، وقد جاء فيه « وكان تسعمائة فألفتهم » ولعلّه خطأ في الطبع ، وصوابه « وكانوا » لمكان الضمير في « ألفّتهم » .

* المذكور في النص « تسعا » بدون تاء ، والصواب « تسعة » بالتاء لمكان التذكير في « كانوا » وفي آلفتهم » .

(٣) شرح التصريح على التوضيح حـ ٢ ص ٢٧٨

« ومن الغريب ما وقع في شرح مراجز ابن السراج لأبي الحسن بن الأهوازي : كان القوم عشرة فحَدْعَشْتُهم إلى تَسْعَشْتُهم ، وهم مُحَدْعِشون وأنا مُحَدْعِش ومُتَسْعِش . قال : وكذا العقود ، يقال : مُعَشْرِن ومُثَلْثِن [١] . »

ولعلّ هذا البناء ـ من أحد عشر إلى تسعة عشر ـ جاء من جملة التركيب في هذه الأعداد المركّبة ؛ كأن ابن السراج اشتق أو نحت فعلا من هذه الأسماء على طريقة الاشتقاق الكبّار [٢] ، ثم جاء من هذا الفعل باسم الفاعل ، فقيل مُحَدْعِش من حَدْعَش إلى مُتَسْعِش من تَسْعَش .

أما من العقود ، فقد اشتق فعلا رباعياً ملحقاً ، ثم جاء من هذا الفعل باسم الفاعل ، فقيل عَشْرَن فهو مُعَشْرِن ، وثَلْثَن فهو مُثَلْثِن إلى تَسْعَن فهو مُتَسْعِن .

وقد سبقت الإشارة إلى ورود مثل هذا البناء في كلامهم ، فقيل : عَشْرَنْت الشيء ، إذا جعلته عشرين ، وسَبْعَنْت دراهمي ، أي أكملتها سبعين . وهذا ما اتجه إليه المجمع اللغوي بالقاهرة مؤخرا ، فقد أجاز الاشتقاق من أسماء المعاني التي ليست بمصادر ، ولم يقصرة على صيغة معيّنة ، ولا نوع خاص من المشتقات [٣] .

**ب ـ العقود ( الأعداد المضاعفة )**

ذكرنا من اشتقاقات العدد ؛ الأفعال ، وأسماء الفاعلين ، ونتناول في هذا القسم العقود أو الأعداد المضاعفة ، ونعني بها هنا : ما كان من مرتبة العشرات ، وهي :

---

(١) نفس المرجع السابق .

(٢) الاشتقاق الكبّار : هو أخذ أو نحت كلمة من كلمتين فأكثر مع تناسب بين المأخوذ والمأخوذ منه في اللفظ والمعنى معا . ( انظر الاشتقاق لعبدالله أمين ص ٣٩١ ) .

(٣) انظر مجلة المجمع حـ ١ ص ٣٦ القرار رقم (١٤)

عشرون ـ ثلاثون ـ أربعون ـ خمسون ـ ستون ـ سبعون ـ ثمانون ـ تسعون . واشتقاق هذه العقود في رأي المحدثين جاء عن طريق المضاعفة للأعداد الأصلية التي تناسبها ، فالثلاثون مثلاً مضاعف العدد ثلاثة ، عشر مرات . والأربعون مضاعف العدد أربعة ، عشر مرات . وهكذا إلى التسعين [1] .

ويفهم مما ورد في اللسان أن المضاعفة تكون للعقد الأول شريطة أن يشتق لها اسم من الأعداد الأصليّة في مرتبتها ودرجتها ؛ فالثلاثون مثلا مشتقة من العدد ثلاثة ؛ لأنها ثلاثة عقود ، وكذلك الأربعون من العدد أربعة ، لأنها أربعة عقود ... وهكذا في الباقي [2] .

وهذا ما يوافق الاتجاه والمنهج الذي رسمناه في هذا البحث ؛ إذ الاشتقاق بمعناه الواسع : أخذ كلمة من كلمة أو أكثر ، مع تناسب المأخوذ والمأخوذ منه في اللفظ والمعنى .

قال سيبويه : « فإن أردت أن تثلّث أدنى العقود كان له اسم من لفظ الثلاثة يجري مجرى الاسم الذي كان للتثنية ، وذلك قولك : ثلاثون عبداً ، وكذلك إلى أن تتسّعه [3] » .

فالعقد الأول إذن هو الأساس ، وحوله تدور بقيّة العقود ، باشتقاقها من الأعداد الأصلية التي تناسبها في اللفظ والمعنى .

**اشتقاق لفظ عشرين :**

كان ينبغي إذا اشتققنا للثلاثين من الثلاثة ، والأربعين من الأربعة ...

---

(١) انظر شرح المفصل ج ٦ ص ٨٧ .
(٢) عبارة اللسان ج ٢ ص ٤٢٧ « والثلاثون من العدد ليس على تضعيف الثلاثة ، ولكن على تضعيف العشرة . »
(٣) الكتاب ج ١ ص ١٠٦ .

أن نشتق للعشرين من الاثنين ، فنقول : إثنون ، إلا أنهم ذكروا في ذلك تعليلات مختلفة ، نورد بعضها ، ثم نعقب عليه بما نراه .

ذكر في القاموس أن لفظ عشرين في العدد « مأخوذ من العِشْر بالكسر ـ الذي هو وِرْد الإبل خاصة ، واستعماله في مطلق العدد فرع عنه ، فهو من استعمال المقيد في المطلق بلا قيد ، والعِشْر وِرْد الإبل اليوم العاشر أو التاسع ؛ ولهذا لم يقل : عِشْرَيْن ، وقالوا : عِشْرِين ؛ لأنهم جعلوا ثمانية عشر يوماً عِشْرَيْن ، والتاسعة عشر والعشرين طائفة من الورد الثالث ، فقالوا : عِشْرِين ، جمعوه بذلك [(1)] . »

كما ذكر ابن فارس أن العِشْر « يجمع ويثنى ، فيقال : عشران وعشرون ، فكل عِشْر من ذلك تسعة أيام [(2)] . »

وقد جاء في المخصّص « أن هذه الكسرة في أول العشرين للدلالة على التأنيث ، وجمع بالواو والنون للدلالة على التذكير ؛ وذلك لأن عشرين وأخواته يقع على المذكر والمؤنث ، فأخذ من كل واحد منهما بشبه . وقيل : كان ينبغي أن يجعلوا هاتين العلامتين في الثلاثين إلى التسعين أيضاً ، غير أنهم اكتفوا بالدلالة في العشرين عن الدلالة في غيره من الثلاثين إلى التسعين . وقيل : إن كسر العين في عشرين لأنهم يقولون في المؤنث : عشِرة ، فنقلوا كسرة الشين التي كانت للمؤنث إلى العين ، كما يقولون في كَذِب : كِذْب ، وفي كَبِد : كِبْد ... وجمعوه بالواو والنون كما يفعلون في الأشياء المؤنثة المحذوف منها الهاءات عوضاً من المحذوف ، كقولهم في سنة : سنون ، وفي ثبة : ثبون وفي أرض : أرضون ... [(3)] »

والذي نراه في هذه المسألة ـ أن العدد يخضع أحياناً لبعض التغييرات

---

(١) القاموس المحيط حـ ٢ ص ٩٢ ـ الهامش .

(٢) مقاييس اللغة حـ ٤ ص ٣٢٤ .

(٣) المخصّص ١٠٢/١٧/٥ ـ ١٠٣ ، وانظر شرح المفصل حـ ٥ ص ١٣ .

غير المضبوطة بقواعد الباب ؛ فقياس عشرين أن يقال : إثنون ، بنزع إثن من اثنين ، وجمعه بالواو والنون ، كما اشتقوا ثلاثين من ثلاثة ، وأربعين من أربعة ... إلا أن « إثن » لا يستعمل إلا مثنى ، فاشتقوا العقد من لفظ العشرة ؛ لأنها أدنى العقود ، وكسروا عينه ، للدلالة على مجيئه على غير وجهه ، كما فعلوا عندما أرادوا جمع منقوص المؤنث بالواو والنون ، غيّروا أوائله ليكون التغيير دليلا على خروجه من بابه ، فقالوا : سنة وسنون ، وقلة وقلون [1] .

قال سيبويه : « فإذا ضاعفت أدنى العقود كان له اسم من لفظه ، ولا يثنّى العقد [2] »

وقال ابن جني : إن « ألفاظ العدد تغيّر كثيراً في حد التركيب ؛ ألا تراهم قالوا في البسيط : إحدى عشْرة ، وقالوا : عشِرة وعشرة ، ثم قالوا في التركيب : عشرون . ومن ذلك قولهم : ثلاثون فما بعدها من العقود إلى التسعين ، فجمعوا بين لفظ المؤنث والمذكر في التركيب ، والواو للتذكير وكذلك أختها ، وسقوط الهاء للتأنيث [3] . »

**حـ ـ فُعال ومَفْعل** ( الأعداد التوزيعيّة )

ـ أصلهما الاشتقاقي

---

(١) انظر شرح المفصل حـ ٦ ص ٢٨ ، والمقتضب حـ ٢ ص ١٦٦ .

(٢) كتاب سيبويه حـ ١ ص ١٠٦ ، وانظر تعليل أسرار العربية ص ٢٢١ ، وشرح الكافية حـ ٢ ص ١٤١

(٣) انظر اللسان حـ ٦ ص ٢٤٤ ـ ويظهر من هذا النص أن ابن جني يسمى الأعداد كأحد عشر ، بالأعداد البسيطة ، وذلك لاختصارها من واحد وعشرة إلى أحد عشر كما سيأتي ، كما يسمى العقود بالأعداد التركيبيّة ، لتركيبها من العشرات وفي اللغات السامية تسمى العقود بالجمع ، ويسمى أحد عشر وأخواته بالأعداد الموحّدة ، ولهذه التسمية وجاهتها كما هو واضح ـ انظر: (The semitic languages) P 117

ـ استعمالاتهما

ـ بعض أحكامهما

يبنى من العدد فُعَال ومَفْعل « كأحاد وموحد ، وثناء ومثنى ، وثلاث ومثلث ... وهذه الصيغ مأخوذة من ألفاظ العدد الأصليّة مكرّرة ، فنحو : جاء القوم أحاد ، أصله : واحداً واحداً ، فعدل عنه ببناء صيغة فعال تخفيفاً للفظ ، وكذا في الباقي .

قال : شَمِر : « وأما ثُناء وثُلاث فمصروفان عن ثلاثة واثنين اثنين ، وكذلك رباَع ومثنى ، وأنشد :

ولقد قَتَلْتكمُ ثُناءَ ومَوْحَدَا وتركتُ مُرّةَ مِثْلَ أمسِ الدابرِ [1] . »

وقد سمع استعمال هذين الوزنين ـ فُعال ومَفْعل ـ من واحد واثنين وثلاثة وأربعة نحو أحاد وموحد ، وثناء ومثنى ، وثلاث ومثلث ، ورباع ومربع .

« ولم يسمع أكثر من أحاد وثناء وثلاث ورباع إلا في قول الكميت :

ولم يستريثوك حتى رميت فوق الرجال خِصالا عُشارا [2] . »

« وفي التهذيب : خُماس ومَخْمس ، كما يقال . ثناء ومثنى ورباع ومربع [3] . »

وزعم بعضهم أنه سمع أيضاً في ستة وسبعة وثمانية وتسعة ، نحو : سداس ومسدس ، وسباع ومسبع ، وثمان ومثمن ، وتساع ومتسع . وذكر الرضى أن السماع فيه مفقود ،

---

(١) اللسان حـ ١٨ ص ١٢٦ .

(٢) اللسان حـ ٦ ص ٢٤٨ ، وانظر التسهيل ص ٢٢٢ .

(٣) اللسان حـ ٧ ص ٣٧٢

« والصحيح أن البناءين مسموعان في الألفاظ العشرة كما حكاه الشيباني ، ولا يعارض بقول أبي عبيدة والبخاري في صحيحه : إن العرب لا تتجاوز الأربعة ؛ لأن غيرهما سمع ما لم يسمعا [1] . »

ونقل السخاوي أنه يعدل أيضا إلى فُعلان ، بضم الفاء ، من الواحد إلى العشرة ، كقول الشاعر :

قوم إذا الشرّ أَبْـدَى ناجذَيْـه لهـم　　طاروا إليـه زَرَافات ووُحدانا [2]

إلا أنه يرجح أن ذلك البناء ، وهو فُعلان ، ليس من العدد ، وإنما هو جمع الواحد بمعنى المنفرد ، وفي حديث العيد : « فصلينا وحدانا » ، أي منفردين ، جمع واحد كراكب وركبان ، وقد يقال : « أحدان » على الإبدال ، قال ابن جني : « همزة أحدان بدل من واو ، لأنه جمع واحد الذي بمنزلة من لا نظير له ، وليس أحدان جمع واحد الذي يراد به العدد ، لأن ذلك لا يثنى ولا يجمع ؛ ألا ترى أنهم قد استغنوا عن تثنيته باثنين ، وعن جماعته بثلاثة ، وقد قال الشاعر :

وقد رجعـوا كحـيّ واحدينا *　　أي منفرديـــن [3] . »

(١) شرح التصريح على التوضيح حـ ٢ ص ٢١٤ ، وانظر شرح الكافية حـ ١ ص ٤١ .

(٢) البيت لبعض شعراء بني العنبر ، قيل اسمه : قريط بن أنيف ، وإبداء الناجز ـ وهو ضرس الحلم ـ مثل لاشتداد الشر ، والزرافات : الجماعات ، واشتقاقه من الزَّرْف وهو الزيادة على الشيء ، والمعنى : هم قوم إذا ظهر لهم الشر سارعوا إلى القتال غير هيابين ، لا ينتظر بعضهم بعضا ـ انظر شرح ديوان الحماسة حـ ١ ص ٢٢ ، ٢٧ ، ٢٩ ، وأنظر اللسان حـ ٤ ص ٤٦١ .

* هذا عجز بيت للكميت ، وصدره : « فضم قواصى الأحياء منهم » ( انظر اللسان حـ ٤ ص ٤٦٢ .

(٣) المخصّص : ١٧/٥/ ص ٩٧ ـ ٩٨

**استعمالاتهما :**

تستعمل هذه الألفاظ :

١ ـ إما صفات ، نحو قول الله تعالى : « **الحمد لله فاطر السموات والأرض** جاعل الملائكة رسلا ، أولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع * » .

فمثنى صفة لأجنحة ، مجرور بفتحة مقدرة على الألف نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للوصفيّة والعدل . والوصفية هنا ليست عارضة كما في نحو : مررت بنسوة أربع ؛ لأن هذا التركيب المعدول لم يوضع إلا وصفا ؛ أما العدل فمن جهة اللفظ والمعنى ، فمَثْنى مثلا ـ معدول عن لفظ اثنين ، وعن معناه أيضاً ؛ لأنه عدل عن معناه مرة واحدة إلى معنى اثنين اثنين ، ففيه عدل لفظي وعدل معنوي وقيل : إن فيه عدلاً مكرراً من حيث اللفظ ؛ لأن أصله كان اثنين مرتين فجعل مرة واحدة ، ثم غير لفظ اثنين إلى مَثْنى [(١)] .

٢ ـ وإما أحوالا ، نحو قوله عز وجل : « فانكحوا ما طاب لكم من النساء مَثْنَى وثُلاث ورُباع ** » فمثنى وما بعده أحوال من النساء .

وقد ذكر ابن جني أن الأعشى قرأ :

« مَثْنَى وثُلَث ورُبَع » على مثال عُمَر ، أراد : ورباع : فحذف الألف [(٢)]

٣ ـ وإما أخبارا ، نحو قول الرسول ﷺ : « صلاة الليل مثنى مثنى *** » .

---

* سورة فاطر : (١) ** سورة النساء : (٣) .

*** رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وأحمد والدارمي والموطأ .

(١) انظر شرح الكافية ـ حـ ١ ص ٤١ . وللوقوف على ما قيل في العدل وعلل الصرف وعدمه في هذه المسألة ـ انظر المخصّص ١١٩/١٧/٥ ـ ١٢٥ .

(٢) اللسان حـ ٩ ص ٤٥٥ .

فمثنى الأول خبر ، والثانية توكيد ؛ فالتكرار لقصد التوكيد لا لإفادة التكرير ، أي إنها صلاة ثنائية لا رباعيّة * .

**بعض أحكامهما : -**

١ - لا تدخل« أل » على هذه الأسماء ، وإضافتها قليلة . وادّعى الزمخشري أنها تعرفّ ، فيقال : فلان ينكح المثنى والثلاث ، قال أبو حيان : ولم يذهب إليه أحد [١] . وزعم الفرّاء أن هذه الأسماء معرفة بنيّة الألف واللام ، فعلى هذا فهي في الآيتين السابقتين بدل ، إذ لا تنعت النكرة بالمعرفة ، ولا يجيء الحال معرفة إلا بتأويل [٢] .

٢ - ومنهم من يذهب بها مذهب الأسماء ، فلا يستعملها استعمال المشتقات في التبعية ، كقول الشاعر :

وخيل كفاها ولم يكفها ... ثُناء الرجل ووحدانها [٣]

٣ - وقد تصرف هذه الأسماء ، وذلك إذا أريد بها المصدريّة أو المكانية ؛ يقول الفراء في مثنى ومثلث ومربع : « إن أردت به مذهب المصدر لا مذهب الصرف جرى كقولك ثنيتهم مَثْنىً وثلثهم مَثْلَثاً وربَعْتهم مَرْبَعاً [٤] .

ويقول سيبويه : « فتحوا مَوْحَد إذْ كان اسما موضوعا ليس بمصدر ولا مكان [٥] » والمراد بقوله : فتحوا ، أي منعوا من الصرف ولم ينوّنوا ، فإذا كان مَوْحَد مصدرا ميميا أو مكانا نوّن .

---

* انظر اللسان حـ ١٨ ص ١٢٧ .
(١) انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني حـ ٢ ص ٢٣٨ .
(٢) انظر شرح التصريح على التوضيح حـ ٢ ص ٢١٤ - ٢١٥ .
(٣) نفس المرجع السابق .
(٤) انظر المخصص ١٢٥/١٧/٥ .
(٥) انظر اللسان حـ ٤ ص ٤٦٢ .

والأكثر والأشهر أن هذه الأسماء لا تستعمل إلا نكرات ، ممنوعة من من الصرف لما سبق ، فإذا صغرَت صرفت ، كما يصرف نحو : عمر وأخر في التصغير .

قال سيبويه : سألت الخليل « عن أحاد وثناء ومثنى وثلاث ورباع ، فقال : هو بمنزلة أخر ، إنما حدّه واحداً واحداً واثنين اثنين ، فجاء محدودا عن وجهه ، فترك صرفه . قلت : أفتصرفه في النكرة ؟ قال : لا ؛ لأنه نكرة يوصف به نكرة . وقال لي : قال أبو عمرو : أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع ـ صفة ، كأنك قلت : أولى أجنحة اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة ، وتصديق قول أبي عمرو قول ساعدة بن جؤيّة :

وعاودني دِيني فَبِتّ كأنمـــا خلال ضلوع الصدّر شِرْع مُـمَـدَّد

ثم قال :

ولكنّما أهلي بـــوادٍ أنيسُــــه ذئابٌ تَـبَغَىَّ الناسَ مثنَى وَمَوْحَدُ *

فإذا حقّرت ثناء وأحاد صرفته ، كما صرفت أخيراً وعميراً تصغير عمر وأخر إذا كان اسم رجل ؛ لأن هذا ليس هنا من البناء الذي يخالف به الأصل [1] »

وسيأتي الكلام على تصغير العدد بصورة أوسع في نهاية هذا الفصل .

٤ ـ وكما لا تعرّف هذه الأسماء لا تؤنث أيضا ، فلا يقال : مثناة مثلا ،

---

* البيت من الطويل ، والشاهد فيه ترك صرف مثنى وموحد لأنهما صفتان للذئاب ... معدولتان عن اثنين اثنين وواحد واحد ، والشاعر في هذين البيتين يصف شوقه إلى أهله مشبها صوت زفيره بصوت العود ، والشرع : الأوتار ، واحدها شرعة ، وأراد بالدِّين : العادة من الشوق والهم . وفي البيت الثاني يصف بعد أهله في هذا الوادي المروّع ـ انظر سيبويه حـ ٢ ص ١٥ ، والمقتضب حـ ٣ ص ٣٨١ .

(١) كتاب سيبويه حـ ٢ ص ١٥ .

وإنما تكون للمذكر والمؤنث بلفظ واحد [1] .

### د ـ صيغ أخرى

سمع من أسماء العدد صيغ لأبنية أخرى غير ما تقدم ، ورد كثير منها في الكلام الفصيح ، فمن ذلك مثلا : ـ

١ ـ فِعَال
٢ ـ مِفْعال
٣ ـ فَعِيل أو فُعْل أو فُعُل
٤ ـ فِعْل
٥ ـ اسم المفعول وغيره
٦ ـ أسماء الأيام
٧ ـ المصغّر
٨ ـ المنسوب

وسنتاول كل صيغة من هذه الصيغ العدديّة بشيء من التفصيل فيما يلي :

١ ـ **فِعَال** « روي شمر بإسناد له يبلغ عوف بن مالك ـ أنه سأل النبي ﷺ عن الإمارة ، فقال : أولها ملامة ، وثِناؤها ندامة ، وثِلاثها عذاب يوم القيامة إلا من عدل . قال شمر : ثِناؤها ، أي ثانيها ، وثِلاثها ، أي ثالثها [2] . »

ومن الباب ثِناء الدار ، أي فناؤها . قال ابن جني « ثِناء الدار وفناؤها أصلان ؛ لأن الثناء من ثَنَى يَثْنِي ؛ لأن هناك تنثني عن الانبساط لمجيء آخرها واستقصاء حدودها . وفناؤها من فنِيَ يَفْنَى ؛ لأنك تناهيت إلى أقصى حدودها فنيت [3] . » فليست الثاء في ثناء بدلا من الفاء في فناء ، كما قيل

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني حـ ٢ ص ٢٣٨ ، وانظر المخصص لابن سيده ١١٩/١٧/٥ ـ ١٢٠ .
(٢) اللسان حـ ١٨ ص ١٢٦ ، وانظر النهاية لابن الأثير حـ ١ ص ٢٢٥ .
(٣) اللسان حـ ١٨ ص ١٣٤ .

في جدث وجدف ، قال ابن سيده : « فإن قلت : هلاّ جعلت إجماعهم على أفنية بالفاء دلالة على أن الثاء في ثناء بدل من فاء فناء ، كما زعمت أن فاء جدف بدل من ثاء جدث لإجماعهم على أجداث بالثاء – فالفرق بينهما وجودنا لثناء من الاشتقاق ما وجدناه لفناء ؛ ألا ترى أي الفعل يتصرف منهما جميعاً ، ولسنا نعلم لجدف بالفاء تصرف جدث ؛ فلذلك قضينا بأن الفاء بدل من الثاء [1] . » ويقال عقلت البعير بثنايين ، إذا عقلت يديه جميعاً بحبل أو بطرفي حبل ، وإنما لم يهمز ، فيقال : ثناءين لأنه لفظ جاء مثنى ، لا يفرد واحده ، فتركت الياء على الأصل ، كما قالوا في « مذروان » : مذروين » ، قال أبو منصور والبصريون والكوفيون : اتفقوا على ترك الهمز في الثنايين وعلى ألا يفردوا الواحد » [2] فلا يقال ثناية للعقال الواحد ، وإنما الثناية : الحبل الطويل ، وكذلك الحبل إذا عقل بطرفيه يد البعير يقال له : ثناية أيضاً [3] .

وهذا الوزن نادر في الاستعمال ، ومنه العِشار في قوله تعالى : « وإذا العشار عطلت * » قال ثعلب : العشار من الإبل التي قد أتى عليها عشرة أشهر ، وبه فسرّ الآية الكريمة السابقة [4] .

---

(١) نفس السابق ص ١٣٤ – ١٣٥ .

(٢) نفس السابق ص ١٣١ – ١٣٢ ، وانظر النهاية حـ ١ ص ٢٢٥ .

(٣) انظر اللسان حـ ١٨ ص ١٣٢ * سورة التكوير / آية : (٤) .

(٤) قال الفراء : العشار : لقّح الإبل ، عطّلها أهلها لاشتغالهم بأنفسهم ، ولا يعطلها قومها إلا في حال القيامة وقيل العشار : اسم يقع على النوق حتى ينتج بعضها ، وبعضها ينتظر نتاجها ، قال الفرزدق :

كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت عليّ عشاري

قال بعضهم : وليس للعشار لبن ، وإنما سماها عشارا ، لأنها حديثة العهد بالنتاج ، وقد وضعت أولادها ، وأحسن ما تكون الإبل وأنفسها عند أهلها إذا كانت عشارا – انظر اللسان حـ ٦ ص ٢٤٨ – ٢٤٩ .

أما ما ورد من أنه ﷺ ـ صبّ الماء على رأسه من سِبَاع كان منه في رمضان ـ فليس من الباب ، لأنه ليس فيه معنى العدد [1] .

**٢ ـ مِفْعال** ، نحو قول الشاعر :

لك المربـاع منا والصفايـــــا وحكمك والنشيطة والفضول *

والمرباع : ما كان يأخذه رئيس الجيش في الجاهليّة ، وهو الربع ، ومنه شعر وفد تميم :

« نحن الرءوس وفينا يقسم الرّبُع ** »

وقد جاء الإسلام فنهى عنه ، وجعل الخمس بدلا منه ، قال عليه الصلاة والسلام لعدى بن حاتم قبل إسلامه : « إنك لتأكل المرباع ، وهو لا يحل لك في دينك ... *** »

وورد مِفْعال أيضا في قوله تعالى : « وكذّب الذين من قبلهم وما بَلَغوا مِعْشار ما آتيناهم **** » أي ما بلغ مشركو أهل مكة معشار ما أوتي مَن قبلهم من القدرة والقوة ، والمعشار : العشر ، قال قطرب : المرباع الربع ، والمعشار العشر ، ولم يسمع في غيرهما ..

وقد ذكر في اللسان : أن الميحاد من الواحد كالمعشار ، وهو جزء واحد

---

(١) السباع : الجماع ، وقيل فيه معان أخرى ، فمن ذلك : الفخر بكثرة الجماع ، أو السِّباب ، وهو أن يتساب الرجلان فيرمي كل واحد صاحبه بما يسوءه من سبعه ، إذا انتقصه وعابه ، وقيل : هو اسم موضع ، ومنه وادي السباع ـ انظر اللسان حـ ١٠ ص ١٢ .

* الصفايا : ما يصطفيه الرئيس لنفسه ، والنشيطة : ما أصاب من الغنيمة قبل أن يصير إلى مجتمع الحيّ ، والفضول : ما عُجز أن يُقسم لقلتّه ، وخُصّ به . ( اللسان حـ ٩ ص ٤٥٧ ) .

** أنظر اللسان حـ ٩ ص ٤٥٧ ، وأنظر النهاية حـ ٢ ص ١٨٦ .

*** نفس المرجع السابق . **** سورة سبأ / آية : (٤٥) .

كما أن المعشار عشر [١] .

ويبدو أن ورد المرباع والمعشار في كلام العرب أكثر [٢] .

**٣ ـ فُعْل أو فُعُل أو فَعِيل :**

تقدّم في الأفعال المشتقة من العدد أن الوزن : فعَل يفعُل ، يستخدم في الدلالة على الأبعاض والكسور ، نحو : ثلثت القوم أثلثُهم بالضم ، إذا أخذت ثُلث أموالهم ، وكذلك سبعت القوم أسبَعهم بالفتح ، إذا أخذت سُبع أموالهم .

فيقال : ثُلْث وثُلُث ورُبْع ورُبُع وخُمْس وخُمُس وسُدْس وسُدُس وسُبْع وسُبُع وثُمْن وثُمُن وتُسْع وعُشْر ، قال تعالى : « ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد ، فإن كان لهن ولد فلكم الرُّبُع مما تركن ، من بعد وصية يوصين بها أودين ، ولهن الرُّبُع مما تركتم إن لم يكن لكم ولد ، فإن كان لكم ولد فلهن الثُّمن مما تركتم ، من بعد وصية توصون بها أودين ، وإن كان رجل يورَث كلالةً أو امرأةٌ ، وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السُّدس ، فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثُّلُث ، من بعد وصية يوصَى بها أودين غير مضار ، وصية من الله والله عليم حليم [٣] » .

وقال سبحانه : « واعلموا أنما غنمتم من شيء فأن لله خُمُسَه وللرسول

---

(١) انظر اللسان حـ ٩ ص ٤٥٧ ، حـ ٤ ص ٤٦٥ .

(٢) قد يأتي هذا الوزن « مِفْعال » لمعان أخرى غير عدديّة مثل : قول ذي الرمة :

بأول مـا هاجـت لـك الشوق دمنة ... بأجـرع مربـاع مَربٍ مُحلَّـل

فمرباع هنا كثير الربيع . ونحو قول الأعرابي ينعت ناقته : « إنها معشار مشكار مغبار » فالمعشار : التي يغزر لبنها ليالي تُنتج ، والمشكار : تغزر في أول نبت الربيع ، والمغبار : اللبنة بعدما تغزر اللواتي يُنتجن معها ـ انظر في ذلك كله : اللسان حـ ٩ ص ٤٦١ ـ ٤٦٢ ، جـ ٦ ص ٢٤٩

(٣) سورة النساء ، الآية (١٢) .

ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل [(١)] ... »

كما يقال : ثَلِيث وخَمِيس وسَدِيس وسَبِيع وثَمِين وتَسِيع وعَشِير ، والمقصود : الثلث والخمس والسدس والسبع والثمن والتسع والعشر .

قال الجوهري : « الثلث سهم من ثلاثة ، فإذا فتحت الثاء زادت ياء ، فقلت : ثليث مثل ثمين وسبيع وسديس وخميس ونصيف ، وأنكر أبو زيد منها خميسا وثليثا [(٢)] . »

وقال شمر : « لم أسمع تسيعا لغير أبي زيد [(٣)] . »

ويبدو من خلال تتبّع المادة في المعاجم اللغوية : أن هذين الوزنين ( فُعل وفَعِيل ) يطّردان في جميع الكسور ، وذلك من الثلاثة إلى العشرة ، وأن في الثلث والربع والخمس والسدس والسبع والثمن لغتين : ثُلُث وثُلْث ورُبُع ورُبْع ... والغالب عليها الضم ، وأن التُّسْع والعُشْر يغلب عليهما السكون . وقد عقد ابن سيده في المخصّص مسألتين ( الأولى بعنوان : باب الأبعاض والكسور والثانية بعنوان : ذكر العشير وما جاء على وزنه من أسماء الكسور ) تعرّض فيهما لهذه الأوزان [(٤)] .

٤ ـ **فِعْل** ، ويشتق من العدد للدلالة ـ غالباً ـ على الظِّمء من أظماء الإبل خاصة ؛ كان الرجل إذا أراد سفراً بعيداً عوّد إبله أن تشرب وفق نظام معين ، حتى إذا دفعت في السير صبرت .

---

(١) سورة الأنفال ، الآية (٤١) ، وقد جاء في آخر سورة المزمل : « إن ربّك يعلم أنك تقوم أدنى من ثُلُثي الليل ونصفه وثُلُثه وطائفة من الذين معك » .
وفي الحديث الذي رواه البخاري وابن ماجه وأبو داود والترمذي والنسائي والموطأ : « والذي نفسي بيده إنها ـ أي قل هو الله أحد ـ لتعدل ثُلُث القرآن » .

(٢) اللسان حـ ٢ ص ٤٣٠ .

(٣) اللسان حـ ٩ ص ٣٨٣ ، وانظر اللسان حـ ١٠ ص ١٠ .

(٤) المخصّص ١٢٩/١٧/٥ ـ ١٣٠ .

وقد ورد بيان هذا النظام في قول الأصمعي : « إذا وردت الإبل كل يوم قيل : وردت رِفْهاً ، فإذا وردت يوماً ويوماً لا ، قيل : وردت غِبًّا ، فإذا ارتفعت عن الغبّ فالظّمء الرِّبع ـ وليس في الوِرْد ثِلْث ـ ثم الخِمْس إلى العِشْر ، فإذا زادت فليس لها تسمية وِرْد ، ولكن يقال : هي ترد عِشْرا وغِبًّا ، وعِشْرا ورِبْعا ـ إلى العشرين فيقال حينئذ : ظمؤها عِشْران فإذا جاوزت العِشْرَيْن فهي جوازىء [1] . »

ويفهم من كلام الأصمعي : أن الظّمْ ما بين الوردين ، فالرِّبع مثلا أن ترد الإبل الماء يوماً ، وتدعه يومين ، ثم ترد اليوم الرابع ، وكذلك الخِمْس ، وهو أن تشرب يوم وِرْدها ، وتصدر يومها ذلك ، وتظل بعد ذلك اليوم في المرعى ثلاثة أيام ، ثم ترد اليوم الخامس ، وهكذا في الباقي .

يقول الجوهريّ : « والعِشْر ما بين الوردين ، وهي ثمانية أيام ؛ لأنها ترد اليوم العاشر ، وكذلك الأظماء كلها ... فإذا وردت يوم العشرين قيل : ظمؤها عشران ، وهو ثمانية عشر يوماً ... [2] »

وقد يأتي فِعْل من العدد للدلالة على الترتيب ، فإذا « أرسلت الخيل في الرهان ، فالأول السابق ، والثاني المصليّ ، ثم بعد ذلك ثِلْث ورِبْع وخِمْس .. [3] » للثالث والرابع والخامس .

ومن الباب حديث الرسول ﷺ : « لا ثِنىً في الصدقة [4] » أي لا تؤخذ الزكاة مرتين في السنة .

**٥ ـ اسم المفعول وغيره :**

---

(١) اللسان حـ ٦ ص ٢٤٧ .

(٢) نفس المرجع السابق ، وقد قيل في أوراد الابل كلام كثير ، حفلت به المعاجم اللغويّة ـ انظر مثلا اللسان حـ ٧ ص ٣٧٠ ـ ٣٧١ .

(٣) اللسان حـ ٢ ص ٤٢٨ .

(٤) انظر اللسان حـ ١٨ ص ١٣٠ ، وانظر النهاية حـ ١ ص ٢٢٤ .

يبني اسم المفعول من مصادر الأفعال العدديّة مزيدة أو مجردة .

**فالأول نحو** : وحّده فهو موحّد ، وثنّاه فهو مثنّى ... ومنه أرض مثلّثة لها ثلاثة أطراف ، وشيء مثلّث : موضوع على ثلاث طاقات ، ورجل مربّع الحاجبين : كثير شعرهما كأن له أربع حواجب ، قال الشاعر :

مربّع أعلى حاجب العين أُمُّه      شقيقةُ عبد من قَطِينٍ مولَّد [1] .

والمسدَّس والمسبَّع والمثمَّن من العروض ـ ما بنى على ستة أو سبعة أو ثمانية أجزاء [2] .

ومن الباب : أَسْبَعت المرأة ، إذا ولدت لسبعة أشهر ، فهي مُسْبِع والولد مُسْبَع [3] .

**والثاني نحو** : مثلوث ومربوع ومخموس ... والمثلوث ما ذهب ثلثه من كل شيء ، والمربوع الذي ذهب جزء من ثمانية أجزاء [4] . ورمح مخموس ، طوله خمس أذرع ، ومنه قول عبيد يذكر ناقته :

هاتيكَ تحملني وأبيضَ صارماً      ومُذَرَّباً في مارن مخموس [5]

يعني رمحاً طول مارنه خمس أذرع .

وحبل متسوع على تسع قوى ، « وكذلك في جميع ما بين الثلاثة إلى

---

(١) اللسان حـ ٩ ص ٤٥٦ .

(٢) انظر اللسان حـ ٧ ، حـ ١٠ ، حـ ١٦ ص ٤٠٩ ، ١٠ ، ٢٣٢ على الترتيب .

(٣) اللسان حـ ١٠ ص ٩ .

(٤) المثلوث من الشعر ما أخذ ثلثه ، وهو رأي العروضيين في الرجز والمنسرح ، والمربوع منه الذي ذهب جزء من ثمانية أجزاء من المديد والبسيط ـ انظر اللسان حـ ٩ ص ٤٥٨ . جـ ٢ ص ٤٣٠ . ويقال رجل مربوع أي مربوع الخَلْق ، لا بالطويل ولا بالقصير ، وليس من الباب ( اللسان حـ ٩ ص ٤٦٣ ) .

(٥) اللسان حـ ٧ ص ٣٧١ .

العشرة إلا الثمانية والعشرة [1] . »

وليس الاشتقاق من مصادر الأفعال العدديّة مقصوراً على اسم المفعول وحده ، بل يمكن ـ طبقاً للقواعد اللغويّة ـ أن نصوغ من هذه المصادر أسماء للفاعلين وللمفعولين وللزمان والمكان والآلة ، وغيرها من المشتقات الصرفية المشهورة .

ومن ذلك مثلا اشتقاق أسماء الآلة : مِثْناة ، ومِرْبَعة ومِثْمَنة من الأعداد : اثنين ، أربعة ، ثمانية .

والمثناة : حبل من صوف أو شعر ، وقيل : هو الحبل في أي شيء كان [2] .

والمربعة : خشبة قصيرة ( مربّعة ) يرفع بها الجمل ، قال الشاعر :

أين الشظاظان وأين المربعَهْ وأين وَسْق الناقة الْجَلَنْفَعَهْ [3] .

أما المثمنة : فهي المخلاة [4] ، ولعلها سميت بذلك ؛ لأن لها ثمانية أركان . والمثاني في قوله تعالى : « ولقد آتيناك سبعا من المثاني والقرآن العظيم [5] » وقوله سبحانه « الله نزّل أحسن الحديث كتاباً متشابهاً مثاني تقشعرّ منه جلود الذين يخشون ربهم [6] » .

ـ قيل فاتحة الكتاب ، وهي سبع آيات ، لأنها يثني بها في كل ركعة . وواحدتها : مَثْناة أو مثنّية صفة للآية ؛ من التثنية بمعنى التكرير والإعادة

---

(١) اللسان حـ ٢ ص ٤٢٨ ، وقد جاء في اللسان حـ ١٠ ص ١١ « سُبِعت الوحشية فهي مسبوعة ، إذا أكل السبع ولدها وليس من الباب ؛ لأنه ليس فيه معنى العدد .

(٢) انظر اللسان حـ ١٨ ص ١٣١ .

(٣) اللسان جـ ٩ ص ٤٥٧ .

(٤) سورة الحجر / آية : ٨٧ .

(٥) اللسان حـ ١٦ ص ٢٣٣ .

(٦) سورة الزمر / آية : (٢٣) .

أو من الثناء لاشتمالها على ما هو ثناء على المولى عزّ وجل . وقيل غير ذلك [1] .

ومن الباب قول النابغة الذبياني : ـ

حلفت يمينا غير ذي مَثْنَوِيّة ولا علم إلا حسن ظن بصاحب [2] .

فثنوية مصدر بمعنى الاستثناء في اليمين ، أي حلفت غير مستثن ولا عائد في يميني [3] .

أما « عاشوراء » وهو اليوم العاشر من المحرم ، فهو اسم إسلامي ، وليس في كلامهم « فاعولاء » بالمدّ غيره ، وقد ألحق به « تاسوعاء » وهو تاسع المحرم [4] .

٦ ـ **أسماء الأيام** ، وهي أيام الأسبوع العدديّة ، ونعني بها : الأحد ـ الاثنان ( الاثنين ) الثلاثاء ـ الأربعاء ـ الخميس .

فهذه تعتبر صفات مصوغة من الأعداد الأصلية التي تناسبها في اللفظ

---

(١) انظر الكشاف حـ ٢ ص ٥٨٧ ، جـ ٤ ص ١٢٣ ، وانظر اللسان حـ ١٨ ص ١٢٨ ، وقد جاء فيه ( ص ١٢٩ ) « ويجوز أن يكون ـ والله أعلم ـ من المثاني مما أثنى به على الله تبارك وتقدّس ؛ لأن فيها ( أي الفاتحة ) حمد الله وتوحيده وذكر ملكه يوم الدين ... وقال الفراء في قوله عز وجل : الله نزّل أحسن الحديث كتاباً متشابهاً مثاني ، أي مكرّرا ، أي كرر فيه الثواب والعقاب ... » .

(٢) انظر الخزانة حـ ٣ ص ٥٠ .

(٣) نفس السابق .

(٤) انظر النهاية حـ ٣ ص ٢٤٠ ، حـ ١ ص ١٨٩ ، وقد جاء فيه : « قال الأزهري : أراد بتاسوعاء ( في حديث : « لئن بقيت إلى قابل لأصومن تاسوعاء » ) عاشوراء ، كأنه تأول فيه عِشْر وِرْد الإبل ، تقول العرب : وردت الإبل عِشْرا ، إذا وردت اليوم التاسع » وظاهر الحديث يدل على خلافه ، لأنه عليه السلام كان يصوم عاشوراء ، وهو اليوم العاشر ، ثم قال : لئن بقيت إلى قابل لأصومن تاسوعاء » كراهة لموافقة اليهود ، فإنهم كانوا يصومون عاشوراء ، وهو العاشر . فكيف يَعِدُ ﷺ بصوم يوم قد كان يصومه .

والمعنى ؛ لأن تقديرها : الواحد ، الثاني ، الثالث ، الرابع ، الخامس .

وإنما صيغ لها هذا البناء لتنفرد به ، وجعلت الهاء التي كانت في العدد الأصلي ( ثلاثة ـ أربعة ـ خمسة ) مَدّه ، فرقاً بين حالة الاسمية وحالة الوصفيّة ، وتوكيدا للاسم كما قالوا : حسنة وحسناء وقصبة وقصباء ، حيث ألزموا النعت إلزام الاسم [١] .

وقد أجاز علماء اللغة دخول « أل » عليها ، لما فيها من تقدير الوصف لأن معنى « الاثنان » اليوم الثاني ، وكذلك الثلاثاء : اليوم الثالث ، والأربعاء : اليوم الرابع ... وهكذا .

قال سيبويه : « يكون اثنان علماً لليوم المعين بلا لام ، تقول : هذا يوم اثنين مباركاً فيه ، وردّه المبرد وقال : هو حال من النكرة ، قال : ولا يكون علماً إلا مع اللام لكونه من الغالبة [٢] . »

وقال اللحياني : « وقد قالوا في الشعر يوم اثنين بغير لام ، وأنشد لأبي صخر الهذلي :

أرائح أنتَ يومَ اثنين أم غـــادي ولم تُسَلم على ريحانـــة الـــوادي

قال : وكان أبو زياد يقول : مضى الاثنان بما فيه فيوحّد ويذكّر ، وكذا يفعل في سائر أيام الأسبوع كلها ، وكان يؤنث الجمعة ، وكان أبو الجرّاح يقول : مضى السبت بما فيه ، ومضى الأحد بما فيه ، ومضى الاثنان بما فيهما ، ومضى الثلاثاء بما فيهنّ ، ومضى الأربعاء بما فيهنّ ، ومضى الخميس بما فيهنّ ، ومضت الجمعة بما فيها ـ كان يخرجها مخرج العدد [٣] . »

ومن خلال دراسة هذا النص يمكن استخلاص النتائج التالية : ـ

---

(١) انظر اللسان حـ ٢ ص ٤٢٧ .

(٢) شرح الرضى للكافية حـ ٢ ص ١٣٦ .

(٣) اللسان حـ ١٨ ص ١٢٨ .

أ ـ أن أيام الأسبوع إذا نظر إليها كوحدات زمنية مستقلة ، أي إن كل يوم غير مرتبط بما قبله أو بعده من أيام ـ فحينئذ تعامل معاملة اليوم ، فتذكّر وتوحدّ ، نحو : مضى الأحد بما فيه ، ومضى الاثنان بما فيه ، ومضى الثلاثاء بما فيه ... على اعتبار : مضى هذا اليوم ؛ ولذا يجوز في هذه الحالة أن تثنى وأن تجمع ، فتقول : ثلاثاوان وثلاثاوات ، وتقول في جمع الاثنين : أثانين أو أثناء أو ثُنِيّ ، جاء في اللسان : « ويوم الاثنين لا يثنى ولا يجمع ؛ لأنه مثنى ، فإن أحببت أن تجمعه كأنه صفة الواحد [1] ... قلت : أثانين : قال ابن بري : أثانين ليس بمسموع ، وإنما هو من قول الفراء وقياسه . قال : وهو بعيد في القياس ، قال : والمسموع في جمع الاثنين أثناء ، على ما حكاه سيبويه ، قال : حكى السيرافي وغيره عن العرب : إن فلانا ليصوم الأثناء ، وبعضهم يقول : ليصوم الثُّنِيّ على فعول مثل : ثُدِي [2] » أما الجمعة فيؤنث الفعل معها لما فيها من معنى الجمع والجماعة ، ولأنها ارتبطت بشعيرة دينيّة أسبوعية ، وهي صلاة الجمعة ، على أنه ليس هناك ما يمنع من تذكير الفعل معها ، قياساً على أخواتها ، فيقال : مضى الجمعة بما فيه على اعتبار اليوم ، قال تعالى : « يأيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة ... »

ب ـ أما إذا نُظر إلى أيام الأسبوع مرتبطة ومتسلسلة في ترتيب عدديّ وضعيّ ـ فحينئذ تطبق عليها قواعد العدد ، من حيث التذكير والتأنيث وغيرهما ، فيقال : مضى الأحد بما فيه ، بالتذكير والإفراد ، ومضى الاثنان بما فيهما بالتذكير والتثنية ؛ لأن الواحد والاثنين يذكّران مع المذكر ويؤنثان مع المؤنث ، ومضى الثلاثاء بما فيهنّ ، بتذكير الفعل لتأنيث العدد ( ثلاثة ) وكذلك الأربعاء والخميس ، بتذكير الفعل لتأنيث العدد ( أربعة ، خمسة )

---

(١) أو كأن لفظه مبنى للواحد ـ انظر السابق ص ١٢٧ .

(٢) نفس السابق ص ١٢٧ ـ ١٢٨ .

مع عود الضمير مفرداً على المفرد ، ومثنى على المثنى وجمعاً على الجمع في كل ما سبق [1]

والأسبوع للأيام السبعة ، ويقال له : سُبوع بلا ألف ، لغة فيه قليلة وقيل : هو جمع : سُبْع أو سَبْع ، كبُرْد وبرود ، وضَرْب وضروب [2] وفي حديث سلمة بن جُنادة « إذا كان يوم سُبوعه [3] » يريد يوم أُسبوعه من العُرس : أي بعد سبعة أيام ... وجاء : « أنه طاف بالبيت أسبوعا [4] » أي سبع مرات .

### ٣ ـ ما يلحق بالأسماء المشتقة من العدد :

#### أ ـ المصغّر

يلحق المصغر من الأعداد بالمشتق منها ، وذلك لما في التصغير من معنى الوصف .

وقد سمع التصغير في ألفاظ العدد على أربعة أضرب : ـ

**الضرب الأول :**

من الأعداد الأصليّة ، نحو : أحد وأُحَيْد ، واثْنا وثُـنَـيّا ، وثِنْتا [5] وثُـنَيّتا ...

---

(١) هذا على اعتبار الأصل العددي لهذه الأيام ، فإذا اعتبرت الوصفيّة ، وهي : اليوم الواحد ، واليوم الثاني ، واليوم الثالث ... فالفعل معها مذكّر على كل حال

(٢) انظر : النهاية حـ ٢ ص ٣٣٦ . (٣) نفس السابق . (٤) نفس السابق .

(٥) التاء في « ثنتا » مبدلة من الياء لاما ، والصيغة علامة التأنيث ، كما في كيت وذيت وكما في بنت مع الفارق ؛ لأن التاء في بنت مبدلة من الواو أما في « اثنتان » فالتاء علامة التانيث كما في « ابنتان » لأن الهمزة من أوله كالعوض من المحذوف . ( انظر شرح المفصل لابن يعيش حـ ٦ ص ١٨ ، ١٩ ، وانظر سر صناعة الإعراب حـ ١ ص ١٦٥ ـ ١٧٠ ) .

جاء في اللسان : « وتصغير أحد : أُحَيْد ، وتصغير إحدى : أُحَيْدَى ، وثبوت الألف في أحد وإحدى دليل على أنها مقطوعة ، وأما ألف اثنا واثنتا فألف وصل . وتصغير اثنا : ثُنَيَّا ، وتصغير اثنتا : ثُنَيّتا [١] . »

وورد خُمَيْسَة وسُبَيْعَة [٢] .

« وإن صغّرت الثمانية فأنت بالخيار : إن شئت حذفت الألف ، وهو أحسن ـ فقلت : ثُمَيْنِيَة ، وإن شئت حذفت الياء ، فقلت : ثُمَيِّنَة ؛ قلبت الألف ( في ثمانية ) ياء ، وأدغمت فيها ياء التصغير [٣] ... »

**الضرب الثاني :**

في الأعداد المركبة ، نحو ثُنَيَّا عشر ، وخُمَيْسة عشر ، في « اثنا عشر ، وخمسة عشر » ويكون التصغير في المركب العددي بإيقاعه على الصدر [٤] .

**الضرب الثالث :**

في الأعداد التوزيعيّة ( فُعَال ومَفْعَل ) نحو : أُحَيِّد وثُنَيّ وثُلَيِّث ورُبَيِّع في أُحاد وثُناء وثُلاث ورُباع ، وكذلك جميع معدول العدد ، فإن صغرّته صرفته فقلت : أُحَيِّدٌ وثُنَيٌّ وثُلَيِّثٌ ورُبَيِّعٌ ؛ لأنه مثل حُمَيِّر ، فخرج إلى مثال ما ينصرف ، وليس كذلك أحمد وأحسن ، لأنه لا يخرج بالتصغير عن وزن الفعل [٥]

---

(١) اللسان حـ ٤ ص ٤٦٦ ـ ٤٦٧ .

(٢) سُبيعة : يجوز أن تكون تصغير سَبْعة ، وعلى ذلك فهي من الباب ، وقد ورد سُبيعة اسما لعلم ، فلا يكون من الباب .

(٣) اللسان ح ١٦ ص ٢٣١ .

(٤) وعشر في ( ثُنَيَّا عشر ) بمنزلة النون في اثنين ، انظر كتاب سيبويه جـ ٢ ص ١٣٤ ، وانظر مفتاح العلوم للسكاكي ص ٢٩ .

(٥) اللسان حـ ٢ ص ٤٢٩ .

**الضرب الرابع :**

في العقود ، نحو ثُلَيْثون في تصغير ثلاثين اسما لرجل .

قال سيبويه : « وسألت يونس عن تحقير [1] ثلاثين فقال : ثُلَيْثون ولم يُثَقِّل ، شَبَّهها بواو جلولاء ؛ لأن ثلاثا لا تستعمل مفردة على حد ما يفرد ظريف ( يقصد أن ظريفين يمكن إفراده ، فنقول ظريف ، وتصغير ظريف : ظُرَيِّف ، ثم تضاف إليه الزوائد ، فيقال ظُرَيِّفون بالتشديد ، أما ثلاثون فلا يمكن إفرادها فيقال : ثلاث ) وإنما ثلاثون بمنزلة عشرين ، لا يفرد ثلاث من ثلاثين ، كما لا يفرد العِشْر من عشرين ، ولو كانت إنما تلحق هذه الزيادة الثلاث التي تستعملها مفردة ـ لكنت إنما تعني تسعة ( يقصد التضعيف ) فلما كانت هذه الزيادة لا تفارق شُبّهت بألفي جلولاء ، ولو سميت رجلا جدارين ، ثم حقّرته لقلت : جُدَيْران ولم تُثَقِّل ؛ لأنك لست تريد معنى التثنية ، وإنما هو اسم واحد ، كما أنك لم ترد بثلاثين أن تضعفّ الثلاث [2] » لأن الثلاثينَ من العدد ليس على تضعيف الثلاثة ، ولكن على تضعيف العشرة ، فلا تُفْرَد . هذا .. وقد أجاز المبرد تصغير أيام الأسبوع العدديّة ، فيقال في تصغير أَحَد : أُحَيْد ، وفي الاثنين : ثُنَيّان ـ لأن الألف ألف وصل فهي بمنزلة قولك في ابن : بنيّ .. وفي الثلاثاء : ثُلَيْثاء في قول سيبويه ، وفي قولنا ثُلَيِّثاء ؛ لأنك إنما صغرت ثلاثا ، فتُسْلم الصدر ، ثم تأتي بعده بألفي التأنيث ، وفي الأربعاء : الأُرَيْبعاء . وفي الخميس : الخُمَيِّس » [3]

---

(١) كثيراً ما يرد هذا التعبير في الكتب القديمة ، وبخاصة في كتاب سيبويه ومفتاح العلوم للسكاكي ، ولعل استخدام اصطلاح التصغير أعم وأشمل ؛ إذ التصغير ليس للتحقير دوما .

(٢) كتاب سيبويه حـ ٢ ص ١١٨ ، وانظر اللسان حـ ٢ ص ٤٢٧ .

(٣) المقتضب حـ ٢ ص ٢٧٦ ـ ٢٧٧ .

وسيبويه يمنع تصغير أيام الأسبوع ؛ لأنها أعلام ـ وإنما يحقّر من أسماء . الزمان ما كان نكرة ـ فهي سمات وأعلام لأوقات ، ولا يراد بها المقدار كما في أسماء الزمان الأخرى التي يدخلها التقليل والتقصير ، مثلها في ذلك مثل ما كان من الأماكن علما [1] .

**ب ـ المنسوب**

المنسوب من الأعداد أيضاً كالمشتق ، لما ذكر في التصغير ، وقد سمعت النسبة إلى العدد على خمسة أضرب : ـ

**الضرب الأول :**

ما جاء على صورة المنسوب ، وهو لفظ « **ثمان** » قيل : هو منسوب إلى الثُّمن ؛ لأنه الجزء الذي صيّر السبعة ثمانية ، فهو ثُمنها ، ثم فتحوا أوله ؛ لأنهم يغيّرون في النسب ـ كما قالوا : دُهويّ وسُهليّ ـ وحذفوا منه إحدى ياءى النسب ، وعوّضوا منها الألف كما فعلوا في المنسوب إلى اليمن [2] .

قال ابن جني : « وقال أبو علي الفارس : ألف ثمان للنسب ، فقلت له : فلم زعمت أن ألف ثمان للنسب ؟ فقال : لأنها ليست بجمع مكسرّ كصحار قلت له : نعم ، ولو لم تكن للنسب للزمتها الهاء ألبتة ، نحو : عتاهية وكراهية وسباهية . فقال : نعم ، هو كذلك [3] . »

---

(١) نفس السابق ، وانظر سيبويه حـ ٢ ص ١٣٦ .

(٢) قالوا في المنسوب إلى اليمـن : يمان ، وأصله : يمنيّ بتشديد الياء ، حذفوا إحدى الياءين تخفيفاً ، وعوّضوا منها الألف ، ثم أعل كقاض ، فصار يمان ، فالألف فيها للنسب ـ انظر حاشية الخضري على ابن عقيل حـ ٢ ص ١٠٩ .

(٣) انظر : اللسان حـ ١٦ ص ٢٣٠ ـ ٢٣١ ، ومجلة المجمع اللغوي بالقاهرة حـ ٢٤ ، ص ٣٤ وما بعدها ، وانظر الخصائص حـ ٢ ص ٣٠٥ ، وقد ورد فيه « عباقية » بدل « عتاهية » ومن معاني عباقية : شجر له شوك يؤذي من علق به . والعتاهية : الأحمق ، والسباهية : المتكبر .

**استعمالاتها : تستعمل « ثمان » : ـ**

أ ـ إما مفردة ، فتعامل معاملة المنقوص ، تحذف ياؤها في حالتي الرفع والجر ، وتبقى في حالة النصب ، نحو : عندي من النساء ثمان ، ومررت بثمان ، ورأيت ثمانيا بالتنوين ؛ لأنه مصروف ، ومنه قول الأعشى :

ولقد شربت ثمانيا وثمانيا ... وثمان عشرة واثنتين وأربعا [١]

وما جاء في الشعر غير مصروف فهو على توهمّ أنه جمع كجوار وسوار ، وذلك نحو قول ابن ميّادة يصف إبلا أولع راعيها بلقاحها حتى لَقِحت ، ثم حداها أشدّ الحُداء ، ثم همّت بإزلاق ما أُرْتِجَت عليه أرحامها من الأجنة * :

يحدو ثماني مولعا بلقاحها ... حتى هممن بزيغة الإرتاج [٢]

فكان القياس أن يقول : ثمانيا ، ولكنه لم يصرفه ، لشبهه « بجواري » لفظاً لا معنى ، وقيل : منع الصرف ؛ لأنه جمع من جهة معناه ، لأنه عدد يقع للجمع [٣]

وبعض العرب يجعل النون محل إعراب ، نحو قول الشاعر :

---

(١) انظر اللسان حـ ١٦ ص ٢٣٠ ـ ٢٣١ .

* وقيل : يشبه ناقته في سرعتها بحمار وحش قارح ، يحدو ثماني أتن ، أي يسوقها مولعا بلقاحها .. ، وهي لا تمكنه فتهرب منه .. ؛ لأن الأنثى من الحيوان غير الإنسان ، لا تمكن الفحل إذا حملت ـ انظر : الخزانة حـ ١ ص ٧٦ .

(٢) نفس المرجع السابق ، والبيت من الكامل ـ انظر خزانة الأدب للبغدادي حـ ١ ص ٧٦ وكتاب سيبويه حـ ٢ ص ١٧ ، وسر صناعة الإعراب لابن جني حـ ١ ص ١٨٣ . وقد جاء في شرح الشواهد ( ص ١٨ حـ ٢ سيبويه ) ، وكتاب ابن جني ( سر صناعة الإعراب هامش ص ١٨٣ حـ ١ ) التعبير الآتي : « فإذا أنث ( أي ثمان ) قيل : ثمانية » والمقصود به حالة تذكير المعدود .

(٣) في حاشية الخضري على ابن عقيل حـ ٢ ص ١٤٧ « لشبهها بجوار لفظا ومعنى » وانظر الخزانة حـ ١ ص ٧٦ .

لها ثنايا أربع حسان وأربع فثغرها ثمانُ [1]

على حد قراءه بعضهم : « وله الجوارُ المنشآت [2] » بضم الراء ، وفي الحديث :- « صلى ثمانَ ركعات » بفتح النون [3] .

إلا أن الكثير الراجح أن يعامل « ثمان » في حالة الإفراد كالمنقوص .

ب ـ وإما مضافة ، فتثبت ياؤها في جميع الحالات [4] ، وترفع بضمة مقدرة وتنصب بفتحة ظاهرة على الياء ، وتجر بكسرة مقدرة كالمنقوص تماما ، نحو : لك ثمانيمائة ، وسهرت ثماني ليال ، وفزت بثمانيمائة .

وقد اعتبر بعض المحدثين حذف الياء في هذا الاستعمال نوعا من اللحن [5]

حـ ـ وإما مركبة مع العشرة ، فيجوز إثبات الياء مع فتحها أو سكونها ، كما يجوز حذفها مع فتح النون أو كسرها ـ فهذه أربع لغات .

وأكثر العرب يقولون : ثمانيَ عشرةَ كثلاثَ عشرةَ ، ومما جاء بسكون الياء قول الشاعر :

صادف من بلائه وشِقْوته بنتَ ثماني عشرةٍ من حِجّته [6]

وقد علل الرضى هذه اللغات فقال :

---

(١) انظر الخزانة حـ ٣ ص ٣٠٠ .

(٢) قرأ عبدالله والحسن وعبد الوارث عن أبي عمرو بضم الراء ـ انظر البحر المحيط حـ ٨ ص ١٩٢ والآية من سورة الرحمن : ٢٤ .

(٣) انظر شرح الكافية حـ ٢ ص ١٥٢ ، والحديث رواه مسلم في باب الكسوف .

(٤) حتى في حالة الإضافة المقدرة ، نحو حديث أبي برزة الذي رواه أبو داود والنسائي وأحمد : غزوت مع النبي ﷺ ست غزوات أو سبع غزوات أو ثماني » أي غزوات .

(٥) حاشية الخضري علي ابن عقيل حـ ٢ ص ١٠٩ .

(٦) انظر المخصص لابن سيده ١٠١/١٧/٥ ـ ١٠٢ ، وشرح المفصل حـ ٦ ص ٢٦ ـ ٢٧ .

« أما الفتح فلأن الياء تحتمل الفتح لخفته ، كما في : رأيت القاضي ، وجاء إسكانها كثيرا ، لتثاقل المركب بالتركيب ، كما أسكنت في : معديكرب ، وقالي قلا وبادي بدا ـ وجوباً ، وجاز حذف الياء مع قلّته ، للاستثقال أيضاً ، وبعد حذف الياء فتح النون أولى من كسرها ؛ ليوافق أخواته ( أي من الأعداد المركّبة المبنيّة على فتح الجزأين ) لأنها مفتوحة الأواخر مركبة مع العشرة ، ويجوز كسرها لتدل على الياء المحذوفة [1] . »

وعليه قول الأعشى السابق :

ولقد شربت ثمانيا وثمانيا          وثمان عشرة واثنتين وأربعا

بفتح النون وكسرها مع حذف الياء [2]

وقد قال الجوهري : إنما حذف الياء في قول الأعشى ، على لغة من يقول : « طوال الأيد » فحذفها ليس شاذا ، قال مُضرِّس بن رِبْعيّ الأَسَديّ :

فَطِرْتُ بمُنْصُلي في يَعْمَلا          دوامى الأيد يَخْبِطْن السَّريحا [3] .

ومما تجب الإشارة إليه هنا : أن جميع ما ذكر بشأن لفظ « ثمان » إنما هو خاص بحالة التأنيث .

أما في حالة التذكير ( ويدخل فيها حالة الإطلاق أيضا ، نحو : ثمانية خير من أربعة ) فتلزمها الهاء ألبتة ، ولا نسب فيها ، قال الله تعالى : « ثمانية أزواج من الضأن اثنين ومن المعز اثنين » وقال سبحانه : « سخرّها عليهم سبع ليال وثمانية أيام حسوما » . وهذا ما يمكن أن نفسر به قول صاحب

---

(١) شرح الرضى للكافية حـ ٢ ص ١٥٢ .

(٢) انظر اللسان حـ ١٦ ص ٢٣١ .

(٣) نفس السابق ... والْيَعْمَلات : جمع يَعْمَلَة ، وهي الناقة النجيبةَ المعتملة المطبوعة ، والسريح : شِبه النعل تلبسه أخفاف الإبل .

المواهب [1] : « وحاصل الكلام على ثمان أنها مؤنثة . وهي إما موضوعة للعدد الحاصل من ضرب أربعة في اثنين ( أي للإطلاق ) أو أنه في الأصل منسوب إلى الثّمن » .

وعليه يحمل قول الأشموني : « وشذ منع صرف « ثمان » تشبيهاً له بجوار ؛ نظرا لما فيه من معنى الجمع ، وأن ألفه غير عوض في الحقيقة [2] » لأنه وضع أساسا ملازما للألف والهاء ، ثم طرأت عليه حالة التأنيث التي سبق الكلام عليها .

وبهذا التفسير لا تكون هناك مخالفة [3] بين قول أبي علي الفارسي الذي نقله عنه ابن جني ، وقول صاحب المواهب والأشموني ـ في أن ألف « ثمان » للنسب ؛ لأن ذلك مشروط بحالة التأنيث ، وهو ما جاء به الاستعمال في اللغات السامية الأخرى ، فقد جاءت صورة هذا العدد في تلك اللغات متماثلة مع وضعه في اللغة العربية ، حيث تضمنت اللغات الآخرات ألفا في الوسط وياء في الآخر ، كما يظهر من المقارنة التالية : ـ

**لفظ « ثمان » في اللغات السامية** [4]

| اللغة العربية | السبئية القديمة | الحبشية | العبرية | السريانية | الأكديّة |
|---|---|---|---|---|---|
| ثمان | ثمان | سَمَانِي | شمونه | تمانـا | سَمَانِي |

(١) انظر مجلة المجمع اللغوي بالقاهرة جـ ٢٤ ص ٤١ .
(٢) الأشموني حـ ٢ ص ١٦٩ .
(٣) يرى بعض الباحثين أن هناك مخالفة بين هذه الأقوال ـ انظر في ذلك مجلة المجمع اللغوي بالقاهرة حـ ٢٤ ص ٤١ .
(٤) انظر الجدول المقارن في ص ٢٤ من هذا الكتاب ، ومجلة المجمع حـ ٢٤ ص ٤١ . ويلاحظ أن السين في الحبشية والأكديّة تقابل الثاء في العربية ، كما أن التاء في السريانية تقابل الثاء في العربية .

**الضرب الثاني :**

المنسوب إلى الأعداد الأصلية غير العدد « ثمان » ويكاد يكون هذا الضرب مطردا من الواحد إلى العشرة ، نحو قول الرسول ﷺ : « شرّ أمتي الوحداني ، المعجب بدينه ، المرائي بعمله » يريد بالوحداني : المفارق للجماعة المنفرد بنفسه ، فهو منسوب إلى الوحدة بزيادة الألف والنون للمبالغة [(١)] .

والحديث وإن لم يكن نصا في الباب ؛ لأن المقصود بالواحد أول العدد ، لا المنفرد - إلا أنه يمكن الاستئناس به في هذا المجال وإن اختلف المعنى . ولو سمى رجل بواحد لقيل في النسبة إليه واحدىّ ، ويقال في النسبة إلى اثنين : ثَنَوِيّ ، في قول من قال في ابن : بَنَوِيّ ، برد اللام ، وحذف الهمزة ، لئلا يجمع بين العوض والمعوض - واثْنِيّ في قول من قال : ابْنِيّ بترك اللام وعدم ردّها [(٢)] .

ومن الباب : الثَّنَوِيَّة ، نسبة إلى أصحاب مذهب الاثنين الأزليين : النور والظلمة [(٣)] . وقد حكى ثعلب عن ابن الأعرابي : لا تكن اثْنَوِيًّا ، أي ممن يصوم الاثنين وحده [(٤)] . والثلاثيّ ينسب إلى ثلاثة أشياء :

ثوب ثلاثيّ ورباعيّ
وكذلك الغـــلام

---

(١) اللسان حـ ٤ ص ٤٦٥ .
(٢) انظر اللسان حـ ١٨ ص ١٢٥ .
(٣) انظر الملل والنحل حـ ٢ ص ٤٩ .
(٤) انظر اللسان حـ ١٨ ص ١٢٨ . وقد ينسب إلى « الاثنين » على لفظه ، فيجري مجرى « سلمان » علَما ؛ نحو : « الاثنانيّ » ، ومنه التعبير المستخدم في الرياضيات المعاصرة « العمليات الاثنانية » مثل عمليات الجمع والطرح والضرب من الأعداد الصحيحة .

والحروف الثلاثية [١]

« ويقال : غلام خماسيّ ، ولا يقال : سداسيّ ، لأنه إذا تمت له خمس * صار رجلاً [٢] » ، قال الشاعر :

فوق الخماسيّ قليلا يَفْضلُه     أدرك عقلا والرهان عَملُه [٣]

والأنثى خماسيّة .

هذا بعض ما ذكر في المعاجم اللغويّة بشأن النسب إلى الاعداد الأصليّة ، ويلاحظ عليه الآتي : ـ

١ ـ أن النسب إلى الواحد جاء في معرض المبالغة ، في وصف الخارج عن الجماعة المنفرد بنفسه ، وهو معنى غير عددي .

٢ ـ أن النسب إلى الاثنين ورد في معرض الكلام على النسبة إلى اسم العلم أو في حالة خاصة ، وهي العادة الدينيّة الجارية بصوم يوم الاثنين .

٣ ـ أن النسب إلى الثلاثة والأربعة والخمسة ... جاء بضم الثاء والراء والخاء ، فقيل : ثُلاثيّ ورُباعيّ وخُماسيّ ، وكان القياس أن تفتح هذه الحروف ، ولذا فضمها يعتبر شاذا ، وإن كثر استعمالها .

وقيل هو منسوب إلى فُعال ـ بضم الفاء ـ من واحد إلى عشرة ؛

جاء في شرح الكفوي : « قوله ثُلاثى ... الخ ، بضم الثاء الأولى : شاذ ، منسوب إلى الثلاثة ، فالقياس فتح الثاء ، وقد يقال : إنه منسوب إلى الثُّلاث بضم الثاء ومد اللام : الذي لا تكرار فيه على ما هو مذهب سيبويه ، ولو بنى الأمر على مذهب غيره ، فهو مجاز من قبيل الاستعمال في جزء المعنى

---

(١) نفس المرجع حـ ٢ ص ٤٢٨ .

* أي إذا صار طوله خمس أذرع .

(٢) المرجع السابق ( حـ ٢ ص ٤٢٨ )

(٣) المرجع السابق حـ ٧ ص ٣٧١ .

إلا أنه تكلّف . وأقول : يمكن أن يقال : إنه منسوب إلى الثُّلاث الذي فيه تكرار ، فإنه اسم لكلمات معدودة ، ركبت من الحروف الثلاثة ، لا لكل واحدة منها فلا يجوز أصلا ، أو نقول : إنه مجرد اصطلاح ، ونسبته لفظية كالكرسي .. وهكذا الكلام في الرباعي والخماسي والسداسي [1] »

وذكر الرضى في معرض حديثه عن فُعال ومَفْعل ، فقال : « قد جاء فعال ومفعل في باب العدد من واحد إلى أربعة اتفاقاً ، وجاء فُعال من العشرة في قول الكميت :

ولم يستريثوك حتى رميت فوق الرجال خصالا عُشارا [2]

والمبرد والكوفيون يقيسون عليها إلى التسعة ، نحو خُماس ومَخْمس وسُداس ومَسْدس ، والسماع مفقود . بَلَى يستعمل على وزن فُعال من واحد إلى عشرة مع يائي النسب نحو الخُماسيّ والسُّداسيّ .. [3] »

وقد أجاز الفراء في المنسوب إلى ثلاثة إذا كانت علماً ـ أن يقال فيه : ثَلاثيّ بفتح الثاء الأولى ، ومثّل لذلك ببني ثلاثة ، نقول في النسب إليها : ثَلاثيّ [4] .

« والنسبة إلى المائة : مِئَوىّ ؛ وذلك لأن « مائة » أصلها : مِئْيَة ساكنة العين ، فلما حذفت اللام تخفيفاً جاورت العين تاء التأنيث ، فانفتحت على العادة والعرف ، فقيل : مِائَة ، فإذا رددت اللام : فذهب سيبويه أن تقر

---

(١) شذا العرف ص ٢٩ ( الهامش ) .

(٢) انظر هذا البيت في ص ٥١ .

(٣) شرح الكافية حـ ١ ص ٤١ .

(٤) المخصّص : ١٧/٥/ ص ١١٨ . ولعل منه النسبة إلى الخمسة في قول الرياضيين : الطريقة الخَمسيّة ، وهي إحدى طرق العد القديمة وقد استقيت من أصابع اليد الواحدة ، وكذلك الطريقة العَشريّة نسبة إلى أصابع اليدين العشرة ـ انظر تاريخ الرياضيات ص ٤ . ولا يزال الاقتصاديون يستعملون الخطة الخَمْسيّة والعَشْريّة .

العين بحالها متحركة ـ وقد كانت قبل الرد مفتوحة ـ فتقلب لها اللام ألفا ، فيصير تقديرها : مِئًا كثِنىً ، فإذا أضفت إليها [1] أبدلت الألف واوا . فقلت : مِئَوِىّ كثِنَوِىّ . وأما مذهب يونس ، فإنه كان إذا نسب إلى فَعْلة أو فِعْلة ، مما لامه ياء ، أجراه مجرى ما أصله فَعَله أو فِعَلة ، فيقولون في الإضافة إلى ظَبْيَة : ظَبَوِيّ ، ويحتج بقول العرب في النسبة إلى بِطْيَة : بِطَوِيّ ، وإلى زِنْية [2] : زِنَوِيّ ، فقياس هذا أن تجري مائة وإن كانت فِعْلة مجرى فِعَلة ، فتقول فيها مِئَوِيّ ، فيتفّق اللفظان من أصلين مختلفين [3] » لأن مذهب سيبويه ومذهب يونس أن يقال : مِئَوِىّ ، والخلاف بينهما في الأصل الذي يرجع إليه ؛ فسيبويه يرى أن الأصل هو : مِئًا بعد رد اللام التي كانت مفتوحة ، وبقاء العين مفتوحة ، ويونس يرى أن الأصل هو مِئَيَة بعد إجرائها مجرى ما أصله فِعَلة .

**الضرب الثالث :**

النسب إلى العقود ، فيقال في النسبة إلى العشرين وأخواتها : عِشْرِىّ وثَلاثىّ بفتح الثاء ، وكذلك خَمْسىّ وسِتىّ في الخمسين والستين إلى التسعين . والفرق بين المنسوب إلى ثلاثين وثلاثة ، أن الأول ينسب إليه ثَلاثىّ بفتح الثاء

---

(١) يسمى سيبويه النسب : « الإضافة » وهو يعني الإضافة اللغوية ، وهي إضافة مقلوبة بحسب المعنى كالإضافة الفارسية التي يقدمون فيها المضاف إليه على المضاف ولعلّ هذه التسمية جاءت من قبل نحو : لابن وتامر في النسب فهي بمعنى ذولبن وذو تمر ، وهي نسبة إضافيّة أيضا ؛ أما ابن الحاجب ـ وكذا السكاكي ـ فيسميه النسبة ( انظر دراسة نظرية تطبيقية في الصرف والعروض ـ القسم الأول ص ١٣٠ ) ( ومفتاح العلوم ص ٣١ ) .

(٢) اسم حيّ من العرب يقال لهم : بنو زنية ـ انظر سيبويه حـ ٢ ص ٧٥ .
وحكى سيبويه البطية ، قال ابن سيده : ولا علم لي بموضوعها ، إلا أن يكون أبطيت لغة من أبطأت ـ انظر اللسان حـ ١٨ ص ٧٩ .

(٣) اللسان حـ ٢٠ ص ٢٠ ص ١٣٨ ، والخصائص حـ ٢ ص ١٠٦ .

والثاني ثُلاثيّ بضم الثاء [1]

وقد شاع في لغتنا المعاصرة ـ وبخاصة في لغة الصحافة ـ استخدام تعبيرات مثل : العيد الخمسينيّ ؛ نسبة إلى الخمسين ، كما سمع استخدام ألفاظ نحو : الستينيّات والسبعينيّات ... بكثرة ، فقيل بدت آفاق السبعينيات ، وقامت الحرب في أوائل الأربعينيات ، وغزا الإنسان القمر في أواخر الستينيات [2] ، وأغلب الظن ـ بل المعتقد ـ أن هذه الألفاظ لها وجه كبير من الصحة والصواب ؛ وذلك لأن النسبة إلى العقود مثل عشرين وثلاثين وأربعين ... ينبغي ألا تخضع للقياس من الجمع ، مثل : زيد وزيدون فيقال زيديّ بحذف الزيادة ، إذ أن العقود لا تُفْرد كما يُفْرد الجمع ، وقد سبق في التصغير أنْ الزوائد في العقود لا تفارق ، بعكس الجمع ، وعلى ذلك فالنسبة إلى خَمسين : خَمْسِينِيّ ، وإلى سِتين : سِتِّينِيّ ـ تكون صحيحة ؛ لأنه اسم مفرد كغسلين ، فينسب إليه على لفظه ، كما يقال في النسب إلى رجل اسمه ثَلاثين : ثَلاثِينِيّ ، لأنه في معنى المفرد . وكذا في النسبة إلى « زيدان » اسم رجل : زيدانيّ ، وإلى زَيْدِين اسما لرجل أيضاً : زَيْدِينِيّ ؛ فالزيادة هنا غير مفارقة ، لأنه اسم مفرد في المعنى ، فالنسبة إليه تكون بإضافة ياء النسب مع كسر ما قبلها ، دون إحداث أي تغيير آخر [3] .

---

(١) انظر : المخصّص ١١٨/١٧/٥ ـ ١١٩ .

(٢) ومن هذا الباب : الطريقة العشرينيّة ، نسبة إلى العشرين ، وهي تمثل نظاماً قديماً كان مستعملا في العد ، وقد استقى من أصابع اليدين والرجلين ـ انظر تاريخ الرياضيات ص ٤ . ( د. أحمد أبو العباس ، وعبد الحميد لطفي ) .

(٣) هذا على رأي من أجري المثنى علماً مجرى سلمان في المنع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون ، مع إعرابه بالحركات ، ومن أجرى الجمع المذكر مجرى غسلين في لزوم الياء ، والإعراب على النون . ومن جعل الجمع علماً كهارون في المنع من الصرف للعلمية وشبه العجمة مع لزوم الواو ، أو كعَرَبون في لزومها منونا ، أو كالماطرون : اسم قرية بالشام ، في لزومها وتقدير الإعراب عليها وفتح النون للحكاية ـ يقول في النسبة إلى هذا الجمع : زيدوني . ( انظر شذا العرف ص ١٢٨ ) =

هذا ، وقد ذهب بعض الباحثين إلى « أن تعبير الستينيات أو السبعينيات ، بياء النسب ، بجانب الأَوْلى ؛ لأن المنسوب وصف في المعنى والمراد هو الدلالة على الوحدة العدديّة ، لا الوصف بالعدد ، إلى جانب أن لواحق الكلمة تزداد واحدة ، تزيدها سقما في النطق ، وحسبها ... لاحقتان [1] » . ومن أجل ذلك فإن تعبير الستينات أو السبعينات - بدون ياء النسب - يكون أولى ، وهو كثير الشيوع في ألسنتنا ، برغم أن ذلك مخالف لذوق الدكتور طه حسين ، كما يقول الباحث .

والواقع أن الزيادة في العقود تعتبر غير مفارقة ؛ لأنها أسماء مفردة في المعنى ، تشبه الجمع ، وليست جمعاً ؛ ولذا أجاز النحاة تثنيتها وجمعها إذا قصد بها مفرد كغسلين . أما ما ذكره الأخفش نقلا عن المبرد ، من تخطئته لقول سليمان بن عبدالله بن طاهر لنفسه :

« وقد مضت لي عشرونان ثنتان » [2]

محتجاً بأن إعراباً لا يدخل على إعراب - فهو صحيح ؛ ذلك أن « عشرون » في قول سليمان السابق ، وإن كان يقصد بها المجموعة الواحدة ، بدليل تثنيتها ثم التأكيد بقوله : ثنتان بعد ذلك . إلا أن بناءها ليس على مثال المفرد الغالب ، وهو غسلين ، كما في نحو السبعينيات ، والستينيات ، ولذا يبقى اعتراض المبرد على قول سليمان قائماً ، ويكون قول الباحث : « فليس من

---

= وانظر سيبويه حـ ٢ ص ٨٦ ، والكامل حـ ٢ ص ٤٥٠ - ٤٥١ ، وشرح المفصل حـ ٥ ص ١٤٤ .

(١) انظر مقال الدكتور عبد الصبور شاهين / مجلة عالم الفكر - العدد الثالث ( اكتوبر / نوفبر / ديسمبر ١٩٧٠ ) ص ٢٢٥ . والمراد باللاحقتين هنا : لاحقة جمع المذكر ولاحقة جمع المؤنث ، وذلك عندما نقول : سبعينات - مثلا - فإذا زدنا ياء النسب فقلنا : سبعينات زادت لاحقة ثالثة على الكلمة .

(٢) انظر السابق .

الممكن بحال أن نخطىء مثل هذا التعبير الذي فرض نفسه الآن على أقلام الكتاب ، وتقبله الذوق اللغوي العام » [1] والربط الذي أجراه بين الستينات والسبعينات وقول سليمان المتقدم ـ فيه شيء من المغالطة الواضحة .

أمّا كون التعبير بالستينيات والسبعينيات بجانب الأولى ، فلعل العكس هو الأصح ؛ وذلك أن هذه الألفاظ نحتاج فيها إلى الوصفيّة ، لكونها في الأصل صفات لموصوفات مقدرة في المعنى ، فالسبعينيات يقصد بها السنوات السبعينيات ، أي التي تقع بين السبعين إلى الثمانين ـ وكذا الستينيات أو الخمسينيات أو غيرهما [2] ـ والوصفيّة فيها إنما تكون بإضافة ياء النسب ، ولعل هذا ما جعل الدكتور طه حسين يفضل تعبير العشرينيات على العشرينات [3] .

**الضرب الرابع : ـ**

ما نسب إلى المركب ، وفيه كلام كثير ؛ فمن النحاة من يجيز النسب إلى صدره مع الاستغناء عن عجزه ، قال الفراء : « إذ نسبت إلى خمسة عشر ... فالقياس أن تنسب إليه : خَمْسِي أو سِتِّيّ ، وإنما نسبت إلى الأول ولم تنسب إلى الآخر ؛ لأن الآخر ثابت ، والأول يختلف ، فكان أدل على المعنى ، وكان مخالفا للذي نسب إلى خمس في خمسة ، لأن ذلك يُنسب إليه خُماسيّ ... ... وإذا نسبت ثوباً إلى أن طوله وعرضه اثنا عشر ذراعاً [4] ، قلت : هذا ثوب ثـنوِيّ ، وهذا ثوب اثْنِيّ [5] . »

ومنهم من يجيز النسب إلى الصدر وإلى العجز بزيادة ياء النسب على

---

(١) انظر مجلة عالم الفكر ـ العدد الثالث ص ٢٢٦ .

(٢) الستينيات : يقصد بها السنوات الواقعة بين الستين إلى السبعين ، والخمسينيات : السنوات التي تقع بين الخمسين إلى الستين ...

(٣) انظر : مجلة عالم الفكر ـ العدد الثالث ص ٢٢٥ .

(٤) لعلّ الأفضل : اثنتا عشرة ذراعا ؛ لأن الذراع مؤنثة ، وإن كان يجوز تذكيرها .

(٥) المخصّص ١١٨/١٧/٥ ـ ١١٩

كل منهما ، ويجعل ذلك خاصاً بحالة الضرورة ، قال السجستاني : « لا يقال : حبل أحد عشريّ ولا ما جاوز ذلك ، ولا ما ينسب إلى اسمين جعلا بمنزلة اسم واحد ، وإذا نسبت إلى أحدهما لم يعلم أنك تريد الآخر ، وإن اضطررت إلى ذلك نسبت إلى أحدهما ، ثم نسبت إلى الآخر ... وإذا نسبت ثوباً إلى أن طوله أحد عشر قلت : أَحَدِيّ عَشَرِيّ ، وإن كان طوله إحدى عشرة قلت : إِحْدَوِيّ عَشْرِيّ ، وإن كنت ممن يقول : عَشِرة قلت : إِحْدَوِيّ عَشَرِيّ ، فتفتح العين والشين [1] . »

ويبدو أن الفراء ـ ويشاركه السكاكي في هذا [2] ـ قد فرّق بين المركب المزجي في حالة دلالته على العلميّة وهذا المركب دالاً على العدديّة ؛ ففي الحالة الأولى يكون حكمه حكم المفرد إذا كان علماً ، فينسب إلى صدره لاختلافه ، ويحذف العجز لثبوته ، كما نقول في النسب إلى ذي العمامة : عماميّ ، لثبوت « ذو » ووضع العمامة موضع التبديل والاختلاف ، فينسب إليها ، لتكون أدل على المعنى .

وهذا ما يفهم من كلام سيبويه : « وسألت ( الخليل ) عن الإضافة إلى رجل اسمه : اثنا عشر ، فقال : ثَنَوِيّ في قول من قال : بَنَوِيّ في ابن ، وإن شئت قلت : اثْنِيّ في اثنين كما قلت : ابْنِيّ ، وتحذف عشر كما تحذف نون عشرين ، فتشبّه عشر بالنون كما شبهت عشر في خمسة عشر بالهاء [3] . وأما اثنا عشر التي للعد فلا تضاف ولا يضاف إليها [4] »

---

(١) نفس المرجع السابق ، وانظر اللسان حـ ٩ ص ٣٨٤ .

(٢) انظر مفتاح العلوم ص ٣٢ .

(٣) لعلّه يقصد : أن عشر في خمسة عشر تشبه الهاء في نحو : مكة وحنيفة ، حيث تحذف عند النسب كما تحذف هذه الهاء ، وشبه عشر في « اثنا عشر » بنون عشرين ولم يشبهها بالهاء كما في خمسة عشر ؛ ربما لأن نون عشرين مسبوقة بحرف إعراب كما أن عشر في « اثنا عشر » مسبوقة بحرف إعراب أيضا .

(٤) كتاب سيبويه حـ ٢ ص ٨٧ ، وانظر في نفس المرجع ص ٦٤ .

والعبارة الأخيرة من كلام سيبويه تتمشى مع مفهوم قول السجستاني السابق : لا ينسب إلى المركب العدديّ إلا في حالة الضرورة .

ومن النحاة من قال بجواز النسب إلى عجز المركب العدديّ ، مع بقاء الصدر قبله ، وقد أشار السجستاني إلى هذا الرأي في أول كلامه ، ولكنه لم يجزه .

ووجهة النظر في ذلك الجواز : أن النسب إلى المركب بهذه الصورة ـ وبخاصة إذا كان علماً ، كما في النسبة إلى أصحاب مذهب الاثنا عشر ، فإنه يقال : الاثنا عشرية [1] ـ يوضح المنسوب إليه ، ولا يوقع في لبس ، ويؤيده قول بعضهم في مثل : حضرموت وبعلبك : حضرموتيّ وبعلبكيّ ، وقد استحسن بعض الباحثين هذا الرأي ، ورأى أنه أنسب الآراء اليوم [2] .

وشبيه بهذا ما أجازوه من نحو : حضرميّ ، وبعلبيّ في : حضرموت وبعلبك ، وذلك باشتقاق اسم من المركب على وزن « فَعْلَل » تكون النسبة إليه [3] .

وقد سبق أن أشرنا إلى هذا النوع من الاشتقاق ـ وهو المسمى بالنحت ـ في نهاية الكلام على اسم الفاعل العددي ، وذكرنا ما وقع في مراجز ابن السراج من نحو : حَدْعَشَ فهو مُحَدْعِش إلى تَسْعَشَ فهو مُتَسْعِش [4] .

ويمكن بناء عليه أن يصاغ اسم على وزن « فَعَلَل » من المركب العددي ،

---

(١) وهم الذين ساقوا الامامة في أولاد موسى الكاظم بن جعفر الصادق ، وقد بلغ عددهم اثني عشر ـ انظر الملل والنحل حـ ١ ص ١٦٩ .

(٢) انظر النحو الوافي حـ ٤ ص ٥٥٧ .

(٣) انظر كتاب سيبويه حـ ٢ ص ٨٧ ، وانظر شذا العرف ص ١٣١ ، والنحو الوافي حـ ٤ ص ٥٥٧ ، ودراسة نظرية تطبيقية في علمي الصرف والعروض / القسم الأول ص ١٣٧ .

(٤) انظر ص ٤٧ من هذا الكتاب .

فيقال في النسب إليه : خَمْعَشِيّ في خمسة عشر ، وتَسْعَشِيّ في تسعة عشر ... كما قالوا : حَضْرَمِيّ وبَعْلَبِيّ .

**الضرب الخامس :**

ما جاء على نحو : فَعَّال وفاعل ، بالاستغناء عن ياء النسب ، مثل : عَشَّار وعاشر لجامع العُشر في الصدقات ؛ بمعنى : « ذو عشر » ، كما يقال : نجّار ولابن للدلالة على الاحتراف أو ملازمة الشيء [1] .

ومنه حديث الرسول ﷺ : « إذا لقيتم عاشرا فاقتلوه [2] » أي إن وجدتم من يأخذ العُشر على ما كان يأخذه أهل الجاهليّة فاقتلوه لكفره أو لتركه فرض الله ، وهو ربع العشر ؛ فأما من يَعْشُر على ما فرض الله سبحانه فحسن جميل ، وقد عشر جماعة من الصحابة للنبي والخلفاء من بعده ، فيجوز أن يسمى آخذ ذلك عاشرا لإضافة ما يأخذه إلى العشر ، كربع العشر ونصف العشر ـ كيف وهو يأخذ العشر كله مما سقته السماء ، وعشر أموال أهل الذمة في التجارات [3] .

**تعقيب :**

رأينا فيما تقدّم ، أن الأصل في المركب أن ينسب إلى صدره ، وأن ذلك قد يوقع في لبس أحياناً مع المفرد ، كما في اثنين واثني عشر ، حيث ينسب إليهما : ثَنَوِيّ أو اثْنِيّ ، أو مع العقود ، كما في خمسين وأخواته ، حيث ينسب إليه : خَمْسِيّ . ويمكن في ضوء ما عرضناه من نصوص أو ترجيح لبعض المواقف ـ أن نستخلص الأحكام التالية في النسبة إلى العدد : ـ

١ ـ إذ نسب إلى المفرد العددي ، وهو ثلاثة وأربعة وخمسة وستة

---

(١) انظر مجلة المجمع اللغوي بالقاهرة حـ ١ ص ٣٥ قرار ١٢ .

(٢) رواه أحمد / حـ ٤ ص ٢٣٤ .

(٣) اللسان حـ ٦ ص ٢٤٦ .

وسبعة ، إما أن يجعل الأصل فيه : فُعال ، فينسب إليه بإضافة ياء النسب مع كسر ما قبلها ، دون إحداث أي تغيير آخر ، أو ينسب إلى ثلاثة وأربعة وخمسة ... بضم الأول شذوذا ، فيقال : ثُلاثيّ ورُباعيّ وخُماسيّ ... وهو ما نرجّحه . أما قولهم : ثُنائي فالنسبة فيه إلى فُعال ، أي ثُناء لقيام التكرار ضمنا [١] .

وفي النسب إلى اثنين يقال ثَـنَوِيّ أو اثْنِيّ كما تقدم .

فإذا كان المفرد العدديّ علماً نسب إليه على لفظه ، فقيل : ثَلاثيّ بفتح الثاء الأولى .

٢ ـ إذا نسب إلى المركّب جعل الصدر أصلا في النسبة إليه ، وحذف العجز فيقال : ثَنَوِيّ أو اثْنِيّ في اثني عشر ، وخَـمْسيّ في خمسة عشر ... وهكذا ؛ وذلك لترجيح الأقدمين له ـ بالإضافة إلى مناسبته لروح العصر ، حيث الميل إلى التبسيط والسرعة بتقصير العبارة ، والتركيز على الوحدة في جميع الأعمال اللغويّة ، فالتعبير بخَـمْسِيّ في خمسة عشر أليق بروح العصر من خمسة عشرىّ ـ مثلا ـ وإن كان الأخير أقيس ؛ لأن المركب يعتبر اسما واحدا ، فينسب إليه في آخره ، وهو ما استحسنه بعض الباحثين ، كما تقدم

٣ ـ إذا نسب إلى العقود عوملت معاملة غسلين في لزوم الياء ، وإضافة ياء النسب إليها مع كسر ما قبلها ، فيقال : خَمْسِينِيّ وسِتّينِيّ وسَبْعِينِيّ ... ولا يقال : خَـمْسِيّ أو سِتّيّ ؛ لئلا يلتبس بالمركّب أو بالمفرد العلم من الأعداد ، وقد سبق أن أوضحنا وجهة النظر في اختيار هذا البناء عند النسب إلى العقود [٢] .

---

(١) ومنه الطريقة الثنائية ، إحدى نظم العد القديمة ، وسميت بذلك نسبة إلى الأعضاء المزدوجة في الإنسان كالعينين والأذنين واليدين والرجلين ـ أنظر تاريخ الرياضيات ص ٤ .

(٢) أنظر ص من هذا الكتاب

هذه أهم المشتقات العددية التي أردنا التعرض لها في هذا البحث ، وقد جهدنا في جمعها وتنظيمها ، مستعينين بمواقعها المتفرقة في المعاجم اللغوية ، وبما أمكن الاطلاع عليه من دراسات لغوية لها صلة بالموضوع .

ولم نشأ التعرض للأعداد كأسماء جامدة تقع مواقع الأبواب الأخرى في اللغة كالمفرد والمثنى والجمع وغيرها ، نحو : ثلاثة وثلاثتان وثلاثات [1] . ونحو : سابع وسابعان وسوابع ، ونحو : خمسين [2] وخمسينات ... فهذه كلها أسماء مفردة أو مثناة أو مجموعة ، وتعامل معاملة الأبواب التي هي منها ، ولا تنطبق عليهما أحكام العدد ؛ لأنها بالإطلاق والتثنية والجمع خرجت من باب العدد إلى أبواب : المفرد والمثنى والجمع .

وفي هذه الحالة تطبق عليها الأحكام في تلك الأبواب ، فترفع بالضمة في حالة الإفراد والجمع المكسّر والمؤنث ، وبالألف في حالة التثنية ، ويكون الأصلي منها مؤنثاً لما سيأتي في جنس العدد .

وكما سبق أن أوضحنا أن اللغات السامية قد اشتقت أفعالا من أسماء المعاني كالعدد ، فإنه تجدر الإشارة هنا إلى أن هذه اللغات قد اشتقت أيضاً أسماء على زنة فاعل أو غيره من أسماء العدد ، كما يتضح من النموذج اللفظي المذكور بعد ، لاشتقاق اسم الفاعل الترتيبي في بعض هذه اللغات .

---

(١) قبل أن يعرف الإنسان كلمة تدل على معنى الأربعة كان يقول : ثلاثة وواحد ، ثلاثة واثنان ، ثلاثتان ، ثلاثتان وواحد ، ثلاثتان واثنان ؛ ثلاث ثلاثات ، ثلاث ثلاثات وواحد ... ـ انظر عالمنا الواسع ص ٥٣ . ( فتحى قدوره ) .

(٢) مرادا به مفرد كغسلين ، ولا يقال ذلك في : « خمسون » الشبيه بالجمع المذكر الصحيح في الإعراب ، لئلا يجتمع عليه علامتا إعراب .

نموذج لفظي لاسم الفاعل المشتق من العدد « ثلاثة » في بعض اللغات السامية [١] .

| اللغة الأكادينية | اللغة العبرية | اللغة العربية | اللغة الأثيوبية |
|---|---|---|---|
| شالْشو | شالش | ثالث | شالس |

(١) انظر : (The semitic languages P 118)

## الباب الأول

# الفصل الثالث

### دلالة الأعداد :

تقدم الكلام على الجانب الاشتقاقي في الأعداد وهو جزء مهم من أجزاء البحث اللغوي في العدد . وفيما يلي نتحدث عن الأعداد باعتبارها ألفاظاً لغويّة ذات دلالات بيانية ، فهذه ـ أيضاً ـ تمثل جانباً مهماً من جوانب البحث اللغوي في العدد ؛ ولذا سنتناول في هذا الفصل المسائل الآتية : ـ

أ ـ العدد باعتباره لغة عالمية .
ب ـ نماذج من دلالة العدد في اللغة العربية .
جـ ـ العدد في القرآن الكريم :
نماذج من دلالة العدد في القرآن الكريم
آيات العدد في القرآن الكريم .
د ـ العدد في الحديث الشريف :
نماذج من دلالة العدد في الحديث الشريف .

### أ ـ العدد باعتباره لغة عالمية :

يعبر العدد عن مفاهيم عالمية ، لا تختلف باختلاف اللغات واللهجات ، وإن كان منطوق العدد يختلف باختلاف اللغات واللهجات . ولم تصل أي لغة من اللغات إلى ما وصلت إليه لغة الأعداد من انتشار وازدهار ، وتكاد هذه اللغة تكون الوحيدة التي تسود العالم المتحضّر الآن ، وتتغلغل في حياته الاجتماعية والاقتصادية والعلمية والأدبية ؛ فبعد أن كانت الأعداد مقصورة

على النفعيّة الضيّقة تصوّرت إلى النفعيّة التعليميّة ، ثم إلى الإعداد للحياة عامة ، وإكساب التفكير العلمي السليم في عالم احتل فيه العلم زمام القيادة ، ومكان الصدارة .

ومن هنا كان خطأ الذين يعتقدون أن الأعداد لغة جافّة ، ليس بينها وبين الحياة اليومية صلة ، وتبين لهم أن هذه اللغة ما هي إلا وسيلة اخترعها الإنسان ليتمكن بها من بناء العالم الذي يعيش فيه ، وأنها نشأت متصلة أوثق اتصال بالحياة اليومية ، ولا بدّ لها أن تظل كذلك ؛ لأنها لغة عالمية ، لا غنى عنها في أي مجال من المجالات العملية في الحياة [1] .

ولذا أصبحنا نجد كثيرا من الباحثين في العلوم والمعارف يشعرون بالمتعة واللذّة ، وهم يقرءون بحثاً اقتصادياً مدعّما بالأعداد اللغوية ، كأنهم أمام قطعة فنية جميلة ؛ فلو تخيّرنا ـ مثلا ـ صحيفة يومية ، ووضعنا خطوطا تحت ما حفلت به تلك الصحيفة من أعداد وتعبيرات كميّة ، لشعرنا شعوراً قويّا بأن هذه الأعداد والتعبيرات لها قيمة كبرى في مدى استيعاب الموضوع وفهمه .

ولقد تبين من دراسة « رسائل إخوان الصفا » أن العرب كانوا يستعينون بالأعداد في حل مسائل العلوم الطبيعيّة والرياضيات ، ويرون أنه لولا ذلك لما أمكن الاستفادة من هذه العلوم ، أو التوسع فيها [2] . ويدلّ عليه ما نراه الآن ، من حاجة العلماء في هذا العصر الذي تجوب فيه السفن أرجاء الفضاء ـ إلى الأعداد ، حتى لقد أصبحنا نعيش في عالم ، يسمى بحق : عالم الأعداد ...

ولم تقف لغة الأعداد عند حد توثيق الصلة بين العلوم الإنسانية والعلوم التطبيقيّة ، بل تجاوزت ذلك إلى تأكيد العاطفة والشعور ، وإغناء الوجدان في قالب أدبيّ أخّاذ . وإن نظرة واحدة إلى كتب الخوارزمي أو كتب

---

(١) انظر : الطرق الخاصة بتدريس الحساب ص ٢٥ . ( د. أحمد أبو العباس وآخرين ) .
(٢) انظر : تراث العرب العلمي ص ٥٥ .

البيروني ليتبين منها مدى تعانق الأدب والرياضيات في أسلوب سلس ، خال من الالتواء « يخرج منه القارىء بثروتين : أدبية وعلمية ، ويشعر بلذتين : لذة الأسلوب الأدبي ، ولذة المادة العلميّة [1] » وقصة « زرقاء اليمامة » حين رأت سرباً من الطيور ، فرغبت في وضع عدده شعرا ، فقالت :

| | |
|---|---|
| ليــت الحمــام لِيَــــهْ | ونصفَــه قَدِيَــــــه |
| إلى حمامَتِيَــــــــهْ | صــار الحمــام مِيَــهْ |

ـ مشهورة في كتب النحو والأدب ، وهي ـ بالطبع ـ لم تكن تقصد وضع مسألة عدديّة في قالب شعري ، وإنما جلّ ما في الأمر أنها كانت حادة البصر وقد أشار النابغة الذبياني إلى هذه القصة في قصيدته التي مطلعها :

| | |
|---|---|
| يا دار ميــة بالعليــــاء فالسنــــد | أقوت وطال عليها سالــف الأبــد |

فقال :

| | |
|---|---|
| فاحكُم كحُكْم فتاة الحيّ إذْ نظرتْ | إلى حمام شراعٍ وارد الثَّمَــدِ |
| يحفُّــه جانبَا نيقٍ وتتبعــــــه | مثل الزجاجة لم تَكْحَـل من الرمد |
| قالت: ألا ليتما هذا الحمــام لنــا | إلى حمامتنــا ونصفــه فقَــدِ |
| فحسَبوه فأَلْفَـوْه كما زعمــــت | تسعا وتسعين لم تنقص ولم تــزد |
| فكمَّـلتْ مائةً فيهــا حمامتُهــــا | وأسرعتْ حِسْبَةً في ذلك العدد [2] |

**ب ـ نماذج من دلالة العدد في اللغة العربية :**

يقصد بدلالة الأعداد هنا الدلالة البيانية ، لا الحقيقة العدديّة النصيّة ؛

---

(١) نفس السابق ص ١٤٠

(٢) انظر السابق ص ١٤١ ـ ١٤٢ ، وانظر : النابغة الذبياني ص ٧٦ ، وقد جاء فيه : أن قصة زرقاء اليمامة قد وضعت وضعاً في قصيدة النابغة ، على عادة العرب في التفسير بالقصص والحوادث السابقة المشهورة ، ولذا نستطيع الاستغناء عن هذا الجزء في القصيدة .

فقد حلّق العرب الأقدمون في هذه اللغة ـ أعني لغة البيان العددي ـ وسموا بها إلى درجات الخلود في شعرهم ونثرهم .

١ ـ فمن ذلك ـ مثلا ـ قول المرّار بن سعيد الفقعسي ، وكان قصيراً مفرط القصر ، ضئيل الجسم :

عَدُّوني الثعلبَ عند العـــــدد حتى استثاروا بي إحدى الإحَد
ليثًا هزبرًا ذا سلاح مُعْتَدِى يَرْمِي بِطَرف كالحريق الموقَد [١]

أي حسبوني من عداد الثعالب عند لقاء الأبطال ، أروغ عنهم ولا أكافحهم ، إلى أن هَيَّجوا مني أسدا عبوساً ، يرمي بالشّرر من عينيه . ومعنى إحدى الإحد : أنه داهية ، والداهية : الأمر العظيم ، فيقال : هو داهية من الدواهي ، حملا للمؤنث على المذكر ؛ لأنه أبلغ في شدة النكاية لتنزيله منزلة العاقل ، وقد يقال : هو أَحَد الأَحدِين ، مطابقة للفظ هو ، ولكن مراعاة المعنى أفضل ، وقالوا : هو واحد الآحاد [٢] .

ولا تختص إضافة إحدى وأحد وواحد إلى الجمع من لفظه ، قال تعالى : « إنها لإحدى الكبر * » أي لإحدى البلايا والدواهي الكبر ، وقال سبحانه : « ليكوننّ أهدى من إحدى الأمم * » أي من الأمة التي يقال لها إحدى الأمم ، تفضيلاً لها على غيرها في الهدى والاستقامة . وقيل : « إن الذي ثبت استعماله للمدح : أحد وإحدى مضافين إلى جمع من لفظهما ، واستعملوا ذلك

---

* سورة المدثر : آية ٣٥ .

* سورة فاطر : ٤٢ .

(١) الباء في قوله : « استثاروا بي » تجريديّة ، أي تجريد المعنى عمن قام به ، تصويرا له بصورة المستقلّ ، كما يقال : لقيت بك أسدا ، قال تعالى « فاسأل به خبيرا » وقوله : « ليثا هزبرا » عطف بيان لإحدى الإحد ، « وذا سلاح » صفة لقوله : « ليثا » وكذلك « معتدى » إلا أنه وقف على لغة ربيعة في تسكين المنصوب ـ انظر الخزانة حـ ٣ ص ٢٩٤ ـ ٢٩٥ .

(٢) نفس السابق ص ٢٩٣ ـ ٢٩٤ .

أيضاً في المضاف إلى الوصف ، نحو : هو أحد العلماء ، أما في أسماء الأجناس ، مثل الأمم ، ففيه نظر [1] . »

وقد سمع في « إحدى » قطعها عن الإضافة ، سئل ابن عباس - رضي الله عنه - عن رجل تتابع عليه رمضانان ، فسكت ، ثم سأله آخر ، فقال : « إحدى من سبع ، يصوم شهرين ، ويطعم » قال ابن الأثير في النهاية : « يريد به إحدى سني يوسف عليه السلام المجدبة ، فشبه حاله بها في الشدة . أو من الليالي السبع التي أرسل الله فيها العذاب على عاد » . وهذا يرد على ابن مالك في قوله في التسهيل : « ولا يستعمل إحدى في غير تنييف دون إضافة » فإن إحدى قد استعملت بلا إضافة ، إلا أن يزعم أن الأصل : أنها إحدى الإحد من سبع ، فحذف المضاف إليه [2] .

• ٢ - ومن أساليب البيان العددي قولهم : هو نسيج وحده ، وعيير وحده ، وجحيش وحده ، والأول موضوع للمدح ، وهو الرجل المصيب الرأي . أما الثاني والثالث فموضوعان موضع الذم « وهما اللذان لا يشاوران أحدا ولا يخالطان وفيهما مع ذلك مهانة وضعف [3] »

• وقد أضافوا في هذه الثلاثة ، فقالوا : « وحدِه » شذوذا ، « قال أبو بكر : وحده : منصوب في جميع كلام العرب ، إلا في ثلاثة مواضع ، تقول : لا إلٰه إلا الله وحده لا شريك له ، ومررت بزيد وحده ، وبالقوم وحدى . قال : وفي نصب وحده ثلاثة أقوال : قال جماعة من البصريين : هو منصوب على الحال ، وقال يونس : وحده هو بمنزلة عنده ، وقال هشام : وحده منصوب على المصدر [4] » ..

---

(١) نفس السابق ص ٢٩٤ ( الخزانة حـ ٣ ) .
(٢) نفس السابق .
(٣) انظر اللسان حـ ٤ ص٤٦٣ .
(٤) نفس السابق .

ويرى الفراء وهشام أن نحو : نسيج وحده وعيير وحده وواحد أمه ـ نكرات ، والدليل على ذلك أن العرب تقول : رُبَّ نسيج وحده قد رأيت ورُبّ واحد أمه قد أَسَرْت ، وقال حاتم :

أمـاويّ إني رُبّ واحـــدِ أُمِّـــه أخذتُ فلا قتلٌ عليه ولا أَسْرُ [1]

٣ ـ وحكى ابن الأعرابي : « فلان لا يَثنِي ولا يَثْلِث » أي هو رجل كبير ، فإذا أراد النهوض لم يقدر في مرة ولا مرتين ولا في الثالثة [2] .

٤ ـ وقال أيضاً : العرب تقول لمن خاتل [3] : « ضرب أخماساً لأسداس » . وأصل ذلك : أن شيخا كان في إبله ، ومعه أولاده رجالا يرعونها ، قد طالت غربتهم عن أهلهم ، فقال لهم ذات يوم : ارْعَوْا إبلكم رِبْعا ، فرعَوْا رِبْعا نحو طريق أهلهم ، فقالوا له : لو رعيناها خِمْسا ، فزادوا . يوما قِبَل أهلهم ، فقالوا : لو رعيناها سِدْسا ، ففطَن الشيخ لما يريدون ، فقال : ما أنتم إلاّ ضَرْب أخماس لأسداس ، ما همّتكم رعيها ، إنما همتكم أهلكم ، وأنشأ يقول :

وذلـك ضربُ أخمـــاس أُراه لأســـداس عسى ألا تكونـــا [4]

وأخذ الكميت هذا البيت ـ لأنه مثل ـ فقال :

وذلك ضرب أخمـــاس أريـــدت لأسداس عســـى ألا تكونـا [5]

قال ابن السكيت في هذا البيت : « قال أبو عمرو : هذا كقولك : شش بنج ، وهو أن تظهر خمسة تريد ستة [6] . » فأصبح مثلا لمن يقدم الأمر

---

(١) نفس السابق .

(٢) نفس السابق حـ ١٨ ص ١٢٧ .

(٣) وهو من يظهر أمرا يكني عنه بغيره ، أي يخدع ، من ختله ، إذا خدعه ـ انظر اللسان جـ ١٣ ص ٢١١ .

(٤) انظر اللسان حـ ٧ ص٣٦٩ .

(٥) نفس السابق . (٦) نفس السابق .

يريد به غيره ، فيأتيه من أوله ، فيعمل رويداً رويداً . قال الجوهري : « قولهم : فلان يضرب أخماساً لأسداس ، أي يسعى في المكر والخديعة ، وأصله من أظماء الإبل ، ثم ضرب مثلا للذي يراوغ صاحبه ، ويريه أنه يطيعه [1] . »

٥ ـ ومن الأساليب العدديّة قولهم : « هو أحمق من صاحب ضأن ثمانين » وأصله : « أن أعرابيا بشّر كسرى ببشرى ، فسرّ بها ، فقال : اسألني ما شئت فقال : أسألك ضأنا ثمانين . قال ابن بري : الذي رواه أبو عبيده أحمق من طالب ضأن ثمانين ... قال : والذي رواه ابن حبيب : أحمق من راعي ضأن ثمانين ، وفسره بأن الضأن تنفر من كل شيء ، فيحتاج كل وقت إلى جمعها [2] » وخالف الجاحظ هذه الروايات ، فقال : إنما هو أشقى من راعي ضأن ثمانين ، وذكر في تفسيره كلاماً مطولا ، خلاصته : أن الضأن يحتاج راعيها إلى حفظها ومنعها من الانتشار ومن السباع الطالبة لها ؛ لأنها لا تبرك بروك الإبل ، فيستريح راعيها [3] ، وهذا المعنى قريب من تفسير ابن حبيب السابق . وأما ابن خالوية فقال في قولهم : أحمق من طالب ضأن ثمانين : إنه رجل قضى للنبي ﷺ حاجته ، فقال : ائتني المدينة ، فجاءه ، فقال : أيّما أحب اليك : « ثمانون من الضأن ، أم أسأل الله أن يجعلك معي في الجنة ؟ » فقال : بل ثمانون من الضأن ، فقال : « أعطوه إياها » ثم قال : « إن صاحبة موسى كانت أعقل منك » وذلك أن عجوزاً دلتّه على عظام يوسف عليه السلام ، فقال لها موسى عليه السلام : أيّما أحب إليك : أن أسأل الله أن تكوني معي في الجنة ، أم مائة من الغنم ؟ فقالت : بل الجنة [4] .

---

(١) نفس السابق .
(٢) اللسان حـ ١٦ ص ٢٣٢ .
(٣) نفس السابق ، وانظر : كتاب الحيوان حـ ٥ ص ٤٨٨ .
(٤) اللسان حـ ١٦ ص ٢٣٢ .

٦ ـ وقول امرىء القيس في صاحبته :

وما ذَرفَتْ عيناكِ إلاّ لِتَقْدَحِي بِسَهمَيْك في أعشار قلب مُقَتَّلِ

يجوز أن يكون من قولهم : « قِدْر أعشار » إذا كُسِّرت على عشر قطع ، أراد أن قلبه كُسِّر ثم شُعِّب كما تَشعَّب القدر . قال الأزهري : « وفيه قول آخر ، وهو أعجب إليّ من هذا القول : قال أبو العباس أحمد بن يحيى : أراد بقوله : بسهميك ههنا : سَهْمَيْ قداح الميسر ، وهما : المُعَلَّ والرّقيب ، فللمعلى سبعة أنصباء ، وللرقيب ثلاثة ، فإذا فاز الرجل بهما غلب على جزور الميسر كلها ، ولم يطمع غيره في شيء منها ، وهي تُقْسم على عشرة أجزاء ، فالمعنى أنها ضربت بسهامها على قلبه ، فخرج لها السهمان ، فغلبته على قلبه كله ، وفتنته فملكته ... [1] »

هذه بعض نماذج ، تصف جانباً من دلالة الأعداد في اللغة العربية ، وتوضح أثر التعبير بالأسلوب العددي في إبراز المعنى ووضوحه ، وبلوغه درجة من الدقة والإبانة . وستأتي نماذج أخرى للبيان العددي عند التعرض للعدد في القرآن الكريم والحديث الشريف .

**جـ ـ العدد في القرآن الكريم :**

سبق الحديث عن الجانب الاشتقاقي للعدد في القرآن الكريم ، وذلك عند التطبيق في الفصل السابق ، وسيأتي الكلام على الجانب النحوي للعدد في القرآن ـ أيضاً ـ عند التطبيق في الباب الثاني . أما جانب الدلالة البيانيّة ـ وهو المقصود من البحث هنا ـ فسنكتفي فيه بذكر بعض النماذج للبيان العددي في كتاب الله العزيز ، تاركين مجال التوسع للدراسة المتخصّصة ؛ ذلك أن الكلام على الأعداد ومدلولاتها في كتاب الله يحتاج إلى دراسة عميقة واسعة ، لأنه موضوع علمي هام ، وجدّ خطير ، يثير اهتمام الدارسين لكتاب الله تعالى ، لكونه المعجزة الخالدة على مرّ الزمن .

---

(١) اللسان حـ ٦ ص ٢٤٩ .

## نماذج من دلالة العدد في القرآن الكريم :

في القرآن الكريم ذكر للأعداد ومشتقاتها في مواضع كثيرة [1]، وإن من يتتبع هذه الأعداد في مواضعها يجد أنها قد وردت في مناسبات مختلفة ولأغراض متباينة [2] . ومن هذه الأغراض ما يلي : –

١ – التشريع أو بيان الحكم ، قال تعالى : « للذين يُؤْلون من نسائهم تَربُّص أربعةِ أشهر ، فإن فاءوا فإن الله غفور رحيم ، وإن عَزموا الطلاق فإن الله سميع عليم [3] » فذِكْر العدد هنا يثبت به حكم الإيلاء في الشرع ، وهو أن يقول الرجل لامرأته : لا أقربك أربعة أشهر فصاعدا ، أو لا أقربك على الإطلاق ، ولا يكون الإيلاء فيما دون أربعة أشهر [4] وقال سبحانه وتعالى : « والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء [5] » وقال سبحانه « والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً [6] » وقال عز وجل : « الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة » [7] ، وقال سبحانه : « والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة [8] » وغير ذلك من الأحكام العدديّة النصيّة ، كأحكام الكفارات والمواريث والشهادات والحدود .

---

(١) أنظر آيات العدد في ص ١٠٣ من هذا الكتاب .

(٢) وورود العدد في القرآن الكريم على هذا الاختلاف في المناسبات والأغراض معناه : أن القرآن الكريم قد نبذ مبدأ تقديس الأعداد ، الذي كان سائداً عند البابليين والإغريق وغيرهم من الشعوب القديمة .

(٣) سورة البقرة : ٢٢٦ – ٢٢٧ .

(٤) وحكم الإيلاء ، أن الزوج إذا فاء في المدة صح الفيء ، وحنث ولزمته كفارة يمين . وإن مضت الأربعة بانت الزوجة بتطليقة عند أبي حنيفة – انظر الكشاف حـ ١ ص ٢٦٩ .

(٥) سورة البقرة :٢٢٨ .

(٦) سورة البقرة : ٢٣٤ .

(٧) سورة النور : ٢ (٨) سورة النور : ٤

٢ ـ التفريق والجمع ( الفذلكة ) قال الله تعالى : « وأتموا الحج والعمرة لله ، فإن أحصرتم فما استيسر من الهدي ، ولا تحلقوا رءوسكم حتى يبلغ الهدي محله ، فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه ، ففدية من صيام أو صدقة أو نسك ، فإذا أمنتم فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدي ، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم تلك عشرة كاملة [١] » فقد فَصّل سبحانه وتعالى العدد ثم فذلكه [٢] بقوله عز وجل : « تلك عشرة » وأكّده بعد ذلك بقوله تعالى : « كاملة » قال صاحب الكشاف : « فإن قلت : فما فائدة الفذلكة ؟ قلت : الواو قد تجيء للإباحة في نحو قولك : جالس الحسن وابن سيرين ؛ ألا ترى أنه لو جالسهما جميعاً أو واحدا منهما كان ممتثلا ، ففذلكت نفياً لتوهم الإباحة ، وأيضاً ففائدة الفذلكة في كل حساب : أن يعلم العدد جملة كما علم تفصيلا ليحاط به ، ومن جهتين ، فيتأكد العلم ، وفي أمثال العرب : علمان خير من علم ، وكذلك : كاملة تأكيد آخر ، وفيه زيادة توصية بصيامها ، وألا يتهاون بها ، ولا ينقص من عددها ، كما تقول للرجل إذا كان لك اهتمام بأمر تأمره به ، وكان منك بمنزل : اللهَ اللهَ لا تُقَصِّر [٣] . »

٣ ـ رفع التوهم ، نحو قوله تعالى : « ولقد أرسلنا نوحاً إلى قومه ، فلبث فيهم ألف سنة إلاّ خمسين عاماً » [٤] وذلك لأنه لو قيل : فلبث فيهم تسعمائة وخمسين سنة « لجاز أن يتوهم إطلاق هذا العدد على أكثره ، وهذا التوهم زائل مع مجيئه كذلك ، وكأنه قيل : فلبث فيهم تسعمائة وخمسين سنة كاملة وافية العدد ، إلا أن ذلك أخصر وأعذب لفظاً وأملأ بالفائدة .

---

(١) سورة البقرة : ١٩٦ .

(٢) الفذلكة ، من قولهم : فذلك العدد كذا وكذا ، وهي جمع العدد بعد تفصيله كما في الآيةالكريمة .

(٣) الكشاف حـ ١ ص ٢٤١ ـ٢٤٢ .

(٤) سورة العنكبوت: ١٤ .

وفيه نكتة أخرى ، وهي أن القصة مسوقة لذكر ما ابتلى به نوح عليه السلام من أمته ، وما كابده من طول المصابرة ؛ تسلية لرسول الله ﷺ ، وتثبيتاً له ، فكان ذكر رأس العدد الذي لا رأس أكثر منه أوقع وأوصل إلى الغرض ؛ من استطالة السامع مدة صبره . »[1] وقد جاء المميز أولا بالسنة ، وثانياً بالعام ؛ تلافياً لتكرير اللفظ الواحد في الكلام الواحد الذي هو حقيق بالبلاغة ، إلا إذا كان ذلك التكرار لقصد التفخيم أو التعظيم أو التهويل ، فعند ذلك يحمد[2] .

٤ ـ الفتنة أو الاختبار ، وذلك معنى عام في جميع آيات العدد في القرآن الكريم ، قال صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى : « الذي خلق السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام »[3] : « يعني في مدة مقدارها هذه المدة ؛ لأنه لم يكن حينئذ نهار ولا ليل . وقيل : ستة أيام من أيام الآخرة ، وكل يوم ألف سنة ... وعن مجاهد : أولها يوم الأحد ، وآخرها يوم الجمعة . ووجهه أن يسمي الله لملائكته تلك الأيام المقدرة بهذه الأسماء ، فلما خلق الشمس ، وأدارها ، وترتب أمر العالم على ما هو عليه جرت التسمية على هذه الأيام[4] . » إلى أن يقول : « وأما الداعي إلى هذا العدد ـ أعني الستة دون سائر الأعداد ـ فلا نشك أنه داعي حكمة ، لعلمنا أنه لا يقدر تقديرا إلا بداعي حكمة ، وإن كنا لا نطلع عليه ، ولا نهتدي إلى معرفته ، ومن ذلك تقدير الذين هم أصحاب النار تسعة عشر ، وحملة العرش ثمانية ، والشهور اثني عشر ، والسموات سبعا ، والأرض كذلك ، والصلوات خمسا ، وأعداد النُّصُب والحدود والكفارات غير ذلك . والإقرار بدواعي الحكمة في جميع أفعاله ، وبأن ما قدره حق وصواب هو الإيمان »[5] وقد نص عليه

---

(١) الكشاف حـ ٣ ص ٤٤٥ـ٤٤٦ .

(٢) نفس السابق .

(٣) سورة الفرقان: ٥٩ .

(٤) الكشاف حـ ٣ ص٢٨٨ . (٥) نفس السابق .

في قوله تعالى : « وما جعلنا أصحاب النار إلا ملائكة ، وما جعلنا عدتهم إلا فتنة للذين كفروا ، ليستيقن الذين أوتوا الكتاب ، ويزداد الذين آمنوا إيمانا ، ولا يرتاب الذين أوتوا الكتاب والمؤمنون ، وليقول الذين في قلوبهم مرض والكافرون ماذا أراد الله بهذا مثلا » (١)

٥ ـ المبالغة والتضعيف ، وهنا لا يراد حقيقة العدد ، والأصل في ذلك قوله تعالى : « مثل الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله كمثل حبة أنبتت سبع سنابل في كل سنبلة مائة حبة ... (٢) » ومنه « سَبَّعتْ سُلَيم يوم الفتح » (٣) أي كمَلت سبعمائة رجل . أما قوله تعالى : « إن تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم (٤) » فالمراد : أنك يا محمد مهما استغفرت للمشركين فلن يغفر الله لهم ، قال الأزهري : « وأرى قول الله عز وجل لنبيه ﷺ : إن تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم ـ من باب التكثير والتضعيف ، لا من باب حصر العدد ، ولم يرد الله عز وجل أنه عليه السلام إن زاد على السبعين غفر لهم ، ولكن المعنى : « إن استكثرت من الدعاء والاستغفار للمنافقين لم يغفر الله لهم (٥) » وقال بعض علماء اللغة : « إن العرب تستعمل لفظ سبع ، وسبعين ، وسبعمائة للمبالغة في الكثرة ، فالعدد إذن غير مراد ، ومنه آية : « سبع سنابل » وآية : « والبحر يمده من بعده سبعة أبحر (٦) » وآية : « سبعين مرة (٧) » .

٦ ـ البيان العلمي ؛ ففي القرآن الكريم إشارات علميّة لطيفة في العدد منها : ـ

---

(١) سورة المدثر : ٣١ ،وانظر السابق .
(٢) سورة البقرة : ٢٦١ .
(٣) النهاية حـ ٢ ص٣٣٦ .
(٤) سورة التوبة : ٨٠ .
(٥) اللسان حـ ١٠ ص ٩ .
(٦) سورة لقمان : ٢٧ . (٧) محاسن التأويل حـ ٢ ص ٩١ ـ ٩٢ .

أ ـ أن العدد « عشرة ومضاعفاته » قد أعطى أكبر وزن في نصوص العدد في القرآن الكريم ، على الوجه الآتي : ـ عشرة ـ عشرون ـ ثلاثون ـ أربعون ـ خمسون ـ ستون ـ سبعون ـ ثمانون ـ مائة ـ مائتان ـ ثلثمائة ـ ألف ـ ألفان ـ ثلاثة آلاف ـ خمسة آلاف ـ خمسون ألفا ـ مائة ألف ، قال تعالى :

« فإن أتممت عشرا فمن عندك » (1)
« إن يكن منكم عشرون صابرون » (2)
« وحمله وفصاله ثلاثون شهرا » (3)
« وإذ واعدنا موسى أربعين ليلة » (4)
« إلا خمسين عاما » (5)
« فإطعام ستين مسكينا » (6)
« إن تستغفر لهم سبعين مرة » (7)
« فاجلدوهم ثمانين جلدة » (8)
« فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة » (9)
« ... يغلبوا مائتين » (10)
« ولبثوا في كهفهم ثلثمائة سنين » (11)
« فلبث فيهم ألف سنة » (12)
« ... يغلبوا ألفين » (13)

---

(1) القصص : ٢٧ .
(2) الأنفال : ٦٥ .
(3) الأحقاف : ١٥ .
(4) البقرة : ٥١ .
(5) العنكبوت : ١٤ .
(6) المجادلة : ٤ .
(7) التوبة : ٨٠ .
(8) النور : ٤ .
(9) النور : ٢ .
(10) الانفال : ٦٦ .
(11) الكهف : ٢٥ .
(12) العنكبوت : ١٤ .
(13) الانفال : ٦٦ .

« ألن يكفيكم أن يمدكم ربكم بثلاثة آلاف »[1]

« ... يمددكم ربكم بخمسة آلاف »[2]

« ... في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة »[3]

« وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون »[4]

وجدير بالذكر أن هذا النظام العشري من أجل وأروع ما توصل إليه الإنسان، وعليه اعتمد التقدم في مجال الرياضيات. وفي قوله تعالى في سورة البقرة: « تلك عشرة كاملة[5] » إشارة لطيفة إلى اتخاذ العشرة الكاملة كمقياس.

ب ـ وكان لوجود الأعداد الكسرية في القرآن الكريم أن تمعن العرب في هذه الكسور، فدرسوها، ودرسوا نظام المواريث، وقواعد الحساب في الميراث.

جـ ـ وقد ذكر بعض علماء الفلك في تفسير قوله تعالى: « هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعا، ثم استوى إلى السماء فسواهن سبع سموات »[6] أن السموات السبع ـ المذكورة كثيراً في القرآن الكريم ـ هي هذه السيارات السبع، وإنما خصت بالذكر، مع أن السيارات أكثر من ذلك؛ لأنها أكبر السيارات وأعظمها. وذهب بعضهم إلى أن الحصر في السبع حقيقي، وأن المراد به العالم الشمسي وحده، دون غيره، ولا يصح أن يكون العدد « سبعة » للمبالغة، لأنه قليل جدا بالنسبة للعوالم التي تعد بالملايين. ويؤيد الحصر في هذا العدد ـ كما يقولون ـ آية: « ألم تروا كيف خلق الله سبع سموات طباقا، وجعل القمر فيهن نوراً، وجعل الشمس سراجا »[7] فأخرج الشمس لأنها مركز، وأخرج القمر لأنه تابع للأرض، ولم يبق بعد ذلك

---

(١) آل عمران: ١٢٤.
(٢) آل عمران: ١٢٥.
(٣) المعارج: ٤.
(٤) الصافات: ١٤٧.
(٥) البقرة: ١٩٦.
(٦) سورة البقرة: ٢٩.
(٧) سورة نوح: ١٥ ـ ١٦.

إلا السبع . قالوا : وبذلك تتجلى الآن معجزة واضحة جليّة ؛ لأنه في عصر التقدم والمدنية العربية ، حينما كان العلم ساطعاً على الأرض بعلماء المسلمين ، كان علماء الفلك لا يعرفون من السيارات إلا خمسا بأسمائها العربية إلى اليوم ، وهي : عطارد ـ الزهرة ـ المريخ ـ المشتري ـ زحل . وكانوا يفسرونها بأنها هي السموات المذكورة في القرآن الكريم ، ولما لم يمكنهم التوفيق بين السبع والخمس أضافوا الشمس والقمر لتمام العدد ، ثم اكتُشف بعد بالتلسكوب سيار لم يكن معلوما ، دعوه « أورانوس » ، ثم سيار آخر سموه « نبتون » فصارت مجاميع السيارات سبعا ، فهذا الاكتشاف الذي ظهر بعد النبي ﷺ بألف ومائتي سنة دل على معجزة القرآن الكريم [1] .

ومعنى هذا أنه كلما اتسعت آفاق معرفتنا بالأشياء من حولنا ، وصلنا إلى فهم أدق وإدراك أعمق لتلك الآيات العظيمة ، فزادتنا إيمانا ويقينا ، قال تعالى : ـ

« أو لم ينظروا في ملكوت السموات والأرض ، وما خلق الله من شيء ... » [2]

### آيات العدد في القرآن الكريم :

الأعداد التي ورد ذكرها في القرآن الكريم هي : ـ

واحد ـ اثنان ـ ثلاثة ـ أربعة ـ خمسة ـ ستة ـ سبعة ـ ثمانية ـ تسعة ـ عشرة ـ أحد عشر ـ اثنا عشر ـ تسعة عشر ـ عشرون ـ ثلاثون ـ أربعون ـ خمسون ـ ستون ـ سبعون ـ ثمانون ـ تسعة وتسعون ـ مائة ـ مائتان ـ ثلثمائة ـ ألف ـ ألفان ـ ثلاثة آلاف ـ خمسة آلاف ـ خمسون ألفا ـ مائة ألف .

---

(١) انظر : محاسن التأويل حـ ٢ ص ٩١ ـ ٩٣ .

(٢) سورة الأعراف : ١٨٥ .

وفيما يلي نصوص هذه الأعداد ومشتقاتها على الترتيب المذكور : ـ

أ ـ **مادة ( وحد )** : قال الله تعالى : ـ

| الآية | السورة | رقم الآية |
|---|---|---|
| ١ ـ « قالوا أجئتنا لنعبد الله وحده » | الأعراف | ٧٠ |
| ٢ ـ « وإذا ذكرت ربك في القرآن وحده » | الإسراء | ٤٦ |
| ٣ ـ « وإذا ذكر الله وحده » | الزمر | ٤٥ |
| ٤ ـ « ذلكم بأنه إذا دعي الله وحده » | غافر | ١٢ |
| ٥ ـ « فلما رأوا بأسنا قالوا آمنا بالله وحده » | غافر | ٨٤ |
| ٦ ـ « وبدا بيننا وبينكم العداوة والبغضاء أبدا حتى تؤمنوا بالله وحده » | الممتحنة | ٤ |
| ٧ ـ « وإذْ قلتم يا موسى لن نصبر على طعام واحد » | البقرة | ٦١ |
| ٨ ـ « وإلهكم إلٰه واحد ، لا إلٰه إلا هو الرحمٰن الرحيم » | البقرة | ١٦٣ |
| ٩ ـ « ولأبويه لكل واحد منهما السدس » | النساء | ١١ |
| ١٠ ـ « وله أخ أو أخت ، فلكل واحد منهما السدس » | النساء | ١٢ |
| ١١ ـ « ولا تقولوا ثلاثة ، انتهوا خيراً لكم إنما الله إلٰه واحد » | النساء | ١٧١ |
| ١٢ ـ « لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة وما من إلٰه إلا إلٰه واحد » | المائدة | ٧٣ |
| ١٣ ـ « قل إنما هو إلٰه واحد ، وإنني بريء مما تشركون » | الأنعام | ١٩ |
| ١٤ ـ « أأرباب متفرقون خير ، أم الله الواحد القهار » | يوسف | ٣٩ |
| ١٥ ـ « لا تدخلوا من باب واحد ، وادخلوا من أبواب متفرقة » | يوسف | ٦٧ |
| ١٦ ـ « يسقى بماء واحد » | الرعد | ٤ |
| ١٧ ـ « قل الله خالق كل شيء ، وهو الواحد القهار » | الرعد | ١٦ |

١٨ ـ « وبرزوا لله الواحد القهار » إبراهيم : ٤٨

١٩ ـ « وليعلموا أنما هو إلـٰه واحد » إبراهيم : ٥٢

٢٠ ـ « إلهكم إلـٰه واحد » النحل : ٢٢

٢١ ـ « إنما هو إلـٰه واحد » النحل : ٥١

٢٢ ـ « يوحى إليّ أنما إلـٰهكم إلـٰه واحد » الكهف : ١١٠

٢٣ ـ « قل إنما يوحى إليّ أنما إلـٰهكم إلـٰه واحد » الأنبياء : ١٠٨

٢٤ ـ « وإلـٰهكم إلـٰه واحد » الحج : ٣٤

٢٥ ـ « الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة » النور : ٢

٢٦ ـ « وإلـٰهنا وإلـٰهكم واحد » العنكبوت : ٤٦

٢٧ ـ « إن إلـٰهكم لواحد » الصافات : ٤

٢٨ ـ « وما من إلـٰه إلا الله الواحد القهار » ص : ٦٥

٢٩ ـ « سبحانه هو الله الواحد القهار » الزمر : ٤

٣٠ ـ « لمن الملك اليوم لله الواحد القهار » غافر : ١٦

٣١ ـ « قل إنما أنا بشر مثلكم يوحىٰ إليّ أنما إلـٰهكم إلـٰه واحد » فصلت : ٦

٣٢ ـ « قالوا نعبد إلـٰهك وإلـٰه آبائك إبراهيم وإسماعيل وإسحٰق إلـٰها واحداً » البقرة : ١٣٣

٣٣ ـ « وما أُمِروا إلا ليعبدوا إلـٰها واحدا » التوبة : ٣١

٣٤ ـ « لا تَدْعوا اليوم ثبورا واحدا » الفرقان : ١٤

٣٥ ـ « أجعل الآلهة إلـٰها واحدا » صٓ : ٥

٣٦ ـ « فقالوا أبشرا منا واحدا نتبعه » القمر : ٢٤

٣٧ ـ « كان الناس أمة واحدة » البقرة : ٢١٣

٣٨ ـ « يأيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة » النساء : ١

٣٩ ـ « فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة » النساء : ٣

| | | |
|---|---|---|
| ٤٠ ـ « وإن كانت واحدة فلها النصف » | النساء | : ١١ |
| ٤١ ـ « فيميلون عليكم مَيْلة واحدة » | النساء | : ١٠٢ |
| ٤٢ ـ « ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة » | المائدة | : ٤٨ |
| ٤٣ ـ « وهو الذي أنشأكم من نفس واحدة » | الأنعام | : ٩٨ |
| ٤٤ ـ « هو الذي خلقكم من نفس واحدة » | الأعراف | : ١٨٩ |
| ٤٥ ـ « وما كان الناس إلا أمة واحدة » | يونس | : ١٩ |
| ٤٦ ـ « ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة » | هود | : ١١٨ |
| ٤٧ ـ « وآتت كل واحدة منهن سكينا » | يوسف | : ٣١ |
| ٤٨ ـ « ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة » | النحل | : ٩٣ |
| ٤٩ ـ « إن هذه أمتكم أمة واحدة » | الأنبياء | : ٩٢ |
| ٥٠ ـ « وإن هذه أمتكم أمة واحدة » | المؤمنون | : ٥٢ |
| ٥١ ـ « لولا نُزِّل عليه القرآن جملة واحدة » | الفرقان | : ٣٢ |
| ٥٢ ـ « ما خَلْقكم ولا بعثكم إلا كنفس واحدة » | لقمان | : ٢٨ |
| ٥٣ ـ « قل إنما أعظكم بواحدة » | سبأ | : ٦ |
| ٥٤ ـ « إن كانت إلا صيحة واحدة » | يسٓ | : ٢٩ |
| ٥٥ ـ « ما ينظرون إلا صيحة واحدة » | يسٓ | : ٤٩ |
| ٥٦ ـ « إن كانت إلا صيحة واحدة » | يسٓ | : ٥٣ |
| ٥٧ ـ « فإنما هي زجرة واحدة » | الصافات | : ١٩ |
| ٥٨ ـ « وما ينظر هؤلاء إلا صيحة واحدة » | صٓ | : ١٥ |
| ٥٩ ـ « ولي نعجة واحدة » | صٓ | : ٢٣ |
| ٦٠ ـ « خلقكم من نفس واحدة » | الزمر | : ٦ |
| ٦١ ـ « ولو شاء الله لجعلهم أمة واحدة » | الشورى | : ٨ |
| ٦٢ ـ « ولولا أن يكون الناس أمة واحدة » | الزخرف | : ٣٣ |
| ٦٣ ـ « إنا أرسلنا عليهم صيحة واحدة » | القمر | : ٣١ |
| ٦٤ ـ « وما أَمْرنا إلا واحدة » | القمر | : ٥٠ |
| ٦٥ ـ « فإذا نُفخ في الصور نفخة واحدة » | الحاقة | : ١٣ |

| | | |
|---|---|---|
| ٦٦ ـ « وحُملت الأرض والجبال فدكتا دكة واحدة » | الحاقة | : ١٤ |
| ٦٧ ـ « فإنما هي زجرة واحدة » | النازعات | : ١٣ |
| ٦٨ ـ « ذرني ومن خلقت وحيدا » | المدثر | : ١١ |
| ٦٩ ـ « إني رأيت أحد عشر كوكبا » | يوسف | : ٤ |
| ٧٠ ـ « قل هو الله أحد » | الإخلاص | : ١ |

ب ـ **مادة ( ثنى )** : قال الله تعالى : ـ

| | | |
|---|---|---|
| ١ ـ « ألا إنهم يَثْنون صدورهم ليستخفوا منه » | هود | : ٥ * |
| ٢ ـ « إذْ أقسموا ليصرمنها مصبحين ، ولا يستثنون » | القلم | : ١٨ * |
| ٣ ـ « إذْ أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين » | التوبة | : ٤٠ |
| ٤ ـ « ثاني عطفه ليضل عن سبيل الله » | الحج | : ٩ |
| ٥ ـ « إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً » | التوبة | : ٣٦ |
| ٦ ـ « إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية اثنان » | المائدة | : ١٠٦ |
| ٧ ـ « وبعثنا منهم اثني عشر نقيباً » | المائدة | : ١٢ |
| ٨ ـ « ثمانية أزواج ، من الضأن اثنين » | الأنعام | : ١٤٣ |
| ٩ ـ « ومن المعز اثنين » | الأنعام | : ١٤٣ |
| ١٠ ـ « ومن الإبل اثنين » | الأنعام | : ١٤٤ |
| ١١ ـ « ومن البقر اثنين » | الأنعام | : ١٤٤ |
| ١٢ ـ « قلنا احمل فيها من كلٍّ زوجين اثنين » | هود | : ٤٠ |
| ١٣ ـ « ومن كل الثمرات جعل فيها زوجين اثنين » | الرعد | : ٣ |
| ١٤ ـ « وقال الله لا تتخذوا إلٰـهين اثنين » | النحل | : ٥١ |
| ١٥ ـ « فاسلك فيها من كل زوجين اثنين » | المؤمنون | : ٢٧ |
| ١٦ ـ « إذْ أرسلنا إليهم اثنين فكذبوهما » | يسٓ | : ١٤ |

* * انظر ص ٣٠ من هذا الكتاب .

| | | | |
|---|---|---|---|
| ١٧ ـ « فانفجرت منه اثنتا عشرة عيناً » | البقرة | : | ٦٠ |
| ١٨ ـ « فانبجست منه اثنتا عشرة عينا » | الأعراف | : | ١٦٠ |
| ١٩ ـ « وقطعناهم اثنتي عشرة أسباطاً أمما » | الأعراف | : | ١٦٠ |
| ٢٠ ـ « فإن كن نساء فوق اثنتين » | النساء | : | ١١ |
| ٢١ ـ « فإن كانتا اثنتين فلهما الثلثان » | النساء | : | ١٧٦ |
| ٢٢ ـ « قالوا ربنا أمتّنا اثنتين » | غافر | : | ١١ |
| ٢٣ ـ « وأحييتنا اثنتين » | غافر | : | ١١ |
| ٢٤ ـ « فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع » | النساء | : | ٣ |
| ٢٥ ـ « أن تقوموا لله مثنى وفرادى » | سبأ | : | ٤٦ |
| ٢٦ ـ « أولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع » | فاطر | : | ١ |
| ٢٧ ـ « ولقد آتيناك سبعا من المثاني » | الحجر | : | ٨٧* |
| ٢٨ ـ « الله نزّل أحسن الحديث كتابا متشابهاً مثاني » | الزمر | : | ٢٣* |

جـ ـ مادة ( ثلث ) : قال الله تعالى : ـ

| | | | |
|---|---|---|---|
| ١ ـ « ولبثوا في كهفهم ثلثمائة سنين » | الكهف | : | ٢٥ |
| ٢ ـ « قال آيتك ألا تكلم الناس ثلاث ليال سويا » | مريم | : | ١٠ |
| ٣ ـ « ليستأذنكم الذين ملكت أيمانكم والذين لم يبلغوا الحلم منكم ثلاث مرات » | النور | : | ٥٨ |
| ٤ ـ « ثلاث عورات لكم » | النور | : | ٥٨ |
| ٥ ـ « يخلقكم في بطون أمهاتكم خلقا من بعد خلق في ظلمات ثلاث » | الزمر | : | ٦ |
| ٦ ـ « انطلقوا إلى ظل ذي ثلاث شعب » | المرسلات | : | ٣٠ |
| ٧ ـ « وحمله وفصاله ثلاثون شهرا » | الأحقاف | : | ١٥ |

---

* أنظر ص ٦٣ ـ ٦٤ من هذا الكتاب .

| الآية | السورة | رقمها |
|---|---|---|
| ٨ ـ « وواعدنا موسى ثلاثين ليلة » | الأعراف | : ١٤٢ |
| ٩ ـ « فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج » | البقرة | : ١٩٦ |
| ١٠ ـ « والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء » | البقرة | : ٢٢٨ |
| ١١ ـ « قال آيتك ألا تكلم الناس ثلاثة أيام إلا رمزا » | آل عمران | : ٤١ |
| ١٢ ـ « ألن يكفيكم أن يمدكم ربكم بثلاثة آلاف من الملائكة » | آل عمران | : ١٢٤ |
| ١٣ ـ « فآمنوا بالله ورسله ولا تقولوا ثلاثة » | النساء | : ١٧١ |
| ١٤ ـ « لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة » | المائدة | : ٧٣ |
| ١٥ ـ « فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام » | المائدة | : ٨٩ |
| ١٦ ـ « وعلى الثلاثة الذين خُلّفوا » | التوبة | : ١١٨ |
| ١٧ ـ « فعقروها فقال تمتعوا في داركم ثلاثة أيام » | هود | : ٦٥ |
| ١٨ ـ « سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم ... » | الكهف | : ٢٢ |
| ١٩ ـ « وكنتم أزواجاً ثلاثة » | الواقعة | : ٧ |
| ٢٠ ـ « ما يكون من نجوى ثلاثة إلاّ هو رابعهم » | المجادلة | : ٧ |
| ٢١ ـ « ... إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر » | الطلاق | : ٤ |
| ٢٢ ـ « فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث » | النساء | : ١١ |
| ٢٣ ـ « فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث » | النساء | : ١٢ |
| ٢٤ ـ « إن ربك يعلم أنك تقوم أدنى من ثلثي الليل ونصفه وثلثه » | المزمل | : ٢٠ |
| ٢٥ ـ « فإن كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك » | النساء | : ١١ |
| ٢٦ ـ « فإن كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك » | النساء | : ١٧٦ |
| ٢٧ ـ « إن ربك يعلم أنك تقوم أدنى من ثلثي الليل » | المزمل | : ٢٠ |
| ٢٨ ـ « لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة » | المائدة | : ٧٣ |
| ٢٩ ـ « إذْ أرسلنا إليهم اثنين فكذبوهما فعزّزها بثالث » | يس | : ١٤ |
| ٣٠ ـ « ومناة الثالثة الأخرى » | النجم | : ٢٠ |

٣١ ـ « فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع » النساء : ٣

٣٢ ـ « أولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع » فاطر : ١

د ـ مادة ( ربع ) : قال الله تعالى : ـ

١ ـ « فإن كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن » النساء : ١٢

٢ ـ « ولهن الربع مما تركتم إن لم يكن لكم ولد » النساء : ١٢

٣ ـ « فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع » النساء : ٣

٤ ـ « أولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع » فاطر : ١

٥ ـ « فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله » النور : ٦

٦ ـ ويدرأ عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله » النور : ٨

٧ ـ « ومنهم من يمشي على أربع » النور : ٤٥

٨ ـ « للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر » البقرة : ٢٢٦

٩ ـ « يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا » البقرة : ٢٣٤

١٠ ـ « قال فخذ أربعة من الطير فصرهن إليك » البقرة : ٢٦٠

١١ ـ « فاستشهدوا عليهن أربعة منكم » النساء : ١٥

١٢ ـ « فسيحوا في الأرض أربعة أشهر » التوبة : ٢

١٣ ـ « منها أربعة حرم » التوبه : ٣٦

١٤ ـ « ثم لم يأتوا بأربعة شهداء » النور : ٤

١٥ ـ « لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء » النور : ١٣

١٦ ـ « وقدّر فيها أقواتها في أربعة أيام » فصلت : ١٠

١٧ ـ « وإذْ واعدنا موسى أربعين ليلة » البقرة : ٥١

١٨ ـ « قال فإنها محرمة عليهم أربعين سنة » المائدة : ٢٦

١٩ ـ « فتم ميقات ربه أربعين ليلة » الأعراف : ١٤٢

٢٠ ـ « حتى إذا بلغ أشده ، وبلغ أربعين سنة » الأحقاف : ١٥

| | | |
|---|---|---|
| ٢١ ـ « سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم » | الكهف | : ٢٢ |
| ٢٢ ـ « ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم » | المجادلة | : ٧ |

هـ ـ مادة ( خمس ) : قال الله تعالى : ـ

| | | |
|---|---|---|
| ١ ـ « يمددكم ربكم بخمسة آلاف من الملائكة » | آل عمران | : ١٢٥ |
| ٢ ـ « ويقولون خمسة سادسهم كلبهم » | الكهف | : ٢٢ |
| ٣ ـ « ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم ، ولا خمسة إلا هو سادسهم » | المجادلة | : ٧ |
| ٤ ـ « والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين » | النور | : ٧ |
| ٥ ـ « والخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين » | النور | : ٩ |
| ٦ ـ « فلبث فيهم ألف سنة إلا خمسين عاما » | العنكبوت | : ١٤ |
| ٧ ـ « في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة » | المعارج | : ٤ |
| ٨ ـ « واعلموا أنما غنمتم من شيء فأن لله خمسه » | الأنفال | : ٤١ |

و ـ مادة ( ست ـ سدس ) : قال الله تعالى : ـ

| | | |
|---|---|---|
| ١ ـ « إن ربكم الله الذي خلق السمٰوات والأرض في ستة أيام » | الأعراف | : ٥٤ |
| ٢ ـ « إن ربكم الله الذي خلق السمٰوات والأرض في ستة أيام » | يونس | : ٣ |
| ٣ ـ « وهو الذي خلق السمٰوات والأرض في ستة أيام » | هود | : ٧ |
| ٤ ـ « الذي خلق السمٰوات والأرض وما بينهما في ستة أيام » | الفرقان | : ٥٩ |

| الآية | السورة | الرقم |
|---|---|---|
| ٥ ـ « الله الذي خلق السمٰوات والأرض وما بينهما في ستة أيام » | السجدة | ٤ |
| ٦ ـ « ولقد خلقنا السمٰوات والأرض وما بينهما في ستة أيام » | قٓ | ٣٨ |
| ٧ ـ « هو الذي خلق السموات والأرض في ستة أيام » | الحديد | ٤ |
| ٨ ـ « فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا » | المجادلة | ٤ |
| ٩ ـ « ولأبويه لكل واحد منهما السدس » | النساء | ١١ |
| ١٠ ـ « فإن كان له إخوة فلأمه السدس » | النساء | ١١ |
| ١١ ـ « وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس » | النساء | ١٢ |
| ١٢ ـ « ويقولون خمسة سادسهم كلبهم » | الكهف | ٢٢ |
| ١٣ ـ « ولا خمسة إلا هو سادسهم » | المجادلة | ٧ |

ز ـ مادة ( سبع ) : قال الله تعالى : ـ

| الآية | السورة | الرقم |
|---|---|---|
| ١ ـ « فسواهن سبع سمٰوات » | البقرة | ٢٩ |
| ٢ ـ « كمثل حبة أنبتت سبع سنابل » | البقرة | ٢٦١ |
| ٣ ـ « إني أرى سبع بقرات سمان » | يوسف | ٤٣ |
| ٤ ـ « يأكلهن سبع عجاف » | يوسف | ٤٣ |
| ٥ ـ « وسبع سنبلات خضر ... » | يوسف | ٤٣ |
| ٦ ـ « يوسف أيها الصديق ، أفتنا في سبع بقرات سمان » | يوسف | ٤٦ |
| ٧ ـ « يأكلهن سبع عجاف » | يوسف | ٤٦ |
| ٨ ـ « وسبع سنبلات خضر » | يوسف | ٤٦ |
| ٩ ـ « قال : تزرعون سبع سنين دأبا » | يوسف | ٤٧ |
| ١٠ ـ « ثم يأتي من بعد ذلك سبع شداد » | يوسف | ٤٨ |
| ١١ ـ « تسبح له السمٰوات السبع » | الإسراء | ٤٤ |

| | | |
|---|---|---|
| ١٢ ـ « ولقد خلقنا فوقكم سبع طرائق » | المؤمنون | : ١٧ |
| ١٣ ـ « قل : من رب السموات السبع » | المؤمنون | : ٨٦ |
| ١٤ ـ « فقضاهن سبع سموات » | فصلت | : ١٢ |
| ١٥ ـ « الله الذي خلق سبع سموات » | الطلاق | : ١٢ |
| ١٦ ـ « الذي خلق سبع سموات طباقا » | الملك | : ٣ |
| ١٧ ـ « سخرها عليهم سبع ليال » | الحاقة | : ٧ |
| ١٨ ـ « ألم تروا كيف خلق الله سبع سموات طباقا » | نوح | : ١٥ |
| ١٩ ـ « ولقد آتيناك سبعا من المثاني والقرآن العظيم » | الحجر | : ٨٧ |
| ٢٠ ـ « وبنينا فوقكم سبعا شدادا » | النبأ | : ١٢ |
| ٢١ ـ « فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم » | البقرة | : ١٩٦ |
| ٢٢ ـ « لها سبعة أبواب » | الحجر | : ٤٤ |
| ٢٣ ـ « ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم » | الكهف | : ٢٢ |
| ٢٤ ـ « والبحر يمده من بعده سبعة أبحر » | لقمان | : ٢٧ |
| ٢٥ ـ « ثم في سلسلة ذرعها سبعون ذراعا » | الحاقة | : ٣٢ |
| ٢٦ ـ « واختار موسى قومه سبعين رجلا » | الأعراف | : ١٥٥ |
| ٢٧ ـ « إن تستغفر لهم سبعين مرة » | التوبة | : ٨٠ |

ح ـ **مادة ( ثمن )** : قال الله تعالى : ـ

| | | |
|---|---|---|
| ١ ـ « ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم » | الكهف | : ٢٢ |
| ٢ ـ « على أن تأجرني ثماني حجج » | القصص | : ٢٧ |
| ٣ ـ « ثمانية أزواج ... » | الأنعام | : ١٤٣ |
| ٤ ـ « وأنزل لكم من الأنعام ثمانية أزواج » | الزمر | : ٦ |
| ٥ ـ « سخرها عليهم سبع ليال وثمانية أيام » | الحاقة | : ٧ |
| ٦ ـ « ويحمل عرش ربك فوقهم يومئذ ثمانية » | الحاقة | : ١٧ |
| ٧ ـ « فاجلدوهم ثمانين جلدة » | النور | : ٤ |
| ٨ ـ « فإن كان لكم ولد فلهن الثمن » | النساء | : ١٢ |

ط ـ مادة ( تسع ) : قال الله تعالى : ـ

| | | |
|---|---|---|
| ١ ـ « ولقد آتينا موسى تسع آيات بينات » | الإسراء | : ١٠١ |
| ٢ ـ « في تسع آيات إلى فرعون وقومه » | النمل | : ١٢ |
| ٣ ـ « إن هذا أخي له تسع وتسعون نعجة » | صٓ | : ٢٣ |
| ٤ ـ « ولبثوا في كهفهم ثلثمائة سنين وازدادوا تسعا » | الكهف | : ٢٥ |
| ٥ ـ « وكان في المدينة تسعة رهط » | النمل | : ٤٨ |
| ٦ ـ « عليها تسعة عشر » | المدثر | : ٣٠ |
| ٧ ـ « إن هذا أخي له تسع وتسعون نعجة » | صٓ | : ٢٣ |

ي ـ مادة ( عشر ) : قال الله تعالى : ـ

| | | |
|---|---|---|
| ١ ـ « وإذا العشار عطلت » | التكوير | : ٤ |
| ٢ ـ « وكذب الذين من قبلهم وما بلغوا معشار ما آتيناهم » | سبأ | : ٤٥ |
| ٣ ـ « من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها » | الأنعام | : ١٦٠ |
| ٤ ـ « وواعدنا موسى ثلاثين ليلة وأتممناها بعشر » | الأعراف | : ١٤٢ |
| ٥ ـ « قل فأتوا بعشر سور مثله مفتريات » | هود | : ١٣ |
| ٦ ـ « والفجر وليال عشر » | الفجر | : ٢ |
| ٧ ـ « يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا » | البقرة | : ٢٣٤ |
| ٨ ـ « يتخافتون بينهم إن لبثتم إلا عشرا » | طٰه | : ١٠٣ |
| ٩ ـ « فإن أتممت عشرا فمن عندك » | القصص | : ٢٧ |
| ١٠ ـ « فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا » | البقرة | : ٦٠ |
| ١١ ـ « وقطعناهم اثنتي عشرة أسباطا أمما » | الأعراف | : ١٦٠ |
| ١٢ ـ « فانبجست منه اثنتا عشرة عيناً » | الأعراف | : ١٦٠ |
| ١٣ ـ « وبعثنا منهم اثني عشر نقيباً » | المائدة | : ١٢ |
| ١٤ ـ « إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا » | التوبة | : ٣٦ |
| ١٥ ـ « إني رأيت أحد عشر كوكبا » | يوسف | : ٤ |

١٦ ـ « عليها تسعة عشر » المدثر : ٣٠
١٧ ـ « تلك عشرة كاملة » البقرة : ١٩٦
١٨ ـ « فكفارته إطعام عشرة مساكين » المائدة : ٨٩
١٩ ـ « إن يكن منكم عشرون صابرون » الأنفال : ٦٥

**ك ـ مادة ( مأي ) : قال الله تعالى : ـ**

١ ـ « فأماته الله مائة عام ،، ثم بعثه » البقرة : ٢٥٩
٢ ـ « قال : بل لبثت مائة عام » البقرة : ٢٥٩
٣ ـ « في كل سنبلة مائة حبة » البقرة : ٢٦١
٤ ـ « وإن يكن منكم مائة يغلبوا ألفا » الأنفال : ٦٥
٥ ـ « فإن يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين » الأنفال : ٦٦
٦ ـ « ولبثوا في كهفهم ثلثمائة سنين » الكهف : ٢٥
٧ ـ « الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة » النور : ٢
٨ ـ « وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون » الصافات : ١٤٧
٩ ـ « إن يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين » الأنفال : ٦٥
١٠ ـ « فإن يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين » الأنفال : ٦٦

**ل ـ مادة ( ألف ) : قال الله تعالى : ـ**

١ ـ « يودّ أحدهم لو يعمّر ألف سنة » البقرة : ٩٦
٢ ـ « إذْ تستغيثون ربكم فاستجاب لكم أني ممدكم بألف من الملائكة » الأنفال : ٩
٣ ـ « وإن يكن منكم ألف يغلبوا ألفين بإذن الله » الأنفال : ٦٦
٤ ـ « وإن يوما عند ربك كألف سنة مما تعدون » الحج : ٤٧
٥ ـ « فلبث فيهم ألف سنة إلا خمسين عاماً » العنكبوت : ١٤
٦ ـ « في يوم كان مقداره ألف سنة مما تعدون » السجدة : ٥

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٧ ـ « وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون » | الصافات | : | ١٤٧ |
| ٨ ـ « في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة » | المعارج | : | ٤ |
| ٩ ـ « ليلة القدر خير من ألف شهر » | القدر | : | ٣ |
| ١٠ ـ « وإن يكن منكم مائة يغلبوا ألفا » | الأنفال | : | ٦٥ |
| ١١ ـ « وإن يكن منكم ألف يغلبوا ألفين بإذن الله » | الأنفال | : | ٦٦ |
| ١٢ ـ « ألن يكفيكم أن يمدكم ربكم بثلاثة آلاف من الملائكة » | آل عمران | : | ١٢٤ |
| ١٣ ـ « يمددكم ربكم بخمسة آلاف من الملائكة » | آل عمران | : | ١٢٥ |
| ١٤ ـ « ألم تر إلى الذين خرجوا من ديارهم وهم ألوف » | البقرة | : | ٢٤٣ |

هذه نصوص الأعداد الصريحة في القرآن الكريم ، وهناك نصوص أخرى للأعداد غير الصريحة ، وهي التي تسمى كنايات العدد ، نذكرها فيما يلي : ـ

أ ـ كم ، قال الله تعالى : ـ

| | | | |
|---|---|---|---|
| ١ ـ « سل بني إسرائيل كم آتيناهم من آية بينة » | البقرة | : | ٢١١ |
| ٢ ـ « كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة بإذن الله » | البقرة | : | ٢٤٩ |
| ٣ ـ « قال : كم لبثت ؟ قال لبثت يوما أو بعض يوم » | البقرة | : | ٢٥٩ |
| ٤ ـ « ألم يروا كم أهلكنا من قبلهم من قرن » | الأنعام | : | ٦ |
| ٥ ـ « وكم من قرية أهلكناها » | الأعراف | : | ٤ |
| ٦ ـ « وكم أهلكنا من القرون من بعد نوح » | الإسراء | : | ١٧ |
| ٧ ـ « قال قائل منهم : كم لبثتم ؟ » | الكهف | : | ١٩ |
| ٨ ـ « وكم أهلكنا قبلهم من قرن » | مريم | : | ٧٤ |
| ٩ ـ « وكم أهلكنا قبلهم من قرن » | مريم | : | ٩٨ |
| ١٠ ـ « أفلم يهد لهم كم أهلكنا قبلهم من القرون » | طه | : | ١٢٨ |

١١ ـ « وكم قصمنا من قرية كانت ظالمة » الأنبياء : ١١

١٢ ـ « قال : كم لبثتم في الأرض عدد سنين » المؤمنون : ١١٢

١٣ ـ « وكم أهلكنا من قرية بطرت معيشتها » القصص : ٥٨

١٤ ـ « أولم يهد لهم كم أهلكنا من قبلهم من القرون » السجدة : ٢٦

١٥ ـ « ألم يروا كم أهلكنا قبلهم من القرون » يسٓ : ٣١

١٦ ـ « كم أهلكنا من قبلهم من قرن » صٓ : ٣

١٧ ـ « وكم أرسلنا من نبي في الأولين » الزخرف : ٦

١٨ ـ « كم تركوا من جنات وعيون » الدخان : ٢٥

١٩ ـ « وكم أهلكنا قبلهم من قرن » قٓ : ٣٦

٢٠ ـ « وكم من ملك في السمٰوات » النجم : ٢٦

ب ـ **كأين** ، قال الله تعالى : ـ

١ ـ « وكأين من نبي قاتل معه رِبِّيُّون كثير » آل عمران : ١٤٦

٢ ـ « وكأين من آية في السموات والأرض يمرون عليها » يوسف : ١٠٥

٣ ـ « فكأين من قرية أهلكناها وهي ظالمة » الحج : ٤٥

٤ ـ « وكأين من قرية أمليت لها وهي ظالمة » الحج : ٤٨

٥ ـ « وكأين من دابة لا تحمل رزقها الله يرزقها » العنكبوت : ٦٠

٦ ـ « وكأين من قرية هي أشد قوة من قريتك » محمد : ١٣

٧ ـ « وكأين من قرية عتت عن أمر ربها ورسله » الطلاق : ٨

حـ ـ **بضع** ، قال الله تعالى : ـ

١ ـ « فلبث في السجن بضع سنين » يوسف : ٤٢

٢ ـ « في بضع سنين » الروم : ٤

وسيأتي الكلام على هذه الأعداد بالتفصيل في الباب الثاني . أما مادة

« عدد » نفسها ، فقد ذكرت في القرآن الكريم في ستة وثلاثين موضعا ، كما يلي : ـ

قال الله تعالى : ـ

| الآية | السورة | | الرقم |
|---|---|---|---|
| ١ ـ « لقد أحصاهم وعدّهم عدّا » | مريم | : | ٩٤ |
| ٢ ـ « وإن تعدوّا نعمة الله لا تحصوها » | إبراهيم | : | ٣٤ |
| ٣ ـ « وإن تعدوّا نعمة الله لا تحصوها » | النحل | : | ١٨ |
| ٤ ـ « وإن يوما عند ربك كألف سنة مما تعدون » | الحج | : | ٤٧ |
| ٥ ـ « في يوم كان مقداره ألف سنة مما تعدون » | السجدة | : | ٥ |
| ٦ ـ « فلا تعجل عليهم إنما نعدّ لهم عدّا » | مريم | : | ٨٤ |
| ٧ ـ « وقالوا : مالنا لا نرى رجالا كنا نعدّهم من الأشرار » | ص | : | ٦٢ |
| ٨ ـ « الذي جمع مالا وعدّده » | الهمزة | : | ٢ |
| ٩ ـ « فما لكم عليهن من عدّة تعتدّونها » | الأحزاب | : | ٤٩ |
| ١٠ ـ « فلا تعجل عليهم إنما نعد لهم عدّا » | مريم | : | ٨٤ |
| ١١ ـ « لقد أحصاهم وعدّهم عدّا » | مريم | : | ٩٤ |
| ١٢ ـ « فاسأل العادّين » | المؤمنون | : | ١١٣ |
| ١٣ ـ « لتعلموا عدد السنين والحساب » | يونس | : | ٥ |
| ١٤ ـ « قال : كم لبثتم في الأرض عدد سنين » | المؤمنون | : | ١١٢ |
| ١٥ ـ « ولتعلموا عدد السنين والحساب » | الإسراء | : | ١٢ |
| ١٦ ـ « فضربنا على آذانهم في الكهف سنين عددا » | الكهف | : | ١١ |
| ١٧ ـ « فسيعلمون من أضعف ناصرا وأقل عددا » | الجن | : | ٢٤ |
| ١٨ ـ « وأحصى كل شيء عددا » | الجن | : | ٢٨ |
| ١٩ ـ « فعِدّة من أيام أُخَر » | البقرة | : | ١٨٤ |
| ٢٠ ـ « فعِدّة من أيام أخر » | البقرة | : | ١٨٥ |
| ٢١ ـ « ولتكملوا العِدّة » | البقرة | : | ١٨٥ |

| | | |
|---|---|---|
| ٢٢ ـ « إن عِدّة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا » | التوبة | ٣٦ : |
| ٢٣ ـ « ليواطئوا عِدّة ما حرّم الله » | التوبة | ٣٧ : |
| ٢٤ ـ « فما لكم عليهن من عِدّة » | الأحزاب | ٤٩ : |
| ٢٥ ـ « فطلقوهن لعِدّتهن وأحصوا العِدّة » | الطلاق | ١ : |
| ٢٦ ـ « قل ربي أعلم بعِدّتهم » | الكهف | ٢٢ : |
| ٢٧ ـ « وما جعلنا عِدّتهم إلا فتنة للذين كفروا » | المدثر | ٣١ : |
| ٢٨ ـ « فطلقوهن لعِدّتهن » | الطلاق | ١ : |
| ٢٩ ـ « فعِدّتهن ثلاثة أشهر » | الطلاق | ٤ : |
| ٣٠ ـ « وما نؤخره إلا لأجل معدود » | هود | ١٠٤ : |
| ٣١ ـ « وقالوا : لن تمسنا النار إلا أياما معدودة » | البقرة | ٨٠ : |
| ٣٢ ـ « ولئن أخرنا عنهم العذاب إلى أمة معدودة » | هود | ٨ : |
| ٣٣ ـ « وشروه بثمن بخس دراهم معدودة » | يوسف | ٢٠ : |
| ٣٤ ـ « أياما معدودات » | البقرة | ١٨٤ : |
| ٣٥ ـ « واذكروا الله في أيام معدودات » | البقرة | ٢٠٣ : |
| ٣٦ ـ « لن تمسنا النار إلا أياما معدودات » | آل عمران | ٢٤ : |

**د ـ العدد في الحديث الشريف :**

تقدّم الكلام على الاشتقاقات العدديّة في بعض الأحاديث النبويّة ، التي وردت على سبيل الاستشهاد عند التطبيق في الفصل السابق ، وسيأتي الكلام على جانب من الأحاديث الشريفة عند التطبيق على الجانب النحوي في الباب الثاني ؛ ولذا سنقصر الحديث هنا على الجوانب العدديّة الأخرى في حديث رسول الله ﷺ ، كما سبق في القرآن الكريم . ذلك أن من الأحاديث الشريفة ما جاء للتشريع وبيان الحكم ، مثل أحاديث التثليث في الوضوء ، والتثنية في الصلاة ، وأحاديث التسبيع في التسبيح والتكبير والطواف والسعي ، وكذلك أحاديث الأنصبة في المواريث ، وأحاديث

الكفارات في الأَيْمان والحدود ، وأحاديث العدد في الشهادات وأحكام القضاء ، وغير ذلك من الأحاديث التي تضمنتها كتب السنة الصحيحة ، وكان العدد فيها تشريعاً أو تأكيدا أو رفعا لتوهم أو بياناً للكثرة والتضعيف ... الخ.

**نماذج من دلالة العدد في الحديث الشريف** :

١ ـ عن ابن عباس ـ رضي الله عنه ـ أن رسول الله ـ ﷺ ـ قال : « اقرأني جبريل القرآن على حرف ، فلم أزل أستزيده حتى انتهى إلى سبعة أحرف » [١] .

قال الحافظ ابن حجر : ليس المراد بالسبعة حقيقة العدد ، بل المراد **التسهيل والتيسير** ، كما ورد في بعض الروايات :

**« إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف ، فاقرءوا ما تيسر منه » ففي هذه الرواية تصريح ببيان حكمة التعدّد ، وهي التيسير على القارىء ... ... قال ابن قتيبة : كان من تيسير الله أن أمر نبيه ـ عليه السلام ـ أن يقرأ كل قوم بلغتهم ، فالهذلي يقرأ : عتي حين ، والأسدي يقرأ : تِعلمون بكسر التاء ، والتميميّ يهمز ، والقرشي لا يهمز . قال : ولو أراد كل فريق منهم أن يزول عن لغته ، وما جرى عليه لسانه طفلا وناشئا وكهلا لشق عليه غاية المشقة ، فيسّر الله عليهم بمنه وفضله** [٢]

٢ ـ عن جابر بن عبدالله ـ رضي الله عنه ـ أن النبي ـ ﷺ ـ قال : **« أُعطِيتُ خمسا لم يعطهن أحد قبلي : نُصرت بالرعب مسيرة شهر ، وجُعِلت لي الأرض مسجدا وطَهورا ، فأيما رجل من أمتي أدركته الصلاة فليصل ، وأحلت لي الغنائم ولم تحل لأحد قبلي ، وأعطيت الشفاعة ، وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة ، وبعثت إلى الناس عامة »** [٣] .

---

(١) رواه البخاري .

(٢) انظر صفوة صحيح البخاري حـ ٣ ص ١٦٠ ـ ١٦٣ ـ حديث رقم ٤٢٧ .

(٣) رواه البخاري .

فالعدد في الحديث هنا **لا مفهوم له** ، فقد روى مسلم من حديث أبي هريرة : فضلت على الأنبياء بست « وذكر الخمس المذكورة في حديث جابر سوى الشفاعة ، وزاد خصلتين : « وأعطيت جوامع الكلم ، وختم بي النبيون » وعند مسلم أيضا : « وجعلت صفوفنا كصفوف الملائكة » بل أوصل بعضهم الخصائص إلى سبع عشرة ، ومعنى هذا كله أن العدد لا مفهوم له [(1)] .

٣ ـ عن أبي جُهيم ـ رضي الله عنه ـ قال : قال رسول الله ﷺ : « لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه ، لكان أن يقف أربعين خيرا له من أن يمرّ بين يديه » .

قال أبو النضر : لا أدري قال : أربعين يوماً أو شهراً أو سنة ؟ [(2)] وفي رواية ابن ماجه وابن حبان من طريق أبي هريرة : « لكان أن يقف مائة عام خيرا له من الخطوة التي خطاها » وهذا يشعر بأن إطلاق الأربعين **للمبالغة لا الحصر** ، زيادة في تعظيم الأمر على المار ؛ فذكر رسول الله ﷺ أولا الأربعين ، ولما كان المقام للزجر والتخويف ذكر بعد ذلك المائة [(3)] .

٤ ـ عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ أن رسول الله ـ ﷺ ـ قال : « يعقد الشيطان على قافية رأس أحدكم إذا هو نام ثلاث عقد ، يضرب كل عقدة : عليك ليل طويل فارقد ، فإن استيقظ فذكر الله انحلت عقدة ، فإن توضأ انحلت عقدة ، فإن صلى انحلت عقدة [(4)] » .

فالرسول ﷺ يشبه فعل الشيطان بالنائم بما يفعله الساحر بالمسحور ،

---

(١) انظر صفوة البخاري ، القسم الأول من الجزء الأول ص ١٢٧ ـ حديث رقم ٤٨ .

(٢) رواه البخاري .

(٣) انظر صفوة صحيح البخاري / القسم الثاني من الجزء الأول ص ٣٥ ـ حديث رقم ٧٤ .

(٤) رواه البخاري .

فكما أن الساحر يمنع بعقده تصرف من يحاول منعه ، كذلك الشيطان يمنع تصرف النائم وانتباهه بتثقيله في النوم وإطالته ، فكأنه شد عليه شدادا وعقده ثلاث عقد . والتقيّد بالثلاث **إما للتأكيد** ، أو لأن الذي ينحل به عقده ثلاثة أشياء : الذكر والوضوء والصلاة [١] .

٥ ـ عن أم حبيبة زوج النبي ﷺ ، ورضي عنها ، قالت : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تحدّ على ميت فوق ثلاث ، إلا على زوج أربعة أشهر وعشرا [٢] » .

فالتقيّد بأربعة أشهر وعشر في الحديث **جرى على الغالب** ؛ لأن الحامل تحد إلى أن تضع حملها ، وإن طالت مدة الحمل عن أربعة أشهر وعشر [٣] .

٦ ـ عن ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا كنتم ثلاثة فلا يتناجى اثنان دون الآخر ، حتى تختلطوا بالناس ، من أجل أن ذلك يَحْزُنُه [٤] » .

فتحديد العدد بالثلاثة في الحديث هنا إنما جاء على **سبيل التمثيل فقط** ، ولأن الثلاثة أقل عدد يتحقق به ما قد يكون في المناجاة من أذى . فلو كان بالمجلس أربعة مثلا ، فلا يتناجى ثلاثة دون الرابع ، وكذلك لا يتناجى أربعة دون الخامس ، ولا خمسة دون السادس ، وهكذا ؛ ولذا قال عليه السلام « حتى تختلطوا بالناس » ويكثر عدد من يمكن أن يتحدث معهم مَن لا يتناجى

---

(١) انظر صفوة صحيح البخاري / القسم الثاني من الجزء الأول ص ١٦٦ ـ حديث رقم ١٦٢ .

(٢) رواه البخاري . وقد جاء « تحدُّ » بحذف « أن » الناصبة ، ورفع الفعل ، مثل : « تسمع بالمعيدي خير من أن تراه » . وأن وما دخلت عليه فاعل « لا يحل » .

(٣) انظر صفوة صحيح البخاري / القسم الثاني من الجزء الأول ص ١٩٠ ـ حديث رقم ١٧٩ .

(٤) متفق عليه .

مع غيره . وكثيرا ما يأتي العدد في حديث رسول الله ﷺ على سبيل التمثيل أو الرمز ، كما في قوله ﷺ : « الرؤيا الحسنة من الرجل الصالح جزء من ستة وأربعين جزءا من النبوة » [1] فالعدد : « ستة وأربعين » أريد به الرمز فقط ، فقد ورد في أحاديث أخرى : أربعة وأربعين ، وخمسة وأربعين ، وسبعين ، وستة وسبعين ، وخمسين ، وأربعين ، وستة وعشرين [2] .

(١) رواه البخاري ، وانظر الألف المختارة حـ ٩ ص ٨٣ . والمراد من الحديث : أن الرؤيا الصادقة ـ وهي التي تتحقق ـ كأنها وحي في النوم يقابل وحي اليقظة ، ومن هنا كانت جزءا من النبوة .

(٢) انظر السابق .

# الباب الثاني

## العدد من حيث هو عنصر نحويّ

ويشتمل على ثلاثة فصول : ـ

الفصل الأول : ألفاظ العدد ، واستعمالاتها النحوية .
الفصل الثاني : جنس العدد .
الفصل الثالث : تفسير العدد .

## الباب الثاني

## الفصل الأول

### « ألفاظ العدد واستعمالاتها النحوية » وتنقسم إلى قسمين : ـ

أولا : الأعداد الصريحة ، وتشمل :

تقسيم النحاة للعدد ، مناقشة هذا التقسيم ، دراسة مفصلة لكل من : ـ

(١) الأعداد المفردة .
(٢) الأعداد المضافة .
(٣) الأعداد المبنية .
(٤) الأعداد المضاعفة .
(٥) الأعداد المطلقة .

ثانيا : الأعداد غير الصريحة ، وتشمل : ـ

(١) الألفاظ الدالة على مقدار عددي معين ،

مثل : النواة والأوقية .

(٢) الألفاظ الدالة على مقدار عددي مبهم ،

مثل : كم ـ كأين ـ كذا ......

## الأعداد الصريحة

**تقسيم النحاة للعدد :**

تقدم [1] أن ألفاظ العدد الأصليّة اثنا عشر اسما ، وهي : ـ

واحد ـ اثنان ـ ثلاثة ـ أربعة ـ خمسة ـ ستة ـ سبعة ـ ثمانية ـ تسعة ـ عشرة ـ مائة ـ ألف ، وتسمى بالأعداد الصريحة ؛ للتصريح فيها بلفظ العدد . وتستعمل هذه الألفاظ في اللغة العربية على أربعة أقسام : ـ

١ ـ مضافة ، وهي :

ثلاثة وعشرة وما بينهما ، ومائة وألف ، والأصل أن تضاف الثلاثة وأخواتها إلى جمع كما سيأتي ، أما المائة والألف فيضافان إلى مفرد . وقد جرت عادة أكثر النحاة أن يتكلموا على العددين : واحد واثنين في هذا القسم [2] ، مما جعل بعض الباحثين يعتبرهما من أفراد المضاف [3] .

٢ ـ مركبة ، وهي الأعداد من أحد عشر إلى تسعة عشر ، وتبنى على فتح الجزأين ، فيما عدا « اثني واثنتي » فمعربان .

٣ ـ مفردة ، وهي العقود من عشرين إلى تسعين ، وأضاف إليها بعض

---

(١) انظر ص ٢١ من هذا الكتاب .

(٢) حاشية الخضرى حـ ٢ ص ١٣٥ ، وحاشية فتح الجليل ص ٢٤٧ وأوضح المسالك حـ ٣ ص ٢١٤ .

(٣) انظر النحو الوافي حـ ٤ ص ٣٨٩ ، ص ٣٩٤ / الهامش .

النحاة العددين : « واحداً واثنين »[1] ، وتعتبر العقود تضعيفاً للأعداد الأصلية من اثنين إلى تسعة كما سبق[2] .

٤ ـ معطوفة ، وهي أحد وعشرون وتسعة وتسعون وما بينهما . ويلاحظ على هذا التقسيم أنه قد تجوّز في استعمال الاصطلاحات النحوية ، كاستعمال مصطلح الأعداد المفردة للعقود ، والخلط أحيانا بين الواحد والاثنين والأعداد المضافة[3] ، أو التكرار في الأقسام كما في الأعداد المفردة والمعطوفة ولعل من المناسب لمنهج هذا الكتاب أن نقسم العدد إلى الأقسام التالية : ـ

١ ـ الأعداد المفردة ، وهي واحد واثنان فقط .
٢ ـ الأعداد المضافة ، وهي من ثلاثة إلى عشرة .
٣ ـ الأعداد المبنية ، وهي من أحد عشر إلى تسعة عشر .
٤ ـ الأعداد المضاعفة ، وهي العقود ، سواء من مرتبة العشرات أو المئات أو الألوف ، ويدخل فيها ـ كحكم من أحكامها ـ العطف على النيف كما سيجيء .
٥ ـ الأعداد المطلقة ، وهي غير المقيدة بمعدود ، وتستعمل كأسماء أصوات أو أسماء أعلام للأجناس ، وسيأتي بيان ذلك .

والسر في اختيار هذا التقسيم إيجاد نوع من التنسيق بين كل قسم من الأعداد ومسماه ، وواقعه اللغوي ، فالأعداد المفردة مثلا : هي التي لا يجمع بينها وبين معدودها ، والأعداد المضافة : ما أضيفت إلى معدود ، أما العقود فهي في اللغة : ما كان من مرتبة العشرات أو المئات أو الالوف[4] ... والأعداد

---

(١) انظر شرح التصريح حـ ٢ ص ٢٧٠ . (٢) انظر ص ٤٧ ـ ٤٨ من هذا الكتاب .

(٣) تقدم أن بعض النحاة يضم الواحد والاثنين إلى العقود كأعداد مفردة ، والواقع أن العقود ضرب من الأعداد الفرعية ، مشتق من الأعداد الأصلية . ومن الأفضل جعلها قسماً مستقلاً .

(٤) انظر شرح التصريح على التوضيح حـ ٢ ص ٢٧٣

المطلقة : هي التي لا تحتاج إلى معدود ، ولم تدخل المائة والألف في الأعداد المضافة في هذا التقسيم ؛ لأن العقود أنسب لهما ، ولأنهما من حيث المعدود والجنس يختلفان كل الاختلاف عن الثلاثة والعشرة وما بينهما ، ويقتربان في الوقت نفسه من العقود ؛ إذ أنهما يستويان في التذكير والتأنيث مع العقود ، ويميزان بمفرد منكور . أما العطف على النيف فليس قسماً مستقلاً ، وإنما هو حكم من أحكام العقود كما ذكر [1] .

وبهذا تتبين الأقسام وتمتاز ، وتكون شاملة لجميع ألفاظ العدد الصريحة المستعملة . ولقد سبق الحديث في الباب الأول عن الأعداد الترتيبية ( اسم الفاعل الوصفي ) والأعداد التوزيعيّة ( فُعَال ومَفْعَل ) والعقود من حيث هي مشتقات عدديّة ؛ ولذا لن نتعرض لها هنا ، أما العقود من حيث الإعراب والتمييز والعطف فسنتناولها من هذه النواحي في موضعها من هذا الكتاب إن شاء الله .

### ١ ـ الأعداد المفردة :

واحد واثنان ـ تذكيرهما وتأنيثهما ـ الجمع بينهما وبين المعدود لنكتة بلاغية ، استعمال لفظ « واحد » في اللغة العربية ـ اللغات في « اثنتان » ، إعراب كل منهما ـ إلحاق المفرد والمثنى بهما على سبيل الكناية .

يقصد بالأعداد المفردة هنا : الواحد والاثنان كما بيّنا ، وهما يستعملان للمذكر والمؤنث على القياس ، أي بحذف التاء من المذكر ، وإثباتها في المؤنث ، يقال : واحد واثنان [2] ، وواحدة واثنتان على لغة أهل الحجاز ،

---

(١) انظر ص ١٢٥ .

(٢) همزة اثنين واثنتين مما أجمعوا على أنها همزة وصل ، لا يجوز قطعها في درج الكلام ما لم يضطر لذلك شاعر ، نحو : إذا جاوز الإثنين سر فإنه : بنشر وتضييع الحديث

إذا جاوز الإثنين سر فإنه بنشر وتضييع الحديث قمين

البيت لقيس بن الخطيم ، انظر شرح المفصل حـ ٩ ص ١٩ .

فتكون التاء علامة التأنيث فيها ، أما بنو تميم فيقولون : ثنتان ، فتكون التاء عوضا من الياء ، لأن أصله ثنيت ، ويكون علم التأنيث فيها هو الصيغة ، كما في ذيت وكيت ، وأخت وبنت [١] .

والأصل في الواحد والاثنين : ألاّ يجمع بينهما وبين المعدود ، لاعن طريق الإضافة ، ولاعن طريق الوصفيّة [٢] ، فلا يقال : رجل واحد ، وامرأتان اثنتان ، أو واحد رجل وثنتا امرأتين ؛ وذلك لدلالة معدود كل منهما على المقدار والنوع معا ، فلا حاجة إلى الجمع بينهما .

ولذا أجمع النحاة على أن قول الشاعر :

كأنّ خُصْيَيْه من التَّدَلْدُل ظرفُ عجوز فيه ثنتا حَنْظل [٣]

ضرورة ، لا يقاس عليه [٤] .

وقد فرّق ابن سيده وابن يعيش بين استعمال « الواحد » صفة ، واستعماله اسم عدد ؛ فالأول تجري عليه أحكام سائر الصفات ، من حيث التبعيّة للموصوف في التذكير والتأنيث والجمع ، والجري على الفعل والعمل مثله . والثاني تنطبق عليه أحكام العدد ، من حيث عدم الجمع بينه وبين المعدود كما تقدم .

قال ابن سيده : « قال أبو علي : اعلم أن قولهم : واحد ، اسم جرى في كلامهم على ضربين : أحدهما أن يكون اسما ، والآخر أن يكون وصفا ، فالاسم الذي ليس بصفة قولهم : واحد ، المستعمل في العدد نحو : واحد اثنان ثلاثة ، فهذا اسم ليس بوصف ، كما أن سائر أسماء العدد كذلك ،

---

(١) انظر سر صناعة الإعراب حـ ١ ص ١٦٩ ، وشرح المفصل حـ ٦ ص ٢٦ ، وشرح التصريح حـ ٢ ص ٢٧٤ .
(٢) سيأتي توضيح الإضافة والوصفيّة في الفصل الثاني من هذا الباب .
(٣) البيت لجندل بن المثنى ، وقيل لسلمى الهذليّة ـ انظر الخزانة حـ ٣ ص ٣١٤ وانظر العيني ، حـ ٤ ص ٤٨٥ ـ ٤٨٦ .
(٤) انظر شرح الرضى للكافية حـ ٢ ص ١٥٦ ، والمخصّص ١٠٠/١٢/٥ .

فلا يجري شيء منها على موصوف على حد جرى الصفة عليه . وأما كونه صفة نحو قوله تعالى : « يوحى إليّ أنما إلـٰهكم إلـٰه واحد [1] » ولما جرى على المؤنث لحقته علامة التأنيث ، فقال تعالى : « إلاّ كنفس واحدة [2] » كقائم وقائمة ، ومن ذلك قوله :

فقد رَجَعوا كحيٍّ واحدِينا * » . [3]

وقال ابن يعيش في استعمال الواحد على ضربين : صفة واسم لعدد : « فأما الصفة فجارية على الفعل ، وتتبع الموصوف ، تذكر وتؤنث ، نحو : « وإلـٰهكم إلـٰه واحد [4] » « فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة [5] » فهذا وصف جار على الفعل ويعمل عمله من نحو : مررت برجل واحد درهمه ، ويثنى ويجمع كما تفعل سائر الصفات ، قال الشاعر : فقد رجعوا كحيّ واحدينا .

وأما الضرب الثاني الذي هو اسم فقولهم في العدد : واحد ، اثنان ، فواحد ههنا غير صفة ، وإنما هو اسم للعدد ، فإذا أردت التثنية قلت : اثنان ، وإذا أردت الجمع قلت : ثلاثة ، فتصوغ للتثنية والجمع لفظاً من غير لفظ الواحد [6] »

وبعض النحاة لا يفرق في استعمال « الواحد » بين الوصف وغيره ،

---

(١) سورة الكهف / آخر آية (١١٠) .

(٢) سورة لقمان / آية (٢٨) .

* هذا عجز بيت للكميت ، صدره : فضمّ قواصي الأحياء منهم – انظر اللسان حـ ٤ ص ٤٦٢ .

(٣) المخصّص ٥/١٧/٩٧ ، وانظر ص ٥٢ من هذا الكتاب .

(٤) سورة البقرة / ١٦٣ .

(٥) سورة الحاقة / ١٣ .

(٦) شرح المفصل حـ ٦ ص ٣٢ .

فالرضى في شرح الكافية يطلق الكلام ، ويقول : وجمع واحد : واحدون وأحدان [1] ، مع أن الواحد الذي هو اسم للعدد لا حاجة إلى تثنيته أو جمعه ؛ للاستغناء عن ذلك بالعدد : « اثنان » والعدد : ثلاثة ، كما ذكر ابن يعيش ، أما ما جاء من نحو : « واحدون » وأحدان فليس من الباب كما سبق [2] .

وهذا يتمشى مع القاعدة العامة للعدد : « واحد واثنان » وهي : أن الأصل فيهما ألاّ يجمع بينهما وبين المعدود ، لا عن طريق الإضافة ، ولا عن طريق الوصفيّة ، إلا إذا قصد بالوصف بيان أن المراد باسم الجنس : المعدود لا الجنسيّة ، فيستعملان حينئذ صفة مؤكدة للمعدود ، نحو قوله تعالى : « لا تتخذوا إلـٰهين اثنين ، إنما هو إلـٰه واحد » ، ويكون الجمع بينهما عن طريق الوصف لتحقيق هذا الغرض البياني [3] .

وقد نص على ذلك الزمخشري عند تفسير قوله تعالى : « وقال الله لا تتخذوا إلـٰهين اثنين ، إنما هو إلـٰه واحد [4] » ودلّ عليه كلام ابن جني في باب الاحتياط ، وهو أن العرب إذا أرادت المعنى مكّنته واحتاطت له ، وذكر من ذلك : التوكيد بالصفة نحو : « إلـٰهين اثنين » « ونفخة واحدة » في قوله تعالى : « لا تتخذوا إلـٰهين اثنين » « فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة [5] » .

ونقل خالد الأزهري في كتابه : شرح التصريح ، نص كلام صاحب الكشاف ، فقال : « إنما جمعوا بين العدد والمعدود فيما وراء الواحد والاثنين فقالوا : عندي رجال ثلاثة وأفراس أربعة ؛ لأن المعدود عار عن الدلالة على العدد الخاص ، وأما رجل ورجلان وفرس وفرسان فمعدودان فيهما

---

(١) انظر شرح الكافية حـ ٢ ص ١٤٥ ـ ١٤٦ . ،

(٢) انظر ص ٥٢ من هذا الكتاب .

(٣) انظر الكشاف حـ ٢ ص ٦١٠ ، وانظر شرح التصريح على التوضيح حـ ٢ ص ٢٦٩ .

(٤) سورة النحل : ٥١ .

(٥) انظر الخصائص حـ ٣ ص ١٠١ ، ١٠٥ .

دلالة على العدد ، فلا حاجة إلى أن يقال : رجل ورجلان اثنان ( فإن قلت : ) فما وجه قوله ( تعالى ) : « إلـٰهين اثنين » قلت : الاسم الحامل لمعنى الإفراد والتثنية دال على شيئين : على الجنسية والعدد المخصوص ، فإذا أردت الدلالة على أن المعنيّ به منهما والذي يساق إليه الحديث هو العدد ـ شُفِع بما يؤكده ، فَدُلّ به على القصد إليه والعناية به ؛ ألا ترى أنك لو قلت : « إنما هو إلـٰه » ولم تؤكده بواحد لم يحسن ، وخيّل أنك تثبت الإلـٰهية لا الوحدانيّة [1] »

ولذلك كان إطلاق الوصف على الواحد والاثنين في الاستعمال من قبل بعض الباحثين ، أو أن الجمع بينهما وبين المعدود يخالف القوم [2] ـ تعبيرا غير دقيق ، ويحتاج إلى توضيح ؛ إذ أن الواحد والاثنين المستعملين في العدد لا يقعان وصفا إلا لنكتة بلاغيّة ، كما تبين ، وأن الأصل فيهما أن يكونا اسمين للعدد المخصوص : واحد واثنين . كما أن كلام ابن سيده وابن يعيش المتقدم بشأن الوصف ـ في حاجة إلى زيادة وتفصيل ؛ للتفرقة بين الوصف العام ، والوصف العددي المؤكد [3] .

---

(١) انظر شرح التصريح على التوضيح حـ ٢ ص ٢٦٩ ، والكشاف حـ ٢ ص ٦١٠ .

(٢) انظر العدد للأستاذ إبراهيم مصطفى / مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة حـ ١٥ ص ٧٤ ، وانظر تذكير العدد وتأنيثه للأستاذ أمين الخولي / نفس المرجع ص ٨٦ .

(٣) هذا ، وإن المتتبع لآيات العدد في القرآن الكريم ، يجد أن الواحد والاثنين قد استعملا مع معدودهما استعمالا مطردا ، ولم يقتصر هذا الاستعمال على تأكيد وحدة الذات الإلهية صراحة ، بل تجاوزه إلى تأكيد وحدة بعض النعم ، دليلا آخر على وحدانية المولى سبحانه وتعالى . قال تعالى : « إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون » ( سورة الأنبياء آية ٩٢ ) ونجد هذا الجانب البياني يتجلى واضحا في أسمى معانيه وصوره في قوله تعالى : « وفي الأرض قطع متجاورات وجنات من أعناب وزرع ونخيل صنوان وغير صنوان يسقي بماء واحد ونفضل بعضها على بعض في الأكل ، إن في ذلك لآيات لقوم يعقلون ( سورة الرعد / آية ٤ ) فلولا ذكر كلمة واحد هنا لما وضح الاستدلال البياني والعقائدي في الآية .

والوصفية في « واحد » ظاهرة لفظا ، فهو على وزن فاعل من الأصل ، وقد تقدم [١] ، أما معنى فهو بمعنى المنفرد . وفي « اثنين » تقع الوصفية على التأويل لأنه اسم جنس ، وسيأتي بيان ذلك [٢] .

ويرفع الواحد بالضمة الظاهرة ، وينصب بالفتحة ، ويجر بالكسرة ، قال تعالى : « إنما الله إلٰه واحد [٣] » « أم كنتم شهداء إذْ حضر يعقوب الموت ، إذْ قال لبنيه : ما تعبدون من بعدي ؟ قالوا : نعبد إلٰهك وإلٰه آبائك إبراهيم وإسماعيل وإسحٰق إلٰهاً واحداً [٤] » « يسقي بماء واحد [٥] » « وإن هذه أمتكم أمة واحدة [٦] . .. « خلقكم من نفس واحدة [٧] » .

أما « الاثنان » فالألف فيها علامة الرفع ، كما أن الياء دليل النصب والجر ، قال الله عزّ وجل : « حين الوصية اثنان [٨] » « ربنا أَمتنّا اثنتين وأَحْييتنا اثنتين [٩] » « ثاني اثنين إذْ هما في الغار [١٠] » .

وقد زعم سيبويه أن الألف حرف الإعراب ، وكذلك الياء في الخفض والنصب . وكان الجَرْميّ يرى أن الألف حرف إعراب ، كما قال سيبويه ، وكان يزعم أن انقلابها هو الإعراب . وكان غيرهما يرى أن الألف والياء هما الإعراب ؛ قال المبرد : « فإذا قيل له : فأين حرف الإعراب ؟ قال : إنما يكون الإعراب في

---

(١) انظر ص ٣٤ .
(٢) انظر ص ٢٢٦ ـ ٢٢٧ .
(٣) سورة النساء : ١٧١ .
(٤) سورة البقرة : ١٣٣ .
(٥) سورة الرعد : ٤ .
(٦) سورة المؤمنون : ٥٢ .
(٧) سورة النساء : ١ .
(٨) سورة المائدة : ١٠٦ .
(٩) سورة غافر : ١١ .
(١٠) سورة التوبة : ٤٠ .

الحرف إذا كان حركة ، فأما إذا كان حرفا قام بنفسه . والقول الذي نختاره قول أبي الحسن الأخفش ، وذلك أنه يزعم أن الألف إن كانت حرف إعراب فينبغي أن يكون فيها إعراب هو غيرها ، كما كان في الدال من زيد ونحوها ، ولكنها دليل على الإعراب ؛ لأنه لا يكون حرف إعراب ولا إعراب فيه ، ولا يكون إعراب إلا في حرف » [1] .

**٢ ـ الأعداد المضافة**

وهي الأعداد من ثلاثة إلى عشرة ، وهي صلب العدد ، واعتبرها كثير من الباحثين مصدر الصعوبة في العدد والتعقيد فيه ؛ لما فيها من مخالفة للقياس اللغوي المعتاد [2] ، حيث تثبت التاء فيها في حالة التذكير ، وتسقط في

---

(١) انظر المقتضب حـ ٢ ص ١٥٣ ـ ١٥٤ . وتجدر الإشارة هنا إلى بقيّة اللغات في إعراب المثنى ، فعند بلحارث بن كعب وخَثْعم وزَبِيد وكِنانة وآخرين يستعمل المثنى بالألف دائماً ، قال الشاعر :

تزوّد منا بين أذناه طعنة دعته إلى هابي التراب عقيم

( اللسان مادة : هبا ) وقال آخر :

إن أباها وأبا أباها قد بلغا في المجد غايتاها

( الأشموني رقم ١٦) وقد خرّج بعضهم قراءة « إنّ هذان لساحران » على هذه اللغة . وقيل : إن « إنّ » بمعنى نعم ، مثلها فيما حكي أن رجلا سأل ابن الزبير شيئاً فلم يعطه ، فقال : لعن الله ناقة حملتني إليك ، فقال : إنّ وراكبها ، أي ، نعم ولعن الله راكبها . وقيل : الأصل انّ هذان لساحران ، فالهاء ضمير الشأن حذف كما حذف من قوله عليه السلام : إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصوّرون . وقيل : لما كان الإعراب لا يظهر في الواحد ، وهو هذا ؛ لأنه مبنى جعل كذلك في التثنية ، وزعم ابن تيميّة أن بناء المثنى إذا كان مفرده مبنيا أفصح من إعرابه ... ... ... ( انظر شذور الذهب ص ٤٦ ـ ٤٩ . ) .

(٢) انظر آراء الأساتذة : د . محمد كامل حسين ، إبراهيم مصطفى ، أمين الخولي / مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة حـ ١٥ ص ٦٨ ، ٧٤ ، ٨٠ .

حالة التأنيث ؛ يقال : ثلاثة رجال ، وثلاث فتيات ، وعشرة أجمال وعشر أنيق .

والأصل فيها أن تضاف إلى معدود مناسب لها في القلّة ، وهي الجموع : أَفْعِلة ، أَفْعُل ، ثُم فِعْلة ، ثُـمَّـتَ أفْعال . وقد تضاف إلى مفرد أو جمع كثرة أو جمع تصحيح أو اسم جنس أو اسم جمع ، وسيأتي بيان ذلك كله بالتفصيل في الفصل الثالث من هذا الباب .

قال تعالى :

« سخّرها عليهم سبع ليال وثمانية أيام حسوما [1] »
« فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم [2] »
« انطلقوا إلى ظـل ذي ثـلاث شعـب [3] »
« فأتـوا بعشـر سـور مثلـه [4] »
« فإطعـام عشـرة مساكيـن [5] »

## ٣ ـ الأعداد المبنيّة ( المركبة )

تذكيرها ـ تأنيثها ـ بناؤها ـ إعراب « اثنا واثنتا » ـ اللغات في عشرة ـ تسكين عين عشر المذكر ـ مطابقة العشرة للمعدود في حالة التركيب ـ الجمع بين تأنيثين في إحدى عشرة « واثنتا عشرة » ـ أَحَد وإحدى في النيف ـ تمييز هذه الأعداد بمفرد منكر منصوب ، وتوجيه ذلك ـ خلاصة الكلام في الآية الكريمة : « وقطعناهم اثنتي عشرة أسباطا أمما » جواز جمع التمييز ـ مسألة إضافة النيف إلى العشرة .

---

(١) سورة الحاقة : ٧ .
(٢) سورة البقرة : ١٩٦ .
(٣) سورة المرسلات : ٣٠ .
(٤) سورة هود : ١٣ . (٥) سورة المائدة : ٨٩ .

تركب الأعداد من واحد إلى تسعة مع العشرة ، فيقال :

أحد عشر واثنا عشر وثلاثة عشر وأربعة عشر وخمسة عشر ... وتسعة عشر للمذكر ... وإحدى عشرة واثنتا أو ثنتا عشرة وثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة ــ وتسع عشرة للمؤنث .

والأصل فيها أن تميز بمفرد منصوب ، قال تعالى :

« إني رأيت أحد عشر كوكبا [(١)] »
« إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا [(٢)] »
« فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا [(٣)] »
« عليها تسعة عشر [(٤)] » أي ملَكا

وهي مبنيّة ؛ لصرفها عن وجهها الأصلي ، إذ الأصل في خمس عشرة مثلا : خمس وعشرة [(٥)] .

فاستخفوا وأرادوا الاختصار ، فحذفوا الواو منها ، حملا لها على العشرة وما قبلها من الآحاد لقربها منها ، ولتكون على لفظ الأعداد المفردة ، وإن كان الأصل هو العطف بدليل أنهم إذا بلغوا العشرين ردوّها إلى العطف لبعدها عن الآحاد ـ ثم ركب الجزءان معا ، وجعلا اسماً واحداً ، وكان البناء على الفتح ؛ لأن الثاني حين ضم إلى الأول صار بمنزلة تاء التأنيث يفتح ما قبلها ،

---

(١) سورة يوسف : ٤ .
(٢) سورة التوبة : ٣٦ .
(٣) سورة البقرة : ٦٠ .
(٤) سورة المدثر : ٣٠ .
(٥) والدليل على هذا الأصل إلحاق حرف « و » قبل وحدة العدد في اللغة الأثيوبية ، فيقال : عشر وثلاثة في ثلاثة عشر للمذكر ، وعشرة وثلاث في ثلاث عشرة للمؤنث :
( انظر : The semitic language P:117 )

وفتح الثاني لأن الفتح أخف الحركات ، ولأن يكون مثل الأول ، لأنهما اسمان جعلا اسما واحداً ، فلم يكن لأحدهما مزية على الآخر ، فجريا مجرى واحداً في الفتح ، كما قالوا : هو جاري بيتَ بيتَ ، ولقيته كَفَّةَ كَفَّةَ يا فتى ، والقوم فيها شَغَرَ بَغَرَ [1] .

ويستثني من هذا البناء : « اثنا واثنتا » في « اثنا عشر واثنتا عشرة » فإن عَلَم التثنية فيهما هو علم الإعراب ، فلو نزعوا منهما الإعراب لسقط معنى التثنية ، ثم إن هذين العددين إعرابهما في الوسط ، وفي حال التركيب لم يخرجا عن ذلك لوقوع عشر أو عشرة فيهما موقع النون في المثنى ، وما قبل النون في المثنى دليل الإعراب ، ولذا « لو سميت رجلا اثني عشر ثم رخمته لقلت : ياثن أقبل ، تحذف الألف مع عشر كما كنت فاعلاً بالنون لو كانت مكان « عشر » [2]

وقد ذهب ابن درستوية وابن كيسان إلى أن اثنين واثنتين مبنيان مركبان مع العقد كسائر أخواتهما ، وردّ على ذلك بأنهما لو كانا مبنيين للزما الياء لأنها نظير الفتحة في الواحد [3] .

أما لفظ « عشر » و « عشرة » في « اثنا عشر » و « اثنتا عشرة » فهو مبني لسببين : –

---

(١) انظر أسرار العربية ص ٢١٩ – ٢٢١ ، وإصلاح المنطق ص ٢٢٩ ، وحاشية الصبان حـ ٤ ص ٦٨ ، وانظر المقتضب حـ ٢ ص ١٦١ – ١٦٢ ، حـ ٤ ص ٢٩ ، وشرح الكافية ٢ ص ٨٧ والمخصص ١٧/٥/ص ١٠٠ – ١٠١ ، وشرح التصريح على التوضيح حـ ٢ ص ٢٧٣ ، وشرح المفصل حـ ٤ ص ١١٣ ، وانظر سيبويه حـ ٢ ص ٥٣ وقد جاء فيه : « ولا يجعلون شيئاً من هذه الأسماء بمنزلة اسم واحد إلا في الحال أو الظرف » نحو هو جاري بيت بيت ، ولقيته كفة كفة أي مواجهة كما مثل .

(٢) المقتضب حـ ٢ ص ١٦٢ ، وانظر أسرار العربية ص ٢٢٠ ، وسيبويه حـ ٢ ص ١٧١ .

(٣) انظر شرح التصريح على التوضيح حـ ٢ ص ٢٧٣ – ٢٧٤ .

**أحدهما** : أن يكون قياساً على سائر أخواته لتضمنه معنى حرف العطف ، وهو الواو .

**ثانيهما** : لأنه قام مقام النون من اثنين كما سبق ، وليس هذا كالمضاف والمضاف إليه ؛ لأن كل واحد من المضاف والمضاف إليه له حكم في نفسه ، بخلاف إثني عشر « ألا ترى أنك إذا قلت : قبضت درهم زيد كان القبض واقعاً بالدرهم دون زيد ، وإذا قلت : قبضت اثني عشر درهما فالقبض واقع بالاثنين والعشرة معا ، والذي يدل أن العشرة واقعة موقع النون أنك لا تضيفه إلى المالك على حد إضافة خمسة عشر وأخواته فلا تقول « اثني عشرك » كما تقول خمسة عشرك [1] لأن عشر قد قام مقام النون ، والإضافة بحذف النون ، فلا يجوز أن يثبت معها ما قام مقام النون ، ولو أسقطنا عشر للإضافة لم يعلم أأضفت إلى اثنين أم إلى اثني عشر [2] » وإذا ركب « عشْر أو عشَرة » مع الثلاث والتسعة وما بينهما ، فإنه يقال : عشَر بدون التاء ـ مع فتح الشين ـ في حالة التذكير ، وعشْرة بالتاء ـ مع سكون الشين أو كسرها ـ في حالة التأنيث ، ويكون حكمها في التركيب مخالفاً لحكم أخواتها من ثلاثة إلى تسعة ، والسر في ذلك : أنهم لما رتّبوا الآحاد مع العشرة ، وصارت معها بمنزلة اسم واحد ـ كرهوا أن يثبتوا الهاء في العشرة في حالة التذكير ، لئلا يصير بمنزلة الجمع بين تأنيثين في اسم واحد على لفظ واحد ، أما في حالة التأنيث فإن حذف التاء قد يؤدي إلى إخلاء لفظين معناهما مؤنث من العلامة ـ هذا تعليل أسرار العربية وغيره [3] ، ولعلّ تعليل الرضى في هذا المجال يميل إلى الواقعيّة والوصفيّة في اللغة ، فقد قال : « ... إلا لفظ عشرة عند

---

(١) سيأتي الحديث عن إضافة العدد بالتفصيل في الفصل الثالث من هذا الباب .

(٢) شرح المفصل حـ ٦ ص ٢٦ ، وانظر أسرار العربية ص ٢٢٠ ، وسيبويه حـ ٢ ص ٥٥ ـ ٥٦ .

(٣) انظر أسرار العربية ص ٢١٩ ، وشرح التصريح على التوضيح حـ ٢ ص ٢٧٤ ، وحاشية الصبان حـ ٤ ص ٦٨ ، وحاشية الخضري حـ ٢ ص ١٤٧ .

التركيب فإنه يرجع إلى القياس ، أي تثبت التاء فيه في المؤنث وتسقط في المذكر نحو ثلاثة عشر رجلا وثلاث عشرة امرأة ، وإنما راجع إلى القياس لأن مميزه ليس بجمع حتى يؤنث العدد بالنظر إليه [1] » وسوف يتضح ذلك أكثر في الفصل الثاني من هذا الباب .

وإنما لم يعكس فيقال : ثلاث عشرة رجلا ، وثلاثة عشر امرأة ، فينتفي بذلك الحظر المذكور ـ لسبق الثلاث وأخواتها على العشرة ، فاستحقت الأصل في العدد دونها ، ولأن تأنيث الكلمة وتذكيرها يكون قياساً في آخرها [2] والعشرة هي الآخر هنا .

ولم يبالوا باجتماع تأنيثين في إحدى عشرة وثنتي عشرة ، مع أنهما ككلمة واحدة ـ قيل : لاختلاف علامتي التأنيث فيهما ؛ إذ أن تأنيث إحدى بالألف ، وليس بالتأنيث الذي على جهة المذكر ، نحو قائم وقائمة . وأما اثنتان وثنتان فليس تأنيث الاثنين ، ولكنه تأنيث بني الاسم عليه ، فلا ينفرد له واحد من لفظه فالتاء فيه ثابتة ؛ إذْ أنها بدل من الياء بدليل قولهم : ثنيت ، فعَلَم التأنيث فيها هو الصيغة نحو : بنت وأخت وذيت وكيت كما تقدم [3] . وقيل : إن التاء في « اثنتان » زائدة للإلحاق بأصبهان ، أو لأن « ثنتا واثنتا » في « ثنتا عشرة واثنتا عشرة » معربتان ، وعشرة مبنية ، والمعرب غير المبني [4] .

وجميع هذه التعليلات لا تخلو من التكلّف ، ومجرد الالتماس لأن الكلمتين قبل التركيب كانتا على هذه البنية ، فلم تتغير بنيتهما بالتركيب ، ولذا نميل إلى ما جاء في شرح التصريح من أن ذلك كله ليس بالقوي ؛

---

(١) شرح الكافية حـ ٢ ص ١٥٠ .

(٢) انظر حاشية الخضري حـ ٢ ص ١٤٧ .

(٣) انظر ص ١٣٠ ـ ١٣١ .

(٤) انظر شرح المفصل حـ ٦ ص ٢٦ ، وحاشية الخضري حـ ٢ ص ١٤٧ ، وشرح التصريح حـ ٢ ص ٢٧٤ والمقتضب حـ ٢ ص ١٦٣ . وانظر الأشباه والنظائر حـ ١ ص ٣٢٢ ـ ٣٢٣ .

لأنهم قد قالوا في اسم الفاعل : خامس عشر في المذكر وخامسة عشرة في المؤنث ، فأنثوا الكلمتين جميعاً ، وبنوهما على الفتح ، وذلك مجمع عليه ، وكذا في الباقي ، فدل على أنهم اعتبروا حالة الكلمتين قبل التركيب [١] .

والشين في « عشرة » مكسورة على لغة بني تميم ، وساكنة على لغة أهل الحجاز ، وهذا عكس ما عليه لغة البلدين « لأن أهل الحجاز في غير العدد يكسرون الثاني ، وبنو تميم يسكنون ، فيقول الحجازيون : نَبِقة وثَفِنة ، ويقول التميميون : نَبْقة وثَفْنة بالسكون ، فلما ركب الاسمان في العدد استحال الوضع [٢] » لأن « عشر » في قولنا : عشر نسوة ، مؤنثة الصيغة ، فلم يصح دخول الهاء عليها فاختاروا لفظة أخرى يصح دخول الهاء عليها ، فقال بنو تميم : إحدى عشِرة وثنتا عشِرة إلى تسع عشِرة ، وقال أهل الحجاز : .. عشْرة بسكونها [٣] .

هذا ما ذكره ابن يعيش في المفصل كتعليل لصيغة العشرة في حالة التركيب على لغة الحجازيين والتميميين ، وهو تعليل وجيه وقويّ إذا ما نظرنا إلى بناء الاسم في الجملة ، أي وضعه مع سائر أفراد الكلام . أما إذا اعتبرنا الجانب اللغوي الصرف ، فإن ما ذكره الرضى في هذا الموضع قد يكون أقرب من الناحية الوصفيّة ، قال الرضى : « وتميم تكسر الشين ، يعني شين عشرة المركب في المؤنث ؛ لما كرهوا توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة ، مع امتزاجها بالنيف الذي في آخره فتحة ـ عدلوا عن فتح وسطها إلى كسره ، وأما الحجازيون فيعدلون عن حركة الوسط إلى السكون لئلا يكون إزالة ثقل بثقل آخر ، وهي الفصحى [٤] » .

---

(١) شرح التصريح على التوضيح حـ ٢ ص ٢٧٤ .

(٢) شرح المفصل حـ ٦ ص ٢٧ ، ولعله يقصد باستحال الوضع ، أي تحول إلى العكس .

(٣) نفس المرجع السابق .

(٤) شرح الكافية حـ ٢ ص ١٥٠ ـ ١٥١ .

وقد تفتح شين « عشرة » المركبة في المؤنث على قلّة ؛ إذ أن التركيب عارض ، وقد قرأ الأعمش : « فانفجرت منه اثنتا عشَرة عيناً » بفتح الشين على الأصل ، إلا أن القياس عليه الجماعة ، وهو المسموع [1] . أما « عشر » المركب في المذكّر فالشين فيه مفتوحة لا غير ، لكن قد تسكن العين ، كقراءة أبي جعفر : « أحد عْشر كوكبا [2] » وقد نقل الصبان في حاشيته ، وتبعه الخضري [3] ـ قراءة بعضهم « اثنا عْشر شهرا [4] » وفي هذه القراءة محظور ، وهو اجتماع ساكنين ، ويعتقد أنها غير معروفة ، بدليل عدم تعرّض ابن السكيت وابن عصفور والرضى وغيرهم لها في هذه المسألة ، قال ابن السكيت : « فإذا جاوزت العشرة قلت في المذكر : أحدَ عَشَر ، ومن العرب من يسكن العين : أحد عْشر ، وكذلك يسكنها إلى تسعة عْشر إلا الاثني عَشر ، فإن العين لا تسكن لسكون الألف والياء قبلها [5] » .

وقال الرضى في شرح الكافية : « وربما سكنت عين « عشر » المركب بمتحرك الآخر ؛ لاجتماع أربع فتحات ، إحداها فتحة آخر النيف ، نحو

---

(١) نفس السابق ، وانظر شرح المفصل حـ ٦ ص ٢٧ ، وحاشية الخضري حـ ٢ ص ١٣٧ .

(٢) سورة يوسف / آية (٤) .

(٣) انظر حاشية الصبان حـ ٤ ص ٦٧ ، وحاشية الخضري حـ ٢ ص ١٣٧ .

(٤) سورة التوبة / آية (٣٦) ، وهي قراءة ابن القعقاع وهبيرة عن حفص ـ انظر البحر المحيط حـ ٥ ص ٣٨ .

(٥) انظر إصلاح المنطق ص ٢٩٩ ، وقد جاء فيه ضبط « عشر » في : أحد عشر وتسعة عشر ـ هكذا : أحد عشْر وتسعة عشْر ، ولعله خطأ مطبعي لم ينبه إليه ، إذ أن المقصود ضبط عين « عشر » لا ضبط عين الكلمة ، كما يدل عليه كلام المؤلف بالنسبة لاثني عشر : « فإن العين لا تسكن لسكون الألف والياء قبلها » ويقصد بالألف حالة الرفع ، وبالياء النصب والجر . ولأن الشين في « عشر » مركبة ، ليس فيها إلا لغة واحدة ، وهي الفتح ، باستثناء قراءة طلحة « اثنا عشر » بتسكين الشين ـ انظر البحر المحيط حـ ٥ ص ٣٨ .

أحدَ عَشَرَ وثلاثةَ عَشَرَ بخلاف « اثنا عشر [1] » ومثله جاء في المفصل [2] .

وقال ابن عصفور : « ومن العرب من يسكن العين من عشر في عدد المذكر إلا في اثني عشر [3] » .

وتسكين العين من « عشر » في حالة التركيب ـ ظاهرة لغوية شائعة في أكثر بلدان الوطن العربي ، وهي تحتاج إلى دراسة صوتية خاصة ، كجزء من دراسة أصول اللهجات العربية * .

وقد أشار سيبويه إلى العدد المركب ، وبعض أحكامه السابقة ، فقال : « فإذا جاوز المذكر العشرة ، فزاد عليها واحداً قلت : أحد عشر ، كأنك قلت : أحدَ جملَ ، وليست في عشر ألف [4] ، وهما حرفان جعلا اسماً واحداً ، ضمّوا « أحد » إلى عشر ، ولم يغيروا « أحد » عن بنائه الذي كان عليه مفردا حين قلت : له أحد وعشرون عاما ، وجاء الآخر على غير بنائه حين كان منفردا والعدد لم يجاوز عشرة [3] . وإن جاوز المؤنث العشر فزاد واحدا قلت : إحدى عَشِرة بلغة بني تميم ، كأنما قلت : إحدى نَبِقة ، وبلغة أهل الحجاز : إحدى عشْرة ، كأنما قلت : إحدى تَمْرة ، وهما حرفان جعلا اسماً واحداً ، ضموا إحدى إلى عشرة ، ولم يغيروا إحدى عن حالها منفردة حين قلت : له إحدى وعشرون سنة . فإن زاد المذكر واحداً على أحد عشر قلت : له اثنا عشر ، وإن له اثني عشر لم تغير الاثنين عن حالهما إذا ثنيّت

---

(١) شرح الكافية جـ ٢ ص ١٥١ .
(٢) انظر شرح المفصل جـ ٤ ص ١١٣ .
(٣) المقرب لابن عصفور ص ٤٨ .
* كذلك حذفها أو قلبها ألفا مع حذف الراء ، نحو : إحداش ، خمستاش .
(٤) يقصد علامة التأنيث التي كانت فيها قبل التركيب .
(٥) أي إن « العشرة » تغيّر بناؤها بالتركيب ، فقيل للمذكر « عشر » بدون تاء وللمؤنث عشرة .

الواحد ، غير أنك حذفت النون ، والحرف الذي قبل النون في الاثنين حرف إعراب ، وليس كخمسة عشر ... وإذا زاد المؤنث واحداً على إحدى عشرة قلت : له ثنتا عَشِرة واثنتا عَشِرة ، وإن له ثنتي عَشِرة واثنتي عَشِرة ، وبلغة أهل الحجاز : عَشْرة ، ولم تغير الثنتين عن حالهما حين ثنّيت الواحدة ، إلا أن النون ذهبت هنا كما ذهبت في الاثنين ؛ لأن قصة المذكر والمؤنث سواء ، وبُني الحرف الذي بعد إحدى وثنتين على غير بنائه والعدد لم يجاوز العَشْرَ كما فُعِل ذلك بالمذكر ، وقد يكون اللفظ له بناء في حال ، فإذا انتقل عن تلك الحال تغيّر بناؤه [1] » .

وإنما قالوا : أحد عشر وإحدى عشرة ، فغيّروا بناء الواحد في النّيف ، وأتوا بأحد وإحدى مع المركب مكان واحد وواحدة مع الإفراد ـ قيل : خوف الالتباس بالصفة [2] ؛ لأنهما على وزن فاعل وفاعلة من الأصل ، وهذا الرأي ليس بقوي ؛ لأنهم قد أجازوا على قلّة نحو : واحد عشر وواحدة عشرة ، وواحد وعشرون ، وواحدة وعشرون ، قال الرضى : « وقد يقع واحد وواحدة في التنييف لكن قليلا ، فيقال : واحد عشر وواحدة عشرة ، وواحد وعشرون ، وواحدة وعشرون [3] » .

وإذا نظرنا إلى ما قاله سيبويه من أن اللفظ قد يكون له بناء في حال ، فإذا انتقل عن تلك الحال تغيّر بناؤه ، ثم ما ذكره ابن يعيش في المفصل من تعليل فني لهذا التغيير ـ أمكن القول بأن لفظ « واحد » في حال التركيب يختلف عنه في حالة الإفراد ؛ فهو في الإفراد لا يضاف إلى معدود ، ولا يقع وصفا إلا إذا اقتضى الوصف نكتة بلاغية كما تقدم ، ولذا لم يكن إليه كثير حاجة في أوائل الأعداد لأن المعدود يغني عنه لدلالته على العدة والنوع معا .

---

(١) كتاب سيبويه حـ ٢ ص ١٧١ .

(٢) انظر شرح التصريح على التوضيح حـ ٢ ص ٢٧٣ .

(٣) شرح الكافية حـ ٢ ص ١٤٦ ، وانظر المقرب ص ٤٨ ، وحاشية الصبان حـ ٤ ص ٦٧ ، وتهذيب التوضيح حـ ١ ص ٣٣٧ .

أما في حالة التركيب وهي ضم اسم إلى غيره وجعلهما معا اسما واحدا ـ فإن ذلك يقتضي استعمال بناء يحقق هذا التأليف الجديد في الجملة ، ولما كان « أحد » بمعنى « واحد » وهو لا يستعمل إلاّ إذا ضم إلى غيره [1] ـ ناسب استخدامه في العدد المركب ، وألزموه عندئذ إذا وقع موقع « واحد » أن يكون نيّفا ، نحو أحد عشر ، وأحد وعشرون ، ليكون ما بعده بمنزلة المضاف إليه ، ولا يخرج عن منهاج استعمال الأعداد ، ومن ثَـمّ استغنوا بتأنيث « أحد » من تأنيث « واحد » ، فقالوا : إحدى عشرة ، وإحدى وعشرون [2] .

ولا يستعمل « أحد » الذي من العدد ـ وهو ما كان بمعنى واحد ، وأصله « وحد » ـ إلا في التنبيف والإثبات ، فإن وقع بعد نفي أو شبهه كالنهي والاستفهام ـ فليس من العدد ، وكان دالا على معنى الجمع ـ أي العموم والكثرة ـ ويلزمه حينئذ الإفراد والتذكير ، وتعريفه نادر ، وهمزته أصليّة وليست بدلا من « واو » قال تعالى : « فما منكم من أحد عنه حاجزين [3] » وقال سبحانه : « لستن كأحد من النساء » [4] **ومميز الأعداد** من أحد عشر إلى تسعة عشر مفرد منكر منصوب ؛ أما نصبه فلتعذر الإضافة ؛ إذ أن الأصل في خمسة عشر مثلا : خمسة وعشرة كما تقدم ، فالخمسة ليس بعدها شيء أضيفت إليه ، فوجب أن تكون منوّنة ، والعشرة محلّها محل الخمسة ، فكانت منوّنة مثلها ، فوجب نصب ما بعدهما للتنوين المقدر فيهما ، قال سيبويه : « فإذا زدت على العشرة شيئاً من أسماء أدنى العدد فإنه يجعل مع الأول اسما

---

(١) سواء كان هذا الضم بطريق التركيب أو الإضافة أو العطف نحو : أحد عشر كوكبا ـ إنها لإحدى الكبر ـ الإيمان إحدى وسبعون شعبة .

(٢) انظر شرح المفصل حـ ٦ ص ٣٢ .

(٣) سورة الحاقة / (٤٧) .

(٤) سورة الأحزاب / (٣٢) ـ وانظر شرح الكافية حـ ٢ ص ١٤٦ ، وشرح المفصل حـ ٦ ص ٣١ ، وانظر المخصّص ٩٨/١٧/٥ ، والتسهيل ص ١١٨ ـ ١١٩ ، وحاشية الصبان حـ ٤ ص ٦٧ ، وتهذيب التوضيح حـ ١ ص ٣٣٧ .

واحدا استخفافاً ، ويكون في موضع اسم منون ، وذلك قولك : أحد عشر درهما ، واثنا عشر درهما ، وإحدى عشرة جارية ، فعلى هذا يجري من الواحد إلى التسعة [1] » .

وإنما لم يضف الاسمان بعد تركيبهما هنا ، فيقال : خمسة عشر عبد مثلا ؛ فلكراهتهم أن تجعل ثلاثة أسماء كاسم واحد ، ولأن المضاف إليه إذا كان مميزا ، فهو المقصود بالأول في المعنى ، وإنما جيء به لبيانه ، فكان الجميع كالشيء الواحد ، وهذا بخلاف قولهم : ثلاثة عشر زيد ، وخمسة عشرك ؛ لأن المضاف إليه فيهما شيء آخر ، وليس مميزا [2] ، كما سيأتي في الفصل الثالث من هذا الباب . وأما جعله واحداً ، فلأن النيف والعقد قد دلاّ على مقدار العدد ، وبقي الدلالة على النوع ، فكان الواحد منه كافيا .
وهذا بعكس قولهم : زيد أفره الناس عبدا
وزيد أفره الناس عبيدا
لأن المقصود بيان العِدّة لا النوع في هذين المثالين ، فلولا جمع المفسِّر في المثال الثاني ما عرفنا العِدّة [3] .

وكان منكورا ؛ لأن « النكرة شائعة في جنسها ، وليست ببعض الجنس أولى منه ببعض ، فكانت أشكل بالمعنى الذي أريدت له من الدلالة على الجنس ، وأدخل فيه من غيرها ، فبُيّن بها النوع الذي احتيج إلى تبيينه [4] » .

وقد ذهب الفراء إلى جواز جمع التمييز هنا ، استناداً إلى قوله تعالى : « وقطعناهم اثنتي عشرة أسباطا أمما [5] » وما روي من قول ابن مسعود رضي الله

---

(١) انظر كتاب سيبويه ﺣ ١ ص ١٠٥ ـ ١٠٦ ، وانظر المخصّص ١٠١/١٧/٥ ، وأسرار العربية ص ٢٢٢ .
(٢) شرح الرضى على الكافية ﺣ ٢ ص ١٥٤ ، وانظر حاشية الصبان ﺣ ٤ ص ٦٩ .
(٣) شرح المفصل ﺣ ٦ ص ٢٠ ـ ٢١ ، والمقتضب ﺣ ٢ ص ١٦٥ .
(٤) المخصص ١٠١/١٧/٥ . (٥) سورة الأعراف / (١٦٠) .

عنه أن رسول الله ﷺ « قضَى في دية الخطأ عشرين بنت مخاض وعشرين بني مخاض [1] » .

والذي عليه أكثر النحاة أن التمييز محذوف في الآية ، وأن « أسباطا » بدل من « اثنتي عشرة » و « أمما » صفة ، والمعنى : وقطعناهم اثنتي عشرة فرقة أسباطا أمما » وحجتهم في ذلك أن جعل « أسباطا » تمييزا يلزم عليه الشذوذ من وجهين : جمع التمييز ، وتذكيره مع أن العدد في الآية مؤنث ، فلو كان « أسباطاً » تمييزا لذكّر العدد [2] . وزعم ابن مالك في أحد رأييه : أنه لا حذف ، وأن أسباطاً تمييز ، وأن ذِكْر « أمما » رجّح حكم التأنيث في « أسباطا » لكونه وُصِف بأمما « جمع أمة ، كما رجحه ـ أي التأنيث ـ ذِكْر « كاعبان ومعصر » في قول عمر بن أبي ربيعة :

فكان مِجَنِّي دون من كنتُ أتّقي ثلاث شخوص كاعبان ومُعْصِر [3]

وكان القياس : ثلاثة شخوص ؛ لأن الشخص مذكر ولكنه لما فسّره « بكاعبان ومعصر » وهما مؤنثان رجح تأنيثه [4] .

وقال الحوفي : إن أسباطا نعت للتمييز ، ثم حذف الموصوف ، وأقيمت الصفة مقامه ، و « أمما » نعت لأسباط ، وأنث العدد وهو واقع على الأسباط ، لأن أسباطا بمعنى فرقة [5] .

---

(1) رواه الترمذي / حـ ٤ ص ١٠ كتاب الديات ، وانظر شرح التصريح على التوضيح حـ ٢ ص ٢٧٥ .

(2) انظر شرح الكافية حـ ٢ ص ١٥٥ ، وشرح المفصل حـ ٦ ص ٢١ ، ٢٤ ، ومفتاح العلوم ص ٦١ ، وحاشية الصبان حـ ٤ ص ٦٩ .

(3) البيت من الطويل ـ انظر الخزانة حـ ٣ ص ٣١٢ ، حـ ٤ ص ٤٨٣ ( شواهد العيني )

(4) انظر شرح التصريح على التوضيح حـ ٢ ص ٢٧٤ ـ ٢٧٥ ، وحاشية الصبان حـ ٤ ص ٧٠ .

(5) انظر شرح التصريح حـ ٢ ص ٢٧٥ .

وخرّج أبو حيان حديث ابن مسعود السابق على الحال أو النعت ، والتمييز محذوف [1] . ويبدو من استعراض آراء النحاة حول التمييز في هذه الآية ، والحديث ـ أنها محاولات للخروج من مخالفة الأصول في القواعد النحوية ، لأن جعل التمييز محذوفاً ، والمذكر بدلا أو عطف بيان أو نعتاً أو حالاً يخالف الأصل من حيث : إن ذكر التمييز هو الأساس ، ولو جعل « أسباطا » تمييزا لكان فيه شذوذ ؛ إذ الأصل في مميز الأعداد المركبة أن يكون مفردا منكورا .

وكون « أسباطا » بدلا أو عطف بيان مشكل من حيث : إن المبدل منه في نية الطرح غالبا ، ولو قيل : « قطعناهم أسباطا » لفاتت فائدة كمية العدد ، وحمله على غير الغالب لا يحسن تخريج القرآن عليه [2] .

وكذا جعله نعتاً أو حالا فيه مخالفة للأصل من حيث الوصف بالجامد ، والكثير خلافه [3] .

وبالرجوع إلى جو الآية ومعناها عند المفسّرين ، والموقف اللغوي الذي وضعت فيه ـ وهو موقف صحيح وسليم ، لا يتسرب إليه أدنى شك ـ تبيّن أن الآية جاءت في سياق تعداد النعم على بني إسرائيل ، وجعلهم أسباطاً وأمما ليكون أمر كل سبط وكل أمة معروفاً من جهة رئيسهم ، فيخف الأمر على موسى ، وذلك على حد قوله تعالى : « وبعثنا منهم اثني عشر نقيباً [4] » .

والذي تطمئن إليه النفس في هذا المقام ، ويؤيده آراء النحاة الآخرين : أن « أسباطا » في الآية وقع تمييزا على الأسلوب اللغوي الفصيح المعتاد ، وليس هناك حذف أو تأويل ، وأن المعنى : وقطعناهم أي جعلناهم اثنتي عشرة قبيلة ، كل قبيلة أسباط ، وجعلنا منهم أمما وفرقا ؛ ليخف الأمر على

---

(١) نفس المرجع السابق .

(٢) نفس السابق . (٣) نفس السابق .

(٤) انظر تفسير القرطبي ( الجامع لأحكام القرآن ) حـ ٧ ص ٣٠٣ .

موسى في تتبع أحوالهم ومعرفة أخبار كل أمة .

وهو رأي الفراء وابن مالك ، وصرّح به أكثر المفسّرين ، كما صرّح به في حاشية فتح الجليل ، وأشار إليه الصبان ، وذكره الخضري ، ونص عليه ابن سيده وابن يعيش في تمييز العقود كما سيأتي ، ويعرب « أمما » على هذا الرأي بدلا من التمييز « أسباطا » (١) .

وبهذا يمكن أن نضيف إلى قاعدة التمييز في العدد المركب ـ وكذا العقود ـ فنقول : تميز الأعداد المركبة بمفرد منكر منصوب إلاّ إذا أريد بالعدد جماعات مختلفة ، فيجوز حينئذ تفسيره بجماعة .

ولا يجوز إضافة النيف إلى العشرة إلا في ضرورة ، نحو قول الشاعر :

كُلِّف من عَنائه وشِقْوته بنت ثماني عشرةٍ من حِجَّتهْ (٢) .

وقد أجازه الكوفيون مطلقاً في الشعر وغيره ؛ لأنه اسم مظهر فجاز إضافته إلى ما بعده كسائر الأسماء المظهرة . والبصريون لا يجيزون إضافته ؛ لأنه بالتركيب صار اسما واحدا ، وإنما صرف لضرورة الشعر ، وُردَّ إلى الجر بإضافة بنت ؛ لأنهم إذا صرفوا المبني رَدّوه إلى الأصل (٣) .

وسيأتي تفصيل إضافة الأعداد في الفصل الثالث من هذا الباب (٤) .

---

(١) انظر تفسير الفخر الرازي حـ ٤ ص ٤٩٨ ـ ٤٩٩ ، وتفسير البيضاوي ص ٢٢٥ . وانظر حاشية فتح الجليل ص ٣٥٠ ، وحاشية الصبان حـ ٤ ص ٦٩ ، والخضري حـ ٢ ص ١٤٨ ، وانظر المخصص ١٠٥/١٧/٥ ، وشرح المفصل حـ ٦ ص ٢١ ، وانظر همع الهوامع حـ ١ ص ٢٥٣ .

(٢) انظر الخزانة حـ ٣ ص ١٠٥ ، حـ ٤ ص ٤٨٨ ( شواهد العيني ) .

(٣) انظر شرح الكافية حـ ٢ ص ٨٧ ، وانظر شرح التصريح حـ ٢ ص ٢٧٥ ـ ٢٧٦ ، وحاشية الصبان حـ ٤ ص ٦٩ ، وانظر التسهيل ص ١١٨ ، والمقرب ص ٤٩ ، والإنصاف حـ ١ ص ١٩٤ ـ ١٩٥ .

(٤) انظر ص ٢٦٩ . وقد سبق في الباب الأول ( ص ٧١ . منه ) الكلام على لفظ « ثمان » مفردة ومركبة ، وما فيها من لغات .

## ٤ ـ الأعداد المضاعفة ( العقود )

أ ـ مرتبة العشرات : عشرون ـ ثلاثون ـ أربعون ...... هيئة تأنيثها وتذكيرها ، والسر في ذلك ـ إعرابها ـ عطفها تمييزها بمفرد منصوب ـ جواز جمع التمييز ـ حذف النون من العقد ـ مسألة إضافة العقد إلى المميز ـ عطف العقد على النيف وأحكامه .

ب ـ مرتبة المئات والألوف : مائة ومائتان وثلثمائة ... ألف وألفان وآلاف ... تمييزهما بمفرد مجرور ، وتوجيه ذلك ـ جمع المميز ـ خلاصة الكلام في قوله تعالى : « ولبثوا في كهفهم ثلثمائة سنين .. » جواز نصب التمييز

سبق الكلام في الباب الأول على الأعداد المضاعفة من الناحية الاشتقاقية ، واقتصر البحث هناك على العقود من مرتبة العشرات [1] ، ويتناول البحث هنا الأعداد المضاعفة من الجانب الآخر ، وهو الجانب النحوي ؛ سواء في مرتبة العشرات ، أو مرتبة المئات والألوف .

**أ ـ مرتبة العشرات :**

وتضم الأعداد : « عشرون ـ ثلاثون ـ أربعون ـ خمسون ـ ستون سبعون ـ ثمانون ـ تسعون » .

وهي التي اصطلح النحاة على تسميتها بالعقود في باب العدد ، إلاّ أننا رأينا أن نضم إليها المائة والألف لما تقدم [2] .

وتأتي هذه الألفاظ من عشرين إلى تسعين بصورة واحدة للمذكر والمؤنث ، فيقال : عشرون رجلا ، وعشرون امرأة . والسر في ذلك كما

---

(١) انظر ص ٤٧ .

(٢) انظر ص ١٢٩ .

يفهم من كلام المبرد في المقتضب [1] : أن ألفاظ العقود ليست مجموعة من ألفاظ أدنى العدد حتى يجري فيها الفصل في التذكير والتأنيث ، كما جرى في خمسة عشر مثلا ؛ إذْ أن خمسة عشر جمع خمسة وعشرة ، وهما من ألفاظ العدد الأساسية ( ثلاثة إلى عشرة ) فجرى عليهما ما جرى على تلك الألفاظ من الفصل بين المذكر والمؤنث ، أما العقود فليست كذلك ؛ إذْ هي من المشتقات المبهمة التي تحتاج إلى تفسير ، فكان المدار في التذكير والتأنيث على ذلك التفسير ؛ ولذا جاءت على هيئة واحدة في المذكر والمؤنث ، رجوعاً بها إلى الأصل ، حيث كانت تستعمل الأعداد للمذكر والمؤنث على السواء بصيغة واحدة ، قبل مرحلة التفريق بين المذكر والمؤنث بالتاء في الأعداد من ثلاثة إلى عشرة ، كما سيتبين بالتفصيل فيما بعد [2] .

**أحكام العقود :**

١ ـ يعرب العقد هنا إعراب الواحد الذي لحقته الزيادة للجمع ، ويكون حرف الإعراب الواو رفعاً ، والياء نصباً وجراً ، وبعدهما النون ، قال تعالى : ـ

« وحمله وفصاله ثلاثون شهرا ، حتى إذا بلغ أشده وبلغ أربعين سنة [3] » .

« وواعدنا موسى ثلاثين ليلة وأتممناها بعشر ، فتم ميقات ربه أربعين ليلة » [4]

« إن هذا أخي له تسع وتسعون نعجة » [5]

---

(١) انظر المقتضب حـ ٢ ص ١٦٨ ، وقد جاء فيه « وكذلك صار لفظها ( أي المائة ) للمذكر والمؤنث على هيئة واحدة ، تقول : مائة درهم ، ومائة جارية ، كما كان ذلك في العشرين ونحوها ، ولم يمكن هذا في خمسة عشر وخمس عشرة ، لأنهما مجموعان مما كان واقعاً لأدنى العدد » .

(٢) انظر « جنس العدد » ص ٢١٣ من هذا الكتاب . (٣) سورة الأحقاف : ١٥ .

(٤) سورة الأعراف : ١٤٢ . (٥) سورة ص : ٢٣ .

« فإطعام ستين مسكينا » [1]

وربما جعلوا إعراب العشرين ونحوها في النون ، فقالوا : هذه عشرينٌ ، فتكون النون لازمة له مع الياء ، كما فعلوا في سنين ، إذا جعلوا إعرابها في النون ، فقالوا : أَتَتْ عليه سنينٌ ، بالياء مع النون ، وأكثر ما يجيء ذلك في الشعر ، قال الشاعر :

وماذا يَدَّري الشعراء مــــني وقد جاوزت حدّ الأربعين [2] .

وهذا عامة قول البصريين ؛ أنه متى لزم النون الإعراب لزم الياء ، وصار بمنزلة قنّسرين وغسلين . وقد زعم بعضهم أنه يجوز أن يلزم الواو وإن كان الإعراب في النون [3] .

وسيأتي الكلام على حذف النون وإضافة العقد .

٢ ـ ينصب التمييز بعد العشرين إلى التسعين ، ويوحّد وينكرّ ، والذي أوجب نصبه وجود النون لتعذر الإضافة معها ، وإنما لم تحذف ؛ لأنها ليست للجمع حقيقة حتى تحذف ، بل هي مشبهة بنون الجمع ، وكان المميز واحدا منكورا ، لأن التمييز يذكر لبيان حقيقة المعدود ، وهو يحصل بالمفرد النكرة كما تقدم في الأعداد المركبة [4] .

---

(١) سورة المجادلة : ٤ .

(٢) انظر الكامل حـ ٢ ص ٤٥٠ ، وقد جاء في شرح المفصل حـ ٥ ص ١٣ : « والحق .. أن النون في قوله : وقد جاوزت حدّ الأربعين ـ ليست حرف إعراب ، ولا الكسرة فيه علامة جر ، إنما هي حركة التقاء الساكنين ، وهما الياء والنون ، وكسرت على أصل التقاء الساكنين ، ... فلما اضطر الشاعر إلى الكسر لئلا تختلف حركة حرف الروي كسر لأن الأبيات مجرورة القوافي مطلقة » .

(٣) انظر ابن سيده ٥/١٧/١٠٣ ـ ١٠٤ ، وهامش المقتضب حـ ٢ ص ١٦٧ .

(٤) انظر حاشية الصبان حـ ٤ ص ٦٩ ، وأسرار العربية ص ٢٢٢، وشرح الكافية حـ ٢ ص ١٥٤ .

وقد فصّل ابن سيده ذلك كله بقوله : « وتنصب ما بعد العشرين إلى تسعين وتوحّد وتنكر ، والذي أوجب نصبه أن عشرين جَمْع فيه نون بمنزلة ضاربين ...... وعشرون تطلب ما بعدها وتقتضيه كما أن ضاربين يطلب ما بعده ويقتضيه ، فتنصب ما بعد العشرين كما نصبت ما بعد الضاربين ... إلا أن عشرين لا يعمل إلا في منكور ولا يعمل فيما قبله ؛ لأنه لم يقو قوة ضاربين في كل شيء ، لأنه اسم غير مشتق من فعل ، فلم يتقدم عليه ما عمل فيه ، لأنه غير متصرف في نفسه . ولم يعمل إلا في نكرة من قِبَل أن المعنى في عشرين درهما : عشرون من الدراهم ، فاستخفوا وأرادوا الاختصار ، فحذفوا مِنْ . وجاءوا بواحد منكور شائع في الجنس ، فدلّوا به على النوع [١] » .

وقال سيبويه : « وتكون النون لازمة له ( أي العقد ) كما كان ترك التنوين لازما للثلاثة إلى العشرة ، وإنما فعلوا هذا بهذه الأسماء وألزموها وجها واحداً ؛ لأنها ليست كالصفة التي هي في معنى الفعل ، ولا التي شُبهت بها ، فلم تقو تلك القوة ، ولم يجز حين جاوزت أدنى العقود فيما تُبَيِّن به من أي صنف العددُ إلا أن يكون لفظه واحداً ، ولا يكون فيه الألف واللام .. وكذلك هو إلى التسعين فيما يعمل فيه ويُبيَّن به من أي صنف العددُ [٢] » .

وقد ذهب الفراء إلى جواز جمع التمييز في باب عشرين ، استنادا إلى قول عنترة :

فيها اثنتـــان وأربعـــون حلوبـــــة سُودًا كخافية الغراب الأسحم [٣]

فسودا جمع ، وهو صفة لحلوبة الواقعة تمييزا ، والصفة والموصوف كالشيء الواحد [٤] وأجاز ابن مالك في شرح التسهيل : « عندي عشرون دراهم

---

(١) المخصّص ١٠٤/١٧/٥ ـ ١٠٥ . (٢) كتاب سيبويه حـ ١ ص ١٠٦

(٣) البيت من الكامل ـ انظر الخزانة حـ ٣ ص ٣١٠ ، حـ ٤ ص ٤٨٧ ( شواهد العيني ) .

(٤) وقيل : إن سُودًا حال من العدد ، ولا يكون نعتا لحلوبة لأنها مفردة وسودا جمع ، ولا يوصف الواحد بالجمع ، ويرى ابن يعيش أن البيت ليس فيه دليل « لأن الثواني =

لعشرين رجلا ، عند قصد أن لكل واحد منهم عشرين [1] .. »

وجاء في المخصص : « فإذا أردت أن تجمع جماعات مختلفة جاز أن تفسّر العشرين ونحوها بجماعة ، فتكون عشرون كل واحد منها جماعة ، ومثل ذلك قولك : قد التقى الخيلان ، فكل واحد منهما جماعة خيل ، فعلى هذا تقول : التقى عشرون خيلا ، على أن كل واحد من العشرين خيل ، قال الشاعر :

تَبقَّلتْ مــن أوّل التَّـبقُّـــــلِ بين رماحَيْ مالــكٍ ونَـهْشلِ [2] .

لأن مالكاً ونهشلا قبيلتان ، وكل واحدة منهما لها رماح ، فلو جمعت على هذا لقلت : عشرون رماحاً قد التقت ، تريد عشرين قبيلة لكل منها رماح ، ولو قلت : عشرون رمحاً كان لكل واحد منها رمح [3] » .

وذكر ابن يعيش في المفصل ، « فإن قلت : عندي عشرون رجالا ، كنت قد أخبرت أن عندك عشرين كل واحد منهم جماعة رجال [4] » .

ويستخلص من جميع هذه الأقوال : أن جواز جمع التمييز في باب العقود ليس على إطلاقه ، وإنما هو مقيد بإرادة جماعات مختلفة من العقد ، فحينئذ يجوز أن يفسّر العقد بجماعة ، كما مثّل ، وينسحب هذا الجواز على

---

( أي التوابع ) يجوز فيها مالا يجوز في الأوائل ، ألا ترى أنك تقول : يا زيد الطويل ولو قلت : يا الطويل لم يجز » انظر شرح المفصل حـ ٦ ص ٢٤ ـ ٢٥ .

(١) انظر حاشية الصبان على الأشموني حـ ٤ ص ٦٩ .

(٢) انظر : المخصّص ١٠٥/١٧/٥ ـ والبيت لأبي النجم ، يشبه اقتحام الفرس للحروب من صغرها حتى اعتادتها برعي الدابة للكلأ واعتيادها عليه ، بجامع التمرن والاعتياد والسهولة ، ثم استعار التبقل لذلك على طريق التصريحية . ومعنى تبقلت : رعت البقل ، وهو النبات ـ انظر تفسير الكشاف حـ ٢ ص ١٦٨ .

(٣) انظر المخصّص ١٠٥/١٧/٥ .

(٤) شرح المفصل حـ ٦ ص ٢١ .

التمييز في الأعداد المركبة ، وقد أوضحنا ذلك في موضعه [١]

ويجوز إسقاط نون العقد إذا إضيف إلى المالك ، نحو : هذه عشرو زيد [٢] وشذّ إضافته إلى التمييز في حكاية الكسائي : أخذته بمائة وعشري درهم ، قال ابن عصفور : « ولا يجوز إضافة شيء منها ( أي العقود ) إلى التمييز ؛ فأما ما حكاه الكسائي من قولهم : أخذته بمائة وعشري درهم فشاذ ، لا يلتفت إليه [٣] » وقال الرضى في شرح الكافية : « وربما جاء : عشرو درهم ، وأربعو ثوب ، وهو قليل [٤] » .

٣ ـ يجوز عطف العقد على النيف ( من واحد إلى تسعة ) وعلى اسم الفاعل العددي وذلك بالشروط الآتية : ـ

أ ـ وجوب تأخير العقد عن اسم الفاعل أو النيف ؛ لأن الأقل سابق للأكثر .

ب ـ وجوب العطف ليرتبط السابق باللاحق ؛ إذ أنه عدد واحد .

جـ ـ وجوب كون العطف بالواو ؛ لأنها للجمع .

فيقال : هذا الثالث والعشرون ، وهذه الثالثة والعشرون ... كما يقال :

ثلاثة وعشرون في حالة التذكير ، وثمان وتسعون في حالة التأنيث ... وهكذا . ولا يجوز البناء مع العشرين هنا ؛ إذ لا نجد اسمين مما أحدهما إعرابه كإعراب مسلمين ـ جعلا اسماً واحداً [٥] ، ولأن وجود الواو ـ وهو شرط في العشرين مع النيف ـ مانع من البناء بعكس خمسة عشر وأخواته ، فقد سقطت الواو ، ووجب البناء ، كما تقدم [٦] .

---

(١) انظر ص ١٤٩ ـ ١٥٠ .
(٢) انظر المخصص ١٠٤/١٧/٥ .
(٣) المقرب ص ٤٨ ( مخطوط ) . (٤) شرح الكافية حـ ٢ ص ١٥٤ .
(٥) انظر المخصص ١٠٤/١٧/٥ ، وانظر شرح التصريح على التوضيح حـ ٢ ص ٢٧٩ .
(٦) انظر ص ١٣٨ .

وهذه الشروط في حالة ما إذا أريد وقوع العدد ( أي العقد مع النيف ) دفعة واحدة ، وإلاّ فلا مانع من أن تقول : قبضت منه ثلاثة فعشرين ، أو ثم عشرين ، إذا قصد الترتيب مع الفور أو التراخي [١] » .

**ب ـ مرتبة المئات والألوف :**

ويقصد بها المائة والألف ، وتثنيتهما وجمعهما ، سواء كان هذا الجمع بصيغة الجمع ، نحو ثلاثة آلاف رجل ، أو بإضافة ثلاثة فما فوق نحو : ثلثمائة رجل ، وأربعمائة غلام [٢] ... وتستعمل المائة والألف بلفظ واحد للمذكر والمؤنث لما تقدم في باب عشرين وأخواته ، ويفسّران بمفرد منكر مجرور ؛ قال تعالى : « فأماته الله مائةَ عَامٍ ثم بعثه .. [٣] »

« يودّ أحدهم لو يُعمَّر ألفَ سنةٍ [٤] »

جاء في الكتاب : « .. فإذا بلغت العَقد الذي يليه ( أي يلي العشرين وأخواته ) تركت التنوين والنون ( يقصد التنوين في مائة ، والنون في : « مائتان » ) وأضفت وجعلت الذي يعمل فيه ، ويبين به العدد من أي صنف هو ـ واحدا ، كما فعلت ذلك فيما نَوَّنْتَ فيه ( أي عشرين وأخواته ) إلا أنك تدخل فيه الألف واللام ؛ لأن الأول يكون به معرفة ، ولا يكون المنون به معرفة ( لأن ما بعد عشرين لا يضاف ، وإنما يكون منصوبا ) وذلك قولك : مائة درهم ومائة الدرهم ، وذلك إن ضاعفته قلت : مائتا درهم ، ومائتا الدينار ، وكذلك العَقد الذي بعده ، واحدا كان أو مثنى ، وذلك قولك : ألف درهم وألفا درهم [٥] » .

---

(١) حاشية الصبان حـ ٤ ص ٦٩ .
(٢) انظر حاشية الصبان حـ ٤ ص ٦١ ، وسيأتي الكلام على التمييز بالمائة والألف في الفصل الثالث من هذا الباب .
(٣) سورة البقرة ـ ( : ٢٥٩ ) .
(٤) سورة البقرة ـ ( : ٩٦ ) .
(٥) كتاب سيبويه حـ ١ ص ١٠٦ .

وقد قيل في تعليل كون المفسّر هنا واحداً مجرورا ـ كلام كثير ، خلاصته : أن المائة تشتمل على العشرة والعشرين ، فاجتمع فيها ما تفرّق فيهما ، فأخذت من العشرة : الإضافة ، ومن العشرين : الإفراد ، ولم يعكس ؛ لخفة هذا بحذف التنوين للإضافة . وأما الأَلْف فعوض عن عشر مائة ، فعومل معاملتها [1] .

وهذا التعليل بالرغم من كثرة تداوله ، إلا أنه قد يكون من المقبول فنيا أن نقول : إن كون التمييز مفردا منكورا ؛ فلما سبق في مميز العقود ، من أن المقصود بيان حقيقة المعدود ، وهو يحصل بالمفرد النكرة ـ بالإضافة إلى أن لفظ العدد هنا كاف في الدلالة على الجمع ، فرتبة المئات والالآف مشهور كثرتها ، لا كمرتبة الآحاد ، فأغنت هذه الكثرة عن جمع التمييز .

وأما كونه مجرورا فعلى الأصل ، كما في نحو : ثلاثة رجال . وقد أجرى الألف مجرى المائة في الإضافة والإفراد ؛ لأن الألف عقد ، كما أن المائة عقد .

جاء في شرح الكافية : « .. أما خفضه ( أي مميز المائة والألف ) فعلى الأصل كما ذكر في نحو : ثلاثة رجال ، وأما إفراده فلما جرأهم عليه : إفراد المميز المنصوب الذي قبله مع أنه أخف من الجمع ، ولفظ العدد كاف في الدلالة على الجمع ومرتبة الآحاد جمع قلة ، وحكم جمع القلة عندهم حكم الإفراد في كثير من الأشياء كتصغيرهم له على لفظه ... وأما هذه المرتبة فمشهور كثرتها ، لا كمرتبة الآحاد فأغنت عن جمع تمييزها [2] . »

وجاء في المقتضب : « .. فكانت مائة في بابها كثلاثة في بابها ، إلا أن الذي تضاف إليه مائة واحد في معنى جمع ، والذي يضاف إليه ثلاثة

---

(١) انظر شرح المفصل حـ ٦ ص ١٩ ـ ٢٠ ، والمخصص ١٠٥/١٧/٥ ، وأسرار العربية ص ٢٢٢ ، وأنظر حاشية الصبان حـ ٤ ص ٦٦ ، وحاشية الخضرى حـ ٢ ص ١٤٦ .

(٢) شرح الكافية للرضى حـ ٢ ص ١٥٤ .

وما أشبهها جمع ؛ تقول : ثلاثة دراهم ، ومائة درهم ، والفصل بينهما ما يقع في الثلاثة إلى العشرة من أدنى العدد ، وأن المائة كالعشرين ونحوها وإن كانت مضافة [1] » .

وقد يجمع مميز المائة ، نحو : مائة رجال ، وذلك لشبهها بالعشرة ؛ إذ هي ، أي المائة ، تعشير العشرات ، كما أن العشرة تعشير الآحاد . ومنه قراءة حمزة والكسائي : « ولبثوا في كهفهم ثلٰثمائةِ سنين ... » بإضافة مائة إلى سنين [2] .

- والجمهور على قراءة النصب بتنوين مائة ، وجعل سنين بدلا من ثلٰثمائة لا تمييزا ؛ لئلا يجتمع عليه جمع التمييز ونصبه [3] .

قال الرضى : « قال المصنف ( أي ابن الحاجب ) ـ ونعم ما قال ـ فيمن قرأ قوله تعالى : ثلثمائةٍ سنين بالتنوين ، وهي من غير حمزة والكسائي : إنه على البدل لا على التمييز ، وإلا لزم الشذوذ من وجهين : جمع مميز المائة ونصبه [4] . »

وقال المبرد : « فأما قوله عز وجل : ولبثوا ... فإنه على البدل ؛ لأنه لما قال : ثلٰثمائة ـ ثَمَّ ـ ذكر السنين ؛ ليعلم ما في ذلك العدد . ولو قال قائل : أقاموا سنين يا فتى ، ثم قال : مئين أو ثلثمائة لكان على البدل ليبين : كم مقدار تلك السنين ؟ وقد قرأ بعض القراء بالإضافة فقال : ثلٰثمائةِ سنين ، وهذا خطأ في الكلام غير جائز ، وإنما يجوز مثله في الشعر للضرورة ، وجوازه في الشعر أنا نحمله على المعنى [5] » .

---

(١) المقتضب حـ ٢ ص ١٦٨ .

(٢) انظر حاشية الصبان حـ ٤ ص ٦٦ ، وحاشية الخضري حـ ٢ ص ١٤٦ ، وتهذيب التوضيح حـ ١ ص ٣٣٤ .

(٣) نفس السابق

(٤) شرح الكافية حـ ٢ ص ١٥٤ .

(٥) المقتضب حـ ٢ ص ١٧١ .

وواضح أن موقف النحاة من هذه الآية يختلف عن موقفهم في آية : « وقطعناهم اثنتي عشرة أسباطا أمما » إذ في الأخيرة وقع خلاف حول جواز جمع التمييز فيكون هو المذكور بعد العدد ، أو أن التمييز محذوف ، والمذكور بدل أو عطف بيان ... وقد انتهى البحث في الآية إلى الجواز ؛ لأن المقصود بالعدد جماعات مختلفة .

أما هنا فلا محلّ للخلاف حول جواز جمع التمييز ؛ لأن جمهور النحاة على قراءة النصب والتنوين ، ولا مفرّ من كون المذكور بعد العدد بدلا على حد قولهم : ثلاثةٌ أثوابٌ بالتنوين والرفع على البدليّة كما سيأتي ؛ إذ أن تمييز المائة مع جواز جمعه لا يكون إلاّ مجرورا .

على أن قراءة حمزة والكسائي قد يكون لها وجه في كلامهم ، وهو أن المائة لمّا جمعت بإضافة ثلاثة إليها أشبهت أدنى العدد ، فجاز إضافتها إلى الجمع كما يضاف أدنى العدد [1] ، كأننا قلنا : ثلاث سنين ، وقد صرّح الصبان وغيره بجواز جمع تمييز المائة ؛ إذ أن الأصل في التمييز أن يكون جمعاً ، وإنما عدل الى المفرد لما تقدم ، فإذا استعمل المميز جمعاً استعمل على الأصل [2] .

وقد ينصب مميز المائة والألف ، نحو قول الشاعر :

إذا عاش الفتى مائتين عاما     فقد ذهب اللّذاذةُ والفَتاء [3]

---

(١) وسيأتي أن المائة إذا ثنيت جاز أن تعامل كعشرين ، فينصب ما بعدها ، نحو مائتين عاما .

(٢) انظر شرح الكافية للرضى حـ ٢ ص ١٥٥ ، وانظر حاشية الصبان حـ ٤ ص ٦٦ ، وحاشية الخضري حـ ٢ ص ١٣٦ ، وانظر شرح التصريح حـ ٢ ص ٢٧٣ ...

(٣) انظر الخزانة حـ ٣ ص ٣٠٦ ، حـ ٤ ص ٤٨١ ( شواهد العيني ) وانظر المقرب ص ٤٨ ، والمقتضب حـ ٢ ص ١٦٨ ـ ١٦٩ ، وشرح المفصل حـ ٦ ص ٢٣ والمخصص ١٠٥/١٧/٥ ـ ١٠٦ وشرح الكافية حـ ٢ ص ١٥٤ ، وحاشية الصبان حـ ٤ ص =

قال المبرد : « .. فإن اضطر شاعر فنون ، ونصب ما بعده ( أي ما بعد المائة ) لم يجز أن يقع إلا نكرة ؛ لأنه تمييز ، كما أنه إذا اضطر قال : ثلاثةٌ أثواباً [1] . » وقال الكسائي : « وقد ينصب مجرور هذه الأعداد كنحو : « ثلاثة أثواباً » ، « ومائتان عاما » [2] .

وأجاز ابن كيسان نحو : المائة درهما ، والألف دينار [3] . ولعلّ النصب في البيت حسن ؛ لما في لفظ المائتين من المشابهة للفظ العشرين وأخواتها ، جاء في المقتضب : « وإنما حسن هذا في المائتين ، وإن كان تثنية المائة ؛ لأنه مما يلزمها النون ، فقد رجع في اللفظ إلى حال العشرين وما أشبهها ، ولكن المعنى يوجب فيه الإضافة [4] » .

وقال ابن يعيش في البيت المذكور : « شبهه بعشرين وثلاثين ، وكان الوجه حذفها ( أي النون في مائتين ) وخفض ما بعدها ... ويروى « تسعين عاماً » فعلى هذا لا يكون فيه شاهد [5] . »

---

٦٦ ـ ٦٧ ، والبيت من الوافر وهو لربيع بن ضُبُع الفزاري ، وقد ورد في كتاب سيبويه حـ ١ ص ١٠٦ برواية أخرى « ... فقد أودى المسرة والفتاء » وقد أشار العيني في شرح الشواهد بحاشية الصبان حـ ٤ ص ٦٧ إلى رواية ثالثة : فقد ذهب المسرة والفتاء .

(١) المقتضب حـ ٢ ص ١٦٨ .

(٢) مفتاح العلوم ص ٦٣ ، وانظر مجالس ثعلب ص ٥٨٤ ، وفيه : « يقال : ثلاثةُ أثوابٍ وثلاثةُ أثواباً ، وثلاثةٌ أثوابٌ » على الإضافة أو التمييز أو البدليّة . وفي سيبويه حـ ١ ص ٢٩٣ » لو جاز في الكلام أو اضطر شاعر فقال : ثلاثةٌ أثواباً ، كان معناه معنى « ثلاثةُ أثوابٍ » .

(٣) انظر حاشية الصبان حـ ٤ ص ٦٧ ، وسيأتي الكلام عن دخول «أل» في العدد في الفصل الثالث من هذا الباب .

(٤) المقتضب حـ ٢ ص ١٦٩ . (٥) شرح المفصل حـ ٦ ص ٢٤ .

**٥ ـ الأعداد المطلقة**

ونعني بها الأعداد غير المقيّدة بمعدود أصلا ، مثل : واحد ـ اثنان ـ ثلاثة ـ أربعة ، ...

وتستعمل هذه الأعداد كأسماء الأصوات أو أسماء الأعلام للأجناس .

**أ ـ الأعداد المطلقة كأسماء الأصوات :**

تستعمل الأعداد كأسماء الأصوات إذا عددناها بحسب الوضع هكذا : واحدْ ـ اثنانْ ـ ثلاثهْ ـ أربعهْ ـ خمسهْ ـ ستهْ ـ سبعهْ ـ ثمانيهْ ـ تسعهْ ـ عشرهْ . وتكون مبنية في الدَّرج والوقف ؛ لعدم وجود المعاني الموجبة للإعراب ، كالفاعلية والمفعولية والابتداء ... مثلها في ذلك مثل أسماء حروف التهجي الملفوظ بها في صيغ الكلام ، تقول : أَلِفْ ـ ب ـ ت ـ ث ... إذا عددتها كأساء حروف ، كما تقول : ثلاثهْ ـ أربعهْ ـ خمسهْ من أسماء الأعداد .

يقول ابن يعيش : « اعلم أن أسماء العدد إذا عددتها فإنها تكون مبنية على الوقف ؛ لأنها لم تقع موقع الأسماء ، فتكون فاعلة ومفعولة ومبتدأة ، لأن الإعراب في أصله إنما هو للفرق بين اسمين لكل واحد منهما معنى يخالف معنى الآخر ، فلما لم تكن هذه الأسماء على الحد الذي يستوجب الإعراب سكنت ، وصارت بمنزلة صوت تصوته ، نحو : صَهْ ومَـه ، فتقول : واحدْ اثنانْ ثلاثهْ أربعهْ بالإسكان من غير إعراب ، ويؤيد ذلك عندك ما حكاه سيبويه من قول بعضهم : ثَلاَ ثَـهَرْبَـعَـهْ ، [1] فيترك الهاء من ثلاثة بحالها غير مردودة إلى التاء ، وإن كانت قد تحركت بفتحة همزة أَرْبَـعَـهْ ؛ دلالة على أن وضعها أن تكون ساكنة في العدد ، حتى إنه لما ألقى عليها حركة الهمزة التي بعدها أقرها في اللفظ بحالها على ما كانت عليه قبل إلقاء الحركة

---

(١) جاء في الخصائص لابن جني حـ ١ ص ٣٠٥ : « كذلك شبّهوا أيضا الوصل بالوقف في قولهم : ثَلاثَهَ ارْبَعَهْ ، يريد ثَلاثَهْ أَرْبَعَهْ ، ثم تخفّف الهمزة ، فتقول : ثَلاثَهَ ارْبَعَهْ » وأنظر سر صناعة الإعراب حـ ١ ص ١٧٧ .

عليها ، ولو كانت كالأسماء المعربة لوجب أن تردها متى تحركت تاء ، فتقول : ثلاثتربعه ، كما تقول رأيت طلحة يا فتى [1] » .

**ب ـ الأعداد المطلقة كأسماء الأعلام للأجناس :**

وذلك إذا وقعت هذه الأعداد موقع الأسماء ، وألقيت عليها بعض المعاني نحو : ثلاثة نصف ستة ، ثمانية ضعف أربعة ، تَفْضُل ثلاثةَ أربعةُ بواحد .. وتكون معربة ممنوعة من الصرف للعلمية الجنسيّة والتأنيث ؛ إذ المراد بها قدر العدد فقط ، دون قصد إلى المعدود أساساً [2] .

يقول ابن جني : « ومنه ( أي تعليق الأعلام على المعاني دون الأعيان ) أسماء الأعداد كقولك : ثلاثة نصف ستة ، ثمانية ضعف اربعة ، إذا أردت قدر العدد لا نفس المعدود ، فصار هذا اللفظ علما لهذا المعنى [3] » .

وجاء في المفصّل : « فإن أوقعتها ( أي أسماء العدد ) موقع الأسماء أعربتها وذلك نحو قولك : تَفْضُل ثلاثةَ أربعةُ بواحد ، أعربتها ؛ لأن ثلاثة ههنا مفعولة ، وأربعة فاعلة ، وتقول : ثمانية ضعف أربعة ، أعربتها ؛ لأنها مبتدأة ، ولم تصرف للتأنيث والتعريف [4] .. »

وقد تستعمل هذه الأعداد كأسماء الأعلام للأعيان ( الأشخاص ) ، ولكنها حينئذ تخرج من باب الأعداد ، وتعرب إعراب ما لا ينصرف إذا كانت من الأعداد التي للمؤنث ، وتصرف إذا كانت من عدد المذكر ؛ يقول المبرد : « وإن سميت رجلا بثلاث التي تقع على عدة المؤنث لم تصرفه ؛ لأنه اسم مؤنث بمنزلة عَناق ، وإن سميته بثلاث من قولك : ثلاثة التي تقع على المذكر صرفته [5] . »

---

(١) شرح المفصل حـ ٦ ص ٢٨ .

(٢) انظر شرح الكافية حـ ٢ ص ١٤٧ ، والمقرب ص ٤٨ ، وحاشية الصبان حـ ٤ ص ٦١ ، ، وحاشية الخضري حـ ٢ ص ١٤٦ ، وتهذيب التوضيح حـ ١ ص ٣٣١ .

(٣) الخصائص لابن جني حـ ٢ ص ١٩٨ . (٤) شرح المفصل حـ ٦ ص ٢٨ .

(٥) المقتضب حـ ٢ ص ١٥٧ .

## الأعداد غير الصريحة

### ١ ـ أعداد غير صريحة دالة على معلوم :

وهي تلك التي تدل على مقدار عددي معين بلفظ غير صريح في العدد ، وأول من تعرض لهذا النوع من الأعداد في مسألة مستقلة ـ ابن سيده في المخصّص ، يقول ابن سيده : « ومن الأسماء الواقعة على الأعداد : الإِسْتار ـ أربعة من كل عدد ـ قال جرير :

إن الفرزدق والبعيث وأمّه وأبا البعيث لشرّ ما إِسْتار

| | | | |
|---|---|---|---|
| والنواة | : | خمسة | [ دراهم ] |
| والأوقية | : | أربعون | [ درهما ] |
| والنَّشّ | : | عشرون | [ درهما ] |
| والفَرَق | : | ستة عشر [1] » | [ رطلا ] |

ويلاحظ على هذه الأسماء اختصاص كل اسم منها بمقدار معيّن ، بحيث إذا أطلق الاسم عرف العدد ، فهي أشبه ما تكون بأسماء المقاييس والموازين والنقود وأسماء الأزمنة ، كالساعة واليوم والأسبوع ؛ ولذا يمكن أن تدخل جميع هذه الألفاظ هنا ككنايات عن أعداد معلومة ، كما يمكن أن يدخل معها أيضا باب المفرد وباب المثنى [2] ، نحو رجل ورجلين ، باعتبارهما يدلان على قدر معين من الأعداد ، وهو : واحد واثنان ، إلا أنهما يؤدّيان بصيغة أخرى ، ولفظ آخر ، يقول الرضى : « ولو وجدوا ( أي العرب ) لفظا

---

(١) المخصّص ١٣٠/١٧/٥ ، وانظر في المعاجم اللغوية المواد : فرق ، نشش ، نوي .

(٢) يسمى المفرد والمثنى في اللغات السامية بالعدد العام ، وذلك مقابل العدد الخاص ( واحد ـ اثنان ـ ثلاثة ... ) .

( انظر : The semitic languages P 86 ) .

دالا على المعدود مع العدد كما في المفرد والمثنى لم يحتاجوا إلى العدد [1] »
ولهذا نجد الباحثين في اللغات السامية يضعون هذين البابين ( المفرد والمثنى )
تحت عنوان : العدد أو الأعداد : « Numbers » ولا يزال المشتغلون
بالدراسات الوصفية في اللغة والنحو يتبعون هذا التنظيم ، ويسمون المفرد
والمثنى بالعدد ، وإن كان القصد العدد العام ، لا العدد الخاص [2] .

**٢ ـ أعداد غير صريحة مبهمة :**

ويسميها النحاة : كنايات العدد ، لعدم التصريح فيها بلفظ العدد [3] ،
وهي : « كم » في الاستفهام والخبر ، وكأين ، وكذا ، وبعض النحاة يلحق
بها ألفاظاً أخرى ، مثل : ذيت وذيّة وكيت وكيّة ، ومثل : قدر وملءُ من
أسماء المقادير ، كما سيأتي .

ونضيف إلى ذلك ألفاظا أخرى هامة ، ربما كانت أكثر دوراً من هذه
الكنايات ، وهي : النيّف والبضع ونظائرهما .. وجميعها كنايات عن مقادير
عدديّة مبهمة ، فيما عدا ذيت وكيت ، فهما كناية عن الحديث والخبر
أو القصة ولا صلة لهما بكنايات العدد إلا من حيث المعنى الكنائي العام ،
وقد يدخل في الحديث أو الخبر المكني عنه بهما ألفاظ عدديّة مختلفة .

ويتناول الأقدمون مباحث هذه الألفاظ كمسائل مستقلة بعد الموضوعات
المناسبة لها ، دون جمع بينها وبين الأعداد الصريحة على هذا النمط المتأخر .
حتى إن المبرد تحدث عن « كم » في كتابة المقتضب ، وتحدث عن « كأيّن »

(١) شرح الكافية للرضى حـ ٢ ص ٩٦ ، وانظر في هذا المعنى : شرح المفصل لابن يعيش حـ ٥ ص ٩ ، وسيأتي تفصيل ذلك في جنس العدد .

(٢) انظر : ( The semitic languages p 86 ) .

(٣) الكناية بمعناها الواسع : التعبير عن الشيء بغير اسمه ، لضرب من الاستحسان كالإبهام على السامع ، أو الاختصار ، أو المبالغة أو أي غرض آخر بلاغي ، وهذه الألفاظ يكنى بها عن عدد مبهم لغرض من الأغراض ـ انظر شرح المفصل حـ ٤ ص ١٢٥ ، وشرح الكافية حـ ٢ ص ٩٣ .

في كتابه الكامل ، ولم يتحدث عن « كذا » مع أهميتها العدديّة والكلاميّة [1] .

ولا شك أن جمع هذه الألفاظ إلى جوار العدد ، تحت باب كنايات العدد ـ أمر له أهميته في التنظيم العلمي ، وفي إعادة الترتيب والتبويب .

وقد اخترنا تسمية هذا النوع من الأعداد غير الصريحة بالمبهمة ؛ لتكون في مقابل النوع الأول المعلوم ، ولما جاء في المفصل والكافية وغيرهما ـ من وصفها بالإبهام ، يقول الرضى : « كم الاستفهاميّة وكم الخبريّة تدلان على عدد ومعدود ، فالاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم معلوم في ظنه عند المخاطب ، والخبرية لعدد مبهم عند المخاطب ، وربما يعرفه المتكلم [2] . »

ويقول ابن يعيش : « ... فمن ذلك كم وهي كناية عن العدد المبهم تقع على القليل منه والكثير والوسط ، ولها موضعان الاستفهام والخبر ، وأصلها الاستفهام ، والاستفهام يكون بالمبهم ليشرح ما يسأل عنه [3] ... »

وفيما يلي تفصيل الكلام على : كم ، وكأين ، وكذا ، والبضع والنيف ، وسنوجز الحديث عن : كيت وذيت ، وأسماء المقادير ، من حيث كونها ملحقات للأعداد المبهمة .

---

(١) انظر المقتضب حـ ٣ ص ٦٧ ( الهامش الأخير ) والحقيقة أن المبرد أشار إلى « كذا وكذا » وأنها كناية عن العدد ـ في معرض الحديث عن « ذيت وذيت » انظر المقتضب حـ ٣ ص ١٨٣ .

(٢) انظر شرح الكافية للرضى حـ ٢ ص ٩٦ .

(٣) انظر شرح المفصل حـ ٤ ص ١٢٥ .

أ ـ كم

معناها ـ أحكامها العامة : ـ

| | |
|---|---|
| ١ ـ اسميتها | ٥ ـ وقوعها مواقع الإعراب |
| ٢ ـ بناؤها | ٦ ـ عود الضمير عليها على اللفظ أو المعنى |
| ٣ ـ صداراتها | ٧ ـ اختصاصها بالنكرة |
| ٤ ـ حاجتها إلى التفسير | |

أحكامها العددية : ـ

١ ـ أحكام كم الاستفهامية : ـ

إجراؤها مجرى الأعداد المنونة لفظا أو تقديرا ، نصب التمييز بعدها وإفراده ، الخلاف في جواز جمعه ، جواز جر التمييز ، حذف التمييز لدليل ، جواز الفصل بينها وبين مميزها .

٢ ـ أحكام كم الخبرية : ـ

إجراؤها مجرى الأعداد المضافة ، جر التمييز بعدها ، إفراده وجمعه ، جواز نصبه ، نصب تمييزها في حالة الفصل بينهما ، عدم حذفه ، جره بمن .

بين كم في الاستفهام والخبر : ـ

تفترق كم الاستفهامية وكم الخبرية في أمور ، مثل : ـ
الاستثناء ـ العطف بلا ـ البدل ـ وفروق أخرى .

**معنى كم :**

تعتبر كم من كنايات العدد ؛ لأنها تقع سؤالا أو إخبارا عن عدد مبهم غير مصرح باسمه ، وتقع على القليل منه والكثير والوسط .

ولها موضعان : الاستفهام والخبر ، وأصلها الاستفهام ، والاستفهام يكون بالمبهم ليشرح ما يسأل عنه ، وليس الأصل في الإخبار الإبهام ؛ ولذا كان في الخبرية شيء من أحكام الاستفهام [1] كما سيأتي .

---

(١) شرح المفصل ﺣ ٤ ص ١٢٥ .

وهي عند الكوفيين مركبة من كاف التشبيه وما ؛ وذلك لأن ما للمجهول ماهيته ، فهي في إبهام أيّ وذا المركبتين في أخواتها : كأيّ وكذا ، ثم حذفت ألف « ما » كما حذفت من نحو : لم ؟ وفيم ؟ وسكن الميم للتركيب ، فصار كقول القائل : يا أبا الأسود ، لِمْ خلّيتني [1] ؟ وأما عند البصريين فلا تركيب في كم ، وهذا ما نميل إليه ؛ إذ الأصل الإفراد ، ولأنها لو كانت مركّبة لأمكن التصرّف فيها كما في كأيّ مثلا ، حيث يقال فيها : كائن وكأي وكأ ... ثم إن تسكين الميم بعد حذف الألف من « ما » قليل نادر لا يقاس عليه . كما أن كم لا تستعمل للاستفهام فقط ، بل تستعمل للإخبار أيضا ؛ والإخبار غير الاستفهام ، وحذف الألف من ما الخبرية غير وارد في كلامهم [2] .

**أحكامها العامة : ـ**

« كم » سواء كانت استفهاما أو إخبارا لها أحكام عامة ، هي : ـ

١ ـ أنها لا تكون إلا اسما ، « والذي يدل على كونها اسما أمور منها : دخول حرف الجر عليها ، تقول : بكم مررت ؟ وعلى كم نزلت ؟ وإلى كم تصنع كذا ؟ وتضاف ويضاف إليها ، فتقول : صاحب كم أنت ؟ وكم رجل عندك . ويخبر عنها نحو : كم غلاماً عندك ؟ ويبدل منها الاسم نحو : كم دينارا لك أعشرون أم ثلاثون ؟ ويعود إليها الضمير نحو : كم رجلا جاءك ؟ وإن شئت جاءوك ، وتكون مفعولة نحو : كم رجلا ضربت ؟ وهذا كله يدل على كونها اسما [3] » .

٢ ـ أنها لا تقع إلا مبنية ، وبناؤها على السكون ؛ وذلك لأن كم لا تخلو من أن تكون استفهامية أو خبرية « فإن كانت استفهامية فقد تضمنت

---

(١) انظر شرح الكافية حـ ٢ ص ٩٥ .

(٢) انظر شرح المفصل حـ ٤ ص ٨ ، ٩ ، وانظر الإنصاف في مسائل الخلاف حـ ١ ص ١٨٧ ـ ١٩٠ .

(٣) شرح المفصل حـ ٤ ص ١٢٥ ، وانظر المقتضب حـ ٣ ص ٥٧ .

معنى حرف الاستفهام ، وإن كانت خبرية فهي نقيضة « رُبّ » ؛ لأن « رُبّ » للتقليل ، « وكم » للتكثير ، وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره ، فبنيت « كم » حملا على رُبّ ، وإنما بنيت على السكون لأنه الأصل في لبناء [1] . »

قال سيبويه : « اعلم أن « لكم » موضعين ، فأحدهما الاستفهام . وهو الحرف المستفهم به بمنزلة كيف وأين ، والموضع الآخر الخبر ، ومعناها معنى « ربّ » [2] . »

وقد ذهب الرضى إلى أن كم الخبرية إنما بنيت لشبهها بأختها الاستفهامية في بعض أحكامها [3] .

وقال ابن الحاجب : إنما بنيت لتضمنها معنى الإنشاء الذي هو بالحروف غالباً كهمزة الاستفهام وحرف التحضيض وغير ذلك ، فأشبهت ما تضمن معنى الحرف . ومعنى الإنشاء في كم الخبرية في الاستكثار ، وفي ربّ في الاستقلال ، ولا اعتراض بأن الاستكثار والاستقلال من المعاني الخبرية ، لأن المتكلم هنا لا يقصد أن للمعنيين خارجاً محتملا للصدق والكذب ، بل هو الموجد لهما بكلامه ، فهما إذن من المعاني الإنشانية [4] .

ويلاحظ أن كلام الرضى في الكافية يلتقي في النهاية مع كلام ابن الحاجب ومع ما ذكره سيبويه وتعليل أسرار العربية ، من حيث إن علة البناء هو مضارعة رُبّ لما فيها من معنى التقليل ؛ إذ التقليل والتكثير من المعاني الإنشائية ، وذا وذاك يلتقيان مع كم الاستفهامية في معنى الإنشاء ومجيء كم في الاستفهام والخبر على لفظ واحد . يقول ابن يعيش : « وأما الذي أوجب بناءها ( أي

(١) أسرار العربية ص ٢١٤ ، وانظر شرح المفصل حـ ٤ ص ١٢٥ ـ ١٢٦ .
(٢) كتاب سيبويه حـ ١ ص ٢٩١ .
(٣) شرح الكافية حـ ٢ ص ٩٤ .
(٤) نفس المرجع السابق .

كم ) فإنها إذا كانت استفهاما فقد تضمنت معنى الحرف ، ووقعت موقعه ؛ فإذا قلت : كم غلاما لك ؟ أو كم مالك ؟ فمعناه : أعشرون غلاما لك أم ثلاثون ونحوهما من الأعداد ، لأنه يسأل بها عن جميع الأعداد ، فأغنت كم عن همزة الاستفهام وما بعدها من العدد . وإذا كانت خبرا فهي مبنية أيضا لأنها بلفظ الاستفهامية ، وتقع في الخبر موقع « رُبّ » ورُبّ حرف ، فضارعتها « كم » في الخبر ، فبنيت كبنائها ، والمراد بمضارعتها لها : أن رُبّ لتقليل الجنس ، وكم في الخبر لتكثيره ، وكل جنس فيه قليل وكثير ، فالكثير مركب من القليل ، والقليل بعض الكثير ، فهما شريكان لذلك [1] » .

٣ ـ أن لها الصدارة في الكلام ، حتى ولو كانت مجرورة بحرف جر أو بالإضافة ؛ وذلك لأنّها إن كانت استفهامية ، فالاستفهام له صدر الكلام . وإن كانت خبرية « فلما تضمنته من المعنى الإنشائي في التكثير ، كما أن رُبّ لما تضمنت المعنى الإنشائي في التقليل وجب لها صدر الكلام [2] »

أما دخول حرف الجر عليها أو المضاف في نحو : بكم رجل مررت ؟ وصاحب كم أنت ؟ فان ذلك لا يخرجها عن الصدارة ؛ لأن حروف الجر جاز لها أن تعمل في أسماء الاستفهام دون غيرها من الحروف لتنزلها مما دخلت عليه منزلة الجزء من الاسم ، ولأن الجار مع المجرور ـ اسما كان الجار أو حرفاً ـ كالشيء الواحد ، ولذا لا يجوز الفصل بينهما [3] .

٤ ـ حاجتها إلى التفسير ؛ سواء كانت استفهامية أم خبرية ؛ لأنها اسم مبهم ـ كما سبق ـ مجهول الجنس والمقدار ، فلذا احتيج إلى التمييز المبين للمعدود ، يقول سيبويه : « وإذا قال لك رجل : كم لك ؟ فقد سألك

---

(١) شرح المفصل حـ ٤ ص ١٢٥ ـ ١٢٦ .
(٢) شرح الرضى على الكافية حـ ٢ ص ٩٧ ، وانظر تعليل أسرار العربية ص ٢١٤ .
(٣) انظر شرح المفصل حـ ٤ ص ٩ ، وشرح الكافية حـ ٢ ص ٩٨ . ويفهم من كلام بعض الباحثين ( انظر النحو الوافي حـ ٤ ص ٤٢٨ ) أن « كم » إذا دخل عليها حرف جر أو مضاف خرجت عن الصدارة ، وليس بسديد كما بيّنّا

عن عدد ، لأن كم إنما هي مسألة عن عدد ههنا ، فعلى المجيب أن يقول : عشرون أو ما شاء مما هو أسماء لعدّة ، فإذا قال لك : كم لك درهما أو كم درهما لك ؟ ففسّر ما يسأل عنه قلت : عشرون درهما [1] . »

٥ ـ وقوعها مواقع الإعراب ؛ رفعا ونصبا وجرا :

أ ـ أما الرفع فعلى الابتداء أو الخبر ، ولا تكون فاعلة ، لأن الفاعل لا يكون إلا بعد الفعل ، وكم لها الصدارة كما تقدم ، وذلك نحو : كم درهما عندك ؟ فكم في محل رفع مبتدأ ، ودرهما تمييز ، وعندك ظرف متعلق بالخبر ، والمعنى : أي عدد من الدراهم كائن عندك ؟ ونحو : كم غلام لك ، فكم في موضع رفع بالابتداء ، وغلام مجرور بإضافة كم إليه ، ولك : جار ومجرور متعلق بالخبر ، والمعنى : كثير من الغلمان لك .

ونحو : كم مالك ؟ أي كم درهما مالك ؟ يجوز في كم أن تكون مبتدأ ومالك : خبر ، أو العكس ، أي كم في موضع الخبر ، ومالك : مبتدأ [2] .

ب ـ وأما النصب ، فعلى المفعول به أو فيه أو المصدر أو الحال أو خبر كان أو مفعولا ثانياً لباب ظن ؛ وذلك لأن كم تقع على كل معدود ، فعن أي شيء سئل بها صارت من ذلك الجنس ، ويوضح أمرها مميزها ، فهي في ذلك بمنزلة أيّ .

مثال المفعول به : كم رجلا رأيت ؟ فكم في موضع مفعول به منصوب برأيت ورجلا تمييز ، وتقديم المفعول هنا لازم ؛ لأن كم استفهام ، والاستفهام له الصدارة . ونحو : كم غلام ملكت ، فكم في محل نصب مفعول به لملكت وغلام : مضاف إليه ، وقدّم المفعول أيضاً ؛ لأن كم الخبرية لها الصدارة كالاستفهامية ، وقد سبق بيان ذلك .

ومثال المفعول فيه : كم يوماً عبد الله ماكث ؟ ، وكم ميلا قطعت ؟

---

(١) كتاب سيبويه حـ ١ ص ٢٩١ .

(٢) انظر شرح المفصل حـ ٤ ص ١٢٧ ـ ١٢٨

فعبدالله مبتدأ ، وماكث خبر ، وكم ظرف زمان ، وفي المثال الثاني : ظرف مكان ، فهي مفعول فيه منصوب بالفعل أو شبهه .

ومثال المصدر : كم ضربةً ضربت ؟ وكم وقفةٍ وقفت ، فتكون كم في موضع المصدر ، والمراد : عدد المرات ، فهي مفعول مطلق مبين للعدد .

ومثال الحال : كم حالا تصرفت عليها ؟

ومثال خبر كان : كم كان مالك ؟

ومثال المفعول الثاني : كم ظننت مالك ؟

يقول الرضى : « وليس بمعروف انتصابها ( أي كم ) إلا مفعولا بها أو ظرفاً أو مصدراً أو خبر كان .. أو مفعولا ثانياً لباب ظن [1] »

وهذا إذا لم يشتغل الفعل عن نصب كم بنصب الضمير الراجع إليها ، نحو : كم رجلا ضربته ؟ او بنصب متعلق ذلك الضمير ، نحو : كم رجلا ضربت غلامه ؟ وإلاّ فهي مبتدأ ، والجملة بعدها خبر [2] .

حـ ـ وأما الجر ففي حالة ما إذا كانت مجرورة بحرف جر ، أو بإضافة اسم إليها وذلك نحو : بكم رجلا مررت ؟ فكم في موضع مجرور بالباء ، والجار والمجرور في موضع نصب بمررت ، ورجلا تفسير لكم ، لأنها استفهام .

ويقال في الخبرية : بكم رجلٍ مررت ، بجر رجل ، والفرق بينهما هنا كما ذكر ابن يعيش : أن في الاستفهام يسأل عن عدد مَنْ مَرّ بهم من الرجال ، وفي الخبر يخبر أنه مَرّ بكثير من الرجال ، فالمثال الأول يحتاج إلى جواب ، أما الثاني فلا يقتضي جواباً [3] .

---

(١) شرح الكافية حـ ٢ ص ٩٨ ، وانظر شرح المفصل حـ ٤ ص ١٢٨ ، والمقتضب حـ ٣ ص ٦٢ ـ ٦٣ ، والتسهيل ص ١٢٥ .

(٢) انظر شرح الكافية للرضى حـ ٢ ص ٩٨ .

(٣) انظر شرح المفصل حـ ٤ ص ١٢٨ .

ومثال الجر بالاسم : رِزْقَ كم رجلا أطلقت ؟ ورزق كم رجلٍ أطلقت ؛ بنصب رجل أو جره ، ويكون « رزق » منصوب على المفعول به ؛ لأنه سرى إليه الاستفهام بإضافته إلى كم ، فصار مستفهماً عنه ، أما في حالة الإخبار فالمراد : تكثير الرزق ، أي كثيرا من الأرزاق أطلقت [1] .

٦ ـ عود الضمير عليها مراعاة للفظ أو المعنى :

وذلك لأن كم في حالتيها ، الاستفهامية والخبرية ـ اسم مفرد مذكر ، يعبّر به عن كل معدود كثيرا كان أو قليلا ، وسواء في ذلك المذكر والمؤنث ومن هنا » صار لها معنى ولفظ ، وجرت في ذلك مجرى كلّ وأي ومَنْ وما ، في أن كل واحد منها له لفظ ومعنى ، فلفظه مذكر مفرد ، وفي المعنى يقع على المؤنث والتثنية والجمع ، فإذا عاد الضمير إلى كم من جملة بعدها جاز أن يعود نظرا إلى اللفظ ، وجاز أن يعود حملا على المعنى [2] ،

فيقال : كم رجلا جاءك ؟ بالإفراد والتذكير حملا على اللفظ ، وكم رجلا جاءاك أو جاءوك ؟ بالتثنية أو الجمع حملا على المعنى .

كما يقال في المؤنث : كم امرأة جاءك ؟ على اللفظ ، وجاءتك أو جاءتاك أو جئنك ؟ حملا على المعنى [3] .

قال الله تعالى : « وكم من ملك في السمٰوات لا تغني شفاعتهم شيئاً [4] » ، فجمع الضمير في شفاعتهم نظرا إلى المعنى ، وقال سبحانه : « وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتا أوهم قائلون [5] » فالضمير في أهلكناها عائد إلى معنى كم ، لا إلى القرية ، وكذلك في « هم قائلون » لأن خبر المبتدأ إذا كان جملة فالضمير منها إنما يعود إلى المبتدأ نفسه ، لا إلى تفسيره ، وكم هنا : مبتدأ ، وقرية : تفسير لها ، وأهلكناها : خبر . وإنما قال سبحانه « أوهم قائلون » لأن المراد من القرية : أهلها [6] .

---

(١) نفس المرجع السابق .
(٢) شرح المفصل حـ ٤ ص ١٣٢ .
(٣) نفس السابق .
(٤) سورة النجم / آية : ٢٦ .
(٥) سورة الأعراف / آية : ٤ .
(٦) نفس السابق .

وقد ذهب بعض النحاة إلى أن كم مفرد اللفظ مجموع المعنى ككل ، فعلى هذا لا يعود إليه ضمير المثنى . قال الرضى : « وهو الحق ، لأنه لو جاز أن يستفهم بكم عن عدد الجماعة الذين جاءوا المخاطب مفصّلين رجلين رجلين لوجب أن يقال : كم رجلين جاءاك ؟ لأنك إذا قصدت تفصيل جماعة على مثنى أو مجموع وجب التصريح بالتثنية والجمع ، كما في أفضل رجلين ، وأي رجلين ، وأفضل رجال وأي رجال ... ... ولم يسمع : كم رجلين ، لا استفهاما ولا خبرا [1] »

ويبدو من تعليل الرضى لهذه المسألة الواقعية في وصف الظواهر اللغوية ، والبعد عن التقسيمات الفلسفية والمنطقية ، وهو ما نراه مبسوطا وواضحا في شرحه لكافية ابن الحاجب .

ولا يجوز أن يقال : كم رجلا ونساء جاءوك ؟ بعطف الجمع على مميز الاستفهامية عند البصريين ، وقد جوّزه بعض النحاة ؛ لأن التوابع يجوز فيها ما لا يجوز في المتبوع [2] ، ولأنهم لما أجازوا : كم رجلا جاءوك ؟ على المعنى جرّأهم ذلك على العطف هنا ؛ إذ أن « رجلا » في المثال السابق قد قوي معناه في الجمعية بعود الضمير جمعا من « جاءوك » فسوّغ أن يعطف الجمع عليه .

ويقال : لقيت امرأة وكم رجلا وهي جاءاني ، عطفا على كم ، ولا يجوز : كم رجلا وإياها جاءاني ، عطفا على التمييز . وقد علّل الرضى لهذه المسألة فقال : « لأن المرأة الملقية ذات واحدة ، فلا يدخل فيها التقليل ولا التكثير [3] . »

٧ ـ اختصاصها بالنكرة :

---

(١) شرح الكافية جـ ٢ ص ١٠٠ .

(٢) نفس السابق .

(٣) نفس السابق ص ١٠١ .

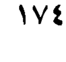

وذلك لأنها تقع على التقليل والتكثير ، وهما لا يكونان إلا في النكرة ؛ إذ المعرفة تدل على شيء مختص ، فلا يصح فيه التقليل والتكثير [1] .

ثم إنها ( أي كم ) قائمة مقام عدد منون أو مضاف كما سيأتي ، وذلك لا يقع بعده إلا النكرة كما تقدم في الأعداد الصريحة . وقد أجاز سيبويه وابن يعيش وغيرهما نحو : كم مِثْلَهُ لك ؟ وكم غيرَهُ لك ؟ لأنهما نكرتان ، وإن كانا مضافين ؛ فتكون كم في موضع المبتدأ ، ولك : الخبر ، وغير ومثل ينتصبان بكم ؛ ولذا يجوز أن يفسر بهما العدد من نحو عشرين وشبهه [2] .

كما أجازوا نحو : كم غيرَه مثلَه لك ، بانتصاب غير بكم ، وانتصب المثل لأنه صفة له ، ويقال : كم خيراً منه لك ؟ لأن خيراً نكرة ، وإن قارب المعرفة بتعلّق شبه الظرف به ، وكل هذا جائز في العشرين وشبهه [3] .

وأجاز الرضى في الكافية نحو : كم شاة وسخلتها ، وكم ناقة وفصيلها ، لكون المعطوف على النكرة نكرة [4] ؛ إذ حكم المعطوف أنه يتبع المعطوف عليه في التعريف وفي التنكير ( وأجاز قوم مخالفتهما ، بأن يكون المعطوف نكرة والمعطوف عليه معرفة أو العكس ) والمعطوف والمعطوف عليه هنا لا يكونان إلا نكرتين ؛ وذلك لأن « كم » لا تعمل في المعارف ، وإنما تعمل في النكرات فكذلك ما عطف على معمولها لا يكون إلا نكرة ، مثلها في ذلك مثل رُبَّ في نحو : رُبَّ رجل وأخيه [5] .

جاء في شرح الأشموني : « .. مما لا يتعرف بالإضافة ( شيئان ) : أحدهما : ما وقع موقع نكرة لا تقبل التعريف ، نحو ربّ رجل وأخيه ؛ وكم ناقة

---

(١) انظر أسرار العربية ص ٢١٧ .
(٢) انظر سيبويه حـ ١ ص ٢٩٢ ، وشرح المفصل حـ ٤ ص ١٣٣ .
(٣) نفس السابق .
(٤) انظر شرح الكافية حـ ٢ ص ١٠٠ ، حـ ١ ص ٣٢١ .
(٥) انظر التسهيل ص ١٧١ ، وشرح شذور الذهب ص ٤٣٦ .

وفصيلها ، وفعل ذلك جهده وطاقته ؛ لأن ربّ وكم لا يجرّان المعارف ، والحال لا يكون معرفة . ثانيهما : ما لا يقبل التعريف لشدة إبهامه كمثل وغير وشبه ، قال في شرح الكافية : إضافة واحد من هذه وما أشبهها لا تزيل إبهامه إلا بأمر خارج عن الإضافة ، كوقوع غير بين ضديّن ، كقول القائل : رأيت الصعب غير الهيّن ، ومررت بالكريم غير البخيل ، وكقوله تعالى :

« صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم . » [1]

**أحكامها العدديّة : ـ**

كم كناية عن عدد مبهم ـ كما تقدم ـ يصلح للقليل والكثير والوسط ، وهي نوعان : استفهامية وخبرية ، وأصلها الاستفهام ؛ ولذا كان في الخبرية شيء من أحكام الاستفهام ، كالصدارة والاسمية والبناء وتفسيرها بمنكور ، وجواز تفسيرها بالواحد ... « وكأنهم تركوا عليها بعض أحكام الاستفهام ؛ ليدل على أنها مخرجة عنه إلى الخبر . وإنما أخرجت إلى الخبر للحاجة إلى المبالغة في تكثير العدة [2] » ومن هنا جعلوا كم الخبرية بمنزلة العدد الكثير ؛ مراعاة لهذه المبالغة ، كما جعلوا كم الاستفهامية بمنزلة العدد الوسط ؛ مراعاة لأصلها في الإبهام « لأن المستفهم يسأل عن عدد كثير وقليل ولا يعلم مقدار ما يستفهم عنه ، فجعلت في الاستفهام بمنزلة العدد المتوسط بين القليل والكثير [3] » تضييقا لدائرة هذا الإبهام ، وحصرا له بين حدّي العدد : القريب والبعيد . وفيما يلي بيان أحكام « كم » العدديّة في الاستفهام والخبر .. وقد تقدّم الكلام على أحكامها العامة ، وهي : ـ البناء ـ الاسمية ـ الصدارة ـ الحاجة إلى التفسير ـ وقوعها مواقع الإعراب ـ عود الضمير عليها على اللفظ أو المعنى ـ اختصاصها بالنكرة ... ولذا لن نتعرض لهذه الأحكام مرة أخرى

---

(١) شرح الأشموني ص ٤٩٥ .

(٢) شرح المفصل حـ ٤ ص ١٢٥ .

(٣) أسرار العربية ص ٢١٥ ، وانظر شرح الكافية حـ ٢ ص ٩٦ .

هنا ، وسنقصر الحديث على أحكام « كم » كاسم واقع موقع عدد منون أو مضاف .

**١ ـ الأحكام العدديّة « لـ كم » الاستفهامية :**

تقع « كم » الاستفهامية موقع عدد منون ، وهو من أحد عشر إلى تسعة عشر ؛ لأن الأصل : أحد وعشرة كما تقدم [١] ، فالتنوين في نية التقدير أو فيه نون ، وهو عشرون وأخواته ؛ ولذا تميز بمفرد منكر منصوب ، كما تميز الأعداد التي وقعت موقعها ، فيقال : كم درهما لك ؟ وكم غلاما عندك ؟ كما يقال : لي عشرون درهما ، وعندي أحد عشر غلاما .

يقول سيبويه : « أعلم أن « كم » تعمل في كل شيء حسن للعشرين أن تعمل فيه ، فإذا قبح العشرين أن تعمل في شيء قبح ذلك في « كم » لأن العشرين عدد منون ( أي فيه نون ) وكذلك « كم » هو منون عندهم ، كما أن خمسة عشر عندهم بمنزلة ما قد لفظوا بتنوينه ، لولا ذلك لم يقولوا خمسة عشر درهما ، ولكن التنوين ذهب منه كما ذهب مما لا ينصرف ، وموضعه موضع اسم منون ، وكذلك « كم » موضعها موضع اسم منون [٢] » .

ويقول ابن يعيش : « وحكم « كم » حكم العشرين والأحد عشر ، في أن أصلها الحركة والتنوين ، وإنما سقطا لمكان البناء ، فكذلك نصب ما بعد « كم » بتقدير التنوين ، كما ينصب ما بعد أحد عشر بتقدير التنوين [٣] . »

إلا أنه يجوز في « كم » الفصل بينها وبين ما عملت فيه بالظرف وشبهه نحو : كم لك غلاما ؟ وكم عندك جارية ؟ ولا يجوز ذلك في عشرين ونحوها ، فلا يقال : عشرون لك جارية ، ولا خمسة عشر لك غلاما ، إلا أن يضطر شاعر نحو :

---

(١) انظر ص ١٣٨ .

(٢) سيبويه ﺣ ١ ص ٢٩١ .

(٣) شرح المفصل ﺣ ٤ ص ١٢٦ .

قال سيبويه : « وزُعم أن : كم درهما لك أقوى من : كم لك درهما وإن كانت عربية جيدة ؛ وذلك أن قولك : العشرون لك درهما فيها قبح ، ولكنها جازت في « كم » جوازا حسنا ؛ لأنه كأنه صار عوضا من التمكّن في الكلام ، لأنها لا تكون إلا مبتدأة ، ولا تؤخر فاعلة ولا مفعولة ، لا تقول : رأيت كم رجلا ؟ وإنما تقول : كم رأيت رجلا [1] ؟ وتقول : كم رجل أتاني ، ولا تقول : أتاني كم رجل ، ولو قال : أتاك ثلاثون اليوم درهما كان قبيحا في الكلام ؛ لأنه لا يقوى قوة الفاعل وليس مثل « كم » [2] . »

وإنما جُوّز الفصل بالظرف وشبهه ؛ لأن الظرف والجار والمجرور مجالا السعة ، و « كم » لا تعمل فيهما ، فصار الفصل بهما كلا فصل ، ومن هنا كان الفصل بغيرهما ليس بقوى ، جاء في الكتاب : « وكم رجلا أتاك ؟ أقوى من : كم أتاك رجلا ؟ وكم رجلا ضربت ؟ أقوى من : كم ضربت رجلا [3] ؟ »

ولا يجوز جمع مميز « كم » الاستفهامية ، فلا يقال : كم غلمانا لك ؟ كما لا يقال : عشرون ثيابا لك - إلا إذا أريد « بغلمانا » الحال ، على حد قولهم : لك مائة بيضا وعليك راقود خلاً ، فحينئذ يجوز أن يقال : كم لك غلمانا ؟ بتقديم العامل المعنوي على الحال ، ويكون التمييز محذوفا ، تقديره : كم نفساً لك في حال كونهم غلمانا ؟ ويقبح أن يقال : كم غلمانا لك ؟ إلا على رأي الأخفش في جواز تأخير عامل الحال المعنوي [4] .

---

(١) الفصل بالعامل هنا جائز ، وإن كان ليس بقوى كما في الفصل بالظرف وشبهه - انظر همع الهوامع حـ ١ ص ٢٥٤ .

(٢) سيبويه حـ ١ ص ٢٩١ ، والمراد بقوله : « لا يقوى قوة الفاعل » أن العشرين وأخواته إنما عمل فيما بعده على التشبيه باسم الفاعل ، ولم يقو قوته في جواز الفصل بين اسم الفاعل ومعموله ، ومن ثم قبح نحو : أتاك ثلاثون اليوم درهما ، ولم يقبح نحو : أقائم اليوم الزيدان ؟ .

(٣) سيبويه حـ ١ ص ٢٩٢ . (٤) نفس السابق ، وانظر الصبان حـ ٤ ص ٧٩ .

على أنني بعد ما قد مضى ثلاثون للهجر حولاً كميلا
يُذَكِّرُنيكَ حنينُ العَجُول [1] ونوح الحمامة تدعو هديلا [2]

ونحو :

في خمس عشرة من جمادي ليلةً لا أستطيع على الفراش رقادي [3]

ففصل بالجار والمجرور ـ للهجر ، من جمادي ـ في البيت الأول والأخير للضرورة .

والسر في جواز الفصل بالظرف وشبهه بين كم الاستفهامية ومميزها ، وعدم جواز ذلك في العشرين والأحد عشر : أن « كم » لمّا مُنعت من التصرف في الكلام بالتقديم والتأخير ؛ لتضمنها معنى الاستفهام ، والاستفهام له الصدارة ـ جعل ذلك الفصل بمنزلة العوض لِمَا مُنِعته من التمكن ، أما عشرون ونحوها من العدد فلم تمتنع من التقديم والتأخير في الكلام ؛ لأنها لم تتضمن معنى يجب لها به التصدير ، ولذا عملت في التمييز متصلا بها [4] .

---

(١) العَجول من الإبل ، الواله التي فقدت ولدها بذبح أو موت أو هبة . والهديل : تجعله العرب مرة فرخا ، ومرة الطائر نفسه ، ومرة الصوت ، والمعنى : لم أنس عهدك على بعده ، وكلما حنت عجول أو صاحت حمامة ذكرتك ـ انظر المقتضب حـ ٣ ص ٥٥ ـ ٥٦ .

(٢) أنظر الخزانة حـ ٣ ص ١١٩ ، حـ ٤ ص ٤٨٩ ( شواهد العيني ) وانظر سيبويه حـ ١ ص ٢٩٢ ، وشرح المفصل حـ ٤ ص ١٣٠ ، والمقتضب حـ ٣ ص ٥٥ ، وشرح الكافية حـ ٢ ص ٩٦ ، وانظر الإنصاف في مسائل الخلاف حـ ١ ص ١٩٣ ، والتسهيل ص ١٢٤ .

(٣) انظر المقتضب حـ ٣ ص ٥٦ .

(٤) انظر شرح المفصل حـ ٤ ص ١٣٠ ، وشرح الكافية حـ ٢ ص ٩٦ ، والمقتضب حـ ٣ ص ٥٥ ـ ٥٦ وانظر الإنصاف في مسائل الخلاف حـ ١ ص ١٩٣ ، وانظر همع الهوامع حـ ١ ص ٢٥٤ .

وقد أجاز الكوفيون مطلقا جمع مميز « كم » الاستفهامية ، قياساً على جوازه في عشرين وأخواته ، وأجازه الأخفش إذا ما أريد بالعدد جماعات وطوائف مختلفة ، فيكون « غلمانا » في قولنا : كم غلمانا لك ؟ تمييزا عندهم . وقد أوضحنا فيما سبق وجاهة هذا القول في الأعداد الصريحة [1] ، غير أن الموقف هنا يختلف عنه هناك ؛ اذ أن « كم » كناية عن العدد ، وليست صريحة فيه ، فقياسها على الأعداد الصريحة قياس مع الفارق . هذه واحدة ، ومن جهة أخرى فقد تقدم أن « كم الاستفهامية » أصلها الإبهام ، والابهام فيه معنى القلّة ، ولذا يقع في المرتبة الوسطى من مراتب العدد ، ومقتضى ذلك ألا يصرح بلفظ التمييز جمعاً بعد « كم الاستفهامية » إبقاء لمعناها الأصلي في الإبهام ، وفرقا بينها وبين كم الخبرية التي تفيد المبالغة والكثرة ، فناسب جمع التمييز بعدها كما سيأتي .

يقول الرضي : « ولا يكون مميز كم الاستفهامية مجموعاً كمميز المرتبة الوسطى خلافاً للكوفيين . وعلى ما أجازه السيرافي في العدد : أعشرون غلمانا لك ؟ - إذا أردت طوائف من الغلمان - ينبغي جواز : كم غلمانا لك ؟ بهذا المعنى . وقال البصريون : لو جاء نحو : كم غلمانا لك ؟ فالمنصوب حال لا تمييز والتمييز محذوف ؛ أي كم نفساً لك في حال كونهم غلمانا ؟ والعامل في الحال : الجار والمجرور ، فلا يجوز عندهم : كم غلمانا لك ؟ إلا على مذهب الاخفش [2] » كما ذُكر ؛ قال سيبويه : « ولم يجز يونس والخليل : كم غلمانا لك ؟ لأنك لا تقول : عشرون ثياباً لك - إلا على وجه : لك مائة بيضا ، وعليك راقود خلاً ، فإذا أردت هذا المعنى قلت : كم لك غلمانا ؟ ويقبح أن تقول : كم غلمانا لك [3] ؟ »

---

(١) انظر ص ١٤٧ من هذا الكتاب ، وانظر الهمع حـ ١ ص ٢٥٤ ، والصبان حـ ٤ ص ٧٩ - ٨٠ .

(٢) شرح الكافية حـ ٢ ص ٩٦ .

(٣) كتاب سيبويه حـ ١ ص ٢٩٢ .

وجزم ابن يعيش المسألة فقال : « ولو قلت : كم غلمانا لك ؟ لم يجز ألبتة ، لأنك إن جعلته تفسيرا امتنع لكونه جمعاً ، وإن جعلته حالا امتنع لتقدمه على العامل المعنوي ، وهو : لك ، وكان بمنزلة : زيد قائماً فيها لتقدم الحال على العامل المعنوي [1] » .

ويجوز جر مميز « كم » الاستفهامية حملا لها على الخبرية ، نحو : بكم رجل مررت ؟ وعلى كم جذع بيتك مبني [2] ؟ وفي هذه الحالة تعامل معاملة « كم » الخبرية ، من حيث عدم الفصل بينها وبين مميزها ، فإن فصل بينهما بأي نوع من الفصل نصب التمييز كما سيأتي في الخبرية ، يقول الرضى : « وحال « كم » الاستفهامية المجرور مميزها مع الفصل كحال « كم » الخبرية [3] » .

وقد ذكر السيوطي مذاهب ثلاثة في جواز جر مميز الاستفهامية : « أحدها : لا ، والثاني : نعم ، والثالث : الجواز بشرط أن يدخل على « كم » حرف جر ، نحو : على كم جذع بيتك مبني [4] ؟ »

والبصريون يجيزون على قبح نحو : بكم رجل مررت ؟ وعلى كم جذع بُني بيتك ؟ فيجعلون ما دخل على كم من حروف الجر دليلا على « مِن » ويحذفونها ، ويريدون : بكم من رجل مررت [5] ؟

ويرى المبرد وسيبويه أن إضمار « من » في هذه المسألة ليس بحسن ولا قوي ، يقول سيبويه : « وسألته ( أي الخليل ) عن : على كم جذع بيتك مبني : فقال : القياس النصب ، وهو قول عامة الناس ؛ فأما الذين جروا

---

(١) شرح المفصل حـ ٤ ص ١٢٩ .

(٢) انظر أسرار العربية ص ٢١٦ .

(٣) شرح الكافية للرضى حـ ٢ ص ٩٧ .

(٤) همع الهوامع حـ ١ ص ٢٥٤ ، وانظر المقرب لابن عصفور ص ٤٩ .

(٥) انظر المقتضب حـ ٣ ص ٥٦ ـ ٥٧ .

( وهم الكوفيون ) فإنهم أرادوا معنى « مِن » ولكنهم حذفوها هٰهنا تخفيفاً على اللسان ، وصارت « على » عوضاً منها ، ومثل ذلك : آللهِ لا أفعل [1] »

وجاء في المقتضب : « وليس إضمار مِن مع حروف الخفض بحسن ولا قوي ، وإنما إجازته على بُعد [2] » .

والخلاصة : أن « كم » في قولهم : بكم رجل مررت ؟ استفهامية لدخول حرف الجر عليها ؛ ولذا يجوز في التمييز بعدها أن يكون منصوبا ، وهو القياس ، وأن يُجَرّ بإضافة كم على رأي الزجاج ، أو بمِن مضمرة عند الباقين ، وجواز الجر هنا ليس بقوي ؛ لأن كم الاستفهامية بمنزلة اسم منوّن فجر الاسم بعدها يقتضي وجود « مِن » غير أن الذي سوّغ هذا الجواز دخول حرف الجر على « كم » فكأنه دخل على المميّز .

يقول الرضى : « ولا يجوز جر مميز الاستفهامية إلا إذا انجرت هي بحرف الجر ، نحو : على كم جذع بُني بيتك ؟ وبكم رجل مررت ؟ فيجوز في مثله الجر مع النصب ؛ وذلك لأن المميز والمميز في المعنى شيء واحد ، فكأن الجار الداخل على « كم » داخل على مميزه ... [3] . »

وقد يحذف مميز الاستفهامية لدليل عليه ؛ لفظي أو حال ، نحو : كم عندك ؟ أي كم ديناراً عندك ؟ إذا تقدّم ذكر الدنانير ، ونحو : كم عبدالله ماكث ؟ أي كم يوماً أو شهراً . « فكم » في المثال الأول : في موضع المبتدأ ، وعندك : متعلق بالخبر ، والتمييز محذوف ، وفي المثال الثاني : « كم » في موضع المفعول فيه ، وعبدالله : مبتدأ وليس فيه إلا الرفع ، لأنه معرفة ، والتمييز لا يكون إلا نكرة ، وماكث : الخبر .

يقول سيبويه : « وإذا قال : كم عبدالله ماكث ؟ فكم : أيام ، وعبدالله :

---

(١) كتاب سيبويه حـ ١ ص ٢٩٣ .
(٢) المقتضب حـ ٣ ص ٥٧ .
(٣) شرح الكافية حـ ٢ ص ٩٦ .

فاعل [1] » ويقصد بقوله : أيام ، أي ظرف زمان ، وبالفاعل : الفاعل اللغوي ـ لا الاصطلاحي ـ وهو المبتدأ ؛ ولذا نراه يقول بعد ذلك : « وإذا قال : كم عبدالله عندك ؟ فكم : ظرف من الأيام ، وليس يكون عبدالله تفسيرا للأيام ؛ لأنه ليس منها ، والتفسير : كم يوما عبدالله ماكث ؟ أو كم شهرا عبدالله عندك ؟ فعبدالله يرتفع بالابتداء [2] . »

وجاء في المقتضب : « وتقول : كم درهم لك ؟ لأن التمييز وقع على غيره فكأن التقدير : كم دانقا درهم لك ؟ وكم قيراطا ؟ وما أشبه ذلك ، كما أنك إذا قلت : كم غلمانك ؟ فإنما المعنى : كم غلاماً غلمانك ؟ ولا يكون في قولك : كم غلمانك ؟ إلا الرفع ؛ لأنه معرفة ، ولا يكون التمييز بالمعرفة ... ... وتقول : بكم ثوبك مصبوغ ؟ لأن التقدير : بكم منًا ثوبك مصبوغ ؟ أو بكم درهما ؟ ... ... ... ... ... ... ... ...

ولو قال : بكم رجل زيد مأخوذ ؟ لم يجز إلا الرفع في مأخوذ ، كما تقول : بعبدالله زيد مأخوذ ؛ لأن الظرف هـٰهنا إنما هو معلّق بالخبر [3] . »

ولا يحسن حذف مميز « كم » إلا إذا كانت استفهامية ، أما مع الخبرية ففيه قبح ؛ لأن الخبرية مضافة ، وحذف المضاف إليه ، وتبقية المضاف قبيح كما سيأتي [4] .

## ٢ ـ الأحكام العدديّة لـ « كم » الخبرية * :

تقدم أن « كم » نوعان ، استفهامية وخبرية ، وأن الخبرية حملت

---

(١) سيبويه حـ ١ ص ٢٩٢ .

(٢) نفس السابق ، وانظر شرح المفصل حـ ٤ ص ١٢٨ ـ ١٢٩ ، وشرح الكافية حـ ٢ ص ٩٩ .

(٣) المقتضب حـ ٣ ص ٥٦ .

(٤) انظر شرح المفصل حـ ٤ ص ١٢٩ ـ وانظر ص ١٨٦ من هذا الكتاب .

* الأفضل أن تسمى « كم » الخبرية : « كم » الاستكثارية ؛ تحقيقاً للمعنى الإنشائي فيها ، وكما نص عليه ابن الحاجب في الكافية ـ انظر ص ١٦٩ من هذا الكتاب .

على الاستفهامية لما فيها من بعض أحكامها ، وتقدم أيضا أن « كم » الاستفهامية لما فيها من معنى الإبهام ، تعامل معاملة الأعداد المنونة : من أحد عشر إلى تسعة وتسعين ، فينصب ما بعدها ، كما ينصب ما بعد هذه الأعداد .

أما كم الخبرية فقد عوملت معاملة الأعداد التي تضاف ، وهي : الثلاثة والعشرة وما بينهما ، والمائة والألف ومضاعفاتهما ؛ وذلك لما فيها من معنى المبالغة والكثرة .

ولذا تميز بالمفرد والجمع ؛ لأن الأعداد المضافة ، منها ما يضاف إلى الجمع كالثلاثة وأخواتها ، ومنها ما يضاف إلى المفرد ، وهو المائة والألف .. فيقال : كم رجل عندك ، وكم غلمان لك .

قال الشاعر :

وكم ليلةٍ قد بتّها غير آثم بساجيةِ الحجلين مُفْعَمةِ القُلْب [1] .

وقال آخر :

كم ملوكٍ باد ملكهم ونعيم سوقة بادوا [2] .

« فكم » هنا بمنزلة اسم منصرف في الكلام ، يجر ما بعده إذا سقط التنوين ، وإنما اختير لها الجر حملا على « رُبّ » ، لمضارعتها إياها ، يقول سيبويه : « واعلم أن كم في الخبر بمنزلة اسم يتصرف في الكلام غير منون ، يجر ما بعده إذا أُسقط التنوين ، وذلك الاسم نحو : مائتي درهم ، فانجرّ الدرهم لأن التنوين ( أي النون في مائتين ) ذهب ، ودخل فيما قبله ، والمعنى معنى رُبّ ، وذلك قولك : كم غلام لك قد ذهب . فإن قال قائل : ما شأنها في الخبر صارت بمنزلة اسم غير منون ؟ فالجواب فيه أن تقول : جعلوها في المسألة ( أي الاستفهام ) مثل عشرين وما أشبهها ، وجعلت في الخبر

---

(١) البيت من الطويل ، ولم يذكر قائله ـ انظر الخزانة حـ ٤ ص ٤٩٦ ( شواهد العيني ) .

(٢) البيت من المديد ، ولم يذكر قائله ـ انظر السابق ص ٤٩٥ ( شواهد العيني ) .

بمنزلة ثلاثة إلى العشرة ، تجر ما بعدها ، كما جرت هذه الحروف ( أي الأسماء » ما بعدها ، فجاز ذا في « كم » حين اختلف الموضعان ، كما جاز في الأسماء المتصرفة التي هي للعدد [١] . »

وقال ابن يعيش : « وأما الخبرية فانها تبين بالواحد والجمع ، وتضاف إلى المعدود وذلك نحو : كم رجل عندك ، وكم غلمان لك ؛ لأنها بمنزلة اسم منصرف في الكلام منون ، يجر ما بعده إذا سقط التنوين ، وذلك نحو : مائتا درهم ، فانجر الدرهم لما سقط التنوين ، ودخل فيما قبله ؛ لأن المضاف إليه داخل في المضاف ، وإنما كان كذلك من قبل أن كم » واقعة على العدد ، والعدد منه ما ينصب مميزه نحو قولك : عندي خمسة عشر ثوباً ، وعشرون عمامة ، ومنه ما يضاف إلى مميزه ، وذلك على ضربين : منه ما يضاف إلى الجمع نحو : ثلاثة أثواب إلى العشرة ، ومنه ما يضاف إلى الواحد نحو : مائة درهم ، وألف دينار ـ فميزت كم بجميع أنواع ما ميز به العدد . وهذا مع إرادة الفرق بين موضعيهما ؛ إذ كان لفظهما واحدا ، ولها معنيان ؛ فكم ومذوحتي من جهة اللفظ على هيئة واحدة ، وتعمل عملين . فإن قلت : ولم خصت الخبرية بالخفض ، والاستفهامية بالنصب ؟ فالجواب : أن التي في الخبر تضارع « رُبّ » وهي حرف خفض ، فخفضوا بكم في الخبر ، حملا على رُبّ . ولما وجب للخبرية الخفض بمضارعتها رُبّ وجب للأخرى النصب ؛ لأن العدد يعمل إما خفضاً وإما نصباً [٢] »

والقياس في « كم » الخبرية أن تفسّر : بواحد ؛ لأنها تدل على الكثرة ، والكثير من العدد يبين بالواحد ، نحو : مائة ثوب وألف دينار [٣] . غير أنهم

---

(١) سيبويه حـ ١ ص ٢٩٣ ، وانظر أسرار العربية ص ٢١٦ ـ ٢١٧ ، وانظر التسهيل ص ١٢٤ ، وقد جاء فيه : « وإن أخبر بكم قصداً للتكثير ، فمميزها كمميز عشرة أو مائة ، مجرور بإضافتها إليه لا بمن محذوفة خلافا للفراء » .

(٢) شرح المفصل حـ ٤ ص ١٢٦ ـ ١٢٧ .

(٣) نفس السابق ص ١٢٧ ، وانظر حاشية الصبان حـ ٤ ص ٨٠ .

أجازوا تفسيرها بالجمع على كثرة ؛ فرقاً بينها وبين الاستفهامية ، ولما تقدم من قيامها مقام عدد مضاف إلى الجمع أو المفرد .

ولا يجوز الفصل هنا بين كم ومميزها ، فإن فصل بينهما بأي نوع من الفصل نصب التمييز ، وذلك نحو : كم في الدار رجلا ، قال الشاعر :

كم نالني منهم فضلا على عدم     إذْ لا أكاد من الإقْتار أَحْتمل [١]

وقال زهير يصف ناقته :

تَؤُمّ سنانا وكم دونه     من الأرض مُحْدَوْدِبا غارُها [٢]

إلا إذا كان الفصل بفعل متعد ، فحينئذ يجب جر التمييز بمن ؛ لئلا يلتبس بمفعول ذلك الفعل ، نحو قوله تعالى : كم تركوا من جنات ، وكم أهلكنا من قرية [٣] .

وإنما لم يجز الفصل هنا ، وجاز في كم الاستفهامية ؛ لأن كم الخبرية تخفض الاسم بعدها بإضافته إليها ، وقبيح أن يفصل بين المضاف والمضاف إليه ؛ إذ المضاف إليه من تمام المضاف ، وداخل فيه ، فصارا كالكلمة الواحدة ؛ أما في الاستفهامية فالمنصوب يجوز أن يفصل بينه وبين الناصب ، على حد

---

(١) البيت للقطامي ، وهو من البسيط ، وقد استشهد به سيبويه ( حـ ١ ص ٢٩٥ ) على نصب التمييز ؛ لقبح الفصل بين المضاف والمضاف إليه ـ انظر الخزانة حـ ٣ ص ١٢٢ ، حـ ٤ ص ٤٩١ ( شواهد العيني ) وانظر الإنصاف حـ ١ ص ١٩١ ـ ١٩٢ ، والمقتضب حـ ٣ ص ٦٠ ، وحاشية الصبان حـ ٤ ص ٨٢ .

(٢) البيت من المتقارب ، وهو لزهير بن أبي سلمى ، وقيل لابنه كعب ، وليس بموجود في ديوانهما ، ومعناه : أنها تقصد سنانا ـ وهو الممدوح ـ على بعد المسافة بينها وبينه . والغار في البيت : الغائر المطمئن من الأرض ، وجعله محدودبا لما يتصل به من الاكام ـ انظر الخزانة حـ ٤ ص ٤٩١ ( شواهد العيني ) وسيبويه حـ ١ ص ٣٤٤ ، وشرح المفصل حـ ٤ ص ١٢٩ ، والإنصاف في مسائل الخلاف حـ ١ ص ١٩٢ ، وحاشية الصبان حـ ٤ ص ٨٣ .

(٣) سورة الدخان : ٢٥ ، وسورة القصص : ٥٨ ، وانظر شرح الكافية حـ ٢ ص ٩٧ وحاشية الصبان حـ ٤ ص ٨٣ .

قولهم : هذا ضارب اليوم زيدا ، وهذا ضارب بك زيدا [1] .

وعليه يكون نصب التمييز بعد كم الخبرية مستندا إلى أمرين :

أحدهما : التخلّص من القبح الحاصل من الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، في حالة جر التمييز ، وإن كان الكوفيون يجيزونه دون قبح ، بناء على أن الجر بمن مقدرة عندهم ، لا بالإضافة .

ثانيهما : أن يجعل هذا النصب على لغة بني تميم الذين يجعلون كم الخبرية بمنزلة عدد منون كالاستفهامية ، وينصبون بها ؛ سواء فصل أو لم يفصل .

يقول سيبويه : « وأعلم أن ناسا من العرب يعملونها فيما بعدها في الخبر ، كما يعملونها في الاستفهام ، فينصبون بها كأنها اسم منون ، ويجوز لها أن تعمل في هذا الموضع في جميع ما عملت فيه رُبَّ ، إلا أنها تنصب لأنها منونة ، ومعناها منونة وغير منونة سواء ؛ لأنه لو جاز في الكلام أو اضطر شاعر فقال : ثلاثةٌ أثواباً كان معناه معنى ثلاثةُ أثوابٍ [2] . »

ويقول في موضع آخر : « إذا فصلت بين كم وبين الاسم بشيء استغنى عليه السكوت أو لم يستغن [3] فاحمله على لغة الذين يجعلونها بمنزلة اسم منون ؛ لأنه قبيح أن يفصل بين الجار والمجرور ، لأن المجرور داخل في الجار ، فصارا كأنهما كلمة واحدة ، والاسم المنون يفصل بينه وبين الذي يعمل فيه ، تقول : هذا ضارب بك زيداً ، ولا تقول : هذا ضارب بك زيدٍ [4] . »

---

(١) انظر سيبويه حـ ١ ص ٣٤٤ ، وشرح المفصل حـ ٤ ص ١٣٠ ـ ١٣١ .

(٢) سيبويه حـ ١ ص ٢٩٣ ، وقد ورد في النسخة طبع بيروت حـ ١ ص ٣٤٢ ، ثلاثة أبواب بدل أثواب ، ويبدو أنه تحريف .

(٣) لعله يقصد بالاستغناء وعدمه : الظرف التام ، والظرف الناقص ، نحو : كم بك مأخوذٍ أتاني ، وكم اليوم جائعٍ جاءني ، فقد أجاز بعضهم الجر إذا كان الفصل بناقص / انظر الهمع حـ ١ ص ٢٥٥ ، وانظر الصبان حـ ٤ ص ٨٢ .

(٤) سيبويه حـ ١ ص ٢٩٥ ، وانظر التسهيل ص ١٢٤ .

وعلى هذا يوجّه البيتان السابقان ..

وقد يجر بها مع الفصل للضرورة ، كما في قول الشاعر : ـ

كم في بني سعد بن بكر سيدٍ    ضَخْمِ الدَّسِيعَةِ ماجدٍ نفّاعِ [1]

ويكون الفصل حينئذ بالظرف وشبهه مما لا يعمل فيه الخافض ، يقول المبرد : « ولا يجوز أن تفصل بين الخافض والمخفوض في الضرورة إلا بحشو كالظروف وما أشبهها مما لا يعمل فيه الخافض [2] » وقد جاء قول بعضهم :

كم قد فاتني بطلٍ كَمِيٌّ    وياسر فِتْية سَمْح هَضوم [3]

برفع بطل وجرّه ، وصحّح المبرد الجر ؛ محتجاً بأن القوافي مجرورة . وعلى رواية الرفع لا تكون هناك ضرورة ، ولا نقع في محظور ؛ أما على رواية الجر ، ففيه الفصل بين الخافض والمخفوض بجملة فعليّة محقّقة ، مع أن الفصل هنا مقيد بالظروف وما أشبهها [4] .

---

(١) البيت من الكامل ، وزعم العيني أنه للفرزدق ، والدسيعة : العطية ، وقيل : الجفنة ، يريد الشاعر أن يقول : إن الممدوح واسع المعروف ، ماجد شريف . والشاهد فيه : خفض « سيد » بـ «كم » مع الفصل بينهما ضرورة ، انظر الخزانة حـ ٣ ص ١٢٢ ، حـ ٤ ص ٤٩٢ ( شواهد العيني ) وانظر المقتضب حـ ٣ ص ٦٢ ، وسيبويه حـ ١ ص ٢٩٦ ، وشرح المفصل حـ ٤ ص ١٣٠ ، والصبان حـ ٤ ص ٨٢ .

(٢) المقتضب حـ ٣ ص ٦٢ .

(٣) فاتني بطل : أي أفقدنيه الموت ، والكمى : الشجاع ، والياسر : الداخل في الميسر لكرمه وسماحته ، والهضوم : الذي يهضم ماله للصديق والجار والسائل ، والشاهد فيه : جر « بطل » بكم مع الفصل بينهما ضرورة ـ انظر المقتضب حـ ٣ ص ٦٢ ، وقد جاء في رواية سيبويه ( حـ ١ ص ٢٩٥ ) برفع بطل ، فتكون كم ظرفا لتكثير المرار ، والتمييز محذوف ، وبطل فاعل فاتني ـ ويرى المبرد أن الصحيح الجر ، لأن القوافي مجرورة ـ انظر المقتضب حـ ٣ ص ٦٢ .

(٤) انظر همع الهوامع حـ ١ ص ٢٥٥ ، وانظر التسهيل ص ١٢٤ ، وقد جاء فيه : « وإن فصل ( أي مميزكم الخبرية ) نصب حملا على الاستفهامية ، وربما نصب =

وأجاز سيبويه في نحو :

كم بجود مُقْرِف نال العلا وكريم بُخْلُه قد وَضَعه [1]

الرفع والنصب والجر ؛ **فالرفع** على أن يجعل « كم » ظرفاً لتكثير المرار ، ومقرف : مبتدأ ، وما بعده خبر ، والتقدير : كم مرة مقرف نال العلا . وقد ذكر ابن يعيش أن « كم » في رواية الرفع هي الخبر ، ومقرف : مبتدأ ، وحسن الابتداء به ، وهو نكرة ، لوصفه بجملة : نال العلا ، أو يكون « كم » مبتدأ ، ومقرف : الخبر ، وهذا التوضيح وإن كان يتمشى مع المعنى المراد من الكلام ، إلا أن الإعراب الأول وارد أيضاً ، والذي سوغ الابتداء بالنكرة هناك وقوعها في سياق الاستفهام ، وهو شبيه بالنفي .

**والنصب** على التمييز ، لقبح الفصل بين كم ومجرورها في الخبر .

**والجر** على إجازة الفصل بين كم وما عملت فيه ضرورة ـ وتكون « كم » في الموضعين : مبتدأ ، وجملة : « نال العلا » خبر ، والمعنى : كثير من المقرفين نال العلا بجود .

والكوفيون يجيزون الفصل بين كم والمخفوض بعدها في غير الضرورة ، لأنها عندهم بمنزلة اسم منون ، وما بعدها مجرور بمن ظاهرة أو مقدرة كما في رُبّ ، ولذا حسن الفصل ـ في زعمهم ـ بين كم ومخفوضها في البيت السابق . وقد تقدم ضعف هذا الرأي [2] ؛ لأن المجرور داخل في الجار ، فهما في موضع اسم واحد ، ولا يحسن حذف بعض الاسم ؛ يقول سيبويه :

---

= غير مفصول ، وقد يجر في الشعر مفصولاً بظرف أو جار ومجرور ، لا بجملة ولا بهما معا »

(١) البيت من الرّمل ، وقد نسبه صاحب الأغاني لأنس بن زنيم ، في جملة أبيات قالها لعبيد الله بن زياد بن سمية ـ انظر الخزانة حـ ٣ ص ١١٩ ، حـ ٤ ص ٤٩٣ ( شواهد العيني ) وانظر سيبويه حـ ١ ص ٢٩٦ ، والمقتضب حـ ٣ ص ٦١ ، وشرح المفصل حـ ٣٤ ص ١٣٢، وانظر حاشية الصبان حـ ٤ ص ٨٢ ، وانظر المقرب ص ٤٩ .

(٢) انظر ص ١٨٢ ، وانظر شرح المفصل حـ ٤ ص ١٣٤ .

« وقد قال بعضهم : « كم » على كل حال منونة ، ولكن الذين جرّوا في الخبر أضمروا « مِن » كما جاز لهم أن يضمروا « ربّ » ... ... وليس كل جار يضمر ؛ لأن المجرور داخل في الجار ، فصارا عندهم بمنزلة حرف واحد ، فمن ثَـمّ قبح [1] » الفصل بين كم ومجرورها .

وقال المبرد : « وقد زعم قوم أنها ( أي كم ) على كل حال منونة ، وأن ما انخفض بعدها ينخفض على إضمار « مِن » وهذا بعيد ؛ لأن الخافض لا يضمر ؛ إذْ كان وما بعده بمنزلة شيء واحد [2] . »

وذكر الأنباري : أن « ما احتجوا به ( أي الكوفيون ) من قوله :

« كم بجود مقرف نال العلا » .

فالكلام عليه من وجهين : أحدهما : أن الرواية الصحيحة « مقرفٌ » بالرفع بالابتداء وما بعدها الخبر ، وهو قوله « نال العلا » والثاني : أن هذا جاء في الشعر شاذا فلا يكون فيه حجة [3] . »

وقد جاء بيت الفرزدق : ـ

كم عمـــة لك يا جرير وخالــــة فدعــاء قد حلبت عليّ عِشَارِي [4]

برفع عمة ونصبها وجرها :

أ ـ فالنصب على أن « كم » خبرية ، على لغة من ينصب بها في الخبر كما ذكر سيبويه ، أو استفهامية على رأي المبرد والرضى ، وتوجيه ذلك : أن الاستفهام ليس على معناه الحقيقي ، ولكنه على سبيل التهكم والسخرية [5] ،

---

(١) سيبويه حـ ١ ص ٢٩٤ . (٢) المقتضب حـ ٣ ص ٦١ .

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف حـ ١ ص ١٩٢ .

(٤) انظر الخزانة حـ ٣ ص ١٢٦ ، حـ ٤ ص ٤٨٩ ( شواهد العيني ) .

(٥) وقدّره ابن يعيش على سبيل التقرير ، ولعلّه أقرب إلى الإخبار في معنى كم في البيت ، وكما يفهم من شرح الرضى ـ انظر شرح الكافية حـ ٢ ص ١٠٠ ، وشرح المفصل حـ ٤ ص ١٣٤ ، والمقتضب حـ ٣ ص ٥٨ .

فكأنه يقول لجرير : أخبرني عن عدد عماتك وخالاتك اللائي حلبن عليّ عِشَارِي ، فقد ذهب عني عددها . وكم : مبتدأ ، خبرها : جملة : قد حلبت ، وإفراد الضمير فيها مراعاة للفظ « كم » كما تقدم .

ب ـ والجر على أن « كم » خبرية ، وهي مبتدأ ، خبرها جملة » قد حلبت كما في رواية النصب .

حـ ـ والرفع على الابتداء ، وكم : منصوب المحل ؛ مفعول مطلق أو ظرف ، و « قد حلبت علي عشاري » : في موضع الخبر . والمعنى : كم يوماً أو كم مرة ، أو كم حَلْبة عمةٌ لك وخالة قد حلبت عليّ عشاري ، فالتمييز محذوف ، وأجاز الرضى في هذه الحالة أن تكون كم خبرية أو استفهامية بجر التمييز ونصبه ، ولعل كونها استفهامية أرجح ؛ إذ حذف المضاف إليه ، أي التمييز ، وتبقية المضاف ، وهو « كم » ـ فيه قبح .

يقول الرضى موضحا جميع هذه الحالات : « ووجه النصب في عمة : كون كم خبرية على ما تقدم من جواز نصب تمييزها عند بعضهم ، أو استفهامية وإن لم يرد معنى الاستفهام ، لكنه على سبيل التهكم ، كأنه يقول : نفس الحَلَب ثابتة إلا أنه ذهب عني عدد الحالبات ، والجر على أن كم خبرية . والرفع على حذف المميز ؛ إما مصدرا بتقدير : كم حلبة نصبا وجرّا ، فالنصب على الاستفهام على سبيل التهكم ، والجر على الإخبار ، وإما ظرفاً بتقدير : كم مرة نصباً على التهكم ، وجرا على الإخبار . فيرتفع عمة بالابتداء ، و « لك » : صفتها ، والخبر : قد حلبت ، وكم في الوجهين منصوبة المحل ؛ إما مفعول مطلق لخبر المبتدأ أو ظرف له ، كما تقول : أضربتين زيد ضرب ؟ و .. أمرتين زيد ضرب [1] ؟ . »

ومقتضى ما سبق من أقوال النحاة في بيت الفرزدق : « كم عمة ... » أن « كم » في حالتي رفع ما بعدها أو نصبه يجوز أن تكون خبرية ويجوز

---

(١) شرح الكافية حـ ٢ ص ١٠٠ .

أن تكون استفهامية ، أما في حالة الجر فهي خبرية . على أنه ليس هناك ما يمنع أن تكون « كم » في حالة الجر استفهامية أيضاً ، فقد ذكر الأنباري « أن بعض العرب ينصب بها في الخبر من غير فصل ، ويجر بها في الاستفهام ؛ حملا لإحداهما على الأخرى [1] » وبذلك يكون البيت قائماً على الاستفهام التهكمي ، وهو أبلغ في الهجاء من الإخبار ، وتكون رواية الجر والنصب أشد أثرا في ذلك من الرفع ؛ لأنهما تفيدان أن لجرير عمات وخالات أجيرات ممتهنات ، أما رواية الرفع فتفيد أن لجرير عمة واحدة وخالة واحدة حلبت على الفرزدق عشاره في أوقات كثيرة [2] .

ولا يحسن حذف التمييز هنا ، كما حسن مع كم الاستفهامية ، وذلك لأن « كم » الخبرية مضافة إلى المميز ، وحذف المضاف إليه ، وتبقية المضاف قبيح ، نحو : كم غلمانك ، بتقدير : كم غلام غلمانك أو كم نفس ؟ . ونحوهما من التقديرات على جر التمييز ، ومثله : كم درهمك ، أي كم دانق أو قيراط درهمك؟ والأحسن أن يقدّر التمييز منصوبا ؛ إذ حذف المضاف إليه فيه قبح كما ذكر [3] .

وقد جاء كثيرا في كلامهم دخول « مِن » على مميز الخبرية ، « نحو قوله تعالى : « وكم من قرية ... * » « وكم من ملك * ... » لأن الإضافة فيها مقدرة بمِن على حد : باب ساج ، وجُبَّة صوف ، فإذا قلت : كم قرية وكم ملك ، فكأنك قلت : كثير من القرى ، وكثير من الملائكة ، فإذا أظهرت « مِن » كان العمل لها دون كم [4] » ولم يرد مميز « كم » الخبرية في القرآن الكريم إلا مجروراً بمن كما سيأتي .

---

(١) انظر أسرار العربية ص ٢١٦ .

(٢) انظر شرح المفصل جـ ٤ ص ١٣٤ .

(٣) نفس السابق ص ١٢٩ .

* سورة النجم / آية : ٢٦ . * سورة الأعراف : آية ٤

(٤) نفس السابق ص ١٣٤ ، وانظر المقرب ص ٤٩ .

وتدخل « مِن » أيضاً على مميز « كم » الاستفهامية ، وإن كان دخولها عليه ليس واضحاً كما في الخبرية ، وذلك نحو : كم من رجل قد رأيته ؟ والسر في هذا كما ذكر المبرد : أن « الاستفهام يدخل فيما وقع عليه « مِن » توكيداً وإعلاماً أنه واحد في معنى الجميع ، وذلك نحو : هل أتـاك من أحد ؟ كما تقول في المنفي : ما أتاني من رجل [١] » إذ الاستفهام يشبه النفي ، لما فيه من معنى الإبهام والتقليل . ويفهم من عموم كلام سيبويه في باب : ما ينتصب انتصاب الاسم بعد المقادير ـ أن مِنْ تدخل بعدكم ـ سواء كانت خبرية أو استفهامية ـ توكيدا [٢]

أما قول الرضى : « وأما مميز « كم » الاستفهامية فلم أعثر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ، ولا دلّ على جوازه كتاب من كتب النحو ، ولا أدري ماصحته [٣] » فردود عليه بقوله تعالى : « سل بني إسرائيل كم آتيناهم من آية بينة » فقد أكد أبو حيان في معرض ردّه على الزمخشري ـ أن كم في الآية استفهامية ، ولا يجوز جعلها خبرية ، وذلك « لأن جعلها خبرية هو اقتطاع للجملة التي هي فيها من جملة السؤال ، لأنه يصير المعنى : سل بني إسرائيل ، وما ذكر المسئول عنه ، ثم قال : كثيراً من الآيات آتيناهم ـ فيصير هذا الكلام مفلتا مما قبله ، لأن جملة : كم آتيناهم صار خبراً صرفا لا يتعلق به سل ، وأنت ترى معنى الكلام ومصب السؤال على هذه الجملة ، فهذا لا يكون إلا في الاستفهامية ، ويحتاج في تقرير الخبرية إلى تقدير حذف ، وهو المفعول الثاني لسل ، ويكون المعنى : سل بني إسرائيل عن الآيات التي آتيناهم ، ثم أخبر تعالى : أن كثيرا من الآيات آتيناهم [٤] » وعلى جعل « كم »

---

(١) المقتضب حـ ٣ ص ٦٦ .

(٢) انظر سيبويه حـ ١ ص ٢٩٩ .

(٣) شرح الكافية حـ ٢ ص ٩٧ .

(٤) تفسير البحر المحيط حـ ٢ ص ١٢٧ ، وانظر الكشاف حـ ١ ص ٢٥٤ ، ومغني اللبيب حـ ٢ ص ٥٥٩ / ٥٦٠ ، وحاشية الصبان حـ ٤ ص ٨٠ .

للاستفهام ، فإن جملة « كم آتيناهم .. » تكون قد وقعت موقع المفعول الثاني لسل ، ولا نحتاج إلى تقدير حذف .

**٣ ـ بين كم في الاستفهام والخبر :**

تفترق كم الاستفهامية وكم الخبرية في أمور فنية ، منها : ـ

**الاستثناء ـ العطف بلا ـ البدل**

ويرجع ذلك الافتراق ـ كما سيتبين فيما بعد بالتفصيل ـ إلى المعنى الوظيفي لكل منهما ؛ فالاستفهام فيه معنى النفي ، والإخبار فيه معنى الإيجاب ، وعلى هذا الأساس بني الفرق بينهما في مجال التطبيق .

١ ـ الاستثناء : إذا وقعت « إلاّ » بعد « كم » الاستفهامية كان إعراب ما بعدها على البدل من « كم » وذلك لما في الاستفهام من معنى النفي ، فكأنها وقعت بعد كلام منفي « تقول : كم ثلاثة ستة إلا ثلاثتان ؟ فتنصب ثلاثة ، لأنها تمييز ، وستة : خبر « كم » وثلاثتان : بدل من « كم » والتقدير أي شيء من العدد ستة إلا ثلاثتان ؟ [١] » .

وأما إذا وقعت بعد « كم » الخبرية ، فإن المستثنى بعدها ينصب ؛ لأنه استثناء من موجب ؛ إذ الإخبار في معنى الإيجاب ، وذلك نحو : كم غلمان جاءوني إلا زيدا .

يقول السيوطي [٢] : « إلاّ إذا وقعت بعد الاستفهامية كان إعراب ما بعدها على حد إعراب « كم » من رفع أو نصب أو جر ؛ لأنه بدل منها ، لأن الاستفهام يبدل منه ، ويستفاد من إلا معنى التحقير والتقليل [٣] ، نحو :

---

(١) المقتضب حـ ٣ ص ٦٤ .

(٢) ـ نقلا عن البسيط ـ في الأشباه و النظائر حـ ٢ ص ٢٢٧ .

(٣) انسحب هذا المعنى على « إلاّ » من النفي الذي هو وليد الإبهام والقلة في « كم » الاستفهامية .

كم عطاؤك إلا ألفان [1] ؟ ، وكم أعطيتني إلا ألفين [2] ؟ وبكم أخذت ثوبك إلا درهم [3] ؟ وكم مالك درهما إلا عشرون [4] ؟ ولا يجوز أن يكون ما بعد إلا بدلا من خبر « كم » ولا من مفسرها لبيانهما ، بل يبدل من « كم » لإبهامها ؛ لإرادة إيضاحها بالبدل . ولإفادته معنى التقليل [5] ، كان الاستفهام بمنزلة النفي ، كقولك : هل الدنيا إلا شيء فان ؟ أي ما الدنيا . وأما الخبرية فإن المستثنى بعدها منصوب ؛ لأنه استثناء من موجب ، ولا يجوز البدل في الموجب ، فيقال : كم غلمان جاءوني إلا زيدا » .

٢ ـ العطف بلا ، فيجوز أن يقال : كم رجلٍ قد أتاني لا رجل ولا رجلان ، بالعطف على الخبرية ، ولا يجوز ذلك في الاستفهامية ، يقول سيبويه : « وتقول : كم قد أتاني لا رجلٌ ولا رُجلان ، وكم عبدٍ لك لا عبدٌ ولا عبدان ، فهذا محمول على ما حُمِل عليه كم لا على ما عَمِل فيه كم ، كأنك قلت : لا رجل أتاني ولا رجلان ، ولا عبد لك ولا عبدان ؛ وذاك لأن كم تفسر ما وقعت عليه من العدد بالواحد المنكور ، كما قلت : عشرون درهما ، أو بجمع منكور نحو : ثلاثة أثواب ، وهذا جائز في التي تقع في الخبر ؛ فأما التي تقع في الاستفهام فلا يجوز فيها إلا ما جاز في العشرين [6] » .

---

(١) مرفوع بدل من « كم » لأنها في موضع الخبر أو المبتدأ .

(٢) منصوب بدل من « كم » لأنها في موضع المفعول الثاني .

(٣) مجرور بدل من « كم » لأنها في موضع المجرور بحرف جر .

(٤) بدل من « كم » لأنها في موضع الخبر أو المبتدأ .

(٥) في النسخة التي رجعت إليها « التعليل » بدل « التقليل » ولعل الصواب « التقليل » . لأن كم الاستفهامية تفيد التقليل ـ انظر الأشباه والنظائر حـ ٢ ص ٢٢٧ ، وانظر المقتضب حـ ٣ ص ٦٤ ( الهامش ) .

(٦) حدث سقط في النسخة / طبع بيروت ( حـ ١ ص ٣٤٦ ) ؛ إذ العبارة التي فيها « وهذا جائز في التي تقع في الاستفهام فلا يجوز فيها إلا ماجاز في العشرين » والصواب : « وهذا جائز في التي تقع في الخبر ؛ فأما التي تقع في الاستفهام فلا يجوز فيها إلا ماجاز في العشرين » انظر الكتاب حـ ١ ص ٢٩٦ / طبع بولاق .

ويبدو من تعليل سيبويه : أنه جوّز العطف بلا على « كم » الخبرية دون الاستفهامية ، توكيداً لمعنى « كم » في الإخبار ؛ إذ هي في الخبر تفسر بالواحد والجمع ؛ أما في الاستفهام فلا تفسر إلا بمفرد .

وربما يقلّل من شأن هذا التعليل عند سيبويه ما سبق من أن « كم » لفظه مفرد مذكر ، ومعناه يقع على المؤنث والجمع ؛ سواء كان استفهاما أم خبرا [1] .

ولعلّ تعليل امتناع العطف بلا على « كم » الاستفهامية يكون أقرب إلى طبيعة اللغة لوقلنا : إن العطف بلا يقتضي الإيجاب قبله ، والاستفهام فيه معنى النفي ، فلم يجز معه العطف بلا ـ وهذا هو الأساس الذي قدّمنا به للفرق بين كم في الخبر والاستفهام من حيث التطبيق ؛ ولذا جاء في الأشباه والنظائر نقلا عن البسيط : « ولا يجوز في الاستفهامية : كم درهما عندك لا ثلاثة ولا أربعة ؟ لأن « لا » لا يعطف بها إلا بعد موجب ؛ لأنها تنفي عن الثاني ما ثبت للأول ، ولم يثبت شيء في الاستفهام » [2] .

٣ ـ البدل ، وإذا أبدل من « كم » الاستفهامية ، فلا بد من دخول همزة الاستفهام على البدل ، « لأن بدل متضمن الاستفهام يقترن بهمزة الاستفهام [3] » وذلك نحو : كم درهما عندك ؟ أعشرون أم ثلاثون ؟ ولا يجوز ذلك في بدل « كم » الخبرية ؛ لأن المراد بها الإخبار عن الكثرة في العدد ، يقال : كم رجل قد شاهدت ، ثلاثين وأربعين وخمسين ، ويقال : كم غلمان عندك ، ثمانون بل تسعون [4] .

---

(١) انظر ص ١٧٣ من هذا الكتاب .
(٢) الأشباه والنظائر حـ ٢ ص ٢٢٧ .
(٣) شرح الكافية حـ ٢ ص ٩٦ ، وانظر شرح المفصل حـ ٤ ص ١٢٥ ، والمقتضب حـ ٣ ص ٥٥ ، ٦٢ .
(٤) انظر حاشية الصبان على الأشموني حـ ٤ ص ٨٤ .

هذه أهم الفروق التطبيقيّة بين كم في الاستفهام والخبر ، وهناك فروق أخرى يمكن استخلاصها مما تقدم ، وهي كما جاء في الأشباه والنظائر : « أن الاستفهامية بمنزلة عدد منون والخبرية بمنزلة عدد حذف منه التنوين ، وأن الاستفهامية تبين بالمفرد ، والخبرية تبين بالمفرد والجمع ، وأن مميز الاستفهامية منصوب ، ومميز الخبرية مجرور ، وأن الاستفهامية يحسن حذف مميزها ، والخبرية لا يحسن حذف مميزها ، وأن الاستفهامية يفصل بينها وبين مميزها ، ولا يحسن ذلك في الخبرية [1] » « وأن المتكلم بالخبرية لا يستدعي من مخاطبه جواباً ، لأنه مخبر ، والمتكلم بالاستفهامية يستدعى ذلك [2] ، لأنه مستخبر [3] » .

« وأن الكلام مع الخبرية محتمل للتصديق والتكذيب بخلافه مع الاستفهامية [4] » وقد بُني على هذا الفرق الأخير بين كم الاستفهامية ، وكم الخبرية ـ فرق آخر ، هو : أن « كم » الخبرية تختص بالزمن الماضي وحده كرُبّ ؛ لأنها إخبار بكثرة شيء معدود ، وذلك لا يكون إلا فيما حصل وانتهى ؛ ولذا لا يصح أن يقال : كم غلمان لي سأملكهم ، على الخبر ، كما لا يجوز : رُبّ غلمان سأملكهم [5] .

**ب ـ كأيّن**

معناها ـ لغاتها ـ من أحكامها : أنها تميز بمفرد منصوب قليلا ، ومجرور بمن

---

(١) الأشباه والنظائر حـ ٢ ص ٢٢٦ ـ ٢٢٧ .

(٢) وقد ذكر ابن عصفور أن « الأحسن في الاسم الواقع في جواب كم الاستفهامية ، أن يكون موافقا لها في الإعراب ، فتقول في جواب من قال : كم درهما ملكت ؟ عشرين ، وفي جواب من قال : كم درهما عندك ؟ عشرون ، ويجوز أن يرفع الجواب على كل » انظر المقرب ص ٤٩ .

(٣) الأشباه والنظائر حـ ٢ ص ٢٢٧ .

(٤) نفس السابق

(٥) انظر الصبان حـ ٤ ص ٨٤ ، وحاشية الخضري حـ ٢ ص ١٤١ .

غالبا ، وأن خبرها لا يكون إلا جملة فعليّة ...

ما توافق فيه « كم » وما تخالف من الأحكام .

كأيّن مثل « كم » الخبرية في المعنى ، فهي كناية عن عدد مبهم ، تكثر به عدة ما يضاف إليه . وأصله : أيٌّ المنوّنة المبهمة ، دخلت عليها كاف التشبيه ، فحصل من مجموعهما معنى جديد ، لم يكن لكل منهما في حالة الإفراد ؛ ولذا لا تتعلق الكاف بشيء قبلها من فعل أو معناه كما كانت قبل التركيب . والأحسن أن تكتب بالنون ؛ لأن التنوين لما دخل في التركيب أشبه النون الأصليّة ؛ ولهذا ترسم في المصحف نونا ، ومن وقف عليها بحذف النون اعتبر الأصل قبل التركيب ، وهو التنوين ، وحكم التنوين : الحذف عند الوقف [1] .

**لغاتها :**

لما كانت « كأين » مركبّة من أيّ والكاف ــ فقد تصرّفوا فيها على خمس لغات تبعا للاستعمال ، فقالوا : **كَأَيِّنْ** ، وهي اللغة الأولى . وقدّموا الياء المشدّدة ، وأخّروا الهمزة ، ثم حذفوا الياء الثانية تخفيفاً ، فقالوا ، **كَيْئِنْ** ، وهي لغة ثانية . فإذا قلبنا الياء ألفا في اللغة الثانية ، لانفتاح ما قبلها قلنا : **كَائِنْ** وهي لغة ثالثة . وأما **كأْيِنْ وكَئِنْ** فلغتان حكاهما أبو الحسن بن كيسان ؛ كأنه بَنى من المجموع اسمين على زنة فَعْلٍ وفَعِل ، مثل فَلْس وكَعْب ، ومثل عَمٍ وشَجٍ [2] .

وقد ذهب المبرّد إلى أن « كَائِنْ » اسم مبنى من الكاف وأيّ ، جعلوا الكاف فاء ، وبعدها ألف فاعل ، وجعلوا الهمزة في « أي » في موضع العين ، وحذفوا الياء الثانية منها ، والياء الباقية جعلوها في موضع اللام ، ودخل عليها التنوين الذي كان في « أي » فسقطت اللام لالتقاء الساكنين ، فصارت :

---

(١) انظر شرح المفصل حـ ٤ ص ١٣٥ ، وشرح الكافية حـ ٢ ص ٩٥ ، وحاشية الصبان حـ ٤ ص ٨٤ ــ ٨٦ ، وانظر همع الهوامع حـ ٢ ص ٧٥ ــ ٧٦ .

(٢) انظر شرح المفصل حـ ٤ ص ١٣٦

كاء ، ولزمت النون عوضا من الياء المحذوفة ، فصار : كائن ؛ ولهذا فإن الوقف عليها يكون بالنون [1] . وزعم يونس أن « كَائِنْ » بسكون النون اسم فاعل من كان يكون . ولعلّ ما ذهب إليه المبرد أقرب إلى طبيعة اللغة في البناء والتركيب ؛ لأنه يغنينا عن القول بالتقديم والتأخير ، ولما فيه من المحافظة على الأصل الذي اتفق عليه النحاة ، وهو أن « كأيّن » اسم مركّب من « كاف » التشبيه « وأيّ » المنونة المبهمة .

وأصل هذه اللغات الخمس وأفصحها : كَأَيِّنْ كما تقدم .

قال تعالى : « وكأين من نبي قاتل معه رِبِّيون كثير [2] »

« وكأين من دابة لا تحمل رزقها الله يرزقها وإيّاكم [3] »

« وكأين من آية في السمٰوات والأرض يمرون عليها [4] »

« فكأين من قرية أهلكناها ... ... [5] »

وبعدها في الفصاحة والكثرة : كَائِنْ ، وهي أكثر في أشعار العرب من الأولى ، نحو :

وكَائِنْ ترى من صامت لك مُعْجِب ... زيادته أو نقصه في التكلُّم [6]

ونحو :

وكَائِنْ بالأباطح من صديق ... يراني لو أُصبت هو المصابا [7]

---

(١) انظر شرح الكافية حـ ٢ ص ٩٥ ، وشرح المفصل حـ ٤ ص ١٣٦ ، وهمع الهوامع حـ ٢ ص ٧٦ .

(٢) سورة آل عمران / آية ١٤٦ .

(٣) سورة العنكبوت / آية ٦٠ .

(٤) سورة يوسف / آية ١٠٥ . (٥) سورة الحج / آية ٤٥ .

(٦) هذا البيت يقال : إنه لزهير بن أبي سلمى ، وبعده : « لسان الفتى نصف ونصف فؤاده » ( انظر شرح المفصل حـ ٤ ص ١٣٥ ) .

(٧) البيت لجرير بن عطية ـ انظر شرح المفصل حـ ٤ ص ١٣٥ .

ثم باقي اللغات متقاربة في الفصاحة ، ونقل السيوطي عن أبي حيان أن النحويين لم ينشدوا فيها شعرا[1] .

**أحكامها : ـ**

توافق كأيّن كم الخبرية في أمور ، وتخالفها في أمور أخرى ، فتوافقها في :

١ ـ الاسمية

٢ ـ الإبهام

٣ ـ الافتقار إلى التمييز

٤ ـ البناء على السكون

٥ ـ وقوعها مواقع كم في الرفع والنصب ، وقد تقع في الجر عند ابن عصفور وابن قتيبة وابن مالك ، فقد أجازوا وقوعها استفهامية ، وبناء عليه أجازوا دخول حرف الجر عليها ، واستدلّوا على ذلك بقول أبيّ بن كعب لابن مسعود :

كَأَيِّنْ تقرأُ سورةَ الأحزاب آيةً[2] ؟

فقال : ثلاثا وسبعين . وبما ورد من قولهم : بكأين تبيع هذا الثوب ؟ وهو نادر[3] .

٦ ـ لزوم الصدارة ، بل إن « كأين » أشدّ من « كم » في باب الصدارة ؛ وذلك لأن « كم » يعمل فيها الجار قبلها بالإجماع ، وكأين لا تقع مجرورة إلا على رأي بعضهم كما تقدم .

---

(١) انظر همع الهوامع حـ ٢ ص ٧٦ ، وشرح المفصل حـ ٤ ص ١٣٥ ـ ١٣٦ .

(٢) آية : تمييز كأين منصوب ، وكأيّن : في موضع نصب المفعول الثاني لتقرأ ، ومعناه : تعُدّ .

(٣) انظر حاشية الصبان حـ ٤ ص ٨٥ ، وحاشية الخضري حـ ٢ ص ١٤٢ ، وانظر همع الهوامع حـ ١ ص ٢٥٥ ، وشرح المفصل حـ ٤ ص ١٣٥ ، والأشباه والنظائر حـ ٢ ص ٢٢٨ ، والتسهيل ص ١٢٥ .

٧ ـ إفادتها التكثير ، وهو الغالب على « كأين » أما الاستفهام فلم يثبته إلا ابن عصفور وابن قتيبة وابن مالك كما سبق .

وتخالف كأين كم الخبرية في :

١ ـ التركيب ؛ فكأين مركّبة من كاف التشبيه وأيّ المنونة ، أما « كم » فبسيطة على الصحيح .

٢ ـ أن مميز « كأين » مجرور بمن غالبا ، ولم يرد في القرآن الكريم إلا مجرورا بها ، حتى لقد زعم ابن عصفور أن ذلك أمر لازم لها [١] ، غير أن سيبويه ويونس سمعا من يقول : كأيِّن رجلا قد رأيت ، وكأين قد أتاني رجلا [٢] ، وقد جاء في الشعر نحو :

وكائن لنا فضلا عليكم ونعمة ... قديما ولا تدرون ما مَنَّ مُنْعِم [٣]

ونحو :

اطرد اليأس بالرجاء فكائن ... آلِماً حُمَّ يُسْرُه بعد عُسْرِ [٤]

وإنما نصبوا بها ، ولم يجيزوا الجر بالإضافة كما في « كم » الخبرية ؛ لأن الجر هنا ممتنع ، قال سيبويه : « لأن المجرور بمنزلة التنوين [٥] » أي إن « أي »

---

(١) جاء في الشرح بالهمع حـ ١ ص ٢٥٥ : « وزعم ابن عصفور أن جرّه غير لازم » وهو خطأ ، والصواب : ما في المتن ، وانظر الأشباه والنظائر حـ ٢ ص ٢٢٨ .

(٢) انظر شرح المفصل حـ ٤ ص ١٣٥ ، وحاشية الصبان حـ ٤ ص ٨٦ ، وسيبويه حـ ١ ص ٢٩٧ .

(٣) انظر همع الهوامع حـ ١ ص ٢٥٥ ، وقد ورد البيت في الخزانة حـ ٤ ص ٤٩٥ ( شواهد العيني ) وحاشية الصبان حـ ٤ ص ٨٥ برواية : « وكائن لنا فضلا عليكم ومنة » بدل « نعمة » .

(٤) البيت من الخفيف ولم يسم قائله ـ انظر الخزانة حـ ٤ ص ٤٩٥ ( شواهد العيني ) وقد ورد البيت في الهمع برواية : « اطرد اليأس بالرجا فكأيِّنْ » بقصر الممدود ، وعلى الأصل في كأين .

(٥) كتاب سيبويه حـ ١ ص ٢٩٧ .

في كأين بمنزلة التنوين ؛ إذ هي في الأصل مجرورة بالكاف ، فهي واقعة موقع اسم منون ، فأشبهت عددا منونا ، ولذا نصب ما بعدها . وأكثر العرب لا يتكلّمون بها إلا مع « مِنْ » نحو قوله تعالى : « فكأين من قرية أهلكناها [1] » . يقول ابن يعيش : « وإنما اختاروا ذلك لتوهم لبس ربما وقع ، وذلك أنك إذا قلت : كأين رجلا أهلكت جاز أن يكون رجلا منصوبا بكأين ، فيكون واحدا في معنى جمع ، ويجوز أن يكون منصوباً بالفعل بعده ، ويكون كأين ظرفاً ، كأنه قال : كأيّن مرة ، فيكون رجلا واحدا لفظا ومعنى ؛ كأنه قال : أهلكت رجلا مرارا [2] » فألزموها « مِنْ » توكيدا للمعنى الأول ، قال سيبويه : « فربّ توكيد لازم حتى يصير كأنه من الكلمة [3] » ومثلها في ذلك « ما » في : ولا سيما زيد [4] .

٣ ـ أن مميزها لا يكون جمعا ، فليست كمثل « كم » الخبرية في ذلك ، وقد اختلف في حذفه ، فجوّزه المبرد والأكثرون ، وقال صاحب البسيط : إنه ضعيف للزوم « مِنْ » قبله ، ففيه حذف عامل ومعمول ، وردّ أبو حيان بأن من يقول بحذفه لا يلتزم أنه حذف وهو مجرور بمن ، بل حذف وهو منصوب ، كما حذف من « كم » الاستفهامية وهو منصوب [5] . ولعل عدم الحذف أقيس ، لما في كأين من معنى التكثير ، فيكون مثلها مثل « كم » الخبرية في عدم استحسان حذف تمييزها ، ولأن التمييز إنما يذكر للحاجة والقصد إليه .

٤ ـ والأفصح اتصال تمييز كأين بها ، وكذا وقعت في القرآن الكريم . ويجوز الفصل بينهما بالجملة والظرف ، نحو قول الشاعر :

---

(١) سورة الحج : آية / ٤٥ .

(٢) شرح المفصل حـ ٤ ص ١٣٦ .

(٣) كتاب سيبويه حـ ١ ص ٢٩٨ .

(٤) نفس السابق .

(٥) انظر همع الهوامع حـ ١ ص ٢٥٥ ، وانظر حاشية الصبان حـ ٤ ص ٨٦ .

« وكائـن رددنا عنكم من مُـدَجَّـج يجي أمام الألف يَرْدِي مُـقَنَّعا [1]

ونحو :

وكائـن بالأباطـح مـن صديـق يراني لـو أُصبت هو المصابا [2]

٥ ـ أن خبر كأيّن لا يقع مفردا ، بل هو جملة فعلية دائماً ، مصدرة بماض أو مضارع ، فلا يقال : كأين رجل قائم ، وإنما نقول كما قال الله تعالى :

« وكأين من نبي قاتل معه ربيون كثير [3] »

« فكأيـن من قريـة أهلكناهـا [4] »

« وكأين من آية في السمٰوات والأرض يمرون عليها [5] »

وكما قال الشاعر :

اطرد اليـأسَ بالرجـاء فكائـن آلِماً حُـمّ يُسْرُه بعد عُسْرِ [6]

نقل السيوطي عن أبي حيان قوله : « قد استقرأت ما وقعت فيه ( أي كأين ) فوجدت الخبر فيه لا يكون إلا كذلك ، ولم أقف على كونه اسما مفردا ، ولا جملة اسمية ولا فعلية مصدرة بمستقبل ولا ظرفاً ولا مجرورا ؛ فينبغي ألا يقدم على شيء من ذلك إلا بسماع من العرب [7] » .

---

(١) البيت من الطويل ، وهو لعمرو بن شاس ، ومعنى يردي : يمشي الرّديان ، وهو ضرب من المشي فيه تبختر ؛ يريد أن يقول : كم رددنا عن عشيرتنا في الحرب من مدجج بالسلاح ، لابس القناع كالبيضة والمغفر ونحوهما ، انظر كتاب سيبويه حـ ١ ص ٢٩٧ ، وانظر الهمع حـ ١ ص ٢٥٥ ـ ٢٥٦ ، والصبان حـ ٤ ص ٨٧ .

(٢) انظر هذا البيت في ص ١٩٩ .

(٣) سورة آل عمران : آية (١٤٦) .

(٤) سورة الحج : آية (٤٥) .

(٥) سورة يوسف : آية (١٠٥) .

(٦) انظر هذا البيت في ص ٢٠١ . (٧) همع الهوامع حـ ٢ ص ٧٦ .

### حـ ـ كذا

معناها ـ أصلها ـ حكم التمييز بعدها ـ ما توافق فيه كم ، وما تخالف .

من كنايات العدد « كذا » وهي اسم مبهم بمنزلة « كم » وأصله : « ذا » المبهمة في الإشارة ، وكاف التشبيه ، فركب الكلمتان معا ، وصار لهما معنى جديد ، لا صلة له بالتشبيه ولا الإشارة ، فيقال : له كذا كذا درهما ، فيقع مخبرا عنه [١] وينصب التمييز بعد « كذا » لأن «ذا» بمنزلة التنوين عند سيبويه ، لوقوعه موقع المجرور في الأصل ، والأصل في المجرور التنوين ، فأشبه الأعداد المنونة ؛ ولذلك ينصب التمييز بعدها ، يقول الخليل : « كذا وكأين عملتا فيما بعدهما كعمل أفضلهم في رجل ، حين قلت : أفضلهم رجلا ، فصار أيّ وذا بمنزلة التنوين ، كما كان « هم » بمنزلة التنوين [٢] » والتمييز بعد « كذا » ـ ومثلها كأيّن ـ عن الكاف ، لا عن ذا أو أيّ ، يقول الرضى : « لأنك تبين في : كذا رجلا ، وكأين رجلا أن مثل العدد المبهم من أي جنس هو ، ولم تبين العدد المبهم حتى يكون التمييز عن ذا وأي [٣] » ويقول الخليل : « كأنهم قالوا : له كالعدد درهما وكالعدد من قرية ، فهذا تمثيل وإن لم يتكلم به [٤] » .

**أحكامها : ـ**

توافق « كذا » كم الخبرية في أمور ، منها :

الاسمية ، والبناء على السكون في محل رفع أو نصب أو جر ـ كما تقدم ـ والإبهام والافتقار إلى المميز [٥] .

---

(١) انظر شرح المفصل حـ ٤ ص ١٢٦ ، وشرح الكافية حـ ٢ ص ٩٤ .

(٢) سيبويه حـ ١ ص ٢٩٨ .

(٣) شرح الكافية حـ ٢ ص ٩٤ .

(٤) كتاب سيبويه حـ ١ ص ٢٩٨ .

(٥) انظر حاشية الصبان حـ ٤ ص ٨٦ .

وتخالفها في : ـ

١ ـ أنها مركبة ، وكم بسيطة .
٢ ـ وأنها لا تتصدر الكلام ، بل تجيء وسطا .
٣ ـ وأن التمييز ينصب ما بعدها ، ويكون مفردا على الصحيح ، لقيامها مقام عدد منون كما سبق .

٤ ـ وأنها لا تستعمل غالبا إلا مكررة أو معطوفا عليها ، نحو :

عد النفس نُعْمَى بعد بُؤْساك ذاكراً ‌ ‌ ‌ كذا وكذا لطفاً به نسي الجهد [١]

وقد تأتي مفردة ، نحو : له كذا درهما .

وأجاز الكوفيون في غير تكرار ولا عطف أن يقال : كذا ثوبٍ وكذا أثوابٍ بالجر ؛ قياساً على العدد الصريح ، وهو مردود بأن عجزها اسم إشارة ، واسم الإشارة لا يقبل الإضافة . وجوّز بعضهم : له كذا درهمٌ ، بالرفع على البدل أو عطف البيان ، وهذا كله لم يسمع [٢] . ويبدو أن جميع هذه الآراء جاءت قياساً على الأعداد الصريحة ، نحو « ثلاثةُ أثوابٍ ، وثلاثةٌ أثوابٌ » ، ونحو : « مائةُ ثوبٍ » ، غير أن القياس هنا قياس مع الفارق ؛ لما ذكر .

٥ ـ أنها كناية عن عدد مبهم قليل أو كثير ، وقد جاء تفسيرها بعدد مركب أو معطوف أو مضاف ، فنحو : عندي كذا كذا درهما ، يعني : « أحد عشر درهما » ، ونحو : كذا وكذا درهما يعني : « أحد وعشرون » ،

---

(١) البيت من الطويل ، ولم يعرف قائله ـ انظر الخزانة حـ ٤ ص ٤٩٧ ( شواهد العيني ) وأنظر مغني اللبيب حـ ١ ص ٢٠٥ .
(٢) انظر الهمع حـ ١ ص ٢٥٦ ، وحاشية الصبان حـ ٤ ص ٨٦ ـ ٨٧ .

ونحو : كذا درهم وكذا دراهم بالجر ، أو كذا من الدراهم على رأي ابن عصفور ـ يعني : مائة درهم ، وثلاثة دراهم ؛ حملا على المحقَّق من نظائرهن في العدد الصريح ، وهو أول كل مرتبة من مراتب العدد الصريح [1] .

جاء في التسهيل : « وكني بعضهم بالمفرد المميز بجمع عن ثلاثة وبابه ، وبالمفرد المميز بمفرد عن مائة وبابه ؛ وبالمكرر دون عطف عن أحد عشر وبابه ، وبالمكرر مع عطف عن أحد وعشرين وبابه [2] » ، وهذه التفسيرات أكثرها من عمل الفقهاء في مسائل الإقرار بالدين ، وفيها خلاف كبير بين الشافعية وغيرهم ، وليس هنا مجال بحثه . والذي نميل إليه ما تقدم في قول الخليل والرضى ، من أن المقصود بيان جنس المعدود ، لا بيان العدد المبهم .

٦ ـ أنها لا تتبع بتابع من نعت أو عطف بيان أو توكيد أو بدل ، بخلاف كم ، على ما تقدم [3] .

٧ ـ وقد تأتي لغير العدد ، فيتكلم بها من يخبر عن غيره ، نحو : قال فلان كذا [4] ونحو : « يقال للعبد يوم القيامة : أتذكر يوم كذا وكذا ... [5] » .

نقل الصبان عن السيوطي في الأشباه والنظائر : « الذي شهد به الاستقراء وقضى به الذوق الصحيح أن « كذا » المكني بها عن غير العدد ، إنما يتكلم بها من يخبر عن غيره ، فتكون من كلامه ، لا من كلام المخبر عنه ؛ فلا

---

(١) انظر حاشية الصبان حـ ٤ ص ٨٦ ـ ٨٧ ، والمقرب ص ٤٩ .
(٢) التسهيل ص ١٢٥ .
(٣) انظر همع الهوامع حـ ٢ ص ٧٦ ، وحاشية الصبان حـ ٤ ص ٨٦ ، وانظر ص ١٩٤ من هذا الكتاب .
(٤) انظر شرح الكافية حـ ٢ ص ٩٤ .
(٥) انظر حاشية الصبان حـ ٤ ص ٨٧ ـ ٨٨ ، وانظر مغني اللبيب حـ ١ ص ٢٠٤ ـ ٢٠٥ .

تقول ابتداء : مررت بدار كذا ، ولا بدار كذا وكذا ، بل تقول : بالدار الفلانية ، ويقول من يخبر عنك : قال فلان : مررت بدار كذا ، أو بدار كذا وكذا [1] » .

ويجوز أن تبقى على أصلها قبل التركيب ، نحو : رأيت زيدا فاضلا وعَمْراً كذا ، ومنه قول بعضهم :

وأسلمني الزمان كذا فلا طرب ولا أُنْس [2]

وفي هذه الحالة قد تدخل عليها « ها » التنبيه ، نحو : الصدق منج ، والحق هكذا ، أو وهكذا الحق ، قال تعالى :

أهكذا عرشك [3] ؟

**د ـ البضع والنيف**

وقد أفردت لهما مسألة مستقلة ؛ لدلالتهما على عدد مبهم مثل « كم » وإن كان الإبهام فيهما محصورا في دائرة معيّنة ، مما يجعلهما يقتربان كل القرب من الأعداد الصريحة ؛ ولذا نجد من تعرض لهما من النحويين ، إنما كان من قبيل التمثيل في الموضع المناسب لهما من الأعداد الصريحة .

**والبِضْع** بكسر الباء وفتحها ، والمشهور الكسر – اسم لعدد مبهم ، وهو مِنْ بَضَعْتُ الشيء ، إذا قطعته ، فكأنه قطعة من العدد . ويذكر ويؤنث ، فيقال : بضع وبضعة ، ولا يطلق على أقل من ثلاثة ولا أكثر من تسعة على القول الصحيح [4] .

---

(١) نفس السابق .
(٢) نفس السابق ، والبيت لم يذكر قائله .
(٣) نفس السابق .
(٤) انظر لسان العرب حـ ٩ ص ٣٦٢ ، وانظر حاشية الصبان حـ ٤ ص ٧٢ – ٧٣ ، وانظر همع الهوامع حـ ٢ ص ١٤٩ .

وحكمه حكم العدد تسعة ، وَزْناً وإفراداً وتركيباً وعطفاً ، فتثبت تاؤه في المذكر ، وتحذف في المؤنث ، ويستعمل مضافاً ، ومركبا مع العشرة ، ومعطوفاً عليه بالعشرين وأخواته إلى التسعين ؛ غير أنه لا يصاحب المائة والألف .. وهذا رأي الجمهور [1] . قال تعالى : « في بضع سنين [2] » وقال عليه الصلاة والسلام : « الإيمان بضع وسبعون ـ أو بضع وستون ـ شعبة ... [3] » وأنشد أبو تمام :

| | |
|---|---|
| أقول حين أرى كعبا ولحيته | لابارك الله في بضع وستينِ |
| من السنين تملاّها بلا حسبٍ | ولاحياءٍ ولا قَدْرٍ ولا دِينِ [4] . |

أما **النيّف** بالتشديد ، وقد يخفّف فيقال : نيْف ـ فهو من أناف الشيءُ على غيره ، إذا زاد ، وفي العدد : كل مازاد على العقد ؛ ولذا يختص بالعقود ، فيذكر بعدها ، ويكون للمذكر والمؤنث بلفظ واحد ، بلا هاء [5] . يقال : عندي عشرة ونيّف ، وعشرون ونيّف ، ومائة ونيّف ، وألف ونيّف ؛ بذكر النيّف بعد العقد . جاء في اللسان : « قال اللحياني : يقال : عشرون ونيف ومائة ونيف وألف ونيف ، ولا يقال نيف إلا بعد عَقْد .

قال : وإنما قيل : نيف ، لأنه زائد على العدد الذي حواه ذلك العَقْد [6] » .

ويرى بعض الكتّاب وجوب تقديم النيّف على العَقْد ، وقيل : إن

---

(١) نفس السابق ، وانظر سيبويه حـ ٢ ص ١٧٣ .

(٢) سورة الروم : ٤ .

(٣) جزء من حديث متفق عليه .

(٤) انظر اللسان حـ ٩ ص ٣٦٢ .

(٥) انظر همع الهوامع حـ ٢ ص ١٤٩ ، وحاشية الصبان حـ ٤ ص ٧٢ ـ ٧٣ ، وانظر اللسان حـ ١١ ص ٢٥٦ .

(٦) انظر : لسان العرب حـ ١١ ص ٢٥٧ ، وقد نقل عن الكوفيين : أن النيف من واحد إلى ثلاث ، والبضع من أربع إلى تسع ـ نفس المرجع حـ ٢٥٦ .

ذلك ليس بلازم ؛ فيجوز تقدمه وتأخره ، والراجح ما ذكرنا [1] .

والعَقْد بفتح العين : هو العشرة والعشرون إلى التسعين ؛ أما ما بين العَقْدَيْن فيقال له : عِقْد بكسر العين ؛ تشبيها له بالعِقد الذي تضعه المرأة على صدرها [2] .

## ما يلحق بكنايات العدد

كيْت وذيْت وكيّة وذيّة ـ المبهم من
المقادير نحو : ملئ وقدر ومثل ...

### أ ـ كَيْت وذَيْت

تقدم أن كيت وذيت كناية عن الحديث والخبر أو القصة ، وأن التعرّض لهما في كنايات العدد إنما جاء من حيث المعنى العام ، وهو مجرد الكناية عن شيء ، كما يكنى بفلان وهَن عن الأعلام والأجناس ؛ ولذا تعتبر مثل هذه الكنايات من باب الملحقات بكنايات العدد لما فيها من الإبهام .

« وفي كيت وذيت ثلاث لغات : الفتح والكسر والضم ، وأصله أن يكون الآخر على أصل البناء ، وتحريكه لالتقاء الساكنين ؛ فمن فتح فطلبا للخفة لثقل الكسرة بعد الياء ، كما قالوا : أين وكيف ، ومن كسر فعلى أصل التقاء الساكنين ، ومن ضم فتشبيها بقبل وبعد . وأصلهما : كيّة وذيّة ، وقد نطقت بذلك العرب ، فقالت : كان من الأمر كيّة وذيّة ،

(١) انظر : لحن العامة والتطور اللغوي ص ٣٧٠ ( د. رمضان عبد التواب ط ١ دار المعارف بمصر ) .

(٢) انظر هامش القاموس في مادة : بضع .

ثم إنهم حذفوا الهاء وأبدلوا من الياء التي هي لام تاء ، كما فعلوا ذلك في ثنتين . وليست التاء في كيت وذيت للتأنيث ، يدل على ذلك سكون ما قبلها ، وتاء التأنيث لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا ، والتأنيث مستفاد من نفس الصيغة ، فالصيغة في كيت وذيت رسيلة التاء في كيّة وذيّة ، كما كانت التاء في ابنة واثنتين رسيلة الصيغة في بنت وثنتين [١] . »

وكيّة وذيّة ليس فيهما إلا الفتح ؛ لأن هاء التأنيث بمنزلة « عشر » في قولنا : خمسة عشر [٢] .

يقول ابن يعيش : « فإن قيل : فلم قضيت على تاء كيت وذيت بأنها بدل من ياء ، وهلا قلت : إنها بدل من واو ، كما كانت كذلك في بنت وأخت ؟ قيل : لو قضينا على تاء كيت وذيت بأنها من الواو لصرنا إلى مثال لا نظير له في كلامهم ؛ لأنه ليس في كلام العرب لفظة عينها ياء ولا مها واو ، ألا ترى أن سيبويه قضى على واو حيوان بأنها مبدلة من الياء ، قال : لأنه ليس في كلامهم مثل : حيوت [٣] » .

ولا تستعمل كيت وذيت إلا مكررتين ، نحو : كان من الأمر كيت وكيت وذيت وذيت ؛ ليكون ذلك أدلّ على الحديث ؛ إذ التكرار مشعر بالطول المناسب للقصة أو الخبر ، فلا يتوهم أنهما كناية عن لفظين مفردين [٤] .

وقد ذكر الصبان أنه يتعين في مثل : كان من الأمر كيت وكيت ـ اعتبار كان شانية وخبرها : كيت وكيت ، ومن الأمر : متعلق بأعنى مقدرا ، قال : لأن هذا المركب المزجي نائب عن الجملة ، ولا يكون اسم كان جملة ، ويلزم عليه تفسير ضمير الشان بغير جملة مصرح بجزأيها [٥] . ثم إن كيت

---

(١) شرح المفصل حـ ٤ ص ١٣٧ ، وانظر شرح الكافية حـ ٢ ص ٩٥ ـ ٩٦ .

(٢) نفس السابق .

(٣) نفس السابق .

(٤) نفس السابق ، وانظر حاشية الصبان حـ ٤ ص ٨٨ .

(٥) انظر حاشية الصبان حـ ٤ ص ٨٨ .

وكيت أصبحا بالبناء في حكم المفرد ؛ إذ البناء من صفات المفردات ؛ ولذا فإن ما ذهب إليه بعض الباحثين [1] من جعل : كيت وكيت اسما لكان ؛ لأنهما ليسا جملة ، وإنما هو اسم مركب كخمسة عشر ، ومن الأمر : متعلق بالخبر ـ أيسر وأوضح ، لعدم حاجته إلى التقدير ، ولموافقته لقواعد اللغة المقررة .

**ب ـ المقادير نحو** : قَدْر ومِلْءُ ومِثْل....

يلحق بـ « كم » في نصب ما بعدها إذا كانت منونة ـ المقادير نحو : قدر وملء ومثل ...

وتشبه المقادير الأعداد المبهمة من حيث حاجتها إلى التمييز وبيان النوع ، ولذا ينصب ما بعدها كما ينصب ما بعد « كم » فيقال : ما في السماء قدر راحة سحاباً ، وما في الناس مِثْلُه فارساً ، وعليها مِثْلُها زُبْداً ، وعليه شَعَر كَلْبَيْن دَيْناً ، ونحو : ملءُ الأرض ذهبا [2] .

ومنزلة التمييز هنا منزلته بعد « كم » و « عشرين » فيكون مفردا منصوبا ، ويجوز فيه الجمع ، فيقال : لي ملءُ الدار رجالا « لأن المقدار معناه مخالف لمعنى كم في الاستفهام ، فجاز في تفسيره الواحد والجميع ، كما جاز في « كم » إذْ دخلها معنى ربّ [3] . »

---

(١) انظر النحو الوافي حـ ٤ ص ٤٣٦ .

(٢) انظر كتاب سيبويه حـ ١ ص ٢٩٨ .

(٣) نفس السابق ص ٣٤٩ .

الباب الثاني

## الفصل الثاني

# جنس العدد

ما يجري على القياس في التذكير والتأنيث
ـ ما يستوي فيه الأمران ـ ما يخالف هذا القياس
في الظاهر ـ تفسير ظاهرة المخالفة لدى النحاة ـ
المراحل التي مر بها العدد :
مرحلة التصنيف اللغوي
مرحلة الوصف
مرحلة الإضافة
التفسير العام لهذه الظاهرة عند الغربيين ـ التفسير
الحديث لدى « ركندورف » الألماني ـ مرحلة
التركيب عند ركندورف ـ عرض هذا الرأي
على أقوال النحاة القدماء ـ آراء بعض الباحثين
المعاصرين حول جنس العدد .

من خلال دراستنا السابقة للأعداد واستعمالاتها في اللغة العربية ـ اتضح أنها تنقسم ـ من حيث الجنس ـ إلى ثلاثة أقسام : ـ

**القسم الأول** : ما يطابق العدد فيه المعدود تذكيرا وتأنيثاً ، وهو :

أ ـ الواحد والاثنان ، مفردين أو مركبين أو معطوفا عليهما .

ب ـ واسم الفاعل المشتق من العدد [1] .
جـ ـ ولفظ « عشر » في حالة التركيب .

قال الله تعالى : « وإلهكم إلٰه واحد » [2] « خلقكم من نفس واحدة » [3] « ولا تتخذوا إلٰهين اثنين [4] » « ربنا أمتّنا اثنتين وأحييتنا اثنتين [5] »

« إني رأيت أحد عشر كوكبا [6] » « وبعثنا منهم اثني عشر نقيبا [7] » « وقطعناهم اثنتي عشرة أسباطا أمما » [8] .

وقال سبحانه : « أفرأيتم اللات والعزى ومناة الثالثة الأخرى [9] .
« لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة [10] » .

ويقال : له إحدى عشرة صحيفة ، وأحد وعشرون كتاباً ، وإحدى وعشرون نسخة ... كما يقال : معه ثلاثة عشر كتاباً ، وثلاث عشرة صورة .

---

(١) انظر ص ٣٤ من هذا الكتاب
(٢) سورة البقرة : آية ١٦٣ .
(٣) سورة النساء : آية / ١ .
(٤) سورة النحل : آية ٥١ .
(٥) سورة غافر : آية / ١١ .
(٦) سورة يوسف : آية ٤ .
(٧) سورة المائدة : آية / ١٢ .
(٨) سورة الأعراف : آية ١٦٠ .
(٩) سورة النجم : آية / ٢٠ .
(١٠) سورة المائدة : آية ٧٣ .

وتعتبر المطابقة في هذه الأعداد جرياً على القياس والمألوف في قواعد اللغة، حيث يقابل المذكر بالمذكر، والمؤنث بالمؤنث. وإنما لم تقع المخالفة في الجنس بين العدد والمعدود في الواحد والاثنين؛ لأنهما لا يقعان صفة للجمع - كما سيأتي - فيؤنثان مع المذكر، ويذكران مع المؤنث؛ إذ الأصل في قاعدة المخالفة وقوع العدد صفة للجمع، لأن الجمع مؤنث؛ جمع مذكر كان أو جمع مؤنث، وسيتضح ذلك بالتفصيل عند التعرّض لظاهرة المخالفة [1].

وكذلك الحال بالنسبة لاسم الفاعل العددي، أما لفظ «عشرة» فقد تقدم الكلام عليه [2].

**القسم الثاني**: ما لا يراعى فيه الجنس، فيجيء بلفظ واحد للمذكر والمؤنث، وهو:

أ - عشرون وأخواته إلى التسعين.

ب - والمائة والألف.

حـ - وما كان على وزن فُعَال ومَفْعَل من العدد [3].

قال الله تعالى: «إن هذا أخي له تسع وتسعون نعجة» [4]

«وواعدنا موسى ثلاثين ليلة ...» [5]

«وحمله وفصاله ثلاثون شهرا ...» [6]

---

(١) انظر شرح الكافية للرضى حـ ٢ ص ١٤٨، وانظر ص ٢٢٣ من هذا الكتاب.

(٢) انظر ص ١٤٢.

(٣) انظر ص ٥٠.

(٤) سورة ص: آية ٢٣.

(٥) سورة الأعراف: آية ١٤٢. (٦) سورة الأحقاف: آية ١٥.

« ذرعها سبعون ذراعاً [1] » « فإطعام ستين مسكيناً [2] »
« فاجلدوهم ثمانين جلدة [3] »

وقال سبحانه : « فأماته الله مائة عام [4] » « في يوم كان مقداره ألف سنة [5] »
« إذْ تستغيثون ربكم فاستجاب لكم أني ممدّكم بألف من الملائكة [6] »
وقال أيضا : « .. أولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع [7] » .

ويقال : جاء القوم خماس ومخمس وسداس ومسدس « وإنما لزمت هذه الأعداد حالة واحدة ، » لأن أصل : عشرون درهما : دراهم عشرون ، وكذا أصل : مائة رجل ، وألف درهم : رجال مائة ، ودراهم ألف ( على أصل الأعداد في الوصف كما تقدم ) ولم توافق الأعداد موصوفاتها المجموعة في التأنيث إذا جرت عليها ؛ لأن أواخر : عشرون وأخواتها لزمها الواو والنون ، ولزم آخر مائة التاء ، وتبعهما الأَلْف في ترك الموافقة ، فلما لم توافق موصوفاتها إذا جرت عليها لم توافقها أيضاً إذا أضيفت إليها ، فقيل : ألف رجل وألف امرأة ، ومائة رجل ومائة امرأة [8] » وعشرون رجلا وعشرون امرأة ، وبقي التنييف على حالة قبل العطف في نحو : تسع وتسعون نعجة ، وتسعة وتسعون جملا ، « لأن مميزها المجموع محذوف ، اكتفى بالمميز الأخير عنه ؛ إذ عادة ألفاظ العدد إذا ترادفت أن يجترأ بمميز العدد الأخير من جملتها ، تقول : مائة وثلاثة وثلاثون رجلا [9] » والأصل : مائة رجل وثلاثة رجال وثلاثون رجلا أما الأعداد : مثنى مثنى وثلاث ثلاث ،

---

(١) سورة الحاقة : آية ٣٢ .
(٢) سورة المجادلة : آية ٤ .
(٣) سورة النور : آية ٤ .
(٤) سورة البقرة : آية ٢٥٩ .
(٥) سورة السجدة : آية ٥ .
(٦) سورة الأنفال _ آية : ٩ .
(٧) سورة فاطر _ آية : ١ .
(٨) انظر شرح الكافية حـ ٢ ص ١٤٨
(٩) نفس السابق .

فهي في الأصل معدولة عن اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة ، فجاءت الصيغة عوضاً عن هذا التكرار ، ثم إن تأنيث هذه الأوزان لم يسمع [١] .. وكأنهم غلبوا جانب المذكر هنا تحقيقاً للقاعدة العامة : إذا اجتمع مذكر ومؤنث غلب المذكر لأنه الأصل [٢] .

**القسم الثالث** : ما تجب فيه المخالفة بين العدد والمعدود ، وهو الأعداد من ثلاثة إلى عشرة ، سواء أكانت مفردة أم مضافة أم مركبة أم معطوفاً عليها ، باستثناء لفظ « عشرة » في حالة التركيب كما تقدم [٣] .

قال الله تعالى : « سخرها عليهم ليال وثمانية أيام حسوما » [٤]
« فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم تلك عشرة كاملة [٥] »
« عليها تسعة عشر [٦] » « وكنتم أزواجاً ثلاثة [٧] »
« إن هذا أخي له تسع وتسعون نعجة » [٨]

فتدخل التاء مع المعدود المذكر ، وتسقط في العدد المؤنث . ومحل وجوب هذه القاعدة كما يفهم من أقوال بعض النحاة : إذا ذكر المعدود بعد اسم العدد ، يقول الأشموني : « هذا إذا ذكر المعدود ، فإن قصد ولم

(١) انظر ص ٥١ من هذا الكتاب .
(٢) انظر شرح المفصل حـ ٦ ص ٢٧ .
(٣) انظر ص ١٤٠ .
(٤) سورة الحاقة : آية ٧ .
(٥) سورة البقرة : آية ١٩٦ .
(٦) سورة المدثر : آية ٣٠ .
(٧) سورة الواقعة : آية ٧ .
(٨) سورة ص : آية ٢٣ .

يذكر في اللفظ [1] ، فالفصيح أن يكون كما لو ذكر ، فتقول : صمت خمسة ، تريد : أياماً ، وسرت خمساً ، تريد : ليالي ، ويجوز أن تحذف التاء في المذكر ومنه : وأتبعه بست من شوال [2] » .

وقد فرّع الخضري على هذا القول ، فقال : « فلو قدم ( أي المعدود ) وجعل اسم العدد صفة له جاز إجراؤها ( أي المخالفة ) وتركها ، كما لو حذف ، تقول : مسائل تسع ، ورجال تسعة وبالعكس ...... وقوله : كما لو حذف ، أي المعدود مع قصده في المعنى ، فيجوز حذف التاء من المذكر ، كحديث : وأتبعه ستا من شوال ، وإثباتها في المؤنث ، كعندي ثلاثة ، تريد : نسوة ، لكن نقل الإسقاطي عن بعضهم منع الثاني ( وهو إثبات التاء في المؤنث ) أما إذا حذف المعدود ، ولم يقصد أصلا ، بل قصد اسم العدد فقط ـ كانت كلها بالتاء ، كثلاثة خير من ستة ، وتمنع الصرف للعلمية الجنسية والتأنيث [3] .

ونقل الصفوي في شرح كافية ابن الحاجب عن النووي : « أنه نقل عن العلماء أن محل ذلك أيضاً ( أي وجوب المخالفة ) إذا كان المميز مذكوراً بعد اسم العدد ، وأما إذا قدم فيجوز حينئذ في اسم العدد إلحاق التاء وحذفها مع كل من المذكر والمؤنث . وقال الصفوي : فاحفظها فإنها عزيزة [4] » .

قال يسٓ : « وأقول : يكفي في منازعة الصفوي في هذا القيد ، الذي لم

---

(١) فَرْق بين أن يُقصد المعدود ولا يذكر في اللفظ ، وأن يُبْهم فلا يقصد إلى معدود بعينه ، ففي الحالة الثانية يجوز تذكير العدد وتأنيثه ، كما في حديث الرسول ﷺ : يبعث الله ملكا فيُؤمر بأربعة .. » وفي رواية بأربع ـ انظر الألف المختارة حـ ٩ ص ٢١ .

(٢) جزء حديث رواه الترمذي وابن ماجه ، وانظر حاشية الصبان على الأشموني حـ ٤ ص ٦١

(٣) حاشية الخضري على ابن عقيل حـ ٢ ص ١٣٥ .

(٤) حاشية يس على شرح الفاكهي لقطر الندا حـ ٢ ص ١٩٢ .

يذكره ابن مالك في التسهيل ، ولا أبو حيان في الارتشاف ، ولا المصنف في شيء من كتبه ـ أني راجعت شرحه على مسلم فلم أر فيه غير القيد الذي ذكره الشارح وغيره ، من كون التأنيث مع المذكر محله إذا ذكر المعدود [1] » .

ويستفاد من هذه الأقوال ما يلي : ـ

١ ـ أن تطبيق قاعدة المخالفة بين العدد والمعدود في الجنس ، لا بد معها من قصد المعدود ، ذكر أو لم يذكر ، فإن لم يقصد المعدود أصلاً كان العدد مطلقاً ، وقد تقدم الكلام عليه [2] .

٢ ـ أنه في حالة قصد المعدود وعدم ذكره ، يجوز حذف التاء من المذكر استناداً إلى حديث : « وأتبعه ستا من شوال » أما إثباتها مع المؤنث فغير وارد في كلامهم ، والفصيح أن يعامل العدد في حالة قصد المعدود كما لو ذكر ، فيذكر مع المؤنث ، ويؤنث مع المذكر .

٣ ـ أن جواز تطبيق قاعدة المخالفة وتركها في حالة قصد المعدود وعدم ذكره ـ ليس على إطلاقه ، وإنما هو مقيد بما إذا كان المعدود الأيام خاصة دون ما سواها من المذكّر ؛ ولذا فإن ما جاء من إطلاق حديث : « بني الإسلام على خمس » ، بمعنى أصول أو أركان ـ يعتبرَ وَهْماً والصحيح « دعائم » كما جاء في أكثر كتب الحديث ، كما أن ما جاء في بعض كتب الفقهاء من لفظ : « رفع القلم عن ثلاث بغير هاء » لا أصل له ـ كما يقول الإمام السبكي ـ إذ ثبت في جميع طرقه : ثلاثة بالهاء [3] .

٤ ـ أنه إذا كان المعدود من غير الأيام والليالي وجبت مطابقة القاعدة من التذكير مع المعدود المؤنث ، والتأنيث مع المعدود المذكر ، ولا وجه لمخالفة ذلك ؛ سواء ذكر المعدود بعد اسم العدد أم تقدّم [4] .

---

(١) نفس السابق .

(٢) انظر ص ١٦٢ .

(٣) انظر حاشية يس على الفاكهي حـ ٢ ص ١٩٢ .

(٤) نفس السابق .

والخلاصة : أن إثبات التاء في العدد المذكر ، وإسقاطها من العدد المؤنث أصل مجمع عليه في اللغة ، وتؤيده النصوص ، وبخاصة نصوص القرآن الكريم . وإن أي معارضة لهذا الأصل في أي صورة من الصور تعتبر خروجاً على قواعد اللغة وأصولها .

أما ما جوّزه العلماء من حذف التاء في المذكّر إذا قصد المعدود ولم يذكر ، فسببه حديث الصيام السابق : « وأتبعه بست من شوال » ولهذا قصره بعض النحاة على لفظ « أيام » استناداً إلى هذا الحديث .

وهذا الحديث ليس فيه خروج على القواعد المقررة ، وإنما هو على حدّ قوله تعالى : « يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا * » فهو جار على قاعدة معروفة في باب العدد ، وهي أنه إذا كان المعدود أياماً وليالي غلب جانب الليالي ؛ لسبق الليلة اليوم عند العرب ، فصار اليوم كأنه مندرج تحت الليلة وجزء منها . وإذا كان الحكم لليالي فحذف التاء هو الموافق لكلام العرب ، وذكرها خارج عنه ؛ ولذا قال سيبويه : إن إثباتها قد يجوز في القياس ، ولم نجده في كلام العرب [1] .

ويقول الرضى : « فلهذا إذا أبهمت ، ولم تذكر الأيام ولا الليالي جرى اللفظ على التأنيث ، نحو قولك : أقام فلان خمسا ، قال الله تعالى : ـ يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا [2] » .

---

* سورة البقرة : الآية : ٢٣٤ ـ وقد قيل : إن الحديث : « وأتبعه ستا من شوال » نص في الأيام ، لأن الصوم يقع نهارا ، ويمكن الرد على ذلك بأن الصيام شرعاً يبدأ من انتهاء الليلة السابقة ، وينتهي بدخول الليلة اللاحقة ، وهذا كاف في اندراج الأيام تحت الليالي حكماً ، وقد جاء في الخزانة حـ ٣ ص ٣١٩ ، « .. حتى إنهم ليقولون : صمنا خمسا من شهر رمضان ؛ لكثرة تغليبهم الليالي على الأيام » .

(١) حاشية يس حـ ٢ ص ١٩٢ ، وانظر مجلة مجمع اللغة العربية حـ ١٥ ص ٧٧ .

(٢) شرح الرضى للكافية حـ ٢ ص ١٥٦ .

واشتراط بعض النحاة في قاعدة المخالفة : أن يذكر المعدود بعد اسم العدد تمييزا له ـ مردود عليه بما ذكره يس في حاشيته ؛ إذْ لو كان هذا أمرا تخرّج عليه قواعد اللغة لذكره ابن مالك في التسهيل [١] ، ثم إن النصوص القرآنية قد أوجبت المخالفة ، سواء تقدم المعدود أم تأخر أم قصد دون ذكر ؛ قال الله تعالى : « وكنتم أزواجاً ثلاثة [٢] »

« والفجر وليال عشر [٣] »

« عليها تسعة عشر [٤] »

فقد تقدم المعدود على اسم العدد ، ووقع العدد صفة له في الآيتين الأوليين ، وفي الآية الثالثة لم يذكر المعدود ، ولكنه قصد في المعنى ـ ومنع ذلك لم تتخلف القاعدة ، وهي : التذكير مع المؤنث ، والتأنيث مع المذكر في الأعداد من ثلاثة إلى عشرة ، دون أي استثناء في أي صورة من الصور .

ويبدو أن الذين جوّزوا المخالفة وتركها إذا تقدم المعدود على اسم العدد ووقع العدد بعده صفة له ـ أنهم استندوا في ذلك إلى العقل والمنطق ؛ فأجازوا جانب الوصف ؛ إذ الموصوف يحتاج إلى الصفة بعده مطابقة له إفراداً وتثنية وجمعاً ، وتذكيراً وتأنيثاً ، فلما تقدم المعدود موصوفاً كانت الحاجة إلى الصفة المطابِقة أسرع إلى الذهن من مراعاة جانب المخالفة ، وهو الأصل في العدد . ومن هنا أجازوا الوجهين ؛ وجه المخالفة مراعاة لأصل العدد ، ووجه المطابقة مراعاة للموصوف في اللفظ . ولعلهم تأثروا في ذلك باسم الفاعل المشتق من العدد عندما يكون وصفاً ، وفاتهم أن العدد ـ كما يقول ابن يعيش ـ « لا يجري وصفا على ما قبله جرى الصفة المشتقة ، وإنما حكمه إذا قلت : مررت برجال ثلاثة أو أربعة ونحوهما من أسماء العدد ـ حكم

---

(١) انظر التسهيل : ص ١١٦ ـ ١١٧ .

(٢) سورة الواقعة : الآية : ٧ .

(٣) سورة الفجر : الآية : ٢ .

(٤) سورة المدثر : الآية : ٣٠ .

أسماء الأجناس من نحو : مررت بقاع عرفج كله ، أي خشن ، وكذلك مررت برجال ثلاثة ، أي معدودة ، وبثوب خمسين ذراعا ، أي طويل [1] » ؛ ولذا « بقيت الأعداد إذا كانت صفة لجمع المذكر على تأنيثها الموضوعة هي عليه ؛ بأن تجعل التاء الدالة على تأنيث [ العدد ] دالة على تأنيث موصوفه ، وذلك من الثلاثة إلى العشرة ، لكونها صفة الجمع ، والجمع مؤنث ، بخلاف لفظ الواحد والاثنين ، فإنهما لا يقعان صفة للجمع ( كما تقدم ) ، فقيل : رجال ثلاثة كرجال ضاربة [2] » .

وبهذا يتبين أن اشتراط بعض الباحثين ثلاثة أمور لتحقيق قاعدة المخالفة بين العدد والمعدود ، وهي : -

أن يذكر المعدود ، وأن يقع بعد اسم العدد ، وأن يكون تمييزا له إذا لم يذكر المعدود أو ذكر متقدماً على اسم العدد أو ذكر متأخراً ولم يكن تمييزا ، بأن فصل « بمِن » فلا إلزام لمراعاة هذه القاعدة [3] - فيه شيء من المغالاة ؛ وذلك لأن جميع النصوص تدل على أن المعدود متى وجد وجبت المخالفة ، سواء تقدم أو تأخر أو اقترن « بمن » كما في قوله تعالى : « فاستشهدوا عليهنّ أربعة منكم [4] » وكما سبق توضيحه . أما قرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، الذي اتخذه بشأن : موافقة العدد لمعدوده ، وهو : « من أراد في الكتابة العلميّة أن يتلافى الصعوبة في مراعاة قواعد العدد ، من ناحية مخالفة العدد لمعدوده تذكيراً وتأنيثاً ، جاز له استعمال كلتا الصورتين ، إذا قدم المعدود على العدد وكان اسم العدد صفة . » [5] - فهو للتيسير فقط في الكتابة العلميّة ؛ ولذا فإن القرار يجيز استعمال كلتا الصورتين : مسائل خمس ، ومسائل خمسة . دون أن يقرر صورة معيّنة ؛ حفاظاً على الأصل المجمع عليه ، كما تقدم .

---

(١) شرح المفصل حـ ٦ ص ١٦ (٢) شرح الرضى حـ ٦ ص ١٤٨

(٣) انظر مجلة مجمع اللغة العربية حـ ١٥ ص ٧٦ . وانظر النحو الوافي حـ ٤ ص ٤٠٩ .

(٤) سورة النساء : آية (١٥) . (٥) صدر في الجزء التاسع للدورة الثامنة والعشرين

## تفسير ظاهرة المخالفة

**التفسير العام لدى النحاة العرب :**

لما كان إثبات التاء في عدد المذكر ، وحذفها من المؤنث مخالفا للمألوف في اللغة ، حيث إن التاء علم المؤنث ، وإسقاطها علم المذكر ـ فإنه لا بد من تفسير هذه الظاهرة الغريبة ، والبحث عن أصولها في اللغات السامية ؛ ذلك أن النحاة العرب قد أجمعوا على أن إثبات التاء في العدد المذكر ، وإسقاطها من العدد المؤنث ، إنما هو أمر تحتمه قواعد اللغة وقوانينها ؛ إذ الأصل في العدد التأنيث ، فأعطى هذا الأصل للمذكر باعتباره أولا ، فلما جيْ إلى المؤنث كان لا بد من التفريق بينهما بإسقاط العلامة ، يقول ابن مالك : « وإنما حذفت التاء من عدد المؤنث ، وأثبتت في عدد المذكر في هذا القسم ( أي من ثلاثة إلى عشرة ) لأن الثلاثة وأخواتها أسماء جماعات كزمرة وأمة وفرقة ، فالأصل أن تكون بالتاء لتوافق نظائرها ، فاستصحب الأصل مع المذكر لتقدم رتبته ، وحذفت مع المؤنث فرقاً لتأخر رتبته [1] » .

وهذا النظام اللغوي في الأعداد ليس فيه مخالفة لطبيعة اللغة ، فان ما كان على مثال : « فُعال » في اللغة يجمع على أفعلة بالهاء في المذكر ، وبغيرها في المؤنث ، نحو : غُلام وأغلمة وغراب وأغربة ، ونحو : عقاب وأعقب ، كذلك نحو : ذِراع وأذرع ، وعِماد وأعمدة ، فحملوا العدد على الجمع ، فأدخلوا الهاء في المذكر ، وأسقطوها من المؤنث .

قال السيوطي نقلا عن البسيط : « إدخال التاء في عدد المذكر ، وتركها

---

(١) انظر شرح التصريح على التوضيح حـ ٢ ص ٢٦٩ ، وانظر حاشية الخضري حـ ٢ ص ١٤٥ ، وأسرار العربية ص ٢١٨ ، والمخصّص ٩٨/١٧/٥ .

في عدد المؤنث للفرق وعدم الإلباس ، قال : وهذا من غريب لغتهم ؛ لأن التاء علامة التأنيث ، وقد جعلت هنا علماً للتذكير ، قال : وهذا الذي قصد الحريري بقوله : الموطن الذي يلبس فيه الذكران براقع النسوان ، وتبرز ربات الحجال بعمائم الرجال . قال : ونظيره أنهم خصوا جمع فِعال في المؤنث بأفعُل كذراع وأذرع ، وفي المذكر بأفعِلة كعماد وأعمدة ، كإلحاقهم علامة التأنيث في عدد المذكر وحذفها من عدد المؤنث [1] » .

ثم يقول : « ومما وجهوا به مسألة العدد : أن العدد قبل تعليقه على معدود ـ مؤنث بالتاء ؛ لأنه جماعة ، والمعدود نوعان : مذكر ومؤنث ، فسبق المذكر لأنه الأصل إلى العلامة فأخذها ، ثم جاء المؤنث فكان ترك العلامة له علامة . ومسألة الجمع : أنهم قصدوا أن يصير مع جمع المذكر تأنيث لفظي ، ومع جمع المؤنث تأنيث معنوي فيعتدلان ؛ لمقابلة الجمع بالجمع ، والتأنيث بالتأنيث [2] » .

وذهب كثيرون إلى أن التاء في نحو : ثلاثة رجال ـ مثلها مثل التاء في راوية ونسّابة ، أي إنها للمبالغة والإشعار بالجمع . أما ثلاث في نحو : ثلاث نساء ، فهي مؤنثة الصبغة ؛ ولذا لم تدخل التاء عليها ؛ لأن المؤنث لا يدخل على المؤنث .

يقول المبرد : « فإذا أردت أن تجمع المذكر ألحقته اسما من العدّة فيه علامة التأنيث ، وذلك نحو : ثلاثة أثواب ، وأربعة رجال ، فدخلت هذه الهاء على غير ما دخلت عليه في ضاربة وقائمة ، ولكن كدخولها في علاّمة ونسّابة ، ورجل رَبْعة وغلام يفَعة . فإذا أوقعت العدّة على مؤنث أوقعته بغير هاء ، فقلت : ثلاث نسوة ، وأربع جوار ، وخمس بغلات ، وكانت

(١) الأشباه والنظائر حـ ٢ ص ١٠٤ ، وانظر : أسرار العربية ص ٢١٩ ، والمخصص ١٠٠/١٧/٥ .

(٢) الأشباه والنظائر حـ ٢ ص ١٠٤ .

هذه الأسماء مؤنثة بالبنية كتأنيث عقرب وعَناق وشمس وقِدر [١] . »

وجاء في المخصّص : « وينزعون الهاء من الثلاثة إلى العشرة في المؤنث ، ويثبتونها في المذكر ، كقولهم : ثلاث نسوة وعشر نسوة ، وثلاثة رجال وعشرة رجال . فإن قال قائل : فلم أثبتوا الهاء في المذكر ، ونزعوها من المؤنث ، ففي ذلك جوابان : أحدهما : أن الثلاث من المؤنث إلى العشر مؤنثات الصيغة ، فالثلاث مثل : عَناق ، والأربع مثل عقرب ، وكذلك إلى العشر ـ قد صيغت ألفاظها للتأنيث مثل : عَناق وأَتان وعَقْرب وقِدر وفِهر ويد ورِجل وأشباه لذلك كثيرة ، فصيغت هذه الألفاظ للتأنيث ، فصارت بمنزلة ما فيه علامة التأنيث ، وغير جائز أن تدخل هاء التأنيث على مؤنث ، تأنيثه بعلامة أو غيرها . وهذا القول يوجب أنه متى سمي رجل بثلاث لم يصف إلى المعرفة ؛ لأنه قد صار محلها محل عَناق إذا سمي بها رجل . فأما الثلاثة إلى العشرة في المذكر فإنما أدخلت الهاء فيها ؛ لأنها واقعة على جماعة ، والجماعة مؤنثة . والثلاث من قولنا : ثلاثة : مذكر ، فأدخلت الهاء عليه لتأنيث الجماعة ، ولو سمي رجل بثلاث من قولك : ثلاثة ، لانصرف في المعرفة والنكرة ؛ لأنه يصير محلها محل سحابة وسحاب ، وإذا سمي بسحاب رجل انصرف في المعرفة والنكرة . والقول الثاني : أنه فصل بين المؤنث والمذكر بالهاء ونزعها لتدل على تأنيث الواحد وتذكيره ؛ فإن قال قائل : فهلا أدخلوا الهاء في المؤنث ونزعوها من المذكر ، فالجواب في ذلك أن المذكر أخف في واحده من المؤنث ، فثُقِّل جمعه بالهاء وخُفِّف جمع المؤنث ليعتدلا في الثقل [٢] .

ونستخلص من أقوال النحاة هذه ما يلي : ـ

---

(١) المقتضب حـ ٢ ص ١٥٧ .

(٢) المخصّص لابن سيده ٩٩/١٧/٥ ـ ١٠٠ ، وانظر شرح المفصل حـ ٦ ص ١٩ ، وأسرار العربية ص ٢١٨ .

أن الاعداد من ثلاثة إلى عشرة إنما خالفت الجنس في الظاهر لأحد أوجه خمسة : ـ

**أحدها** : مراعاة الأصل ، وهو التأنيث بالتاء في العدد ، فأعطى هذا الأصل للمذكر ، ثم لما جيءَ إلى المؤنث كان ترك العلامة له علامة .

**ثانيها** : مراعاة النظير ، وهو أنهم لما كانوا يجمعون فِعال على أَفعُل في المؤنث ، بغير هاء ، وعلى أَفعِلة في المذكر ـ حملوا العدد على الجمع في إسقاط الهاء من المؤنث ، وبقائها مع المذكر .

**ثالثها** : إيجاد نوع من التعادل بين المذكر والمؤنث في العدد ، فالمذكر أخف ، والمؤنث أثقل ، فاحتمل المذكر الزيادة .

**رابعها** : إيجاد نوع من التعادل بين جمع العدد المذكر وجمع العدد المؤنث ؛ بأن يكون في العدد المذكر تأنيث لفظي ، وفي العدد المؤنث تأنيث معنوي ، فيعتدلان لمقابلة الجمع بالجمع ، والتأنيث بالتأنيث .

**خامسها** : أن التاء في نحو : ثلاثة رجال للمبالغة ، وليست للتأنيث ؛ أما ثلاث في نحو : ثلاث نساء فهي مؤنثة الصيغة . والوجهان الأخيران يثيران سؤالا مهما ، هو : هل هناك صيغتان في الأصل من الأعداد ، إحداهما للمذكر ، من ثلاثة إلى عشرة والأخرى للمؤنث ، من ثلاث إلى عشر ؟ .

ذلك ما سنفصل القول فيه فيما بعد .

**تفسير الرضى لهذه الظاهرة :**

حاول بعض من النحاة العرب أن يجد تفسيراً مقبولاً لظاهرة المخالفة في الجنس بين العدد والمعدود ، من ثلاثة إلى عشرة ، وأخص بالذكر هنا « الرضى » ؛ فقد عني في بسطه لقاعدة المخالفة بين العدد والمعدود ببيان المراحل التي مرت بها الأعداد في اللغات السامية حتى وصلت إلى هذه المرحلة

من التطور . وهو وإن لم يتبع منهجاً علمياً حديثاً في تفسير هذه الظاهرة ــ قد وضع الأسس والأصول التي يتطلبها قيام هذا المنهج .

ذلك أنه يرى :

أ ــ أن العدد في صورته الأولى كان في حالة إطلاق ، أي إنه لم يستعمل بمعنى المعدود ، وكان في أصل وضعه على التأنيث بالتاء نحو : ثلاثة نصف ستة ؛ لأن كل جمع إنما يصير مؤنثاً في كلامهم ، بسبب كونه على عدد فوق الاثنين . وتدل الدراسات في اللغات السامية على أن الجمع واسم الجمع وأسماء المعاني ــ كلها مؤنثة في الأصل ، ومن هنا صار الجمع المذكر نحو : « رجال » مؤنثاً .

ب ــ ثم إنه غلب على ألفاظ العدد التعبير بها عن المعدود ، فطرأ عليها حينئذ معنى الوصف ، الذي هو معنى الأسماء المشتقة ؛ إذ صار معنى : رجال ثلاثة : رجال معدودة بهذا العدد .

حـ ــ ولكن مع غلبة معنى الوصف على ألفاظ العدد كان استعمالها مضافة نحو : ثلاثة رجال ــ أكثر وأغلب من استعمالها وصفاً ، وذلك :

١ ــ لمراعاة أصل هذه الألفاظ ، وهو الجمود .

٢ ــ ولقصد التخفيف أيضاً بحذف التنوين وإضافتها إلى معدوداتها .

فصارت الأعداد تابعة للمضاف إليه في التأنيث ؛ إذ أن لفظ المميِّز هو لفظ الموصوف بعينه ، وإنما أخر المميِّز للغرضين المذكورين .

وبناء على هذه المراحل الثلاث التي مرت بها الأعداد ، وهي : مرحلة الإطلاق ، ومرحلة الوصف ، ثم مرحلة الإضافة أخيراً ــ أصبح الأصل في جميع ألفاظ الأعداد : أن تضاف إلى معدوداتها . وقد ترتّب على هذا مسألة الخلاف القائم بين البصريين والكوفيين ، وهي : هل المضاف إليه في نحو : ثلاثة أثواب ــ باق على موصوفيته ، كما هو مذهب الكوفيين ، فتكون الإضافة في مثله لفظية ، وعليه يجوز نحو : « الثلاثة الأثواب »

بتعريف المضاف والمضاف إليه معا .. أو أن موصوف المضاف محذوف عام ، والمضاف إليه مبين له ، كما هو مذهب البصريين ؟

وفي بيان هذا المنهج ، وتفصيل هذه القاعدة الأساسية للأعداد ـ يقول الرضى : « والأقرب عندي أن يقال : إن ما فوق الاثنين من العدد موضوع على التأنيث في أصل وضعه ، وأعني بأصل وضعه : أن يعبر به عن مطلق العدد ، نحو : ستة ضعف ثلاثة ، وأربعة نصف ثمانية ـ قبل أن يستعمل بمعنى المعدود ، كما في : جاءني ثلاثة رجال ، فلا يقال في مطلق العدد : ست ضعف ثلاثة ، وإنما وضع على التأنيث في الأصل ؛ لأن كل جمع إنما يصير مؤنثاً في كلامهم ، بسبب كونه على عدد فوق الاثنين [1] » .

ويقول : « ثم إنه غلب على ألفاظ العدد التعبير بها عن المعدود ، فطرأ عليها إذن معنى الوصف ، الذي هو معنى الأسماء المشتقة ؛ إذ صار معنى رجال ثلاثة : رجال معدودة بهذا العدد . لكنه مع غلبة معنى الوصف عليها كان استعمالها غير تابعة لموصوفها أغلب ، فاستعمال نحو : ثلاثة رجال أغلب من استعمال : رجال ثلاثة ، وإن كان الثاني أيضاً كثير الاستعمال ؛ وذلك لأجل مراعاة أصل هذه الألفاظ في الجمود ، ولقصد التخفيف أيضا ؛ إذ بإضافتها إلى معدوداتها يحصل التخفيف بحذف التنوين ، فصار على هذه القاعدة أصل جميع ألفاظ العدد أن تضاف إلى معدوداتها [2] » ثم يقول الرضى : « فإضافة ثلاثة رجال ومائة درهم كإضافة : جرد قطيفة وأخلاق ثياب ، على الخلاف المذكور بين أهل المِصْرَيْن ؛ أضيفت الصفة إلى ما كان موصوفها . وهل المضاف إليه الآن باق على موصوفيته ، كما هو مذهب الكوفية ، أو موصوف المضاف محذوف عام ، والمضاف إليه مبيّن له ، كما هو مذهب البصرية ... فلا منع أن يقال تجويز الكوفية نحو : الثلاثة الأثواب بتعريف المضاف ؛ لأنّ الإضافة عندهم في مثلها لفظية ،

---

(١) انظر شرح الكافية للرضى جـ ٢ ص ١٤٧

(٢) نفس السابق .

فلم ينكر دخول اللام في الأول أيضاً ، وإن كان تعرف الثاني هو تعرفه ... وليس ذلك بمطرد ؛ لأنه لم يسمع : الجرد القطيفة ، لكنه لما ورد السماع به في العدد فالوجه هذا [١] » .

وأما إذا كان المعدود مؤنثاً ، فإن التاء تسقط من عدده ، وذلك « لأن تأنيثه خفى ، فكأنه مذكر بالنسبة إلى تأنيث جمع المذكر [٢] » .

يقول الرضى : « وإنما قلت ذلك ؛ لأن تأنيث جمع المؤنث المعتبر هو العارض بسبب الجمعية كتأنيث جمع المذكر ، لا الذي كان قبلها ، بدليل أنه لو كان الأصل معتبراً لم يجز في السعة « قال نسوة » كما لا يجوز فيها : قال امرأة ، فكما أزال التأنيثُ العارض التذكير الأصلي في : رجال وأيام ــ أزال التأنيثَ الأصلي أيضا في نسوة ، لكن هذا الطارئ ظاهر مشهور في : رجال ، خفى في : نسوة ؛ لأن الشيء لا ينفعل عن مثله انفعاله عن ضده ، فصار نسوة كأنه مذكر لخفاء تأنيثه ، فقيل : رجال ثلاثة ، ونسوة ثلاث ؛ فصارت التاء التي كانت في الأصل لتأنيث مجرد العدد لتأنيث المعدود [٣] » .

وما علّل به الرضى سقوط التاء من عدد المؤنث وثبوتها في عدد المذكر ــ يكون أقرب إلى طبيعة الاستعمال اللغوي لو عكس ، فقيل : إن حذف التاء من نحو : ثلاث نسوة ، إنما كان لوضوح التأنيث في « نسوة » فلم يحتج معها إلى التاء للدلالة على تأنيث العدد ، أما نحو : ثلاثة رجال ، فالتأنيث في « رجال » خفي من الناحية اللفظية ؛ ولذا احتيج إلى التاء للتنبيه إلى هذا الاصل

وبهذا يسير الأسلوب العددي على وتيرة واحدة في اللغة ، وهي التأنيث ؛

---

(١) نفس السابق .

(٢) نفس السابق ص ١٤٩ .

(٣) نفس السابق .

إمَّا في العدد نفسه إذا كان المعدود مذكرا ، وإمَّا في المعدود بأن كان مؤنثا ، وتكون المخالفة في الأعداد من ثلاثة إلى عشرة ، إنما هي في الظاهر فقط ، أما في الحقيقة والأصل فليست هناك مخالفة .

**تفسير الغربيين لظاهرة المخالفة :**

لقد سبق الرضى اللغويين الغربيين في تفسير ظاهرة المخالفة بين العدد والمعدود ؛ فهم قد رأوا : أن تكوين الأعداد الأصلية من ثلاثة إلى عشرة فيها شيء من الغرابة ، فالأعداد ذات الصلة بالاسم المذكر تتخذ صفة المؤنث ، على حين تتخذ الأعداد ذات الصلة بالاسم المؤنث صفة المذكر . وحاولوا تفسير هذه الظاهرة الغريبة في اللغات السامية بالرجوع إلى الأصل التجريدي لهذه الأعداد ، وهو الشكل المؤنث ، فهذا الشكل كان يستعمل في بناء الجملة ليقوم مقام الصفة أو المضاف ، وكان من نتيجة هذا الاستعمال أنّ شكلاً مختصراً لتلك الأعداد قد ظهر استعماله بالنسبة للاسم المؤنث ، وهو : ثلاث ، أربع ، خمس ، ست ، سبع ، ثمان ، تسع ، عشر – فهي تتخذ صفة المذكر أمام الأسماء المؤنثة ، في الوقت الذي كانت فيه الأشكال الأصلية التجريديّة : ثلاثة ، أربعة ، خمسة ، ستة ، سبعة ، ثمانية ، تسعة ، عشرة – تستعمل في الارتباط مع الأسماء المذكرة قبل الاسم أو بعده (١) .

وهذا التفسير هو نفسه ، الذي رأيناه عند الرضى في المراحل الثلاث التي مرت بها الأعداد ، وهي : مرحلة الإطلاق ، ومرحلة الوصف ، ثم مرحلة الإضافة ، ويسمي الغربيون المرحلة الأولى : مرحلة التصنيف اللغوي أو المصنفات اللغوية ؛ لأن الأعداد فيها تشبه أسماء جماعات كزمرة وأمة وفرقة ، قبل تعليقها على معدود .

---

(١) انظر : ( Hebrew grammar P : 286–287 ) .

**التفسير الحديث لدى « ركندورف » Reckendorf**

ذهب العالم الألماني « ركندورف » إلى أن النماذج المبكرة للأعداد كانت في الشكل المذكر ، وكانت تستعمل للجنسين معاً ، كما هو الشأن حتى الآن في العشرات : عشرين ، ثلاثين ، أربعين ، خمسين، ستين ، سبعين ، ثمانين ، تسعين . أما الشكل المؤنث فقد ارتبط في البداية بالأعداد من ثلاثة عشر إلى تسعة عشر ، عندما تتصل بالاسم المذكر ، وقد امتد هذا التمييز فيما بعد بحيث شمل الأعداد من ثلاثة إلى عشرة [1] .

ويلاحظ على مجمل تفسير « ركندورف » ما يلي : ـ

١ ـ أنه يعتبر أن الشكل الأصلي القديم للأعداد ليس المؤنث ، ولكنه المذكر ، وكان هذا الشكل يستعمل للمذكر والمؤنث معا .

٢ ـ أن استخدام الصيغة المؤنثة للأعداد كان أولا في حالة الأعداد المركّبة ؛ من ثلاثة عشر إلى تسعة عشر ، عندما تتصل بالجنس المذكر ، ثم استخدمت هذه الصيغة فيما بعد في الأعداد من ثلاثة إلى عشرة .

٣ ـ أن الشكل الإضافي للأعداد ظهر متأخرا في الاستعمال بالنسبة للشكل البنائي التركيبي ، وبالتالي بالنسبة للشكل الوصفي أو الشكل المعطوف . وهذا ما تؤيده ظواهر اللغة وأصولها ؛ إذ الإضافة في العدد وليدة الصفة ، كما أن البناء وليد العطف ، فنحو : ثلاثة رجال ، أصله : رجال ثلاثة ، ونحو : خمسة عشر أصله : خمسة وعشرة ، وقد سبق تفصيل القول في ذلك [2] .

وأغلب الظن أن « ركندورف » تأثر إلى حد كبير في تفسيره لأصل الأعداد باللغة اليقاريتية « Ugaritic » إحدى اللغات السامية القديمة ؛

---

(١) انظر : ( Hebrew grammar P : 287–288 ) .

(٢) انظر ص ٢٢٧ ، ص ١٣٨ من هذا الكتاب .

فالأعداد من اثنين إلى عشرة في هذه اللغة تستخدم لكلا الجنسين : المذكر والمؤنث ـ بدون حرف « t » [1] . يضاف إلى ذلك أن « ركندورف » ربما اعتبر أن الأصل في الأشياء التذكير ، كما يقول ابن يعيش [2] ، أو أن الأصل في الأسماء المختصة بالمؤنث ألاّ يدخلها الهاء ، نحو : شيخ وعجوز وبكر وقلوص ... وهي قاعدة نص عليها أبو حيان [3] ، ومن هنا اعتبر أصل العدد الشكل المذكر . وهذا كله لا يتعارض مع التفسير السابق ؛ إذ المعتقد أن الأصل التجريدي للعدد هو المؤنث ، سواء أكان التأنيث بالتاء أم بالصيغة .

ونستطيع أن ندرك من كلام النحاة واللغويين العرب ؛ أمثال ابن يعيش والمبرد والرضى وابن سيده وغيرهم ـ أن هناك صيغتين للاستعمال في العدد صيغة لجمع المذكر ، وهي المقترنة بالتاء ، وصيغة لجمع المؤنث وهي الخالية من التاء ، وقد تقدمت النصوص في ذلك [4] .

وكلام سيبويه في هذه المسألة يدلّ على أن الصيغتين المستخدمتين كلتاهما مؤنثة ؛ فهو يقول : « اعلم أن ما جاوز الاثنين إلى العشرة مما واحده مذكر فإن الأسماء التي تبين بها عدته مؤنثة ، فيها الهاء التي هي علامة التأنيث ، وذلك قولك : له ثلاثة بنين ، وأربعة أجمال ، وخمسة أفراس ، إذا كان الواحد مذكرا ، وستة أحمرة ، وكذلك جميع هذا تثبت فيه الهاء حتى تبلغ العشرة . وإن كان الواحد مؤنثاً فإنك تخرج هذه الهاءات من هذه الأسماء ، وتكون مؤنثة ليست فيها علامة التأنيث ، وذلك قولك : ثلاث بنات ، وأربع نسوة ، وخمس أَيْنُق ، وست لَبِن ، وسبع تمرات ، وثماني بغلات ، وكذلك جميع هذا حتى تبلغ العشر [5] » .

---

(١) انظر : ( The semitic language P:116 ) .

(٢) انظر الأشباه والنظائر حـ ٢ ص ١٢١ .

(٣) نفس السابق ص ١٢٢ .

(٤) انظر ص ٢٢٥ . (٥) كتاب سيبويه حـ ٢ ص ١٧١ .

وبذلك يكون « ركندورف » قد اعتمد في تفسيره الحديث لظاهرة المخالفة على كلام النحاة الغرب ، وأن ما يسميه بالشكل المذكر هو ما أسماه النحاة العرب : المؤنث بالصيغة .

وسواء قبلنا هذا التفسير أو ذاك فإن النتيجة التي نخلص إليها من بحث هذه المسألة : أن الأعداد من ثلاثة إلى عشرة قد اتخذت صفة المؤنث أمام الأسماء المذكرة ، وصفة المذكر أمام الأسماء المؤنثة . وهذا لا يمثل نقصاً في اللغة أو خروجاً على المألوف ـ كما يقول السكاكي [1] ـ وإنما هو في الحقيقة يتمشى مع القياس في مفهوم اللغة وتطوّرها ، كما يساير الذوق العربي المبني على الفهم والتمييز . وقد تبين لنا أيضاً أن الأعداد في اللغات السامية تتقارب في الألفاظ وخواص الاستعمال والتراكيب اللغويّة ، باستثناء اللغة « اليقاريتية » حيث تتخذ الأعداد فيها صفة المذكر كما سبق .

وإنه لمن المرجح أن الأعداد في حالتها الأولى كانت بالتاء ، ويدلنا على ذلك : ـ

١ ـ إجماع النحاة على أن الشكل الأصلي للأعداد قبل ارتباطها بمعدود هو المؤنث بالهاء ، وقد تقدم أن هذه الأعداد في حالة التجريد تستعمل كأسماء أصوات ، ويوقف عليها بالسكون ، مثلها في ذلك مثل حروف الهجاء ، فيقال : واحد ، اثنان ، ثلاثهْ ، أربعهْ ، خمسهْ ، ..... فإذا وقعت مواقع الإعراب تمنع من الصرف للعلمية الجنسية والتأنيث ، نحو : ستة ضعف

(١) انظر مفتاح العلوم ص ٧٠ ، وقد جاء فيه : « ونحو ثلاثة رجال وثلاث نسوة عن النقص إذا تأملت بمعزل ؛ وذلك أن رجالا قدمت في الاعتبار على النسوة نظرا إلى الإفراد ، وقد كان أنثها التكسير ، فأنث العدد ، ثم لما انتهى الأمر إلى اعتبار النسوة ، واستهجن إلغاء الفرق ، ومَنَع عن زيادة التاء الأخرى امتناعُ اجتماع علامتي التأنيث لزم حذف التاء ، وأمر آخر ، وهو لفظ « الشيء » يقع على كل مذكر ومؤنث ، ثم إنه لا يستعمل إلا مذكرا ، فلولا أن التذكير أصل لوقع التغليب للفرع ، ولخرج عن القياس » .

ثلاثة ، ولا يجوز أن يقال : ست ضعف ثلاث ، بدون التاء ؛ لأن العدد وضع على التأنيث بالتاء في الأصل ، كما سبق في كلام الرضى [1] .

٢ ـ استعمال هذا الشكل الأصلي ، مع الجمع المكسر في القلة ؛ لأن هذه الأعداد قد ظهرت لتقوم مقام أدنى الجموع ، في الوقت الذي ترجم فيه عن الواحد والاثنين بالمفرد والمثنى ، فناسب أن تختم هذه الأعداد بالتاء لتناسب التأنيث في الجمع ؛ إذْ كل جمع مؤنث ، كما يقول اللغويون [2] .

٣ ـ أن اللغات السامية عموماً تزاد فيها تاء للدلالة على التأنيث ، فإذا كان الاتفاق على أن الأصل في العدد التأنيث ، فكون هذا التأنيث بالتاء أولى ؛ تمشياً مع هذا الأصل العام [3] .

٤ ـ أن كون الشكل الأصلي للأعداد هو المذكر ـ يقتضي أن يستعمل هذا الأصل مع الاسم المذكر دون تغيير في الصيغة ، فيقال : « ثلاث رجال » مثلا ، لأن المذكر أصل سابق على الفرع المؤنث ، لكن التغيير في الصيغة ورد مع المؤنث ؛ فوجود هذه التاء مع المذكر ـ إذن ـ دليل على أن الأصل في الأعداد أن تكون بالتاء [4] .

## آراء بعض الباحثين المعاصرين

## حول جنس العدد

يرى بعض الباحثين المعاصرين أن تطبيق قاعدة المخالفة في الجنس بين العدد والمعدود يعترضها بعض الصعوبات ؛ ذلك أنها تعوق تفكير المتكلم

(١) انظر ص ٢٢٧ . (٢) انظر الكامل حـ ٣ ص ١٢٦٥ .

(٣) انظر :(The Semitic Languages P : 116) ، وانظر، شرح المفصل حـ ٦ ص ١٨ - ١٩ . والأشباه والنظائر حـ ٢ ص ١٠٤ ، والخصائص حـ ٢ ص ٢٠٦

(٤) انظر : مفتاح العلوم ص ٧٠ ـ ٧١ ، وانظر هامش ص ٢٣٣ من هذا الكتاب .

أو القارئ إذا أراد أن ينطق بالأعداد صحيحة ؛ لأن « المتكلم يجد نفسه مضطرا عند ذكر كل عدد أن يقف .. ليتبين ما سيكون عليه تمييز العدد ، ثم يردّه إلى المفرد ، ثم يبحث عن هذا المفرد وجنسه ، ثم يطبق القواعد على العدد ، ثم ينطق به ؛ فالمتحدث عن الأقمار الصناعية علمياً مضطر عند ذكر أي عدد يتعلّق بها أن يقف عند كل عدد ، ثم يرى : هل التمييز سيكون أقماراً أم قذائف أم صواريخ أم مقذوفات ، ثم يتبيّـن جنس كل مفرد من هذه الجموع ، فيكون قمراً أو قذيفة أو مقذوفاً أو صاروخاً ، ثم يعين بعد ذلك جنس العدد . فإذا ورد ذلك مائة مرة في المقالة استحال على المتكلم أن يظل محافظاً على سلامة لغته مع استمرار صلته بموضوعه [١] » .

وهذه الصعوبات قد لا تكون واضحة في الكتابات الأدبية ، حيث يرد ذكر العدد نادراً وفي حالات بسيطة ، ولكن أكثر المقالات العلمية والرياضية والطبيعية والفلكية والهندسية يرد فيها ذكر العدد كثيرا جدا . ولذا يقترح الدكتور محمد كامل حسين أن تكون الأعداد ثابتة الجنس على النحو الآتي : ـ

واحد ـ اثنان ـ ثلاثة ـ أربعة ـ خمسة ـ ستة ـ سبعة ـ ثمانية ـ تسعة ـ عشرة ـ أحد عشر ـ اثنا عشر ـ ثلاثة عشر إلى تسعة عشر . واحد وعشرون ـ اثنان وعشرون ـ ثلاثة وعشرون إلى تسعة وتسعين [٢] .

ولتصويب استخدام الأعداد في هذا الاقتراح يراعي ما يلي :ـ

١ ـ قطع العدد عن تمييزه ، أن يفصل بينهما بالحرف « مِنْ » .

٢ ـ إضمار كلمة « عدد » المذكّرة ، ليكون النطق بلفظ : ثلاثة أو عشرة ـ سليماً موافقاً لقواعد اللغة المقررة .

---

(١) مجلة مجمع اللغة العربية حـ ١٥ ص ٦٨ .

(٢) نفس السابق ص ٦٩ .

وبهذا الاقتراح البسيط غير المخالف لقواعد اللغة يصبح النطق بالعدد صحيحاً وسهلاً على الناس جميعاً ، فيقال : خمسة من النساء وخمسة من الرجال ، وخمسة من الأقمار ، وخمسة من المقذوفات ... ولا نحتاج عندئذ إلى قطع تفكير المتكلم أو الكاتب أو القارئ حين يتناول موضوعاً تكثر فيه الأعداد ، كما لا تقع في خطأ لغوي عندما تقول : أحد عشر من النساء ، وثلاثة عشر من النساء ؛ لأنه في تأويل : أحد عشر عددا من النساء وثلاثة عشر عددا من النساء ، كما أن قولنا : النساء الثلاثة على تأويل : الثلاثة عددهنّ [1] .

وقد أثار رأي الدكتور محمد كامل كثيراً من النقاش حوله ، ورد تفصيله في موضعه [2] ، ونحب أن نضيف هنا ما يلي : ـ

**أولاً** ـ أن أساس هذا الاقتراح وجود « مِنْ » بين العدد والمعدود لقطع الصلة بينهما ، وهو أساس مبني على الزعم القائل : إنه يلزم لمراعاة قاعدة المخالفة بين العدد والمعدود أن يكون التمييز واقعاً بعد العدد ، وأن يكون مضافاً مع الثلاثة وأخواته ، منصوباً مع الأحد عشر وأخواته ـ وهو زعم لم نجده في الكتب الأصول ، ولا عند النحاة القدامى ، كما لا تؤيده النصوص الثابتة . فقد ورد ذكر « مِنْ » كثيراً في النصوص العدديّة في القرآن الكريم ، قال تعالى : « فخذ أربعة من الطير [3] » « فاستشهدوا عليهنّ أربعة منكم [4] » « ولقد آتيناك سبعا من المثاني والقرآن العظيم [5] » وفي باب « كم » تدخل « مِنْ » على المميز تأكيدا ، نحو : كم من رجال رفعوا مجد بلادهم ، ونحو : « وكم من قرية [6] » « وكم من ملك [7] » وكذلك « كأيّن » نحو :

---

(1) نفس السابق ص ٦٨ ـ ٦٩ .

(2) انظر الموضوع كاملا في مجلة المجمع اللغوي بالقاهرة جـ ١٥ ص ٦٧ ـ ٩٧ .

(3) سورة البقرة / آية : ٢٦٠ .

(4) سورة النساء / آية : ١٥ . (6) سورة الأعراف / آية : ٤ .

(5) سورة الحجر / آية : ٨٧ . (7) سورة النجم / آية : ٢٦ .

« وكأيّن من نبيّ قاتل معه ربيون كثير [١] » « فكأين من قرية [٢] » ولم يرد تمييز « كم » الخبرية ، وتميز « كأين » إلا مجرورا بمِن في القرآن الكريم .
وقد فسر سيبويه والمبرد وابن سيده وابن يعيش نحو : خمسة كلاب ، بمعنى : خمسة من الكلاب ، ونحو عشرين درهما ، بمعنى : عشرين من الدراهم [٣] ؛ إذ التمييز بمعنى « من » كما يقول ابن مالك [٤] ، ويقول الرضى : « وإذا لم تجر ( أي ألفاظ العدد ) على الموصوف أتى بما كان موصوفاً بعدها ؛ إما مضافاً إليه ، نحو : ثلاثة رجال ومائة رجل ، وإما بمِن نحو : ثلاثة من الرجال ، وإما منصوبا نحو : عشرون درهما [٥] »

**ثانياً** ـ ما ذكره الدكتور محمد كامل نوع من التوهم من الوقوع في الخطأ ، وهو عام في جميع المسائل ، وغير مقصور على العدد أو مسائل اللغة والأدب ...

واستدلال الأستاذ إبراهيم مصطفى بالآية الكريمة : « وقطعناهم اثنتي عشرة أسباطاً أمما [٦] » على تقدير مميز محذوف ، وأن ذلك إذا كان مستساغاً في كلام الله تعالى ، فمن باب أولى أن يكون مستساغاً في كلامنا [٧] ـ مردود عليه بما سبق تقريره من أنه لا حذف في الآية ، وأن « أسباطاً » تمييز [٨] .
وعلى فرض تقدير التمييز محذوفاً في الآية ، فإن القياس عليها لا يجوز ؛

(١) سورة آل عمران / آية : ١٤٦ .
(٢) سورة الحج / آية : ٤٥ .
(٣) انظر المقتضب حـ ٢ ص ١٥٨ ـ ١٥٩ ، وسيبويه حـ ٢ ص ١٧٦ ، والمخصص ٩٩/١٧/٥ ، وشرح المفصل حـ ٦ ص ٢٥ .
(٤) انظر حاشية الصبان على الأشموني حـ ٢ ص ١٩٤ ، والخضري حـ ١ ص ٢٢٢ .
(٥) شرح الكافية حـ ٢ ص ١٤٧ ـ ١٤٨ .
(٦) سورة الأعراف / آية : ١٦٠ .
(٧) انظر مجلة المجمع حـ ١٥ ص ٧٦ .
(٨) انظر ص ١٤٧ ـ ١٥٠ من هذا الكتاب .

إذ المحذوف أو المقدر في اقتراح الدكتور محمد كامل هو كلمة « عدد » أمّا الآية الكريمة فلم يخرج التقدير عن المعنى العام للآية ، ولم يتجاوز منطوقها . ومن هنا فإنه لا يمكن حمل جميع النصوص والشواهد الثابتة المقرِّرة لقواعد العدد في اللغة العربية - على تقدير كلمة « عدد » مضمرة ، كما لا يمكن إغفال هذه النصوص بالمرّة ؛ ولذا نرى الأستاذ أمين الخولي يقول : « فإذا كان التمييز بكلمة « عدد » مضمرة هو وجه تأنيث العدد المستقل ، فكيف صار التمييز بكلمة « عدد » تأويلا مبرراً وورود العدد المذكر « أحد عشر » بتقدير أنه : أحد عشر عدداً ، ثم كيف كان هذا تبريرا لتذكير عدد معدوده مؤنث ، هو النساء » في قولنا : أحد عشر من النساء [1] ؟

ثالثا : أليس في اقتراح الدكتور محمد كامل تعطيل لجانب من ألفاظ اللغة ( واحدة - اثنتان - ثلاث - أربع - خمس - ست - سبع - ثمان - تسع - إحدى عشرة - اثنتا عشرة - ثلاث عشرة ... ) ومخالفة واضحة لكثير من نصوصها ؟ وما موقف المتتبع لكلام الله تعالى في النصوص العدديّة من هذا التيسير المقترح ؟ أثم ليس في إلزام المتكلم أو القارئ بنظام معين عند النطق بالعدد ، وهو أن يأتي بلفظ : « واحد أو اثنان أو ثلاثة أو أربعة .. على هذه الصورة ، ثم يأتي بعده أو قبله بحرف « مِن » ، ثم ينطق بعد ذلك بجملة العدد ، مقدراً في نفسه إضمار كلمة « عدد » - أليس في ذلك كله تعقيد وتصعيب - بله مخالفة اللغة وقواعدها - أشد وأقسى على المتكلم أو القارئ من تلك القواعد المقررة ، التي لا تحتاج إلاّ إلى فهم القاعدة وتطبيقها ، كما في بقية المسائل في العلوم واللغات .

وهل يستسيغ الذوق العربي - كما يقول الأستاذ النجار - أن يقال : عندي من النسخ اثنان ، وعندي واحد وعشرون صورة ، إلا إذا استساغ أن يقال : دار فسيح لا فسيحة ، وهذا لم يحدث بعد [2] .

إن ثبات جنس العدد في الواحد والاثنين على رأي الدكتور محمد

---

(١) انظر مجلة المجمع حـ ١٥ ص ٨٥ . (٢) نفس السابق ص ٧٣ .

كامل لا مبرر له في الاستعمال ؛ ذلك أن المتكلم أو القارئ لا يجد صعوبة في تذكيرهما أو تأنيثهما ، ثم إنهما لا يجتمعان مع المعدود إلاّ وصفَيْن ولنكتة بلاغية كما تقدم ؛ استغناء عنهما بالمفرد والمثنى [1] .

**رابعاً** : ما ذكره الأستاذ أمين الخولي من أن صعوبة مخالفة العدد لمعدوده تزول ؛ إما بتقديم المعدود على العدد ، نحو : النساء الثلاثة ، وإما بذكر لفظ « عدد » قبل اسم العدد المذكور ، ووضع « مِن » قبل المعدود ، نحو : عندي عدد خمسة من النساء [2] ـ تقدّم الردّ عليه بالنسبة للنقطة الأولى ، وتبيّن ضعف ذلك [3] . أما بالنسبة للنقطة الثانية ، فالاقتراح لم يخرج عن اقتراح الدكتور محمد كامل ، والفرق بينهما : ذكر لفظ « عدد » أو إضماره ، وعلى كلتا الحالتين فالذِّكر أو الإضمار لا يجوِّزان تثبيت الأعداد في غير حالة الإطلاق ، كما لا يجوِّزان مخالفة القواعد المقررة . ولذا يبقى العدد في نحو : « عندي عدد خمسة من النساء » مخالفا لأصول اللغة إلى أن يقال : « عندي عدد خمس من النساء » أو « عندي خمس نساء » إذ المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد .

وبعد .. فإن اللغة العربية بنيت على فهم وذوق ، وإذا أردنا أن نتطور بها ، فلا بدّ من الرجوع إلى الفهم والتمييز ، يقول الأستاذ العقاد : إن الخلاف بين المذكر والمؤنث في الأعداد « بدأ لسبب معقول ؛ فالأعداد : واحد ، اثنان ، ثلاثة ، أربعة ، خمسة ... مثل الحروف : ج ، ح ، خ ؛ إذا أطلق العدد فإنما يطلق للمذكر كما هي القاعدة في كل اللغات ، فإذا قلنا : ثلاثة للعدد الذي وضع للرجال يجب أن نغيره إذا أردنا أن نطلقه على المؤنث ، وهذه قاعدة لغويّة مقررة ، فالمغايرة واجبة عند الاختلاف ، والتمييز هو أوفق العلامات ، فنقول : خمسة عشر رجلا [4] » .

---

(١) انظر ص ١٣٠ .

(٢) انظر مجلة المجمع حـ ١٥ ص ٨٧ .

(٣) انظر ص ٢٢١ ـ ٢٢٢ من هذا الكتاب .

(٤) مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة حـ ١٥ ص ٩٣ .

## الباب الثاني

## الفصل الثالث

# تفسير العدد

(١) تفسير الثلاثة والعشرة وما بينهما :

التفسير بجمع مكسر في القلة ـ التفسير بجمع مكسر في الكثرة ـ التفسير بجمع تصحيح ـ التفسير بمفرد كالمائة ـ التفسير باسم الجنس واسم الجمع ـ ما يندر التفسير به ...

(٢) اعتبار التذكير والتأنيث في التفسير :

اعتبارهما في الجمع واسم الجمع واسم الجنس ـ اعتبارهما فيما يصلح للجنسين معا ـ اعتبارهما فيما لا يتضح فيه الجنس ـ اعتبارهما في المعنى لا في اللفظ ـ اعتبارهما في شيئين : مذكر ومؤنث ( بما في ذلك الأيام والليالي ) ...

(٣) تفسير الأعداد المترادفة ، وكيفيّة قراءتها وكتابتها .

(٤) نعت المفسّر .

(٥) الاستغناء عن التفسير .

(٦) تعريف العدد .

(٥) الاستغناء عن التفسير .

(٦) تعريف العدد .

### (١) تفسير الثلاثة والعشرة وما بينهما :

تقدم أن الواحد والاثنين لا يجمع بينهما وبين المعدود إلا على سبيل الوصف ، ولنكتة بلاغية ؛ وذلك للاستغناء بالمفرد والمثنى عنهما . وأن

الأعداد المركبة والأعداد المضاعفة تميّز بمفرد منصوب . أما المائة والألف فيميزان بمفرد مجرور ؛ لأن المقصود بيان جنس المعدود ، وهذا يحصل بالواحد النكرة كما سبق [١] .

وأما الثلاثة وأخواتها فإنها لا تفسّر إلاّ بجمع ؛ إذ هي في الأصل وضعت وصفاً وتبياناً للجماعة ، فثلاثة رجال ، أصلها : رجال ثلاثة ، فكان العدد هو المقصود لا الجنس ، فناسب تفسيره بالجمع ؛ ولذا يقول ابن يعيش : « كان القياس أن يجعل لكل مقدار من الجمع مثال يمتاز به من غيره ، كما جعلوا للواحد والاثنين ... فلما تعذر ذلك ، إذْ كانت الأعداد غير متناهية الكثرة ـ اقتصروا على الفصل بين القليل والكثير ، فجعلوا للقليل أبنية تغاير أبنية الكثير لتمييز أحدهما من الآخر ، والمراد بالقليل : الثلاثة فما فوقها إلى العشرة ، وما فوق العشرة فكثير [٢] » .

وتحضرني في هذا المقام قصة طريفة للأستاذ العقاد ، قال : « كانت هناك سيدة انجليزية تتعلم العربية ، فسألت : كيف يقال : خمسة رجال ، في حين يقال : مائة رجل ؟ فقيل لها : إننا حين نقول : مائة رجل ، نميز الجنس لا العدد [٣] . »

ولما كانت الأعداد من ثلاثة إلى عشرة تمثل الكم والمقدار في جموع القلة ، فقد ناسب أن تفسّر هذه الأعداد بجمع قلة ، فيضاف أدنى العدد إلى أدنى الجموع لما فيه من المشاكلة والمطابقة ، فيقال : ثلاثة أفلس ، وأربعة أجمال ، وخمسة أينق ، وستة أرغفة ، وسبعة صبية .. هذا هو الغالب والقياس ، يقول المبرد : « فإذا كان في الشيء ما يقع لأدنى العدد أضفت هذه الأسماء

(١) انظر ص ١٤٧ .
(٢) شرح المفصل حـ ٥ ص ٩ .
(٣) انظر مجلة مجمع اللغة العربية حـ ١٥ ص ٩٣ .

إليه ، فقلت : ثلاثة أغلمة ، وأربعة أحمرة ، وثلاثة أفلس ، وخمسة أعداد [1] »
غير أن العرب قد تستعمل الجمع الكثير في موضع القليل ، وتستغني ببعض الجموع عن بعض ، فقد قالوا : ثلاثة أرسان ، وأربعة أقلام ، واستغنوا بهذا عن جمع الكثرة ، وقالوا : ثلاثة رجال وأربعة سباع ، ولم يأتوا لهما ببناء قلة ، كما قالوا : ثلاثة كلاب ، وقالوا : ثلاثة قُرُوْ مع وجود أَكْلُب وأَقْرُؤ [2] ، » ولذلك قال الخليل : إنهم قالوا : ثلاثة كلاب ، فكأنهم ، قالوا : ثلاثة من الكلاب ، فحذفوا وأضافوا استخفافاً [3] » والمشهور : ثلاثة أَكْلُب . وأما « قُرُوء » فلعلها كانت أكثر استعمالا في جمع القُرْء [4] من الأَقْرَاء ، فأوثر ، كأنهم نزلوا ما قل استعماله منزلة المهمل ، فيكون مثل « شسوع » لَـمَّا لم يكن له بناء قلة أضافوه إلى الكثير ؛ لأنه لم يسمع : أشساع ، وما حكى عن أبي الحسن من « أَشْسُع » فهو إلى جانب عدم سماعه ــ شاذ في القياس ؛ إذ القياس في فِعْل أن يجمع على أفعال ، نحو عِدْل وأعدال [5] .

يقول أبو حيان في معرض شرح الآية الكريمة « والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء [6] » : « وتوجيه الجمع للكثرة في هذا المكان ، ولم يأت :

---

(١) المقتضب حـ ٢ ص ١٥٨ ، وانظر المخصص ٩٩/١٧/٥ ، وشرح المفصل حـ ٦ ص ٢٥ ، وشرح الكافية حـ ٢ ص ١٥٣ .

(٢) نفس السابق .

(٣) المخصص ٩٩/١٧/٥ ، وانظر المقتضب حـ ٢ ص ١٥٨ ـ ١٥٩ .

(٤) القرء : بالضم والفتح ، يصلح للحيض وللطهر ، وقيل بالفتح للطهر ، والقلة منه : أقراء ، وهو في الآية الكريمة : « والمطلقات يتربص بأنفسهن ثلاثة قروء » للأطهار . وفي الحديث : « دعى الصلاة أيام أقرائك » للحيض ، وقيل : القَرء بفتح القاف يجمع على أقرؤ وقروء ، وهو من الأضداد ، يقع على الطهر ، وإليه ذهب الشافعي ، ويقع على الحيض ، وإليه ذهب الحنفية ، وأصله : الوقت المعلوم ، ولذا وقع على الضدّين ـ ( اللسان حـ ١ ص ١٢٥ ) .

(٥) انظر شرح المفصل حـ ٦ ص ٢٥ .

(٦) سورة البقرة : آية ٢٢٨ .

ثلاثة أقراء ـ أنه من باب التوسع في وضع أحد الجمعين مكان الآخر ؛ أعني جمع القلة مكان جمع الكثرة والعكس ، وكما جاء بأنفسهن ، وأن النكاح يجمع النفس على نفوس في الكثرة . وقد يكثر استعمال أحد الجمعين فيكون ذلك سبباً للإتيان به في موضع الآخر ، ويبقى الآخر قريباً من المهمل ، وذلك نحو : شسوع أوثر على أشساع لقلة استعمال أشساع وإن لم يكن شاذا ؛ لأن شِسْعا ينقاس فيه أفعال . وقيل وضع بمعنى الكثرة ؛ لأن كل مطلقة تتربص ثلاثة قروء . وقيل أوثر قروء على أقراء لأن واحده قَرء بفتح القاف ، وجمع فَعْل على أفعال شاذ [١] ... » .

ونخلص من هذه الأقوال إلى أن العرب تستعمل أحد الجمعين مكان الآخر لنكتة بلاغية ؛ لأن القليل والكثير قد يضاف إلى جنسه ، كما أن البعض يضاف إلى الكل ، نحو : خاتم حديد . وعلى هذا إضافتهم العدد القليل إلى الجمع الكثير .

وبهذه المناسبة تجدر الإشارة إلى ما ذكره الأستاذ إبراهيم أنيس من « أن صيغ الجموع الثلاثية لا تزيد عن خمس أو ست صيغ ، وأن أكثرها شيوعا ثلاث صيغ هي : أَفْعَال ، فُعُول ، فِعَال ، مثل : أقلام ، بحور ، كلاب ، على أن الوزنين الأولين يستنفذان معظم الأمثلة التي وردت في النصوص [٢] » إلى أن يقول : « وليس من المغالاة أن نقرر أن العربية في جمع التكسير للاسم الثلاثي تعتمد على دعامتين اثنتين هما : أَفْعَال فُعُول . كما ظهر لنا بجلاء أن ما نادى به النحاة من فكرة جمع القلة وجمع الكثرة ليس إلا أسطورة ، فلا يسوغها ولا يؤيدها الاستعمال في النصوص التي وقفنا عليها [٣] . »

(١) تفسير البحر المحيط حـ ٢ ص ١٨٦ ـ ١٨٧ ، وانظر هامش المقتضب حـ ٢ ص ١٥٩ ـ ١٦٠ ، وأنظر سيبويه حـ ٢ ص ١٧٩ ، وانظر حاشية الصبان حـ ٤ ص ٦٦ .

(٢) ، (٣) من مقال للدكتور إبراهيم أنيس / مجلة كلية الآداب ـ الجامعة الأردنية بعمان العدد الثاني ص ٢٣ .

وقد اعتمد الدكتور أنيس في تقريره هذا على منهج الإحصاء الذي أجراه بعض تلاميذه على أوزان جمع التكسير من الاسم الثلاثي ، وبالرغم من قوة هذا المنهج العلمي في البحث إلا أننا لا نستطيع بحال أن ننفي وجود أوزان الجموع التي سماها النحاة الأقدمون : جموع قلة وجموع كثرة ؛ فقد وردت هذه الجموع في النصوص اللغوية على اختلاف في القلة والكثرة ، ولا يعني هذا الاختلاف إغفال تلك الجموع أو التقليل من شأنها بسبب قلة استعمال بعضها ؛ على أن منهج الدراسات الوصفيّة قد يجد حرجاً في تعميم مثل هذه النتائج .

هذا كله في جمع الاسم الثلاثي ؛ أما ما زاد على الثلاثة فيستوي فيه القلة والكثرة ، نحو : ثلاثة دراهم ، وثلاثة مساجد [1] .

وأما الجمع السالم فلا يقع مميزا للعدد متى كان له مكسّر ، فلا يقال : ثلاث كسرات لوجود ثلاث كسر ؛ فإن لم يأت له مكسر ميّز بالسالم ، نحو : « ثلاث عورات [2] » وكذا إذا أهمل المكسّر نحو : « سبع بقرات وسبع سمٰوات » وخمس صلوات ، أو ندر نحو : ثلاث سعادات وآيات ، أو جاور ما أهمل نحو : « سبع سنبلات » لمجاورته « سبع بقرات [3] » وذلك في قوله تعالى : « إني أرى سبع بقرات سمان يأكلهن سبع عِجاف وسبع سنبلات خضر وأخر يابسات [4] » ويشترط حينئذ لوقوع السالم مميزا ألا يكون وصفا أو عَلَما ؛ فإن كان وصفا ندر إضافة العدد إليه ، نحو : ثلاثة مسلمين ، وثلاث مسلمات ، « إذ المطلوب من التمييز تعيين الجنس ، والصفات

---

(١) انظر المقتضب حـ ٢ ص ١٦٠ ، وسيبويه حـ ٢ ص ١٩٧ .
(٢) انظر سورة النور : آية : (٥٨) .
(٣) انظر شرح الكافية حـ ٢ ص ١٤٩ ، وحاشية الخضري حـ ٢ ص ١٤٦ ، وحاشية الصبان حـ ٤ ص ٦٥ ـ ٦٦ .
(٤) سورة يوسف / آية ٤٣ .

قساصرة في هذه الفائدة ؛ إذ أكثرها للعموم [1] » وكذلك إن كان علماً قلّ وقوعه مميزا ؛ لأن المميز لا يكون إلا نكرة ، لأن الغرض الأهم من تمييز العدد بيان الجنس لا التعيين ؛ ولذا قلّ نحو : ثلاثة الزيدين ، وثلاث زينبات [2] ، وكثر نحو : ثلاثة زيود ، وثلاث زيانب لما سبق في الجمع السالم . يقول أبو حيان في معرض تفسير قوله تعالى : « مثل الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله كمثل حبة أنبتت سبع سنابل .. [3] » « وأضيف عدد القلة وهو سبع إلى جمع ، وهو لكثرة تكسيراً ، ولم يضف إلى التصحيح ، وهو سنبلات ؛ لما تقرر في علم النحو أنه الأكثر ، قال تعالى : « ثماني حجج » « سبع طرائق » « سبع ليال » « عشرة مساكين [4] » مما وازن مفاعل ، وهذا أكثر وأفصح من جمع القلة المصحح ، فأما « سبع سنبلات » فلمقابلة « سبع بقرات » [5] .

« فعلى هذا الذي تقرر إذا كان للاسم جمعان : جمع تصحيح وجمع تكسير ، فجمع التكسير إما أن يكون للكثرة أو للقلة ؛ فإن كان للكثرة ؛ فإما أن يكون من باب مفاعل أو من غير باب مفاعل . وإن كان من باب مفاعل أوثر على جمع التصحيح فتقول : جاءني ثلاثة أحامد ، وثلاث زيانب ، ويجوز التصحيح على قلة فتقول : جاءني ثلاثة أحمدين ، وثلاث زينبات [6] » .

ولا تضاف الثلاثة والعشرة إلى مفرد إلا في نحو : ثلثمائة وأربعمائة ،

---

(١) شرح الكافية حـ ٢ ص ١٤٩ .

(٢) نفس السابق .

(٣) سورة البقرة / آية ٢٦١ .

(٤) هذه الآيات من سور : القصص/ آية ٢٧ ، « والمؤمنون »/ آية / ١٧ ، والحاقة / آية ٧ ، والمائدة : آية ٨٩ ، على الترتيب المذكور .

(٥) تفسير البحر المحيط حـ ٢ ص ٣٠٣ .

(٦) نفس السابق ص ٣٠٥ ـ ٣٠٦ ، وانظر حاشية الصبان حـ ٤ ص ٦٦ ، والتسهيل ص ١١٦ .

« وكان القياس : ثلاث مئات ؛ لأن للمائة جمعين : أحدهما في صورة جمع المذكر السالم ، وهو مئون ، وقد تقدم أن العدد لا يضاف إليه ، فلم يبق إلا مئات يضاف إليها لعوز جمع التكسير ، كما في ثلاث عورات ؛ لكنهم كرهوا أن يلي التمييزُ المجموعُ بالألف والتاء ... فاقتصروا على المفرد مع مع كونه أخصر [1] » ولأن المائة جمع في المعنى ؛ إذ هي عشر عشرات ، فتطابقها في الجمعية والقلة [2] . وقد جاء في ضرورة الشعر :

ثلاث مئينٍ للملـوك وَفـى بهـا ... ردائي وجَلَّت عن وجوهِ الأهاتمِ [3]

وأما قول الراجز :

حَيْدة خالـي ولَقِيـطٌ وَعلِـي ... وحاتم الطائي وهَّـاب المِئِـي

فقد اختلف النحويون فيه ، فقال بعضهم : هو ترخيم مئين كسنين ، وقيل : هو جمع فعول ، قلبت الواو ياء ، فصار مئيّ ، ثم خفّف بحذف إحدى الياءين ، كما فعل في عَلِـي .

وثلاثة وأخواتها إذا أضيفت إلى المائة وجب حذف تائها ؛ سواء كان مميز المائة مذكرا أم مؤنثاً ، نحو : ثلثمائة رجل أو امرأة . وإذا أضيفت إلى آلاف وجب إثبات التاء ؛ سواء كان مميز الآلاف مذكرا أم مؤنثاً ، نحو :

---

(١) شرح الرضى حـ ٢ ص ١٥٣ .

(٢) انظر المقرب ص ٤٨ ، وحاشية الصبان حـ ٤ ص ٦٥ ، وحاشية الخضري حـ ٢ ص ١٣٥ .

(٣) البيت للفرزدق ، وهو من الطويل ، ويروي : فِدًى لسيوف من تميم وفي بها .... والرداء : المقصود به هنا السيفُ ، وقيل : الرداء على حقيقته ؛ فالشاعر يفتخر بأنه رهن رداءه بالديات الثلاث ، وأصل ذلك : أن ثلاثة من الملوك قتلوا في معركة وكانت دياتهم ثلثمائة بعير ، فرهن رداءه بالديات الثلاث ، وبذلك كشف الهمّ ، وجَلَتِ الحروب عن وجوه الأهاتم ، أي أعيان وكبراء بني الأهتم ، ومعنى جَلّت بالتشديد : جلَت بالتخفيف ؛ أي كشفت رداؤه الهمّ ... ـ انظر الخزانة حـ ٤ ص ٤٨٠ ـ ٤٨١ ( شواهد العيني )

ثلاثة آلاف رجل أو امرأة ؛ لأن مميزها المائة والألف ، لا ما أضيف إليه المائة والآلاف » [1] .

وبهذا يكون الأغلب في تمييز الثلاثة والعشرة ـ الجمع المكسّر ، إلاّ إذا أعوز التكسير للأسباب التي ذكرناها ، وينبغي أن يكون هذا الجمع اسماً غير نعت ؛ فكل ما كان كذلك كانت إضافة العدد إليه جيدة ، ويدخل فيه نحو : ثلاثة فرسان ، وأربعة أصحاب ، وخمسة علماء ومائة فاضل ؛ لجريان هذه الصفات مجرى الأسماء ، فأخذت حكمها . كما يدخل نحو : جاءني ثلاثة أمثالِك ، وأربعة أشباهِ زيد ؛ لمضارعة الاسم ، قال تعالى : « **من جاء بالحسنة فله عشر أمثالِها** » وقد قرئ « عشرٌ أمثالُها » وهي قراءة مختارة عند أهل اللغة [2] » .

فإن لم يكن كذلك قبح إضافة العدد إليه نحو : عندي ثلاثةُ قرشيين وأربعةُ كرام وخمسةُ ظرفاء ، وذلك حتى يقال : ثلاثةُ رجال قرشيين ، وأربعةُ رجالٍ كرام ، وخمسةُ رجالٍ ظرفاء ، أو يقال : ثلاثةٌ قرشيّون ، وأربعةٌ كرامٌ ، وخمسةٌ ظرفاءُ . وقد نص على ذلك سيبويه في باب : ما لا يحسن أن تضيف إليه الأسماء التي يبين بها العدد ؛ قال : « وذلك الوصف تقول : هؤلاء ثلاثة قرشيون ، وثلاثة مسلمون ، وثلاثة صالحون ـ فهذا وجه الكلام [3] ؛ كراهية أن يجعل الصفة كالاسم ، إلا أن يضطر شاعر . وهذا يدلّك على أن النسّابات إذا قلت : ثلاثة نسّابات ، إنما يجيء وصف المذكر ، لأنه ليس موضعاً يحسن فيه الصفة ، كما يحسن الاسم ، فلما

---

(١) شرح الرضى حـ ٢ ص ١٥٢ . وانظر المقرب ص ٤٨ .

(٢) انظر المقتضب حـ ٢ ص ١٨٥ ، وشرح الكافية حـ ٢ ص ١٥٥ ، والمقرب ص ٤٨ .

(٣) يقصد أن الوصف يعرب في هذه الحالة نعتا ، وليس مضافاً إليه ، على حد قراءة : « فله عشرٌ أمثالُها » والآية الكريمة من سورة الأنعام (١٦١) .

لم يقع إلا وصفا صار المتكلم كأنه قد لفظ بمذكَّرِين ثم وصفهم بها [1] » .

والسر في عدم وقوع المميز نعتاً ما تقدم من أن المقصود من التمييز بيان الجنس ، والصفات قاصرة في هذه الفائدة ؛ إذ أكثرها للعموم يقول الرضى : « وأعلم أن سيبويه وجماعة من النحاة يستقبحون كون مميز العدد في أي درجة كان ـ صفة ، نحو قولك : سبع طوال ، وأحد عشر طويلاً ومائة أبيض ؛ لأن المقصود من التمييز التنصيص ، وهو معدوم في أكثر الأوصاف ، بلى . إن كانت الصفة مختصة ببعض الأجناس لم يستقبح ، نحو : ثلاثة علماء ، ومائة فاضل [2] ... »

أما اسم الجنس واسم الجمع فيقعان تمييزا للعدد ، والأكثر فيهما حينئذ الجر بمن ، قال تعالى : « فخذ أربعة من الطير * » . وقد يضاف العدد إليهما سماعا على الصحيح ، نحو : « وكان في المدينة تسعة رهط [3] » وقال عليه الصلاة والسلام : « ليس فيما دون خمس ذَوْدٍ صدقة » وقال الشاعر :

ثلاثـــة أنفـس وثـــلاث ذود لقد جار الزمان على عيالي [4]

---

(١) سيبويه حـ ٢ ص ١٧٥ ، وانظر حاشية الصبان حـ ٤ ص ٦٦ ، وقد جاء فيها : « والإضافة إلى الصفة منه ضعيفة ، نحو ثلاثة صالحين ، فالأحسن الإتباع على النعت ، ثم النصب على الحال » وانظر المخصص ١٢٦/١٧/٥ ـ ١٢٧ .

* البقرة / آية ٢٦٠ .

(٢) شرح الكافية حـ ٢ ص ١٥٥ .

(٣) سورة النمل : آية : ٤٨ .

(٤) البيت من الوافر ، وهو لأعرابي من أهل البادية ، والشاهد فيه : إضافة العدد إلى اسم الجمع . وهو ذود . قال العيني : « كان القياس فيه : ثلاث من الذود ؛ لأن الذود اسم جمع ، وإنما قياس العدد ألا يضاف إلى الجمع ( يقصد ألا يضاف إلى اسم الجمع ) والذود من الإبل ما بين الثلاث إلى العشر ـ انظر الخزانة حـ ٣ ص ٣٠١ و حـ ٤ ص ٤٨٥ ( شواهد العيني ) وانظر شرح الكافية حـ ٢ ص ١٥٣ ، والمخصص ١١٤/١٧/٥ ، وحاشية الخضري حـ ٢ ص ١٤٦ .

وإنما كان الغالب فيهما الجر بمن ؛ وذلك لأنهما وإن كانا في معنى الجمع ، لكنهما بلفظ المفرد ؛ فاسم الجنس قد يقع على الواحد ، واسم الجمع صيغته كصيغة الواحد ؛ ولذا يعامل لفظاً معاملة الواحد ، فيعود عليه ضمير الواحد ، ويفرد الخبر عنه ، نحو : الركب سائر . والثلاثة وأخواتها لا تضاف إلى الواحد ، فكذلك ما أشبهه [1] .

وذهب الأخفش إلى أنه لا يجوز إضافة العدد إليهما ، وهو مردود بما تقدم . وفصّل بعضهم في اسم الجمع ؛ فإن كان مما يستعمل للقليل فقط نحو : نفر ورهط وذود جازت إضافته ، وإن كان مما يستعمل للقليل والكثير كقوم ونسوة لم يجز ؛ وذلك لأن العدد لا يضاف لواحد ، ولا مما يدل على الكثرة [2] .

يقول السيوطي : « وهل يجوز إضافته ( أي العدد ) إلى اسم الجمع ، نحو : ثلاثة القوم ، أو اسم الجنس نحو : ثلاث نخل ـ أقوال : **أحدها** : نعم ، ويقاس وإن كان قليلا ، وعليه الفارسي . وصححه صاحب البسيط لشبهه بالجمع ، ولوروده قال : ثلاثة أنفس وثلاث ذود . وقال تعالى : « وكان في المدينة تسعة رهط » . **الثاني** : لا ينقاس ، وعليه الأخفش وابن مالك وغيرهما . والثالث : التفرقة بين ما يستعمل من اسم الجمع للقلة فيجوز أو للكثرة فلا يجوز ، وعليه المازني . وعلى المنع طريقه أن يبين بمِن ، فيقال : ثلاثة من القوم ، وأربعة من الطير ، وثلاث من النخل ، وهو في اسم الجنس آكد من اسم الجمع [3] » لأن اسم الجنس كثير الشبه بالمفرد من اسم الجمع [4] ،

---

(١) شرح التصريح على التوضيح حـ ٢ ص ٢٧٠ ، وانظر شرح الكافية حـ ٢ ص ١٥٣ ، والمقرب ص ٤٨ . (٢) انظر شرح التصريح على التوضيح حـ ٢ ص ٢٧٠ .

(٣) همع الهوامع حـ ١ ص ٢٥٣ ، وانظر التسهيل ص ١١٦ ، وانظر حاشية الصبان حـ ٤ ص ٦٥ .

(٤) اسم الجنس : ما يفرق بينه وبين واحده بالتاء غالبا ، نحو : تمرة وتمر ونبقة ونبق ، وكم وكمأة ، ومن غير الغالب أنه يفرق بينهما بياء النسب ، نحو : روم ورومي ، =

فناسب جره بمِن ؛ إذ العدد الأصلي لا يضاف إلا إلى جمع ؛ ولذا يقول المبرد : « فإن كان الذي يقع عليه العدد اسما لجنس من غير الآدميين لم يلاقه العدد إلا بحرف الإضافة [1] » .

## (٢) اعتبار التأنيث والتذكير في التفسير :

### ١ - في الجمع : -

يعتبر التذكير والتأنيث في العدد بحال المعدود ؛ فإن كان جمعاً نظر إلى مفرده ، فإن كان مؤنثاً حقيقة ، كثلاث نسوة وطوالق ، أو مجازا كثلاث غرف وعيون - حذف التاء فيهما . وإن كان الواحد مذكرا ثبتت التاء ، سواء كان في لفظ الجمع علامة تأنيث كأربعة حمامات * وثلاثة بنات عرس وبنات آوى ، والواحد : حمام وابن عرس وابن آوى - أو لم تكن فيه علامة تأنيث كثلاثة رجال . وإن جاء تذكير الواحد وتأنيثه ، كساق ولسان جاز تذكير العدد وتأنيثه ، نحو : خمسة ألسنة ، وخمس ألسنة ، وخمسة سوق وخمس سوق [2] . وقد جاء في المزهر : أن من ذكّر اللسان قال في جمعه : أَلْسِنة ، ومن أنثه قال في جمعه : أَلْسُن [3] ، وعليه يقال : خمس أَلْسُن وخمسة أَلْسِنة .

---

= واسم الجمع ما دل على الجمع وليس له مفرد من لفظه غالبا ، كقوم ورهط ، ومن غير الغالب : ركب فإن له مفردا من لفظه هو : راكب ( انظر شرح التصريح حـ ٢ ص ٢٧٠ ) .

(١) المقتضب حـ ٢ ص ١٨٥ .

* البغداديون يجيزون هنا تأنيث العدد ( أي حذف التاء ) باعتبار لفظ الجمع ، فيقولون : أربع حمامات وخمس اصطبلات ... وكلام العرب على خلاف ذلك . ( انظر شرح التصريح حـ ٢ ص ٢٧١ ) وانظر همع الهوامع حـ ٢ ص ١٤٩ ، وحاشية الصبان حـ ٤ ص ٦١ ، وحاشية يس حـ ٢ ص ١٩١ .

(٢) انظر شرح الكافية حـ ٢ ص ١٤٩ ، وهمع الهوامع حـ ٢ ص ١٤٩ .

(٣) انظر المزهر حـ ٢ ص ٢٢٥ .

وإن كان المعدود صفة نائبة عن الموصوف اعتبر حال الموصوف لا حال الصفة ، نحو : ثلاثة ربعات ، إذا أردنا رجالاً ، وثلاث ربعات ، إذا أردنا نساء . قال تعالى : « من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها »[1] إذ المراد بالأمثال : الحسنات ، أي عشر حسنات أمثالها[2] . ويمكن اعتبار لفظ « المثل » هنا مضارعاً للاسم ، وقد اكتسب التأنيث من المضاف إليه ، ولا يكون هناك حذف ولا تقدير[3] .

**٢ ـ في اسم الجنس واسم الجمع :**

وإذا لم يكن المعدود جمعاً ؛ بل كان اسم جمع كخيل ، أو اسم جنس كتمر ـ نُظِر ؛ فإن كان مختصاً بجمع المذكر كالنفر والقوم والرهط فإنها بمعنى الرجال ـ فالتاء في العدد واجب ، قال الله تعالى : « وكان في المدينة تسعة رهط » وقالوا : ثلاثة رَجْلة ، وهي اسم جمع قائم مقام الرجال . وإن كان مختصاً بجمع الإناث فحذف التاء واجب ، نحو : ثلاث من المخاض ؛ لأنها بمعنى حوامل النوق . وإن احتملهما كالخيل والغنم والإبل ، قال الرضى : « فإن نصصت على أحد المحتملين فالاعتبار بذلك النص ؛ فإن كان ذكورا أثبت التاء ، وإن كان إناثاً حذفتها ... نحو : عندي ذكور ثلاثة من الخيل ، أو عندي من الخيل ذكور ثلاثة أو عندي من الخيل ثلاثة

---

(١) سورة الأنعام / آية : ١٦١ .

(٢) شرح الكافية حـ ٢ ص ١٥٠ ، وانظر همع الهوامع حـ ٢ ص ١٤٩ ، وحاشية الصبان حـ ٤ ص ٦٣ .

(٣) انظر شرح التصريح على التوضيح حـ ٢ ص ٢٧١ ( الحاشية ) وأنظر حاشية يس على شرح الفاكهي حـ ٢ ص ١٩١ ، وأنظر ص ٢٤٩ من هذا الكتاب . ومما استعمل من الصفات استعمال الأسماء قولهم : ثلاث دواب ، ويجوز ثلاثة دواب ، لأن أصل الدابة عندهم صفة ، فإذا أريد المذكر قيل : ثلاثة دواب ، كما يقال : ثلاثة ربعات ، إذ أردنا رجالا ـ أنظر المخصص ١١٤/١٧/٥ ، والصبان حـ ٤ ص ٦٣ ، والمقرب لابن عصفور ص ٤٨ .

ذكور بالإضافة ، أو عندي ثلاثة ذكور من الخيل ، إلا أن يقع النص بعد المميِّز ، والمميِّز بعد العدد ، نحو : عندي ثلاث من الخيل ذكور ، فحينئذ ينظر إلى لفظ المميز لا النص ؛ فإن كان مؤنثاً لا غير ... حذفت التاء ، وإن كان مذكراً لا غير ... أثبتها ؛ إلحاقاً للمؤنث من هذا الجنس بجمع المؤنث ، وللمذكر منه بجمع المذكر . وإن جاء تذكيره وتأنيثه كالبط والدجاج جاز إلحاق التاء نظراً إلى تذكيره ، وحذفها نظرا إلى تأنيثه [1] » .

وفي هذا يقول السيوطي أيضاً : وإذا وقع اسم الجنس أو اسم الجمع تمييزا للعدد يكون حكمهما حكم المعدود المؤنث حقيقة أو مجازا ؛ وذلك إذا كان « كل منهما ( مؤنثاً ) غير نائب عن جمع مذكر ، ولا مسبوق بوصف يدل على التذكير ، نحو : عندي ثلاث من الإبل ، وثلاث من البط ، وخمس من النحل . بخلاف اسم الجمع المذكر كتسعة رهط ، وثلاثة نفر ، واسم الجنس المذكر ـ ومدركه السماع ـ كعنب وسدر وموز وقمح نصت العرب على تذكيرها [2] ، وتأنيث البط والنحل [3] ، واستعملت سائر أسماء الجنس كالبقر ( والنخل ) مؤنثة ومذكرة [4] ، قالوا : والغالب عليها التأنيث . وبخلاف المؤنث منها النائب عن جمع مذكر ، كقولهم : ثلاثة أشياء ، وثلاثة رَجْله ؛ لأنهما نائبان عن جمع مفرديهما ؛ إذ عدل عن جمع

---

(١) شرح الكافية حـ ٢ ص ١٥٠ ، وانظر المقتضب حـ ٢ ص ١٨٦ ، والهمع حـ ٢ ص ١٤٩ ، وسيبويه حـ ٢ ص ١٧٣ .

(٢) قال تعالى : « في سدر مخضود » الآية : ٢٨ سورة الواقعة .

(٣) قال تعالى : « وأوحى ربك إلى النحل أن اتخذي من الجبال بيوتا ... » الآية : ٦٨ سورة النحل .

(٤) قال تعالى : « كأنهم أعجاز نخل خاوية » « كأنهم أعجاز نخل منقعر » الآية : ٧ سورة الحاقة والآية : ٢٠ سورة القمر . وقد قرىء : « إن البقر تشابهت علينا » في قوله تعالى : « إن البقر تشابه علينا » الآية . ٧٠ سورة البقرة ، انظر البحر المحيط حـ ١ ص ٢٥٣ ـ ٢٥٤ .

شيء على أفعال إلى فَعْلاء ، ومن جمع راجل على أفعال كصاحب وأصحاب إلى فَعْلَة .

وبخلاف المسبوق بوصف يدل على التذكير نحو : ثلاثة ذكور من البط ، وأربعة فحول من الإبل ـ فإن التأنيث في جميع ما ذكر [1] » .

والخلاصة أن اسم الجنس واسم الجمع يغلب عليهما التأنيث ؛ لقيامها مقام الجمع في الأعداد من ثلاثة إلى عشرة ، ولأن هذه الأسماء تعتبر مؤنثة في اللغات السامية ، كما سبق [2] ـ إلاّ اذا كان هناك نص على التذكير فيهما فحينئذ تثبت التاء في عددهما ؛ سواء كان هذا النص سماعاً عن العرب ، أم ذكر لفظ « ذكور » وما شابهه ...

**٣ ـ فيما لا يتضح فيه الجنس ، ويشمل : ـ**

أ ـ ما لا يدخله معنى التذكير ولا التأنيث ، وحينئذ ينظر فيه إلى اللفظ ، فيؤنث العدد بالتاء في نحو : خمسة من الضرب ، ويذكّر في نحو : خمس من البشارة ، مراعاة للفظ المعدود [3] .

ب ـ ما وقع تفسيره على المعنى ؛ إذ العبرة في التذكير والتأنيث باللفظ غالباً لا بالمعنى ؛ ولذا فإن اعتبار المعنى هنا ورد على قلّة .

فيجاء بالتاء في العدد مع لفظ مؤنث لتأويله بمذكر ، كقول الحطيئة :

ثلاثـة أنفـس وثـلاث ذود      لقد جار الزمان على عيالـي [4]

---

(١) همع الهوامع حـ ٢ ص ١٤٨ ـ ١٤٩ ، وانظر التسهيل ص ١١٧ ، وحاشية الصبان حـ ٤ ص ٦٤ .

(٢) انظر ص ٢٢٧ من هذا الكتاب .     (٣) انظر شرح الكافية حـ ٢ ص ١٥٠ .

(٤) قال : ثلاثة أنفس ، ولم يقل ثلاث ، حملا على المعنى ، وهو الشخص ـ أنظر هذا البيت في ص ٢٤٩ ، وانظر الإنصاف حـ ٢ ص ٧٧١ ـ ٧٧٢ ، والهمع حـ ٢ ص ١٤٩ ، وسيبويه حـ ٢ ص ١٧٥ ، وحاشية الصبان حـ ٤ ص ٦٣ ، والمخصص ١١٤/١٧/٥ .

وقول الآخر :

وقائـعُ في مضـــرٍ تسعـــــةٌ وفي وائلٍ كانــــت العاشرة [1]

وقال القتّال الكلابي :

قبائلنــا سبـع وأنتم ثلاثـــــة ولَلسَّبْع خير من ثلاث وأكثر [2]

وقد تترك التاء مع لفظ مذكّر لتأويله بمؤنث ، كقول ابن أبي ربيعة :

فكــان مجني دون مــن كنــت أتقي ثلاث شخوص : كاعبان ومعصر [3]

وقول الآخر :

وإن كلابــا هذه عشر أبطـــن وأنت بريء من قبائلها العشر [4]

وهذا الحمل على المعنى قليل كما ذكر ، ولذا خصه ابن عصفور بالضرورة الشعرية [5] .

---

(١) قال : تسعة ، ولم يقل : تسع ؛ لأنه حمل الوقائع على الأيام أو المشاهد ــ انظر الإنصاف حـ ١ ص ٧٦٩ ــ ٧٧٠ ، والهمع حـ ١ ص ١٤٩ .

(٢) قال : ثلاثة ، ولم يقل : ثلاث ، حملا على المعنى ؛ لأنه أراد البطون ــ انظر . الإنصاف حـ ٢ ص ٧٧٢ ، وسيبويه حـ ٢ ص ١٧٥ ، والمخصص ١١٧/١٧/٥ .

(٣) قال : ثلاث ، ولم يقل : ثلاثة ؛ لأنه عني بالشخوص : نساء ، فحمله على المعنى ، ويدل عليه : كاعبان ومعصر ــ انظر هذا البيت في ص ١٤٨ ، وانظر الإنصاف حـ ٢ ص ٧٧٠ ــ ٧٧١ ، وسيبويه حـ ٢ ص ١٧٥ ، وقد جاءت الرواية فيه : « فكان نصيري » ، كذا في المخصص ١١٧/١٧/٥ . وانظر الصبان حـ ٤ ص ٦٢ .

(٤) البيت من الطويل وهو لرجل من بني كلاب يسمى النواح ، وقد قال : عشر أبطن ، ولم يقل عشرة ، لأن البطن بمعنى القبيلة ــ انظر الخزانة حـ ٣ ص ٣١٢ ، حـ ٤ ص ٤٨٤ ( شواهد العيني ) والإنصاف حـ ٢ ص ٧٦٩ ، والهمع حـ ٢ ص ١٤٩ ، وسيبويه حـ ٢ ص ١٧٤ ، والمخصص ١١٧/١٧/٥ ، وانظر حاشية الصبان حـ ٤ ص ٦٣ .

(٥) انظر المقرب ص ٤٩ .

يقول سيبويه : « وتقول : ثلاثة أشخص ، وإن عنيت نساء ؛ لأن الشخص اسم مذكر ، ومثل ذلك : ثلاث أعين ، وإن كانوا رجالا ؛ لأن العين مؤنثة . وقالوا ثلاثة أنفس ؛ لأن النفس عندهم إنسان ؛ ألا ترى أنهم يقولون : نفس واحد ، فلا يدخلون الهاء ... ... ... ... ... ... ... ... ... ...

وتقول : ثلاث أفراس ، إذا أردت المذكر ؛ لأن الفرس قد ألزموه التأنيث ، وصار في كلامهم للمؤنث أكثر منه للمذكر ، حتى صار بمنزلة القدم ، كما أن النفس في المذكر أكثر [١] » .

وجاء في المقتضب : « تقول : عندي ثلاثة أشخص ، ثم تقول : من النساء ؛ لأنك أجريت عليه التذكير أولا على لفظه ، ثم بينت بعدما تعني ، وتقول : عندي ثلاثة أنفس ، وإن شئت قلت : ثلاث أنفس ؛ أما التذكير فإذا عنيت بالنفس المذكر ، وعلى هذا تقول : عندي نفس واحد ، وإن أردت لفظها قلت : عندي ثلاث أنفس ؛ لأنها على اللفظ تصغر : نُفَيْسَة ، وعلى هذا قوله عزّ وجل : « يأيتها النفس المطمئنة [٢] » وقال عز وجل : « أن تقول نفس يا حسرتا على ما فرّطت ... [٣] » وقرأ رسول الله ﷺ : « بلى قد جاءتْكِ آياتي فكذّبْتِ بها واستكبرتِ [٤] » على مخاطبة النفس . وقال : « كل نفس ذائقة الموت [٥] » وتقول : ثلاثة أفراس لأن الفرس يقع على الذكر والأنثى [٦] » .

---

(١) سيبويه حـ ٢ ص ١٧٣ - ١٧٤ .

(٢) سورة الفجر / آية : ٢٧ .

(٣) الزمر / آية : ٥٦ .

(٤) الزمر : آية ٥٩ وقد وردت هذه القراءة في البحر المحيط حـ ٧ ص ١٣٦ بكسر الكاف والتاء .

(٥) وقال سبحانه : « خلقكم من نفس واحدة » انظر سورة النساء : آية (١) ، وانظر آل عمران / آية : ١٨٥ .

(٦) المقتضب حـ ٢ ص ١٨٦ - ١٨٧

وخلاصة هذه الأقوال : أن اعتبار اللفظ في التذكير والتأنيث للعدد هو الأقيس والأكثر ؛ ولذا يؤكد الرضى ما سبق فيقول : « ثلاثة أشخص ، أي نساء ، وثلاث أنفس ، أي رجال ، ويجوز اعتبار المعنى كثلاثة أنفس للرجال ، وثلاث أشخص للنساء[1] » .

**حـ ـ ما فسّر بمذكر ومؤنث معا** ، وهنا لا يخلو الحال :

١ ـ إما أن يكون مفصولا بين العدد والمعدود بلفظ « بين » فالغلبة حينئذ للتذكير ، نحو : شاهدت عشرة بين رجل وامرأة ؛ لأنه مع الفصل صار كأن التمييز لم يذكر ، فيعود العدد إلى أصله بالتاء ـ إلا إذا كان المميز يوما وليلة فتكون الغلبة للتأنيث ، نحو قول النابغة الجعدي :

فطافت ثلاثا بين يوم وليلة　　　وكان النكير أن تُضيف وتجأر[2]

إذ التاريخ مبني على الليالي ؛ لسبق الليلة اليوم عند العرب ؛ ولذا جرت العادة في التواريخ بالليالي كما سيأتي ، فيكون قوله « بين يوم وليلة » توكيدا بعد ما وقع الاسم على الليالي ، قال سيبويه : « وقد يجوز في القياس : خمسة عشر من بين يوم وليلة ، وليس بحد كلام العرب[3] » وقال أبو سعيد : « إنما جاز ذلك لأنا قد نقول : ثلاثة أيام ، ونحن نريدها مع لياليها ، كما نقول : ثلاث ليال ، ونحن نريدها مع أيامها ، قال الله تعالى لزكريا عليه السلام : « آيتك ألا تكلم الناس ثلاثة أيام إلا رمزا » وقال في موضع آخر : « آيتك ألا تكلم الناس ثلاث ليال سويا » وهي قصة واحدة[4] » فإذا لم تذكر

---

(١) شرح الكافية حـ ٢ ص ١٥٥ ـ ١٥٦ ، وانظر حاشية الصبان حـ ٤ ص ٦٢ ـ ٦٣ .

(٢) يصف بقرة وحشية فقدت ولدها ، فطافت ثلاث ليال وأيامها تطلبه ، ولم تقدر أن تنكر من الحال التي دُفعت إليها أكثر من أن تشفق وتصيح في طلبها له . ( المخصص ١١٦/١٧/٥ ) .

(٣) سيبويه حـ ٢ ص ١٧٤

(٤) المخصص ١١٦/١٧/٥ ، وانظر إصلاح المنطق ص ٢٩٨ . والآيتان المذكورتان من سورتي : آل عمران ( آية : ٤١ ) ومريم ( آية : ١٠ ) على الترتيب .

الأيام ولا الليالي جرى اللفظ على التأنيث أيضاً ، نحو : أقام فلان خمسا ، ونحو قوله تعالى [1] : « يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا [2] » .

٢ ـ وإما ألاّ يفصل بينهما بشيء ، فلا يخلو :

أ ـ إما أن يكون العدد مضافاً إلى المعدود ؛ فالغلبة تكون للأسبق ، نحو : خمسة أعبد وآم ، وخمس آم وأعبد ؛ إذ الإضافة تفيد فضل اختصاص كما يقول الرضى ، وكذا الحكم في عدد عطف عليه هذا العدد المضاف نحو : ثلاثة ومائة رجل وامرأة ، وثلاث وألف ناقة وجمل [3] .

ب ـ وإما أن يكون المعدود منصوباً على التمييز ، فإن كان المذكر من المميزَيْن عاقلاً فالغلبة له ، تقدّم أو تأخّر ، وسواء كان المؤنث عاقلاً أم لا ، نحو : خمسة عشر امرأة ورجلا ، وخمسة وعشرون ناقة ورجلا ؛ لاحترام التذكير المقارن للعقل [4] .

وإن لم يكن المذكر عاقلاً ، فالاعتبار بالسابق ، نحو : ثلاثة عشر جملا وناقة وأربعة عشر ، كتابا وامرأة ، وأربع وعشرون ناقة وجملا . وفي نحو : سرت أربعة [5] عشر يوماً وليلة ، يكون المراد : أربع عشرة ليلة وأربعة عشر يوماً ؛ لأن مع الليالي أياما بعدّتها ، وليس كذلك نحو : اشتريت عشرة بين عبد وأمة ، أو خمسة عشر جملا وناقة ، بل المعنى أن مجموع عدد العبيد والإماء عشرة ، فبعض العشرة عبيد ، وبعضها إماء ،

---

(١) في سورة البقرة : آية ٢٣٤ .

(٢) انظر شرح الكافية حـ ٢ ص ١٥٦ ، والمخصص ١١٦/١٧/٥ ، وإصلاح المنطق ص ٢٩٨ .

(٣) انظر شرح الكافية حـ ٢ ص ١٥٧ ، والمقرب ص ٤٩ ، والتسهيل ص ١٢٠ .

(٤) انظر شرح الكافية حـ ٢ ص ١٥٧ ، والمقرب ص ٤٩ ، والتسهيل ص ١٢٠ .

(٥) لم يغلب جانب التأنيث هنا ، كما هي القاعدة في الأيام والليالي لعدم وجود الفاصل وهو : مِنْ أو بَيْن أو هما معا ، كما تقدم في استعمالهم .

ويجوز أن يتساويا فيكون خمسة عبيد وخمس إماء ، ويجوز أن يختلفا ؛ وإذا تساويا جاز أن نقول في إعرابهما : عندي عشرة رجالٍ ونسوةٍ أي عندي خمسة من هؤلاء وخمس من هؤلاء ، ويجوز أن نقول : عندي عشرةُ رجال ونسوةٌ ، بعطف النسوة على العشرة ، أي عندي عشرة من هؤلاء ، وعندي نسوة . وهكذا في كل عدد يمكن أن يفرد منه جمعان كالستة والثمانية والعشرة .

« فإن كان عدد لا يحتمل أن يفرد منه جمعان فالرفع لا غير ، تقول : خمسةُ رجال ونسوةٌ ، ولا يكون الخفض ، وكذلك الأربعة والثلاثة [1] » .

يقول ابن عصفور : « وإذا اجتمع في هذا الباب مذكر ومؤنث ، وأضفت العدد إلى المعدود بَنَيْته على المتقدم منهما ، فتقول : عندي ستة رجال ونساء ؛ وست نساء ورجال ، وكذلك تفعل إلى العشرة ، ولا يجوز ذلك فيما دون الستة .

وإن نصبت المعدود المختلط بعد العدد فإنك في العاقل تبني العدد على المذكر تقدّم أو تأخر ، فتقول : عندي أحد عشر عبداً وجارية ، وثلاثة عشر جارية وعبداً . وفي غير العاقل تبني على المتقدم ، فتقول : عندي خمسة عشر جملاً وناقة ، وخمس عشرة ناقة وجملا ، وسرت ثلاثة عشر يوماً وليلة ، وثلاث عشرة ليلة ويوماً وإن أتيت بالمعدود بعد « بين » غلبت في العاقل : المذكر ، تقدم أو تأخر ، وفي غيره : المؤنث ، تقدم أو تأخر ، فتقول : عندي أحد عشر بين رجل وامرأة ، وبين امرأة ورجل ، وسرت ثلاث عشرة بين يوم وليلة ، وبين ليلة ويوم [2] » .

ويقول السيوطي في الهمع : « وإذا ميز العدد بمذكر ومؤنث فالحكم

---

(١) إصلاح المنطق ص ٣٠٢ ، وانظر شرح الكافية حـ ٢ ص ١٥٧ ، والمقرب ص ٤٩ ، والتسهيل ص ١٢٠ ، وحاشية الصبان حـ ٤ ص ٧٠ ـ ٧١ .

(٢) المقرب ص ٤٩ ، وحاشية الصبان حـ ٤ ص ٧٠ ـ ٧١ .

في التاء وحذفها للسابق مع الإضافة مطلقاً ، وجد العقل أم لا ، اتصل أم لا ، نحو : عندي عشرة أعبد وإماء ، وعشر إماء وأعبد ، وعشرة جمال ونوق ، وعشر نوق وجمال ، وعشرة بين جمل وناقة ، وعشر بين ناقة وجمل . والحكم للسابق أيضاً مع التركيب ؛ بشرط الاتصال وعدم العقل ، نحو : عندي ستة عشر جملاً وناقة ، وست عشرة ناقة وجملا . وإن فصل ببين مع عدم العقل فللمؤنث ، سبق أم لا ، نحو : ست عشرة بين جمل وناقة أو بين ناقة وجمل ؛ ووجهه أن المذكر فيما لا يعقل كالمؤنث . وإن وجد العقل فللمذكر مطلقاً ، سبق أم لا ، فصل ببين أم لا ، نحو : خمسة عشر عبداً وأمة ، وأمة وعبداً ، أو بين عبد وأمة ، أو بين أمة وعبد ، قال أبو حيان : ولو كان عاقل وغيره غلب العاقل ، قال : والعدد المعطوف هل هو كالمركب ؟ ظاهر كلام ابن مالك لا ، وابن عصفور : نعم [1] » وفي حاشية الصبان : « والقياس يقتضي أنه كالمركب ، فتقول : عندي أحد وعشرون عبداً وأمة بتغليب المذكر ، وأحد وعشرون جملاً وناقة بتغليب السابق ، وإحدى وعشرون بين جمل وناقة بتغليب المؤنث [2] .. »

ومجمل ما سبق .

١ ـ أن الأعداد المضافة ، وكذا الأعداد المعطوفة عليها ـ إذا ميزت بمختلط ( مذكر ومؤنث ) فالحكم للسابق من المعدودين مطلقاً ؛ وجد العقل أم لا ، اتصلا بالعدد أم لا ، لأن المتضايفين كالشيء الواحد ، فلا ينبغي أن يختلف حالهما ، إذ للإضافة فضل اختصاص كمّا ذكر .

ويستثني من ذلك ما إذا كان المميز يوماً وليلة ، ووقع الفصل بينهما وبين العدد ، نحو :

---

(١) همع الهوامع حـ ٢ ص ١٥١ .

(٢) حاشية الصبان حـ ٤ ص ٧١ .

« فطافت ثلاثا بين يوم وليلة »

حيث يبني العدد فيها على التأنيث ؛ لاندراج الأيام تحت الليالي في الحكم ، فكان قوله : « بين يوم وليلة » توكيداً بعد ما بُني الاسم على الليالي ؛ إذ لو قيل : « فطافت ثلاثا » لأنث العدد على حد قوله تعالى : « أربعة أشهر وعشرا [1] » وهذا بخلاف : عندي عشرة بين عبد وأمه ؛ لأنه لا يتصور اندراج أحدهما في الآخر اندراجاً حكمياً ، كما في الأيام والليالي [2] .

٢ ـ أما الأعداد المركبة ، والأعداد المعطوفة فيبني العدد فيها من حيث التذكير والتأنيث على السابق من المميزين بشرط الاتصال وعدم العقل ، فإن فصل بين التفسير والعدد بلفظ « بين » أو « مِنْ » أو بهما معا ـ كما يفهم من كلام البغدادي والرضى وسيبويه [3] ـ فالحكم للمؤنث مع عدم العقل ، وإن وجد العقل فالحكم للمذكر مطلقاً ، تقدم أو تأخر ، فصل ببين أم لا . ولو كان أحد المميزين عاقلاً فالحكم للعاقل .

ويعني ذلك أن تغليب المؤنث على المذكر ليس قصراً على الأيام والليالي ، وإنما هو شامل لكل ما تحقق فيه الشروط الآتية : ـ

أ ـ كون العدد مركباً .

ب ـ كونه مميّزا بشيئين : مذكر ومؤنث .

حـ ـ أن يفصل بينه وبين المميز المختلط بلفظ « بين » أو « مِن » أو بهما معا .

د ـ كون التفسير لغير العاقل [4] .

وذلك لأن مذكر ما لا يعقل في استعمالهم كالمؤنث ، فكانت مراعاة المؤنث

---

(١) انظر ص ٢٢٠ من هذا الكتاب .

(٢) انظر حاشية يس على شرح الفاكهي حـ ٢ ص ١٩١ ـ ١٩٢ .

(٣) انظر الخزانة حـ ٣ ص ٣١٧ ، وانظر شرح الكافية حـ ٣ ص ١٥٦ ، وانظر الكتاب حـ ٢ ص ١٧٤ .

(٤) انظر الخزانة حـ ٣ ص ٣١٩ .

مراعاة للشيئين معا ، ولم تراع الأسبقية لوجود الفاصل المؤذن بالتساوي ، فكأنها منتفية [1] . ولهذا يقال : عندي ست عشرة بين جمل وناقة أو بين ناقة وجمل ، وسار خمس عشرة بين يوم وليلة أو بين ليلة ويوم .

ومن هنا تظهر عدم دقة النحاة في تخصيصهم تغليب المؤنث على المذكر بالأيام والليالي ؛ إذ أن ذلك لا يكون إلا في المسألة المتقدمة « فطافت ثلاثا بين يوم وليلة » والأصل فيها الآية الكريمة : « يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا » فهنا التمييز محذوف ، وقد غلبت الليالي من حيث الحكم ، لسبق الليلة اليوم عند العرب كما تقدم ، فحالة تغليب المؤنث في الليالي والأيام خاصة بما إذا كان المميز غير مذكور في الكلام ، كما في الآية . أمّا البيت السابق : « فطافت ثلاثا » فإن الفصل ببين ـ وهو شرط فيه ـ جعل التمييز كأن لم يذكر ، ولهذا قال سيبويه : « فإنما قوله : من بين يوم وليلة ـ توكيد بعد ما وقع على الليالي [2] » فإذا لم يقع الفصل أو نص على أحد هما ـ بني العدد على المذكور منهما ، نحو قوله تعالى : « سبع ليال وثمانية أيام » ، أو على السابق نحو : سار خمسة عشر يوماً وليلة ، وسار خمس عشرة ليلة ويوماً .

والعرب تبني العدد على الليالي دون الأيام ، « لأن السنين عندهم مبنية على الشهور القمرية ؛ وذلك لكون أكثرهم أهل البراري الذين يتعسر عليهم معرفة دخول الشهر إلا بالاستهلال ، فإذا أبصروا الهلال عرفوا دخول الشهر ، فأول الشهر عندهم الليل ؛ لأن الاستهلال يكون في أول الليل [3] » ولذا أرّخوا بالليالي دون الأيام . فيقال في التأريخ [4] لأول ليلة من الشهر :

---

(1) انظر حاشية الصبان حـ ٤ ص ٧٠ .

(2) انظر سيبويه حـ ٢ ص ١٧٤ ، وانظر المخصص ١١٦/١٧/٥ .

(3) شرح الكافية حـ ٢ ص ١٥٧ .

(4) التاريخ : تعريف الوقت ، وهو من أرّح وورخّ ، فيقال : تأريخ وتوريخ كما يقال : تاريخ بتسهيل الهمزة ، والمراد هنا : عدد الأيام والليالي بالنظر إلى ما مضى =

كُتب لأول ليلة منه أو في أول ليلة أو لغُرّته أو لـمُهَلّه أو لمستَهلْه ، وبعد مضي ليلة يقال : كتب لليلة خَلَت أو مضت منه ، وبعد مضي ليلتين : كتب لليلتين خلتا منه ، وبعد ثلاث ليال : كتب لثلاث خلَوْنَ من رمضان ـ مثلا ـ إلى العشر ، ويجوز لثلاث ليال خلت ـ بالتاء ، غير أن النون أفضل ؛ لأنها تدل على الجمع ، والثلاثة وأخواتها لا تضاف إلاّ إلى جمع ، أما التاء فتدل على المفرد ، ولذا ناسب أن يقال : لإحدى عشرة ليلة خلت ، ولثلاث عشرة ليلة خَلَتْ أو مضت ، وكذا الأربعة عشر ؛ إذ تمييز العدد المركب يكون مفردا [1] . قال الرضى : « وقريب من ذلك ما حكى المازني : الأجذاع انكسرْن ، والجذوع انكسرت ، جعل ضمير الأجذاع ، وهو جمع قلة ـ ضمير الجمع ، وهو النون ؛ لأنك لو صرحت بعدد القلة ، أي من ثلاثة إلى عشرة لكان مميزه جمعاً ، نحو : ثلاثة أجذاع . وجعل ضمير الجذوع ، وهو جمع الكثرة ـ ضمير الواحدة ؛ أي المستكن في انكسرت ؛ لأنك لو صرّحت بعدد الكثرة ؛ أي ما فوق العشرة لكان مميزه مفردا ، نحو : ثلاثة عشر جذعاً [2] » .

ويؤرخ في الخامس عشر : للنصف من شهر كذا أو لمنتصفه أو لا نتصافه ، وهو أجود من أن يقال : لخمس عشرة ليلة خلت منه أو بقيت منه ، وإن كان ذلك جائزا ، غير أن الأول أخصر [3] .

ويقال في السادس عشر : لأربع عشرة ليلة بَقِيَتْ مؤرخاً بالقليل ـ إلى

---

= من السنة أو الشهر وما بقي . انظر اللسان حـ ٣ ص ٤٨١ ، وانظر : همع الهوامع حـ ٢ ص ١٥٢ .

(١) انظر الهمع حـ ٢ ص ١٥٢ ، والمخصص ١١٧/١٧/٥ ـ ١٢٨ .

(٢) شرح الكافية حـ ٢ ص ١٥٧ ، وانظر الهمع حـ ٢ ص ١٥٢ ، وشرح المفصل حـ ٥ ص ١٠٦ .

(٣) انظر شرح الكافية حـ ٢ ص ١٥٨ ، وانظر الهمع حـ ٢ ص ١٥٢ ، والتسهيل ص ١٢٠ ـ ١٢١ ، والتوضيح والتكميل حـ ٢ ص ٣٥٨ .

أن يكتب في العشرين : لعشر ليال بَقِين ، وهو أولى من بَقِيَتْ ـ كما تقدم ـ وإن كان جائزا حملا على المعنى [١] .

ويقال في الثامن والعشرين : كُتب لليلتين بَقِيَتَا ، وفي التاسع والعشرين : لليلة بقيت . وفي الليلة الأخيرة : كُتب لآخر ليلة من شهر كذا ، أو لسراره أو سَرَره ، وفي اليوم الآخر : لآخر يوم منه [٢] « أو كُتب لسَلْخه أو لانسلاخه أو سَلْخ شهر كذا . جاء في المخصص : « ولم يكتبوا لليلة بقيت ، كما لم يكتبوا لليلة خلت ولا مضت ، وهم في الليلة جعلوا الخاتمة في حكم الفاتحة ، حيث قالوا : غُرّة شهر كذا ، ولم يقولوا : لليلة خلت ولا مضت ، لأنهم فيها بعد ، ولم تمض [٣] ... »

وذهب بعضهم إلى أنه يقال في الخامس عشر إلى الأخير : إنْ بَقِيَتْ ؛ لتجويز نقصان الشهر . ويرى البعض أن التأريخ في النصف الثاني من الشهر يكون بما مضى أيضاً ؛ لأنه محقَّق ، وما بقي غير محقّق . إلاّ أن اختيار أهل اللغة ما ذكر أولا ؛ يقول ابن عصفور : « والأحسن أن تؤرخ بالأقل مما مضى أو مما بقي [٤] » ولو قيل : لست عشرة ليلة مضت لكان صواباً بإجماع أهل اللغة ، لكنه ليس أولى [٥] .

قال السيوطي : « ويقال : كتبته في العشر الأوَل والأواخر لا الأوائل والأُخَر [٦] » وذلك لأن صفة المؤنث من الأَوَّل : الأُولى ، وجمع الأُولى : الأُوَل ، نحو : المرأة الفُضْلَى والنساء الفُضَل ؛ إذ أن أَفْعَل إذا دخلت عليه

---

(١) نفس السابق .

(٢) التوضيح والتكميل حـ ٢ ص ٣٥٨ ، وانظر اللسان حـ ٦ ص ٢١ ـ ٢٢ .

(٣) المخصص ١٢٨/١٧/٥ .

(٤) المقرب ص ٤٩ ، وانظر الهمع حـ ٢ ص ١٥٢ .

(٥) انظر المخصص ١٢٨/١٧/٥ .

(٦) همع الهوامع حـ ٢ ص ١٥٢ .

الألف واللام أُنث وجمع . وليس كذلك أُخَر ؛ لأنه يؤنث ويجمع بغير الألف واللام ، فقيل : الأواخر ، لأنه جمع الآخرة [١] .

والعرب تسمى كل ثلاث من ليالي الشهر باسم ، فتقول : ثلاث غُرَر ، وغرة كل شهر أوّله . وثلاث نُفَل ؛ لأنها زيادة على الغُرر . وثلاث تُسَع ؛ لأن آخر أيامها التاسع . وثلاث عُشَر ؛ لأن أول أيامها العاشر . وثلاث بيض ؛ لأنها تَبْيَضّ بطلوع القمر من أولها إلى آخرها ... ... ... » [٢] .

**(٣) تفسير الأعداد المترادفة : ـ**

تقدم أن ألفاظ العدد إذا ترادفت اجتُزِئ بمميز العدد الأخير من جملتها ، نحو : مائة وثلاثة وثلاثون رجلا ، وأصل التركيب : مائة رجل وثلاثة رجال وثلاثون رجلاً .

« ويكون المعطوف الذي هو العقد ، والمعطوف عليه ، أي النيف بلفظ ما تقدم في التذكير والتأنيث ، فالعشرون لهما ، ولفظا « واحد واثنان » على القياس ، وثلاثة إلى تسعة على خلاف القياس في الظاهر [٣] » .

وفي هذه الحالة يعطف الأكثر على الأقل نحو : أحد ومائة ؛ اثنان ومائة ، ثلاثة ومائة . أحد وعشرة ، اثنان وعشرة ، ثلاثة وعشرة ، أربعة وعشرة . أحد عشر ومائة ، اثنان وعشرون ومائة ، تسعة وتسعون وألف في حالة التذكير ، وتسع وتسعون وألف في حالة التأنيث ... وهكذا بعطف الأكثر على الأقل . ويجوز العكس فيقال : مائة وأحد ، ألف واثنان ، مائة وثلاثة رجال .. إلا أن الأول أكثر في الاستخدام ؛ سواء في القراءة

---

(١) انظر شرح المفصل حـ ٦ ص ٩٧ ـ ٩٨ ، وانظر اللسان حـ ٥ ص ٧١ .

(٢) انظر تقويم اللسان لابن الجوزي ص ٨٣ ( تحقيق د. عبد العزيز مطر / دار المعرفة ـ القاهرة )

(٣) شرح الكافية للرضى حـ ٢ ص ١٥١

أو الكتابة[١] ، يقول الرضى : « والأول ، أي عطف الأكثر على الأقل أكثر استعمالا ؛ ألا ترى أن العشرة المركبة من النيف معطوفة عليه في التقدير ، فثلاثة عشر في تقدير : ثلاثة وعشرة ، وكذا ثلاثة وعشرون أكثر من عشرون وثلاثة [٢] » .

وفي الحديث : « أصاب ( رسول الله ﷺ ) من المشركين يوم بدر أربعين ومائة : سبعين أسيراً وسبعين قتيلا [٣] » وقد اقتصر العرب * في العقود

(١) القاعد في اللغة الفارسية : تقديم العدد الكبير على العدد الصغير ، فيقال : هزار وصَدْ ويازْدَهْ ؛ أي : ألف ومائة وأحد عشر ، والمعدود في الفارسية يكون مفردا دائماً ، ولا يجوز جمعه ، فيقال : شش روز : ستة أيام ، ويك روز : يوم واحد ـ انظر القواعد الأساسية لدراسة الفارسية ص ١٠٢ ـ ١٠٣

(٢) شرح الكافية حـ ٢ ص ١٥١ .

(٣) جزء من حديث رواه أحمد والبخاري ، واللفظ لأحمد ـ انظر الفتح الرباني حـ ٢١ ص ٥٢ .

* عقد العرب الآحاد والعشرات والمئات والألوف . والمخطوطات العربية تتكلم على هذه العقود ، لكنها لا تذكر كيف تعقد الأصابع للدلالة على الواحد ـ مثلا ـ أو العشرة أو سواهما ، باعتبار أن ذلك أمر معروف لدى القارىء ؛ غير أن هناك نصا عربياً واحداً ـ على ما يبدو ـ يصف العقود ، هو منظومة لعلي بن المغربي ، وفيها يقول :

اعلم بأن عقـدك الآحـادا ... خصوا بها ثلاثة أفـرادا
فخنصر وبنصر ووسـطى ... وذاك في اليمين فاعرف ضبطا
فواحد : ابسط يديك واخصـر ... وركب الخنصر فوق البنصـر
وضم في الاثنين من كليهمـا ... من غير تغيير لذاك فاعلما

إلى أن يقول في العشرات :

والعشرات يا أخا النجابـه ... خصوا بها الإبهام والسبابـه
وتلك أيضاً منك في اليمـين ... فكن من الضبط على يقـين
واعلم إذا أردت عقـد العشرة ... فإنهـا كجامـة مـدورة
وضع لدى العشرين إبهام اليد ... في العقد تحت إصبع التشهـد =

على الألف ؛ لأنهم رأوا أن الأعداد لا نهاية لها ؛ إذ أن وضع لفظ لكل عاشر من العقود يؤدي إلى وضع مالا نهاية له من الألفاظ ، وذلك محال ، فاقتصروا على الألف ، فقالوا : عشرة آلاف إلى مائة ألف إلى ألف ألف ألف ... وهكذا [1] .

**(٤) نعت المفسّر : -**

لما كان أصل العدد الوصفيّة ، وأصل المعدود الموصوفيّة - كما سبق - فإنه يراعي ذلك عند ارتباط جملة العدد بنعت ؛ فلا يوصف في الغالب إلا المعدود ، نحو : عندي عشرون رجلا شجاعاً ، ونحو قوله تعالى : « إني أرى سبع بقرات سمان [2] » .

وقد يوصف العدد ، لكن على قلة ؛ جاء في تفسير الزمخشري للآية الكريمة « إني أرى سبع بقرات سمان » : « فإن قلت : هل من فرق بين إيقاع سمان صفة للمميز ، وهو بقرات ، دون المميزّ ، وهو سبع ، وأن يقال : سبع بقرات سمانا ؟ قلت : إذا أوقعتها صفة لبقرات فقد قصدت إلى أن تميز السبع بنوع من البقرات ، وهي السمان منهن لا بجنسهنّ ، ولو وصفت بها السّبع لقصدت إلى تمييز السبع بجنس البقرات لا بنوع منها ، ثم رجعت فوصفت المميَّز بالجنس بالسمن [3] » ولا شك أن بيان النوع هو المقصود

---

= لكـي يكون منه فـوق عقدتــه  مشاركا وسطــاك في أنملتـــه

ويقول في المئات :

ثم اعقد المئات في الشمــــــال  كالعشرات فاستمــــع مقالـــي

ويقول في الآلاف :

ثم اعقـــد الألـــوف كالآحـــاد  في يدك اليسرى على انفـــراد

وللوقوف على هذه المنظومة كاملة - انظر في العدد الأول من المجلد الثاني / مجلة عالم الفكر / الكويت : علم الحساب عند العرب ، للدكتور أحمد سليم سعيد ان ، ص ١٦٦ وما بعدها (١) انظر : شرح الكافية حـ ٢ ص ١٥٢ .

(٢) سورة يوسف : آية (٤٣) ، وانظر شرح الكافية حـ ٢ ص ١٥٤ .

(٣) تفسير الكشاف / المجلد الثاني ص ٤٧٣ ، وقد جاء فيه : سمان : جمع سمين وسمينة ، نحو كرام في : رجال ونسوة كرام .

في المعنى ، والوصول إليه عن طريق وصف المميِّز أقرب وأوضح .

وإذا وصف المميِّز جاز في الوصف اعتبار اللفظ ، وجاز اعتبار المعنى ، فيقال : ثلاثون رجلا ظريفاً وظرفاء . ومائة رجل طويل وطوال ، ومنه قول الشاعر :

فيها اثنتان وأربعون حلوبة سودا كخافية الغراب الأسحم[1]

وقد ورد السماع بنعت المفسّر بالعدد ؛ لما في ألفاظ العدد من معنى الوصف ، وإن كانت جامدة غير مشتقة ؛ وذلك نحو : رجال ثلاثة ، والناس كإبل مائة ، أي معدودة ، يقول الرضى : « فلما ثبت معنى الوصف في ألفاظ العدد جرت تابعة لألفاظ المعدودات كثيرا ، نحو : رجال ثلاثة ، والناس كإبل مائة[2] » وفي حالة الوصف تطبق القواعد المقررة في العدد ، من الموافقة في الواحد والاثنين ، والمخالفة في الثلاثة إلى العشرة كما تقدم . أما ما ورد في بعض كتب النحاة المتأخرين من جواز المطابقة وعدمها إذا وقع اسم العدد بعد المعدود صفة له ـ فمردود عليه بما أسلفنا[3] .

ويتفرّغ على الوصف بالعدد بعض المسائل التطبيقية في النحو والأدب . منها :

١ ـ أن الوصف في نحو : مررت بنسوة أربع ـ لا يمنع من الصرف ، للوصفيّة ووزن أفعل ؛ لأن الوصفيّة فيه عارضة ؛ إذ أن لفظ « أربع » موضوع في الأصل لمرتبة من مراتب العدد[4] .

(١) حلوبة بمعنى محلوبة ، تستعمل في الواحد والجمع ، والخافية : آخر ريش الجناح مما يلي الظهر ، والأسحم : الأسود ، وقد جاء سُودًا ، الذي هو جمع سَوْداء ، نعتا لحلوبة ؛ لأنها في موضع الجماعة ؛ والمعنى : من الحلائب ـ أنظر شرح المفصل حـ ٦ ص ٢٤ ، وانظر شرح الكافية حـ ٢ ص ١٥٥ .

(٢) شرح الكافية حـ ٤ ص ١٤٨ ، وانظر الخصائص لابن جني حـ ١ ص ١٢١ .

(٣) انظر ص ٢٢١ ـ ٢٢٢ من هذا الكتاب .

(٤) انظر حاشية فتح الجليل على شرح ابن عقيل ص ٣١٥ .

٢ ـ وأن العدد في نحو : رُبّ رجل كألف ـ جاء على التشبيه في هذه الصورة البيانية ، قال تعالى « وإنّ يوما عند ربك كألف سنة مما تعدون » [١] .

٣ ـ وان نحو : رأيت الرجال ثلاثتهم ، ورأيت النساء ثلاثتهن إلى العشرة ، مما أضيف فيه العدد إلى ضمير المعدود ـ جاء بالنصب على الوصف [٢] أو المصدر ؛ « ولذلك جعله سيبويه من باب : رأيته وحده ، ومررت به وحده ، ومَثّل الجميعَ بقوله : أفرادا ؛ ليريك كيف وضع موضع المصدر ... [٣] » .

وذهب أبو حاتم إلى أن ذلك ليس مقصورا على الأعداد المفردة ، بل يسري على الأعداد المركبة أيضاً ، نحو : رأيت القوم أحد عشرهم إلى تسعة عشرهم ، والنساء إحدى عشرتهن إلى تسع عشرتهن ، بل قد يتعداها إلى العشرين وأخواته والمائة والألف [٤] .

وهكذا ... إلى آخر هذه المسائل المنثورة في كتب النحو والأدب ، نحو : « **فاجلدوهم ثمانين جلدة** [٥] » « **فسوّاهن سبع سموات** [٦] » « ربّنا أمتّنا اثْنتين وأَحْييتنا اثنتين [٧] » .

**(٥) الاستغناء عن التفسير : ـ**

قد تضاف الأعداد : واحد واثنان ، وثلاثة ... إلى عشرة ، وواحدة

---

(١) سورة الحج : ٤٧ .
(٢) يقصد بالوصف : الحال ، كما يفهم من التمثيل بعد .
(٣) المخصّص ١٢٦/١٧/٥ .
(٤) نفس السابق ، وانظر التوضيح والتكميل حـ ٢ ص ٣٤٦ .
(٥) سورة النور : آية ٤ ، وانظر التوضيح والتكميل حـ ١ ص ١٨٩ ـ ١٩٠ .
(٦) سورة البقرة : آية ٢٩ ، وانظر مغني اللبيب حـ ٢ ص ٥٤٤ . وقد جاء في الكشاف حـ ١ ص ١٢٣ في تفسير هذه الآية « فسواهن سبع سموات » هن : ضمير مبهم ، تفسيره : سبع سنوات ، كقولهم : ربّه رجلا .
(٧) سورة غافر : آية ١١ ، وانظر مغنى اللبيب حـ ٢ ص ٥٧٦ .

واثنتان وثلاث ... إلى عشر ، وأحد عشر وثلاثة عشر إلى تسعة عشر ، وإحدى عشرة وثلاث عشرة إلى تسع عشرة ، وعشرين وأخواته إلى التسعين ، والمائة والألف ـ إلى مستحق المعدود أو إلى ضميره ؛ لغرض بلاغيّ ، وهو الدلالة على استحقاق المضاف إليه للمضاف بوجه من وجوه الاستحقاق ؛ فلا يحتاج حينئذ إلى التمييز ، لمعرفة المتكلم والسامع به [(١)] . فيقال : هو واحد قومه ، وهي واحدة قومها ، وهذان اثنا محمد وهاتان ثنتا عليّ ، وهذه أربعة محمود ، وتلك خمستك ، وهؤلاء عشروك وثلاثوك ، ورأيت عشريك وثلاثيك ، وهذه مائتك ، وتلك ألف زيد . ويقال : هذه ثلاثتك وثلاثوك ؛ إذا كان عددا ، فإذا سمي بها رجل قيل : هذه ثلاثة وثلاثوك ، كما يقال : هذا غلامك وجاريتك ؛ لأنه بالتسمية صار كلمة واحدة [(٢)] .

وإذا أضيف العدد المركب ، نحو : « خمسة عشرك » يبقى على فتح الجزأين ؛ لأن الإضافة لا تخرجه عن أصله ، يقول المبرد : « واعلم أن القياس وأكثر كلام العرب أن تقول : هذه أربعة عشرك وخمسةَ عشرَك ، فتدعه مفتوحاً على قولك : هذه أربعةَ عشرَ ، وخمسةَ عشرَ [(٣)] » ويقول سيبويه : « وأعلم أن العرب تدع خمسة عشر في الإضافة والألف واللام على حال واحدة ، كما تقول : اضرب أيُّهم أفضل ، وكالآن ، وذلك لكثرتها في الكلام ، وأنها نكرة ، فلا تغيّر [(٤)] » .

وذهب الأخفش إلى إعراب الجزء الثاني من العدد المركب إذا أضيف ، نحو : هذه أربعةَ عشرُك ، ومررت بأربعةَ عشرِك ؛ قال سيبويه : « وهي

---

(١) لأن من يقول : هذه خمسة زيد ـ مثلا ـ يكون عارفاً زيداً وخمسته ، فلا يحتاج إلى تمييز . كما لا يقال : هذه عشروك إلا لمن يعرف هذا ـ انظر حاشية الصبان حـ ٤ ص ٧٠ .

(٢) انظر المقتضب حـ ٢ ص ١٧٨ ، وانظر حاشية الصبان على الأشموني حـ ٤ ص ٧٠ .

(٣) المقتضب حـ ٢ ص ١٧٩ .

(٤) سيبويه حـ ٢ ص ٥١ .

لغة رديئة [1] » ويقول المبرد : « وله ( أي مذهب الأخفش ) وُجَيْه من القياس ، وهو أن ترده بالإضافة إلى الإعراب ، كما أنك تقول : ذهب أمسِ بما فيه ، وذهب أمسُك بما فيه ، وتقول : جئت من قبلُ يا فتى ، فإذا أضفت قلت : من قبلِك ، فهذا مذهبهم [2] » .

وأجاز الفراء وجها ثالثا ، وهو أن يعرب الصدر بحسب العوامل ، ويضاف إلى العجز ، ثم يضاف العجز إلى ما يذكر بعده ، وهو رأي ضعيف لا مبرر له في القياس أو الاستعمال [3] .

أما إضافة النيف إلى العشرة في نحو : « ثماني عشرة من حجته » فقد ذكر ابن عصفور وابن مالك أنه ضرورة ، وقد تقدّم تفصيل القول فيه [4] .

ولما كان رأي الأخفش له وجه من القياس كما ذكر المبرد ، ويضاف إلى ذلك أن العدد المركب بمنزلة اسم واحد ، فهو يشبه نحو : بعلبك ومعد يكرب ـ فإن بقاء هذا العدد المركب على بنائه ، أو إعرابه إذا أضيف جائز ؛ ولذا يقول ابن عصفور : « وإذا أضفت العدد المركب جاز فيه إبقاؤه على بنائه ، وأن تجعل الإعراب في الاسم الثاني ، فتقول : عندي أحدَ عشرَكِ ، بفتح الراء وضمّها [5] » .

أما ما احتج به سيبويه من أن الإضافة لا تخل بالبناء ، كما لا يخل به الألف واللام ـ فإن الأخفش والفراء قد فرقا بينهما ، « وذلك لأن ذا اللام كثيرا ما يوجد في غير هذا الموضع مبنياً كالآن ، والذي وأخواته ، والأمس عند بعضهم ، وأما المضاف فلا يكون إلا معرباً إلا لدن وأخواته ؛ ألا ترى إلى إعراب « أيّ » للزوم إضافته مع ثبوت علة البناء فيه ، وإلى إعراب قبل

---

(١) نفس المرجع السابق ، وانظر التسهيل ص ١١٨ .

(٢) المقتضب حـ ٢ ص ١٧٩ .

(٣) المقتضب شرح الكافية حـ ٢ ص ١٥٥ .

(٤) انظر ص ١٥٠ .

(٥) المقرب ص ٤٩ .

وبعد وأخواتهما مع الإضافة ، والبناء عند القطع منها ......

فالأخفش يعرب ثاني الاسمين قياساً مع الإضافة ، نحو : جاءني خمسة عشر زيد ؛ إجراء له مجرى بعلبك . والفراء يجعل جزأي المركب عند الإضافة معربين إعراب المضاف والمضاف إليه ؛ لشبهه لفظا بالمضاف والمضاف إليه ، فيكون خمسة عشر زيد كابن عرس زيد [1] . »

ورأى الأخفش يبدو قوياً في القياس والاستعمال كما هو واضح ؛ لأن العدد المركب يشبه المركب المزجي كبعلبك ومعد يكرب في بعض المواقف اللغويّة ، فقياسه عليه جائز ؛ ولذا لو سمي رجل بخمسة عشر ونحوه من المركبات جاز فيه وجهان : أحدهما : إعرابه إعراب مالا ينصرف كبعلبك ومعد يكرب ، فيرفع بالضمة وينصب ويجر بالفتحة ؛ لزوال معنى العطف الموجب للبناء ، وعلى هذا إذا أضيف صرف ودخله الجر ، نحو : جاءني خمسةَ عشرُك ورأيت خمسةَ عشرَك ومررت بخمسةَ عشرِك . والوجه الثاني : أن يبقى البناء بعد التسمية ؛ لأن التركيب والبناء وقع قبلها ، فإذا سمي به حكى حاله قبل التسمية [2] .

ولا يجوز إضافة اثني عشر ، ولا اثنتي عشرة ولا ثنتي عشرة ؛ لقيام عشر مقام النون فيهما ، فهما مثل : زيدان ومسلمان ؛ ولذا لا يضافان لئلا يلتبسا بالعدد المفرد . فإذا كان اثنا عشر علماً جاز إضافته بحذف « عشر » لرفع اللبس حينئذ ، وقد تقدم ذلك [3] .

وقد يضاف المفسِّر إلى مستحقه أو إلى ضميره ، فيقال : هذه ثلاثة أثواب القوم ، وهذه ثلاثة أثوابك ، قال المبرد : « لا يكون إلا ذلك ؛

---

(١) شرح الكافية حـ ٢ ص ١٥٥ ، وانظر التسهيل ص ١١٨

(٢) انظر شرح المفصل حـ ٤ ص ١١٤ ، وانظر التسهيل ص ١١٨

(٣) انظر المقرب ص ٤٩ ، وشرح المفصل حـ ٦ ص ٢٠ ، وحاشية الصبان حـ ٤ ص ٧٠ ، وانظر ص ٨٢ من هذا الكتاب .

لأن المضاف ينكر حتى يعرفه ما بعده أو ينكره ، وتقول : هذه مائة درهمك وألف دينارك [١] »

ويترتب على إضافة العدد إلى غير تمييزه بعض المسائل التطبيقيّة ؛ منها : عدم جواز نحو : مررت بالقوم خمسة عشرهم ؛ لأن ما بعد خمسة عشر لا يكون إلاّ مفردا نكرة [٢] ، كذلك لا يجوز نحو : له عشرون درهما وثلاثيه ؛ لأن التمييز لا يكون معرفة مضمرة أو مظهرة [٣] .

هذا .. وقد اختلف في إضافة الأعداد إلى المعدودات ؛ فمذهب الفارسي أنها بمعنى اللام الاختصاصيّة ، ومذهب ابن السراج أنها بمعنى « مِن » واختاره ابن مالك في شرحي التسهيل والكافية ، وجوّز بعضهم الوجهين ، لصحة المعنيين ، أي بحسب القصد [٤] .

**(٦) تعريف العدد** : ـ

العدد إما مفرد أو مضاف أو مركب أو عقد كما تقدم ؛

١ ـ فإن كان مفردا ـ ويقصد بالمفرد هنا : الواحد والاثنان كما سبق ـ فتعريفه بدخول أل عليه ، نحو : هذان الاثنان لا يشبعان ، وهو الواحد في قومه [٥] .

٢ ـ وإن كان مضافاً فتعريفه بإدخال الألف واللام على المضاف إليه ، نحو : ثلاثة الأثواب ، قياساً على غلام الرجل ، وباب الدار ؛ إذ المضاف يكتسب التعريف من المضاف إليه ، قال الشاعر :

---

(١) المقتضب حـ ٢ ص ١٧٨ .

(٢) وليس بمنزلة : خمسة وستة ؛ لأن الثلاثة إلى العشرة تضاف إلى المعرفة والنكرة.ـ انظر المرجع السابق .

(٣) نفس المرجع السابق ص ١٨٠ .

(٤) انظر شرح الأشموني حـ ٢ ص ٢٣٩ .

(٥) انظر المقرب لابن عصفور ص ٤٩ . وهمع الهوامع حـ ٢ ص ١٥٠ .

وهل يرجع التسليم أو يكشف العمى ثلاث الأثافي والرسوم البلاقع [١]

وقال الفرزدق :

ما زال مذ عقـــدت يـــداه إزاره يسمو فأدرك خمسة الأشبار [٢]

وقد أجاز الكوفيون دخول « أل » هنا على الجزأين معا ، فيقال : الثلاثة الأثواب ، كما في : الحسن الوجه . وهذه المسألة محل خلاف بين البصريين والكوفيين ـ كما سبق ـ لأن الكوفيين يجعلون الإضافة لفظية ، وليست محضة ، إذ الأصل : الأثواب الثلاثة ، أو لأنهم يجيزون في الإضافة المحضة دخول « أل » على المضاف بشرط أن يكون اسم عدد ، وأن يكون المعدود مقترنا بأل أيضا [٣] .

لكن قال صاحب المفصل : « قضية الإضافة المعنوية أن يجرّد لها المضاف من التعريف . وما تقبله الكوفيون من قولهم : الثلاثة الأثواب ، والخمسة الدراهم ـ فبمعزل عند أصحابنا عن القياس واستعمال الفصحاء [٤] » وقال المبرد : « وقد اجتمع النحويون على أن هذا لا يجوز ، وإجماعهم حجة على من خالفه منهم ؛ فعلى هذا تقول : هذه ثلاثة أثواب ، كما تقول : هذا صاحب ثوب ، فإن أردت التعريف قلت : هذه ثلاثة الأثواب ، كما تقول : هذا صاحب الأثواب ؛ لأن المضاف إنما يعرفه ما يضاف إليه ،

---

(١) البيت لذي الرمة ، والاثافي : جمع أُثفيّة ، وهي الحجارة التي توضع عليها القدور ـ ـ انظر شرح المفصل حـ ٢ ص ١٢٢ ، حـ ٥ ص ١٧ ( الهامش ) ، حـ ٦ ص ٣٣ ، وانظر حاشية الصبان حـ ١ ص ١٨٧

(٢) انظر شرح المفصل حـ ٢ ص ١٢١ ، حـ ٦ ص ٣٣ ، وحاشية الصبان حـ ١ ص ١٨٧

(٣) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف حـ ٢ ص ١٩٥ ـ ١٩٩ وشرح الكافية حـ ١ ص ١٤٧ والأشباه والنظائر حـ ٢ ص ١٠٥ ، وانظر النحو الوافي حـ ٣ ص ١٢ ، وانظر التوضيح والتكميل حـ ٢ ص ٧ .

(٤) انظر شرح الفصل حـ ٢ ص ١٢١ ، وانظر حاشية الصبان حـ ١ ص ١٨٧

فيستحيل : هذه الثلاثة الأثواب ، كما يستحيل : هذا الصاحب الأثواب [١] . »

أما ما تعلّق به الكوفيون من تشبيهه بالحسن الوجه فليس بصحيح كما يقول ابن يعيش : « لأن المضاف في الحسن الوجه صفة ، والمضاف إليه يكون منصوباً ومجـروراً ،وإنما ذلك شيء رواه الكسائي ، وقد روى أبو زيد فيما حكى عنه أبو عمر الجَرمي أن قوماً من العرب يقولونه غير فصحاء ، ولم يقولوا : النصف الدرهم ، ولا الثلث الدرهم ، وامتناعه من الاطراد في أجزاء الدرهم يدل على ضعفه في القياس [٢] .

فإذا جعل المضاف إليه نعتا للعدد جاز نحو : هذه الخمسةُ الدراهمُ ورأيت الخمسةَ الدراهمَ ، ومررت بالخمسة الدراهِم ، ولا يختلف أحد في هذا [٣] .

وأجاز بعض النحاة دخول « أل » على العدد دون المعدود في نحو : الألف دينار ، والألف درهم ، ومنه الاستعمال الشائع في عصرنا : « الألف كتاب » واستدلوا على ذلك بحديث الرسول ﷺ : « فأتى بالألف دينار [٤] » وحديث « ثم قرأ العشر آيات [٥] » وغيرهما من النصوص . وقد أوّله الدماميني بتقدير مضاف ، ولم يجعل « أل » زائدة ، قال : لأنه لا ينقاس ، فيكون المعنى : وأتى بالألف ألف دينار ـ على البدل من المعرف [٦] . ونص السيوطي في الهمع : « ولا تدخل ( أل » على أول المضاف مع تجرد ثانيه بإجماع كالثلاثة أثواب [٧] »

---

(١) المقتضب حـ ٢ ص ١٧٥ ، وانظر سيبويه حـ ١ ص ١٠٥ .

(٢) شرح المفصل حـ ٢ ص ١٢٢ ، وانظر المخصص ١٢٥/١٧/٥ ـ ١٢٦ .

(٣) انظر المخصص ١٢٦/١٧/٥ ، وانظر إصلاح المنطق ص ٣٠٢ ـ ٣٠٣ .

(٤) جزء حديث رواه البخاري . (٥) جزء حديث رواه البخاري .

(٦) انظر حاشية الصبان على الأشموني حـ ١ ص ١٨٨ ، وانظر النحو الوافي حـ ١ ص / ٣٩٧ .

(٧) همع الهوامع جـ ٢ ص ١٥١ .

والذي نميل إليه أنه لا مانع من دخول « أل » هنا على المضاف فقط أو المضاف والمضاف إليه معا ؛ وذلك لأن العدد قد نقصت في كثير منه العادات كقولهم : واحد وأحد وإحدى ، وقولهم في عشر وعشرة : عِشرين بكسر الأول ـ ولأن الأصل في الأعداد الوصف ، فثلاثة رجال أصله : رجال ثلاثة ، ودخول « أل » على المضاف والمضاف إليه جائز كما في : الضارب الرجل ، والجعد الشعر ، كما أن دخول « أل » على المضاف وحده جائز عند الفراء في نحو : الضارب زيد ، والضارب هذا ، والضاربه [1] . ومما يسوغ دخول « أل » على المضاف في نحو : « الألف دينار » أن المقصود الأصلي فيه هو العدد لا التمييز ؛ إذ التمييز لا يكون إلا نكرة . ولعلّ ما وجّه به الرضى هاتين المسألتين يؤيّد ما ذكرنا ، يقول الرضى : « تجويز الكوفية نحو : الثلاثة الأثواب ، بتعريف المضاف ، لأن المضاف عندهم في مثلها لفظيّة ، فلم ينكر دخول اللام في الأول أيضاً ، وإن كان تعرّف الثاني هو تعرّفه ... وليس ذلك بمطّرد لأنه لم يسمع : الجرد القطيفة ، لكنه لما ورد السماع به في العدد فالوجه هذا [2] » ويذكر تعليلا لبعض النحاة في موضع آخر فيقول : « قيل : وجهه على ضعفه : أن المضاف من حيث المعنى هو المضاف إليه ، والمضاف هو المقصود بالنسبة ، وإنما جئ بالمضاف إليه لغرض بيان أن المضاف من أي جنس هو ، فعرّف المقصود بالنسبة تعريفاً من حيث ذاته ، لا تعريفاً مستعاراً من غيره ، ثم أضيف بعد التعريف لغرض تبيين أن هذا المعرّف من أي نوع هو ؛ كأنك كنت ذكرت أولا :

---

(١) انظر شرح المفصل حـ ٦ ص ٢٧ ، وشرح الكافية حـ ١ ص ٢٨١ ـ ٢٨٢ . حـ ٢ ص ١٤٧ ، وانظر التوضيح والتكميل حـ ٢ ص ٨ .

(٢) شرح الكافية حـ ٢ ص ١٤٧ . ومنه قول أبي جعفر الناس : الثلاثة الأصناف ـ الثلاثة الأحرف ، بإدخال أل في العدد المضاف ، بدلا من : ثلاثة الأصناف ، وثلاثة الأحرف . كذا قول ابن ولّاد : والثلاثة الأنجم ، وقد تبنى المجمع اللغوي مؤخرا هذا الرأي . ( انظر د. أحمد مختار عمر : تاريخ اللغة العربية في مصر ص ١٢٩ ، ومن قضايا اللغة والنحو ص ١٦١ . )

أن عندي ثلاثة مثلا ، ولم تذكر من أي نوع هو ، ثم رجعت إلى ذكرها ، فقلت : بعت الثلاثة ، أي تلك الثلاثة ، ثم بيّنت نوعها فقلت : الثلاثة الأثواب . وهذا هو الوجه لمن قال : الثلاثة أثواب ، وإن كان أقبح من الأوّل ؛ لإضافة المعرفة إلى النكرة ، ولا نظير له لا في المعنوية ولا في اللفظية ؛ كأنهم لما عرفوا الأول استغنوا عن تعريف الثاني ؛ لأنه هو ، ولأن الإضافة لبيان نوعه لا للتعريف [1] » على أن من النحاة « من لا يضيف ، بل يعرف الأول فقط ، فيقول : هذه الخمسة أثواباً ، وخذ المائة درهما ، ودع الألف دينارا [2] » بالنصب على التمييز ، لأن العدد أصبح مفرداً كما في : خمسةٌ أثواباً ، وقد تقدّم [3] . وهذا يلتقي مع قول الدماميني السابق : أن المضاف مقدّر محذوف ، غير أن المضاف إليه هنا نصب على التمييز لما سبق .

وحكم المائة والألف حكم الثلاثة والعشرة وما بينهما ، فيقال : مائة الدرهم وألف الدينار . ويكون التعريف للاسم الأخير في الجميع ، ويسري تعريفه إلى الاسم الأول ولو كثرت الإضافات ، نحو : ثلثمائة ألف ألف ألف الدرهم [4] ، وإن كان توالي الإضافات في العبارة الواحدة قد يضعف الأسلوب .

ويتفرّع على تعريف العدد بعض المسائل التطبيقيّة ، منها : أن المضاف إليه في نحو : « عشرون ألف رجل » يمتنع تعريفه ؛ لأن المضاف منصوب على التمييز فلو عرف المضاف إليه صار المضاف معرفة بإضافته إليه ، والتمييز واجب التنكير ، خلافاً للكوفيين . أما نحو : خمسة الآف دينار ، فإنه

---

(١) شرح الكافية حـ ١ ص ٢٧٧ .

(٢) حاشية الصبان حـ ١ ص ١٨٧ ، وانظر شرح الكافية حـ ٢ ص ١٥٦ ، وقد جاء فيه : « والعشرة والمائة بعيراً » .

(٣) انظر ص ١٦١ ، وتكون « أل » في « الخمسة أثواباً » قد قامت مقام التنوين في : خمسةٌ أثوابا .

(٤) انظر شرح الكافية حـ ٢ ص ١٥٦ .

يجوز فيه تعريف المضاف إليه ، فيقال : خمسة الآف الدينار ، وكذلك المائة ، لأن مميزها يجوز تعريفه [١] .

٣ ـ وإذا كان العدد مركبا ففي تعريفه مذاهب ثلاثة :

أ ـ مذهب البصريين : أن تدخل « أل » على الاسم الأول من العدد المركب نحو : الأحد عشر درهما ؛ لأن الجزأين بالتركيب جعلا اسما واحدا فكان تعريفهما بإدخال « أل » في أولهما .

ب ـ ومذهب الكوفيين والأخفش من البصريين تعريف الاسمين معا ، نحو : الأحد العشر درهما ؛ لأنهما في الحقيقة اسمان ، والعطف مراد فيهما ؛ ولذا وجب بناؤهما ، ولو صرح بالعطف لم يكن بدّ من تعريفهما معا ، فكذلك إذا ضمّنا معنى العطف .

حـ ـ والمذهب الثالث ، وهو مذهب الكوفيين ايضا ، وبعض الكتّاب كما يقول ابن يعيش [٢] ـ أنهم يدخلون الألف واللام على العدد المركب في جزأيه وعلى التمييز ، وهذا خطأ فاحش كما يقول المبرد [٣] . وذكر ابن عصفور أن « أل » زائدة ؛ لأن التمييز لا يكون إلا نكرة [٤] . والراجع مذهب البصريين ؛ لأن العدد في قولنا : الخمسة عشر درهما ـ معلوم ، والغرض من التمييز بيان المعدود ، وذلك يحصل بالنكرة ؛ لأنها أخف . ودخول « أل » على المركب هنا ، سواء في أوله أو كله ـ لا يخرجه عن بنائه ، وهو من المواضع المستثناة في العربية ؛ إذ أن كل اسم مبني إذا دخلت عليه « أل » يرجع إلى الإعراب ، ما عدا الأعداد المركبة ، ولفظ « الآن » في الظروف ؛

---

(١) انظر حاشية الصبان على الأشموني حـ ١ ص ١٨٨ ، وانظر سيبويه حـ ١ ص ١٠٦ .

(٢) انظر شرح المفصل حـ ٦ ص ٣٣ .

(٣) انظر المقتضب حـ ٢ ص ١٧٥ ـ ١٧٦ .

(٤) انظر المقرب ص ٤٩ .

لبقاء التركيب والبناء فيهما [١] .

٤ ـ وأما الأعداد المضاعفة ( العقود من عشرين إلى تسعين ) وكذا الأعداد المتعاطفة ، نحو : « ثلاثة وثلاثون » ـ فتعريفها بإدخال الألف واللام على العدد كله ، فيقال : العشرون درهما ، والثلاثة والثلاثون ديناراً . وجوّز الأُبَّذِيّ أن يقال : « الثلاثة وثلاثون » تشبيها بالمركب ، وردّ بأن المتعاطفين كل منهما معرب ، فلا يشبهان الاسم المركب [٢] .

ولا يجوز نحو : العشرون الدرهم ؛ لما تقدّم من أن التمييز لا يكون إلا نكرة ، ويضاف إلى ذلك هنا أن ما بعد النون منفصل مما قبله ؛ فدرهما منفصل من العشرين ، فلا يتعرف العدد بتعريفه ، وليس كذلك ثلاثة وأربعة ... لأن المضاف إليه متصل بالمضاف . أما المائة والألف فحكمهما حكم الثلاثة والعشرة وما بينهما ، لأن التنوين ليس لازما للمائة والألف . كما لم يكن لازما للثلاثة والأربعة [٣] .

وفي أحكام تعريف العدد السابقة يقول ابن مالك في التسهيل : « وإذا قصد تعريف العدد أدخل حرفه ( أي التعريف ) عليه إن كان مفردا غير مفسر أو مفسرا بتمييز ، وعلى الآخر إن كان مضافا ، أو عليهما [٤] شذوذا لا قياسا خلافا للكوفيين . وتدخل على الأول والثاني إن كان معطوفا ومعطوفا عليه ، وعلى الأول إن كان مركبا ، وقد يدخل على جزأيه بضعف ، وعليهما

---

(١) انظر الأشباه والنظائر حـ ٢ ص ٢٨٢ ، وانظر شرح المفصل حـ ٤ ص ١١٤ ، وسيبويه حـ ٢ ص ٥١ .
(٢) انظر شرح المفصل حـ ٦ ص ٣٣ ـ ٣٤ ، وانظر همع الهوامع حـ ٢ ص ١٥١ .
(٣) انظر شرح المفصل حـ ٦ ص ٣٤ .
(٤) اللفظ المذكور في النسخة المحققة : أو علما ، والصواب : أو عليهما ، أي المضاف والمضاف إليه كما يدل على ذلك قول المصنف : « شذوذا لاقياسا خلافا للكوفيين إذ أن دخول « أل » على المضاف إليه ليس شاذا ، بل هو القياس عند جميع النحاة .

وعلى التمييز بقبح [1] » .

هذا وتجدر الإشارة إلى أن اللغات السامية عموماً ، واللغة العبرية بخاصة - تتبع نفس القواعد في إضافة العدد وتعريفه ، وأن أداة التعريف تدخل على المعدود دون العدد ، فإذا استعمل العدد مكان الاسم دخلت عليه أداة التعريف ، نحو : [illegible] ( طيبا الاثنين ) .

---

(١) التسهيل ص ١١٩ - ١٢٠ وانظر شرح المفصل ﺣ ٦ ص ٣٣ - ٣٤ . والهمع ﺣ ٢ ص ١٥٠ - ١٥١ والمقتضب ﺣ ٢ ص ١٧٥ - ١٧٦ . والمخصص ١٢٥/١٧/٥ - ١٢٦ ، والمقرب ص ٤٩ ، وشرح الكافية ﺣ ٢ ص ١٥٦ . والإنصاف ﺣ ٢ ص ١٩٥ - ١٩٩ ؛ والأشباه والنظائر ﺣ ٢ ص ١٠٥ .

# الفهارس

# فهرس الشواهد

الصفحة

د



ر

الصفحة

الصفحة

# فهرس المراجع العربية


١ ـ القرآن الكريم .

٢ ـ أثر العرب في الحضارة الأوروبية ( عباس محمود العقاد ) الطبعة الخامسة ـ دار المعارف بمصر .

٣ ـ أسرار العربية ( لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري : ٥١٣ ـ ٥٧٧ هـ ) تحقيق : محمد بهجت البيطار ـ مطبعة الترقي بدمشق ١٣٧٧ هـ ـ ١٩٥٧ م .

٤ ـ الأشباه والنظائر ( جلال الدين السيوطي : ت ٩١١ هـ ) أربعة أجزاء ـ الطبعة الثانية ـ مطبعة دائرة المعارف العثمانية .

٥ ـ الاشتقاق ( عبدالله أمين ) الطبعة الأولى ١٣٧٦ هـ ـ ١٩٥٦ م ـ مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة .

٦ ـ إصلاح المنطق ( لابن السكيت : ١٨٦ ـ ٢٤٤ هـ ) شرح وتحقيق : أحمد محمد شاكر ، عبد السلام محمد هارون ـ الطبعة الثانية ـ دار المعارف بمصر .

٧ ـ الألف المختارة ـ من صحيح البخاري ( عبد السلام محمد هارون ) عشرة أجزاء ـ مطابع دار المعارف بمصر .

٨ ـ الإنصاف في مسائل الخلاف ( للأنباري : أبي البركات ) الطبعة الرابعة ـ مطبعة السعادة بمصر .

٩ ـ أوضح المسالك ـ إلى ألفية ابن مالك ( لأبي محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري المصري : ت ٧٦١ هـ ) الطبعة الخامسة ١٩٦٦ ـ دار إحياء التراث العربي ببيروت .

١٠ ـ تاريخ اللغات السامية ( د. إسرائيل ولفنسون ) الطبعة الأولى ١٩٢٩ م ـ مطبعة الاعتماد بمصر .

١١ ـ تحقيق النصوص ونشرها ( عبد السلام محمد هارون ) الطبعة الثانية ـ ١٣٨٥ هـ ـ ١٩٦٥ م ـ مطبعة المدني ـ مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع بالقاهرة .

١٢ ـ تراث العرب العلمي ( قدري حافظ طوقان ) الطبعة الثالثة ١٣٨٢ هـ ـ ١٩٦٣ م ـ مطابع دار القلم بالقاهرة .

١٣ ـ التسهيل ( تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ) حقّقه وقدّم له : محمد كامل بركات ـ طبع ١٣٨٧ هـ ـ ١٩٦٧ م ـ دار الكاتب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة .

١٤ ـ تفسير البحر المحيط ( لأبي عبدالله محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي ـ الشهير بأبي حيّان : ت بالقاهرة ٧٤٥هـ ) الطبعة الأولى ١٣٢٨ هـ ـ مطبعة السعادة بمصر .

١٥ ـ تفسير البيضاوي ( القاضي ناصر الدين البيضاوي ) .

١٦ ـ تفسير الفخر الرازي ( الإمام محمد الرازي فخر الدين ) الطبعة الثانية ـ المطبعة العامرة الشرقيّة بمصر .

١٧ ـ تفسير القرطبي ( الجامع لأحكام القرآن ـ لأبي عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ) طبع ١٣٨٧ هـ ـ ١٩٦٧ م ـ دار الكاتب العربي للطباعة والنشر القاهرة .

١٨ ـ تفسير الكشاف ( للإمام جار الله محمود بن عمر الزمخشري : ت ٥٣٨ هـ ) دار الكتاب العربي ببيروت .

١٩ ـ تهذيب التوضيح ( أحمد مصطفى المراغي ، محمد سالم علي ) الطبعة الثالثة ـ مطبعة مصطفى محمد بمصر .

٢٠ ـ تهذيب اللغة ( لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري : ٢٨٢ ـ ٣٧٠هـ ) الدار المصرية للتأليف والترجمة / مطابع سجل العرب بالقاهرة .

٢١ ـ التوضيح والتكميل ـ لشرح ابن عقيل ( محمد عبد العزيز النجار ) طبع ١٣٨٧ هـ ـ ١٩٦٧ م ـ مطبعة الفجالة بمصر

٢٢ ـ حاشية الخضري ( الشيخ محمد الدمياطي الشافعي الشهير بالخضري : ١٢١٣ ـ

١٢٨٧ هـ ) على شرح عبدالله بن عبد الرحمن بن عقيل : ٧٠٠ ـ ٧٦٩ هـ . لألفية ابن مالك : ٦٠٠ ـ ٦٧٢ هـ . الطبعة الأخيرة ١٣٥٩ هـ ـ ١٩٤٠ م ـ مطبعة مصطفى البابي الحلبي وشركاه بمصر .

٢٣ ـ حاشية الصبان ( محمد بن علي الصبان ) على شرح الأشموني . مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر .

٢٤ ـ حاشية على شرح الفاكهي لقطر الندا ( تأليف يسٓ بن زين الدين الحمصي الشافعي ١٠٦١ هـ ) طبع ١٣٥٣ هـ ـ ١٩٣٤ م ـ مطبعة مصطفى البابي الحلبي وشركاه بمصر .

٢٥ ـ حاشية فتح الجليل ( للشيخ أحمد السُّجاعي ) على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك . مطبعة مصر / مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده .

٢٦ ـ خزانة الأدب ( للإمام عبد القادر بن عمر البغدادي ـ ومحلى هامشه بكتاب : المقاصد النحوية ، المشهور بشرح الشواهد الكبرى للإمام العيني محمود ) الطبعة الأولى ـ المطبعة الأميرية ببولاق بمصر .

٢٧ ـ الخصائص ( لابن جني : أبي الفتح عثمان ) تحقيق محمد علي النجار / حـ ٢ الطبعة الثانية ١٩٥٥ م ، حـ ٣ الطبعة الأولى ١٩٥٦ ـ دار الكتب بمصر .

٢٨ ـ دراسة نظرية تطبيقية في الصرف والعروض ( د. محمد بدوي المختون ) مطبعة الرسالة بعابدين بمصر / مكتبة الشباب بالمنيرة .

٢٩ ـ سر صناعة الإعراب ( لابن جني ) تحقيق : مصطفى السقا ، محمد الزفزاف إبراهيم مصطفى ، عبدالله أمين . الطبعة الأولى ١٩٥٤ م ـ مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر .

٣٠ ـ شذا العرف ـ في فن الصرف ( للشيخ أحمد الحملاوي ) الطبعة السادسة عشرة ١٣٨٤ هـ ـ ١٩٦٥ م ـ مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر .

٣١ ـ شرح الأشموني ( نور الدين أبي الحسن علي بن محمد الأشموني ) على ألفيّة ابن مالك . الطبعة الأولى ـ عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر .

٣٢ ـ شرح التصريح على التوضيح ( للشيخ خالد بن عبدالله الأزهري ) على ألفيّة ابن مالك في النحو للشيخ جمال الدين أبي محمد بن عبدالله بن يوسف بن هشام

الأنصاري . مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه .

٣٣ ـ شرح ديوان الحماسة ( لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي : ت ٤٢١ هـ ) نشره : أحمد أمين ، عبد السلام هارون . الطبعة الأولى : ١٣٧١ هـ ١٩٥٢ م ـ مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر / القاهرة .

٣٤ ـ شرح شذور الذهب ( لابن هشام ) المكتبة التجارية الكبرى بمصر .

٣٥ ـ شرح الكافية ( لمحمد بن حسن الرضى ) طبع ١٣١٠ هـ ـ مطبعة الشركة الصحافيّة العثمانية باستانبول .

٣٦ ـ شرح المفصل ( للشيخ موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي : ت ٦٤٣ هـ ) إدارة الطباعة المنيريّة .

٣٧ ـ صفوة صحيح البخاري ( لعبد الجليل عيسى ) الطبعة الخامسة ١٣٧٢ هـ ـ ١٩٥٣ م ـ مطبعة أمين عبد الرحمن بالقاهرة .

٣٨ ـ العدد لغة العلم ( تأليف : توبياز دانزج ، ترجمة : د . أحمد أبو العباس ) دار مصر للطباعة / مكتبة مصر .

٣٩ ـ علم الحساب ( د. أحمد أبو العباس ) الطبعة الثالثة ١٩٦٢ ـ مطبعة السعادة بمصر / مكتبة النهضة المصرية .

٤٠ ـ في اللهجات العربية ( د. إبراهيم أنيس ) الطبعة الثالثة ١٩٦٥ ـ المطبعة الفنية الحديثة / مكتبة الأنجلو المصرية .

٤١ ـ الفهرست ( لابن النديم ) مكتبة خياط / بيروت .

٤٢ ـ القاموس المحيط ( لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي ) الطبعة الثانية ١٣٧١ هـ ـ ١٩٥٢ م ـ مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر .

٤٣ ـ قصة الأعداد ( تأليف : باتريشيا لوبر ، ترجمة : عبد الحميد لطفي مظهر ) طبع ١٩٦٦ ـ المطبعة الفنية الحديثة / مكتبة الأنجلو المصرية .

٤٤ ـ قصة الحضارة ( تأليف : ول ديورانت ، ترجمة : محمد بدران ) لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة .

٤٥ ـ الكامل ( للإمام أبي العباس المبرد ) تحقيق : أحمد محمد شاكر الطبعة الأولى

١٣٥٦ هـ ـ ١٩٣٧ م ـ مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر .

٤٦ ـ الكتاب لسيبويه ـ المطبعة الأميرية ببولاق بمصر .

٤٧ ـ كتاب الأفعال لابن القطاع ( أبي القاسم علي بن جعفر السعدي اللغوي ، المعروف بابن القطاع ، الصقلي المولد . ت بمصر : ٥١٥ هـ ) الطبعة الأولى ١٣٦٠ هـ ـ مطبعة دائرة المعارف العثمانية .

٤٨ ـ كتاب الأفعال لابن القوطيّه ( أبي بكر محمد بن عمر بن عبد العزيز بن إبراهيم ابن عيسى بن مزاحم ، المعروف بابن القوطيه ، الأندلسي الأشبيلي ت : ٣٦٧ هـ ) تحقيق علي فوده / الطبعة الأولى ١٩٥٢ م ـ مطبعة مصر .

٤٩ ـ كتاب الحيوان للجاحظ ( أبي عثمان عمرو بن بحر : ١٥٠ ـ ٢٥٥ هـ ) تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون / الطبعة الثانية : ١٣٨٦ هـ ـ ١٩٦٦ م ـ مصطفى البابي الحلبي بمصر .

٥٠ ـ كشاف اصطلاحات الفنون ( للشيخ المولوي محمد أعلى بن علي التهانوي ) منشورات شركة خياط للكتب والنشر / بيروت .

٥١ ـ لسان العرب لابن منظور المصري ( جمال الدين محمد بن مكرّم الأنصاري : ٦٣٠ هـ ـ ٧١١ هـ ) طبعة مصوّرة عن طبعة بولاق ـ المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر .

٥٢ ـ مجالس ثعلب ( أبي العباس أحمد بن يحيي : ٢٠٠ ـ ٢٩١ هـ ) شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون ـ الطبعة الثانية / دار المعارف بمصر .

٥٣ ـ مجمع البيان في تفسير القرآن للطبرسي ( أبي علي الفضل بن الحسن ) منشورات دار مكتبة الحياة / بيروت .

٥٤ ـ محاسن التأويل للقاسمي ( محمد جمال الدين ) الطبعة الأولى ١٣٧٩ هـ ـ ١٩٥٩ م عيسى البابي الحلبي وشركاه .

٥٥ ـ المخصّص لابن سيده ( أبي الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي المعروف بابن سيده : ت ٤٥٨ هـ ) المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر بيروت .

٥٦ ـ المزهر ـ في علوم اللغة وأنواعها ( عبد الرحمن جلال الدين : ت ٩١١ هـ ) ،

شرح وضبط وتصحيح : محمد أحمد المولي ، على محمد البجاوي ، محمد أبو الفضل إبراهيم . دار إحياء الكتب العربية / عيسى البابي الحلبي وشركاه .

٥٧ ـ مسالك الثقافة الإفريقية إلى العرب ( تأليف : أو ليرى ، نقله إلى العربية : د. تمام حسان ) مطبعة الرسالة / مكتبة الأنجلو المصرية .

٥٨ ـ مغني اللبيب ـ عن كتب الأعاريب ( لابن هشام ) تحقيق : د. مازن المبارك ، محمد علي حمدالله . مراجعة : سعيد الأفغاني / مطبعة دار الفكر بدمشق .

٥٩ ـ مفتاح العلوم للسكاكي ( أبي يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي : ت ٦٢٦ هـ ) الطبعة الأولى ١٣٥٦ هـ ـ ١٩٣٧ م / مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر .

٦٠ ـ مقاييس اللغة لابن فارس ( أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا : ت ٣٩٥ هـ ) تحقيق وضبط : عبد السلام محمد هارون . الطبعة الأولى / دار إحياء الكتب العربية / عيسى البابي الحلبي وشركاه بالقاهرة .

٦١ ـ المقتضب للمبرد ( أبي العباس محمد بن يزيد المبرد : ٢١٠ ـ ٢٨٥ هـ ) تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة / أربعة أجزاء ـ مؤسسة دار التحرير للطبع والنشر بالقاهرة .

.. ـ المقرب لأبن عصفور ( مخطوط بدار الكتب المصرية / وحدة الميكروفيلم ١٩٦٦ ) .

٦٢ ـ الملل والنحل للشهر ستاني ( أبي الفتح محمد عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهر ستاني ) تحقيق : عبد العزيز محمد الوكيل . دار الاتحاد العربي للطباعة ـ ١٣٨٧ هـ ـ ١٩٦٨ م / مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع .

٦٣ ـ النابغة الذبياني ( د. محمد زكي العشماوي ) طبع ١٩٦٠ م / دار المعارف بمصر .

٦٤ ـ النحو الوافي ( عباس حسن ) حـ ٤ الطبعة الأولى ١٩٦٣ / دار المعارف بمصر .

٦٥ ـ النهاية ـ في غريب الحديث والأثر ( للإمام مجد الدين ابن محمد الجزري ابن الأثير : ٥٤٤ ـ ٦٠٦ هـ ) تحقيق : محمود محمد الطناحي ، طاهر أحمد الزاوي . دار إحياء الكتب العربية / عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر .

٦٦ ـ همع الهوامع ـ شرح جمع ( للسيوطي ) الطبعة الأولى ١٣٢٧ هـ مطبعة السعادة بمصر .

# فهرس المراجع الأجنبية

1) A grammar of the Arabic language.

(W. Wright 1967)

2) The comparative grammar of the Semitic languages.

(Sabatino Moscati 1964)

3) Gesenius Hebrew grammar.

(E. Kautzsch)

Second English Edition
Oxford

طبع في دار النفائس ت ٢٥٨٧٢٨ ـ ص.ب ١١٦٣٤٧ ـ بيروت